صدمة التاريخ

العراق من حكم السلطة إلى حكم المعارضة

إعداد

علي المؤمن

الباحثون

أحمد راسم النفيس | نجيب الماجدي | عبدالله السلمان

يحيى الشامي | علي سعد | علي المؤمن

صدمة التاريخ

العراق: من حكم السلطة إلى حكم المعارضة

إعداد

علي المؤمن

الباحثون

د. أحمد راسم النفيس — نجيب الماجدي — د. عبد اللّه السلمان

د. يحيى الشامي — علي سعد — علي المؤمن

كلمة المركز

أخيراً، ترجل العراق عن صهوة ما يقرب من أربعة عشر قرنا من الدماء والأحزان؛ كأنّ هذا «الحبل السري» الذي يربط الحجاج الأموي، والمتوكل العباسي، وهولاكو المغولي، والولاة المماليك والعثمانيين، ودهاقنة الاستعمار وممثليهم، قد انقطع فجأة عند بلوغ ذروته على يدي صدام حسين.

وفي المقابل، كأنّ ذلك الخيط الرفيع من الممانعة والمعارضة لم ينقطع، منذ كربلاء الحسين بن علي(ع)، وثورة زيد، والمحاولات التي سارت على خطاهما، في ما بعد، وصولاً إلى ثورة العشرين، ومن بعدها؛ إلى تأسيس الحركات والأحزاب الإسلامية المعارضة؛ التي عملت، أولا من أجل التغيير، وثانياً من أجل فرض وجودها على الاجتماع السياسي العراقي، منذ خمسينات القرن الماضي؛ وصولاً إلى حرب احتلال العراق؛ التي ورّطت الأمريكان بالمعادلة التي تأسست وفقها؛ وهي المعادلة التي تم من خلالها اقتلاع سلطة الحكم التقليدية من جذورها، وأتاحت للمعارضة التاريخية التقليدية أن تكون سلطة شريكة في الحكم.

وكم حاول الأمريكيون الذين قادوا مرحلة التغيير لحسابات خاصة بهم، أن يبعدوا المعارضة التقليدية عن الواجهة السياسية، لكن حسابات «الحقل الأمريكي لم تنطبق على حسابات البيدر العراقي»؛ فالرجال الذين أعدّوهم لاستلام الدفة العراقية لم تكن لهم الأساسات التي يمكن الاستناد إليها في

الداخل العراقي، في الوقت الذي استعصى فيه الإسلاميون العراقيون على الإلغاء، وأثبتوا تجذرهم في تراب العراق، ولم تنفع مناورات المحتل الأمريكي ـ البريطاني، ولا ضغوط المنظومة الإقليمية، ولا العمليات المسلحة في إقصائهم عن موقع القرار؛ فإذا بالأميركيين وقد أُسقط في أيديهم، قد أُجبروا على التعامل مع الواقع الموجود على الأرض، والمتمثل بالقيادات والنخبة الإسلامية العراقية، بدءاً بالمرجعية النجفية، وانتهاء بحزب الدعوة الإسلامية، والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، والتيار الصدري، مرورا بكل المكونات التي التفت حول المرجعية الدينية، وهي متعارضة بالكامل عن مشروع الاحتلال، والأكثر اندكاكاً بقضايا المنطقة وبمفاهيم الاستقلال والتحرر والتغيير والإصلاح.

لقد أحدث شيعة العراق صدمة تاريخية، توازي حجم المعركة التي تطاولت أربعة عشر قرناً بين السلطة والمعارضة، وأسقطوا، بحسمها، كل السدود التي رُفعت أمامهم؛ لتبدأ مرحلة جديدة من جدلية السلطة والمعارضة، مرحلة يحاول فيها العراق أن يطير بجناحيه الأساسيين: الشيعي والسني؛ بعربهم وكردهم وتركمانهم؛ من دون تعطيل لأحد، أو إلغاء للآخر، أو شطبه أو تهميشه، كما كان يجري سابقا، وكما يريد الإرهاب، ومن يقف خلفه حالياً.

وكتاب «صدمة التاريخ»، محاولة للدخول إلى تفاصيل تحوُّل العراق، وخروجه من عنق زجاجة «سلطة النخب التاريخية» الحاكمة منذ مئات السنين، السابقة، إلى فضاء الحرية والتعددية في عهد استلام «نخب المعارضة التاريخية» للسلطة.

ويعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى ندرة الدراسات والكتب التي تعالج حقيقة التغيير (بعد عام ٢٠٠٣)، وعمقه التاريخي، وتبعاته على حاضر العراق والمنطقة العربية ومستقبلها. فمعظم ما صدر بقي يراوح على تناول

موضوع الاحتلال وموضوع الوضع الداخلي. وهو ما دفعنا إلى التفكير في وضع هذا الكتاب؛ ليكون مدخلاً لبحوث أكبر حجماً وأكثر عمقاً.

أما الذي دفعنا إلى الاستعانة بباحثين عرب، وتحديداً من مصر، وتونس، ولبنان، والسعودية؛ فهو إصرارنا على أن تكون المعالجات بعيدة عن الإسقاطات الذاتية؛ ليكون التوثيق التاريخي موضوعياً، والتحليل علمياً؛ من منطلق وقوف هذه النخبة على مسافة من الحدث، وكونها تتأمل في الصدمة كمراقب.

وأخيراً، فإن محتويات هذا الكتاب الذي يتألف من ستة فصول وعدد من الملاحق. والفصول، هي حلقات من دراسة واحدة؛ وضعنا خطتها في إطار رؤية علمية، واعتمدنا فيها المنهج التاريخي التحليلي. وقد عالج كل فصل من فصول الكتاب مرحلة تاريخية محددة، عدا الفصل الأول الذي تضمّن الإطار النظري لفكرة الكتاب.

ونسجل هنا كلمة شكر لكل الزملاء والزميلات في مركز دراسات المشرق العربي؛ الذين عملوا على إخراج هذا الكتاب إلى النور، ولا سيما الأستاذ علي سعد نائب رئيس المركز والأستاذ نجيب الماجدي سكرتير تحرير المركز والآنسة صبحية خنافر من القسم الفني. وكذلك إلى الباحثين الذين دوّنوا فصول الكتاب بإشراف الدكتور علي المؤمن رئيس مركز دراسات المشرق العربي؛ آملين أن يضيف هذا الكتاب نتاجاً نوعياً للمكتبة العربية؛ وأن يحظى بقبول الباحثين والمراقبين العرب؛ لأنه موجه إليهم أساساً. ومن اللّٰه التوفيق.

مركز دراسات المشرق العربي

بيروت ـ ٢٠١٠م

الفصل الأول

تاريخ الصدمة: الإطار النظري

علي المؤمن

رئيس مركز دراسات المشرق العربي

الوعي النمطي بالعراق

ظل العراق منذ آلاف السنين أحد أكثر بلدان العالم سخونة في مناخه السياسي وحراكه الاجتماعي. ولا نأتي هنا بجديد حين نستعرض الأسباب والعوامل الكامنة وراء ذلك؛ لأن المؤرخين وفلاسفة التاريخ وعلماء الاجتماع ربما أشبعوها بحثاً وتحليلاً. وقد أرجعوا ذلك إلى طبيعة التكوين الاجتماعي للعراق، وحجم ثرواته الاقتصادية، وموقعه الجيوستراتيجي؛ الأمر الذي جعله عرضة لتقلبات حادة، انعكست على تشكيل العقل الجمعي لقاطنيه. فأصبح العراق عصياً على فهم المارّين به وغزاته والمهاجرين إليه. وربما تكشف المقولة المنسوبة إلى الإسكندر المقدوني، والتي أسرّ بها إلى أستاذه أرسطوطاليس بعد أشهر على احتلاله بابل؛ عن جزء من هذه الحقيقة: «لقد أعياني أهل العراق، ما أجريت عليهم حيلة إلاّ وجدتهم قد سبقوني إلى التخلص منها؛ فلا أستطيع الإيقاع بهم، إلاّ أن أقتلهم عن آخرهم». فأجابه الحكيم أرسطو: «لا خير لك من قتلهم. لو أفنيتهم جميعاً؛ فهل تقدر على الهواء الذي غذى طباعهم؟ فإن ماتوا ظهر في موضعهم من يشاكلهم».

وأعاد آخرون إنتاج مقولة الإسكندر (الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد)؛ وصولاً إلى يومنا هذا؛ إذ كرّست أحداث مئات الأعوام من التاريخ طبيعة وعي الآخر بالعراقيين، وهو يرى أنهم شعب حاد الذكاء، كثير النقد

والجدل، قليل الطاعة. وعليه، ظل العراقيون على الدوام عرضة لسطوة الحكّام وسوطهم، وظلت أرض العراق مسرحاً لقلق سياسي واجتماعي مستمر، وميداناً لصولات الغزاة والمحتلين. حتى ظهرت هذه المعادلة بأقوى أشكالها بعد الاحتلال الأموي الذي أعقب انتهاء دولة الإمام علي(ع) وتنازل ابنه الإمام الحسن(ع) عن الخلافة؛ فكان طرفاها ولاة وعسكريون وطغاة، من جهة؛ وأرض مستباحة وشعب مضطهد ثائر، من جهة أخرى.

ولم يغفل المؤرخون معظم هذا الحراك السياسي والاجتماعي والعسكري؛ ولكن، ظل إنجاز الحاكم ومكاسب السلطة هما الجانب الطاغي على الموضوعات التاريخية؛ لأن من كتب تاريخ العراق الرسمي والمنطقة برمتها هم مؤرخو السلطة؛ وهو ما انعكس على الصورة النمطية في الكتب الدراسية حتى عام ٢٠٠٣، وهو عام سقوط الحقبة التاريخية التي تعود جذورها إلى مئات السنين. وقد لا نحتاج إلى مزيد عناء حين نثبت أن هذا الصورة النمطية للتأريخ تتعارض ـ في كثير من مضامينها وأشكالها ـ مع الحقائق البسيطة التي أثبتها المؤرخون غير الرسميين؛ على ندرتهم.

في التاريخ الرسمي، من الطبيعي أن يكون الحاكم الطاغية عادلاً؛ ويستحيل باطله حقاً؛ ويصبح المظلوم خارجاً على الحاكم؛ والمذهب غير الرسمي للسلطة هرطقة وكفراً؛ وبطانة الحاكم وأسرته وولاته وقضاته ورجال دين البلاط هم صفوة الأمة وقادتها. ويعد كل من يعارضهم، وإن كان بالفكر والكلمة، متمرداً يشق صف الأمة. أما إنجازات الأمة من علوم ومعارف وتوسع ديني وغيرها فتصادر لحساب الحاكم وأسرته.

هذه الصورة النمطية التي طبعتها السلطات في العراق منذ مئات السنين، في عقول الناس وضمائرهم؛ هي التي شكّلت الوعي العربي والإقليمي

بالعراق، وهي ما يعرفه المحيط به. ومن هنا، كانت الصدمة كبيرة لهذا الوعي في عام ٢٠٠٣؛ حين تكشّف له جزء من جبل الجليد الغاطس. وإذا كان بعض المنصفين قد فشل في استيعاب ما انكشف له؛ فإن الغالبية العظمى رفضت أي تعرّض لوعيها النمطي؛ وفضّلت أن تقاوم الصدمة بكل ما يختزنه هذا الوعي من صور وأشكال ومضامين.

هذا الوعي يختزن صورة الأمويين باعتبارهم خلفاء رسول اللّه؛ الذين بادروا إلى مد رقعة دولتهم الإسلامية القوية وتثبيت دعائمها في العراق، وصولاً إلى فتوحات دينية كبرى في الشرق؛ وليس صورة الأمويين الذين دخلوا الإسلام كرها؛ بهدف ضربه من الداخل أو السيطرة عليه، ولم يؤمنوا به يوماً. وحين تحقق لهم ذلك جاهروا بمخططهم؛ فكانت ممارساتهم متعارضة مع أبسط حقائق الدين. قتلوا الإمام الحسن والإمام الحسين والإمام السجّاد والإمام الباقر (أحفاد رسول الإسلام) وآلافا من المسلمين، وانتهكوا أعراضهم وسلبوا أموالهم، وأحرقوا القرآن، ورجموا الكعبة بالمنجنيق، واستحلوا حرمة بيوت اللّه، واقتطعوا لأنفسهم أراضي فتوحاتهم العسكرية، واكتنزوا الأموال، وأحلوا كل المحرمات الدينية في المأكل والمشرب والملبس والسلوك. أما من رفض كل هذا أو جزءاً منه فهو خارج على خليفة المسلمين ودولته. وكان معظم هؤلاء الرافضين من أبناء العراق.

هذه الصورة النمطية عينها تعد السفاح والمنصور والرشيد عظماء؛ قدموا للإسلام وللعراق أجل الخدمات؛ فتشاد لهم النصب التذكارية، وتسمى الأحياء والشوارع بأسمائهم، وليسوا طغاة جبابرة فاقوا الأمويين في انتهاك الحرمات؛ حتى قال ضحاياهم:

ألا ليت ظلم بني مروان دام لنا وعدل بني العباس في النار

إن ما حدث في العراق عام ٢٠٠٣ فضح جزءاً من هذا الزيف، وحرر كثيراً من الحقائق؛ ولكنه لم يحرر حتى الآن العقول التي لا تزال تقاوم الصدمة. هذه العقول التي تواصل مساعيها بشتى الأدوات المشروعة وغير المشروعة؛ لإعادة العراق إلى الصورة النمطية؛ ليبقى العراق؛ عراق عبيد اللّٰه بن زياد والحجاج الثقفي وأبي العباس السفاح، وأخيرا عراق صدام حسين.

تاريخية البنية الطائفية ـ العنصرية للسلطة

لم تختص صدمة عام ٢٠٠٣ بالتاريخ العراقي وواقعه؛ بل هي صدمة لتاريخ المنطقة العربية والإسلامية برمتها؛ بالنظر لما يمثله العراق تاريخياً وجيوستراتيجياً من خندق متفرد للمنظومة الإقليمية السياسية الطائفية؛ يحمي حدودها من أي مد (مذهبي وثقافي مغاير!) ويفصل بينها وبين الشرق المختلف طائفياً وقومياً.

وعليه، كان سقوط هذا الخندق كارثة تاريخية كبرى على ساسة هذه المنظومة ودعاتها وكهنتها. وهو ما أسميته في هذا الكتاب بـ «الصدمة التاريخية» أو «صدمة التاريخ». فالصدمة ليست تاريخية وحسب؛ بل هي صدمة للتاريخ نفسه؛ لأنها قلبته رأساً على عقب.

وقد فسّر العنوان الثانوي للكتاب البعد النوعي لهذا الانقلاب؛ إذ ظل العراق محكوماً بسلطة طائفية شوفينية (وأحياناً طائفية فقط) طيلة ما يقرب من ١٣٥٠ عاماً؛ بدءاً بالاحتلال الأموي وانتهاء بصدام حسين. وظلت المعارضة الأساسية تنتمي قهراً إلى الطائفة المختلفة مذهبياً (الشيعة). ولكن صدمة عام ٢٠٠٣ قلبت المعادلة؛ إذ جاءت بالمعارضة لتضعها على رأس الحكم، ولتجعل من الطائفة الحاضنة للسلطة التاريخية النمطية شريكاً في الحكم، أي

إنها لم تحجرها في زاوية المعارضة أو تخرجها من السلطة. وهذه منقبة تحسب لهذا الانقلاب.

ولرفع أي نوع من الالتباس، أؤكد هنا حقيقتين؛ لا أدلي بهما إرضاءً لأحد أو دفعاً لمفسدة؛ بل لقناعتي العلمية:

الأولى: إن الطائفة السنية (بمتدينيها وعلمانييها) ليست مسؤولة عن سلوكيات السلطات التي تنتمي إليها بالوراثة؛ لأن هذه الطائفة ليست مكوّناً تنظيمياً؛ بل هي عبارة عن شرائح اجتماعية متباينة في مستواها المعيشي والثقافي، ووعيها السياسي والتاريخي، والتزامها الديني والمذهبي، وفي مرتبة تعصبها ورؤيتها للآخر؛ حالها حال أي طائفة أخرى. أي إن انتماء السلطات طائفياً إلى السنة لا يعني أنها سلطات مذهبية؛ ولا يعني أنها تعمل من أجل المذهب السني وفي إطار أحكامه الشرعية؛ وذلك لوجود فرق كبير وأساس بين المذهبي والطائفي؛ لأن المذهبي مفهوم ديني وعقائدي وفقهي، أما الطائفي فهو مفهوم إنساني واجتماعي. وبما أن السلطات لم تكن تمثل الواقع الاجتماعي والسياسي، فإنها ظلت تستغل الطائفة التي تنتمي إليها كحاضنة اجتماعية وسياسية لها، وترفع شعارات مذهبية وطائفية من أجل تحقيق أهدافها الخاصة. وفي هذا السبيل ظلت السلطة تمعن في جر الطائفة السنية ـ طوعاً أو قسراً ـ لحماية نفسها، وتستخدم فقهاء الطائفة لتغطية مشروعية السلطة وممارساتها من خلال الخطاب الفقهي والعقيدي الذي يبيح للسلطة إنزال كل أنواع العقاب على المختلفين معها مذهبيا (الشيعة). وبدون هذا التركيز على وحدة المسار والمصير مع الطائفة؛ ستنهار السلطة لا محالة.

الثاني: إن الصراع التاريخي في العراق لم يكن يوماً صراعاً طائفياً مجتمعياً؛ بل كان بين السلطة التي تنتمي طائفياً إلى السنة، وبين المعارضة التي تنتمي طائفياً إلى الشيعة؛ لأن شرائح المجتمع العراقي ظلت تعبِّر عن

انتماءاتها المذهبية والطائفية بالصورة التي تحول دون حصول صراعات طائفية مجتمعية؛ فضلاً عن أن الاندماج الاجتماعي (المصاهرات والصداقات والمصالح والانتماءات العشائرية المشتركة) ظل السمة الغالبة التي تطبع المجتمع العراقي. ولكن، هذا لا يعني عدم وجود نسبة من التوتر الطائفي. وهنا يكمن دور السلطة؛ فهي من أجل الوصول إلى أهدافها الخاصة، تمارس أبشع أنواع التمييز الطائفي، بدءاً بالإقصاء والتهميش والاضطهاد السياسي، مروراً بالحظر العقائدي والفكري والثقافي، والحرمان الاقتصادي، وصولاً إلى الاعتقال والتشريد والقتل وانتهاك الأعراض. وهنا تجد الطائفة الشيعية نفسها مستهدَفة بكل هذا التمييز؛ وليس المعارضة التي تنتمي إلى الشيعة وحسب. وبذلك تحقق السلطة هدفين في آن واحد:

الأول: تحتمي بالطائفة السنية وتستثير فيها الحس الطائفي في أي صراع مع المعارضة الشيعية، فضلاً عن محاولة تجميد أي جهد في الوسط السني لمعارضة السلطة؛ على اعتبار أنها سوف لن تلقى ترحيباً أو دعماً من الوسط السني. وهذا ما كان واضحاً في عهد صدام حسين؛ حيث كانت حركات المعارضة السنية (الدينية والعلمانية) ضعيفة، وكانت محاولاتها في التحرك عسكرياً تبوء بالفشل سريعاً وتتلاشى؛ لأنها لم تكن تجد حاضناً اجتماعياً يحميها ويدعمها.

الثاني: إبعاد الشيعة عن السلطة وعن أي مفاصل أساسية في الدولة. وهو إجراء احترازي، يدفع خطراً محتملاً. وهذا الإجراء لم يلق يوماً اعتراضاً في شرائح الطائفة الحاضنة للسلطة أو من أي حكومة إقليمية أو عالمية أو جماعة سياسية ودينية؛ لأنه يعد إجراء نمطيا تقليديا، ولا يعيره اهتماماً حتى من يلتفت إليه منهم.

مضمون الصدمة التاريخية

على مستوى تدوين صدمة ٩ نيسان/إبريل ٢٠٠٣ التاريخية، هناك من يعمد ـ جهلاً أو قصداً ـ إلى تسطيح الواقع وتبسيط الأمور؛ فيصف ما حدث بأنه احتلال أمريكي ـ بريطاني للعراق؛ أسفر عن سقوط الدولة العراقية.

وهذا ـ من زاوية البحث العلمي ـ غير صحيح بالمرة؛ لأن ما سقط كان سلطة صدام حسين أو دولة حزب البعث؛ إذ لم يكن هناك دولة في العراق بالمفهوم النُظُمي الحديث للدولة. وبسقوط الدولة البعثية سقطت حقبة عمرها ١٣٥٠ عاماً؛ حكمت فيها سلطات فردية أو أسرية؛ أطلقت على نفسها ـ مجازاً ـ اسم الدولة؛ كالدولة الأموية والدولة العباسية والدولة العثمانية؛ وصولاً إلى الدولة البعثية. وربما كانت فترة ما بعد عام ١٩٢١ وحتى ١٩٥٨ تعبِّر عن بدايات تأسيس دولة؛ ولكنها كانت محكومة بسلطة الاحتلال، ثم بملوك غير عراقيين، فضلاً عن طبيعة النظام السياسي الطائفي الذي يغيِّب الأكثرية لمصلحة أقلية تتداول سلطة السياسة والمال والعسكر والقانون والتعليم والإعلام.

أما العهد الجمهوري فمثَّل شبه انقلاب على شكل الدولة؛ فرغم أن عبد الكريم قاسم كان أول حاكم عراقي يسود البلاد؛ إلا أنه حوّل الدولة إلى سلطة يمسك بها وحده.

وعندما برزت الملامح الأولى للعراق الجديد في أواخر عام ٢٠٠٣، بسلطته المختلفة؛ إبان تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، واختيار الدكتور إبراهيم الجعفري أول رئيس له (ثم اختياره أول رئيس وزراء منتخب في تاريخ العراق في عام ٢٠٠٥)؛ كانت صدمتي بالحدث بالغة؛ لأني ـ كباحث ـ أدرك بعمق ماذا يعني أن يكون حاكم العراق:

١ ـ شيعياً.

٢ ـ إسلامياً.

٣ ـ عراقياً.

٤ ـ ينتسب إلى حزب شيعي إسلامي.

٥ ـ يعارض جوهر السلطة العراقية وفلسفتها في الحكم.

٦ ـ يتبنى أيديولوجية مختلفة كلياً عن الإرث السلطوي العراقي التاريخي.

حينها، نشرت عدة مقالات أشير فيها إلى حجم العبء التاريخي المخيف الذي يتحمله حاكم العراق الجديد. وخلال تلك السنوات كان تاريخ العراق يتراءى لي لوحةً سوريالية.. متحركة.. متنافرة في أشكالها ومضامينها؛ من كلكامش إلى حمورابي إلى علي بن أبي طالب إلى هارون الرشيد إلى فيصل الأول إلى صدام حسين إلى إبراهيم الجعفري إلى نوري المالكي.

لقد مثلت صدمة عام ٢٠٠٣ «نهاية تاريخ وبداية تاريخ». وأنا على يقين بأن الأمريكان أنفسهم لا يدركون حقيقة ما فعلوا؛ لأن الانقلاب التاريخي الذي يعني للعراقيين، لا يعنيهم؛ وليس وارداً في مشروعهم؛ بل إن الذي يعي عمق ما حدث هم النخبة العراقية؛ سواء كانوا من نخبة السلطة السابقة وحزب البعث، أو من نخبة السلطة الحالية؛ فضلاً عن بعض النخب السياسية والفكرية في المحيط الإقليمي.

مقاومة الصدمة

يمكن تقسيم الحقب التاريخية التي مر بها العراق حتى الآن إلى خمس حقب:

١ ـ تأسيس الكيان العراقي وظهور الدول ـ المدن الأولى؛ وأبرزها: أور، وما بعدها.

٢ ـ حقبة الاحتلالات وصراعاتها؛ وأبرزها الاحتلال الإغريقي والاحتلال الفارسي.

٣ ـ الفتح الإسلامي، حتى نهاية دولة الإمام الحسن بن علي(ع) في الكوفة.

٤ ـ الاحتلال الأموي وحتى انهيار سلطة صدام حسين على يد الاحتلال الأمريكي.

٥ ـ العراق الجديد، وهو الذي بدأ بالاحتلال الأمريكي، وظهور حالة التنوع في الاجتماع السياسي العراقي واشتراك كل مكوناته في إدارة السلطة.

وعلى أساس هذه الحقب التاريخية، يمكن القول إن عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ يتميز بما يلي:

١ ـ من ناحية السلطة التاريخية، يعد عراق ما بعد ٢٠٠٣ العراق الخامس: فالأول تمثل ـ كما ذكرنا ـ في بروز الدويلات العراقية الأولى، كالسومرية والبابلية والآشورية. والثاني كان العراق الخاضع للاحتلالات، والذي انتهى عند نجاح الفتح الإسلامي في إخضاعه لسيطرته. والثالث هو العراق الإسلامي الذي تتوج بانتقال خلافة المسلمين وإمامة الأمة المتجسدة في الإمام علي بن أبي طالب إلى العاصمة الكوفة؛ وهو منعطف تاريخي كبير، أعطى للعراق مجداً وعزاً وقوة. والعراق الرابع هو عراق الاحتلال الأموي الذي استمر حتى عام ٢٠٠٣، والذي تميّز بحالة الفصام الكبير بين الحاكمين والمحكومين، والمطبوع بالعنف الفريد من نوعه. والعراق الخامس هو عراق ما بعد عام ٢٠٠٣؛ وهو عراق لا يزال في مرحلة المخاض.

وإذا قدّر لهذا العراق أن يصمد ويستمر ويستقر ويستقل ويتقدّم، وتترشح عنه الدولة التي تمثّل جميع العراقيين وتحتضنهم وتشركهم في قرارها، دون

تمييز بين عرق ودين ومذهب وانتماء سياسي، فإن هذا المخاض يستحق كل أنواع التضحيات والصبر؛ وإن طال أمده عشرين عاماً. فعقدان لا يعدّان زمناً؛ قياساً بمئات الأعوام التي كانت فيها كرامة العراق ودمه وأرضه وعرضه وماله ودينه وسلطته مستباحة لأنواع من المحتلين والطغاة والطائفيين والعنصريين.

٢ ـ من الناحية القانونية الحديثة؛ تعد الدولة العراقية التي قامت بعد ٢٠٠٣ هي الدولة العراقية الثانية التي تأسست على أنقاض الدولة العراقية الأولى التي نشأت في آب/أغسطس من عام ١٩٢١ وانهارت رمزيتها في نيسان/ إبريل ٢٠٠٣.

٣ ـ من الناحية السياسية، تعد جمهورية العراق في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ هي الجمهورية الثالثة. فقد تأسست الجمهورية الأولى على يد عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨ وانهارت في عام ١٩٦٣. وكانت جمهورية غائمة في أيديولوجيتها وتوجهاتها السياسية. وتأسست الجمهورية الثانية بانقلاب عارف ـ البعث عام ١٩٦٣، واستمرت حتى عام ٢٠٠٣. ومثّلت الجمهورية الثانية أوضح ألوان الالتزام بالايديولوجيا الطائفية ـ العنصرية للدولة العراقية، وما ترشح عنها من ممارسات وسلوكيات طالت الهوية المذهبية والقومية لـ٨١٪ من سكان العراق (٦٥٪ الشيعة بكل قومياتهم و١٦٪ الأكراد السنة).

وكانت ولادة العراق الخامس أو الجمهورية الثالثة في العراق تعبيراً عن نجاح إرادة الشعب العراقي على أكثر من مستوى:

١ ـ نجاح الإرادة العراقية في تحدي الإرث الضخم للنظام السياسي العراقي الذي استمر على مدى ١٣٥٠ عاماً؛ ووضع اللبنات الأساسية لنظام سياسي تعددي ديمقراطي، ودولة المواطنة، ودستور دائم صوّت عليه الشعب، وحكومات وطنية منتخبة.

٢ ـ نجاح الإرادة العراقية في تحدي مشروع الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني الذي كانت لديه أهداف وأدوات مختلفة. فقد تمكنت القوى الإسلامية الشيعية من مواجهة المشروع الأمريكي من داخل العملية السياسية؛ وصولاً إلى إلغاء كثير من أهدافه وبرامجه وتجميد أخرى. ومثّل هذا العمل لوناً متفرداً من المقاومة التي تمكنت من فرض إرادتها بأدوات سياسية.

٣ ـ نجاح الإرادة العراقية في تحدي الانهيار الأمني الذي تقف وراءه الجماعات المسلحة المرتبطة ببقايا النظام السابق وجماعات السلفية الجهادية؛ فضلاً عن جماعات مسلحة مرتبطة بحكومات أجنبية، وعصابات محلية تعمل لمصلحتها أو لجهات أخرى.

وكان مخططاً لهذا الانهيار أن يحول دون أي استقرار للعراق الجديد؛ بهدف إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في النظام السابق.

وتكشف النقاط الثلاث السابقة عن مفهومين أفرزهما واقع العراق الجديد، هما: الاحتلال والمقاومة. فالدولة العراقية الجديدة تأسست في ظل ظرف قاهر يتمثل في الاحتلال الأمريكي؛ وهو ظرف طارئ وزائل لا محالة. وإزالة هذا الظرف بكل تبعاته رهين بمقاومة الشعب العراقي. وهنا، لابد من الفصل بين المقاومة التي يمثلها حزب البعث وتنظيم القاعدة، والمقاومة التي تعبِّر عن إرادة الشعب العراقي. فالأولى مقاومة غير معنية بإزالة ظرف الاحتلال؛ بل بإزالة النظام السياسي المختلف الذي أفرزه الواقع العراقي الجديد، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه (بدءاً من عام ١٩٦٨ بالنسبة لحزب البعث، وبدءاً من عام ٤١ هجرية بالنسبة لتنظيم القاعدة).

أما المقاومة الجذرية التي أفرزتها حقائق الاجتماع السياسي العراقي فهي التي فاجأت الاحتلال وأطاحت بمشروعه لمصلحة مشروع وطني ديمقراطي تعددي. وتجسدت قيادة هذه المقاومة في المرجعية الدينية الشيعية في النجف الأشرف، ممثلة بالإمام السيد علي السيستاني. وهذه المرجعية بطبيعتها وتقاليدها وأيديولوجيتها معادية لأي لون من الهيمنة الأجنبية؛ فضلاً عن الاحتلال المباشر. ولكنها ـ في كل مرة ـ تستخدم أسلوباً مختلفاً في المواجهة والمقاومة؛ فقد استخدمت السلاح في الأعوام ١٩١٤ و١٩١٧ و١٩٢٠، كما استخدمت المقاومة السياسية في مراحل أخرى؛ سواء عبر رجالاتها وأنصارها في السلطة؛ كالشيخ محمد رضا الشبيبي والحاج جعفر أبو التمن والسيد محمد الصدر (رئيس وزراء في العهد الملكي) والسيد هبة الدين الشهرستاني وغيرهم كثير. أو ما قامت به من مقاومة سلمية بدءاً من عام ٢٠٠٣. وكانت تقف خلف المرجعية الدينية قوى سياسية إسلامية فاعلة؛ فاجأت ـ هي الأخرى ـ الاحتلال، وتفوقت على أدواته في الهيمنة على الشارع العراقي؛ حتى استطاعت الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات. هذه القوى تتمظهر بحزب الدعوة الإسلامية بقيادة الدكتور إبراهيم الجعفري ثم السيد نوري المالكي، والمجلس الأعلى الإسلامي بقيادة آية اللّٰه السيد محمد باقر الحكيم ثم السيد عبد العزيز الحكيم وبعدهما السيد عمّار الحكيم، والتيار الصدري بقيادة السيد مقتدى الصدر، وغيرها من القوى والشخصيات. هذه القوى بحاضنتها الشيعية الواسعة، شكلت مقاومة عراقية وطنية فاعلة. وحين اضطرت للتعامل مع الاحتلال؛ باعتباره أمراً واقعاً؛ كان هدفها درء مفاسده وجلب المصالح للشعب العراقي؛ وهو ما تحقق خلال السنوات التي أعقبت ولادة العراق الجديد.

ومن هنا؛ فقد أحبطت جبهة المقاومة الشيعية الوطنية مشروعين أساسيين في العراق:

الأول: مشروع الحفاظ على الموروث السياسي والقانوني للدولة العراقية ونظامها السياسي التقليدي السابق. وهو المشروع الذي تقوده جماعات البعث العراقي والجماعات السلفية.

الثاني: مشروع الاحتلال الأمريكي وتبعاته السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ وهو مشروع يهدف إلى تفصيل العراق وإنسانه ومقدراته على مقاسات الشرق الأوسط الأمريكي الجديد.

وعلى أنقاض هذين المشروعين؛ وضعت جبهة المقاومة أسس مشروع الدولة العراقية الجديدة ونظامها السياسي ودستورها على أساس الاستقلال الشامل، ورفض كل أشكال الاستبداد والدكتاتورية والتمييز القومي والطائفي، وتطبيق مفهوم المواطنة ودولة القانون، والاحتكام للشريعة الإسلامية وأصولها ومبادئها.

وإذا كانت القوى الإسلامية الشيعية مضطرة للتعامل مع ظرف الاحتلال ـ كما أشرنا ـ فإن الاحتلال الأمريكي، هو الآخر، كان مضطرا للتعامل معها؛ ليس إيماناً بها أو بمشروعها؛ ولكن لأنها أمر واقع ضاغط؛ باعتبارها الأكثر فاعلية وتأثيرا، والأكبر حجما في الواقع العراقي؛ وبدونها لا يمكن التقدم في محو الماضي خطوة واحدة. وظل كل من الطرفين يضمر للآخر ما يظهر وما لا يظهر. ومن هنا فالمقولة السائدة في الخطاب العربي التقليدي الذي صدمه الواقع العراقي الجديد، والتي تنطوي على مضامين تخوين الشيعة واتهامهم بالعمالة لأمريكا، هي مقولة في غاية السذاجة، وتحمل أحكاماً غير موضوعية ومواقف مسبقة تتماهى مع التفسير الرسمي الطائفي للتاريخ الإسلامي.

سلطة الحكم وسلطة المعارضة

إذا كانت السلطات العراقية السابقة متعددة في أسمائها وأشكالها؛ فإن مساحة المضامين التي تؤمن بها وتطبقها هي واحدة تقريباً. وربما يكون حزب البعث هو الأكثر تمثيلاً لهذه المضامين. أما في جبهة المقاومة، فإن فلسفة تأسيس الحركة الإسلامية الشيعية المعاصرة وطبيعة مسيرتها وحتى وصولها إلى السلطة؛ تجعلها النموذج الأبرز في عملية المقارنة مع حزب البعث. ونقصد هنا رمزية «البعث» وما يمثله، ورمزية «الحركة الإسلامية» وما تمثله. وهذه الرمزية تنطبق على حزب الدعوة الإسلامية وعلى المجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري وغيرها. وينسحب هذا على رمزية الشخصيات أيضاً؛ كالسيد محمد باقر الصدر وإبراهيم الجعفري ونوري المالكي، والسيد محمد باقر الحكيم والسيد محمد محمد صادق الصدر والسيد مقتدى الصدر والسيد عبد العزيز الحكيم والسيد عمار الحكيم والدكتور عادل عبد المهدي، وهكذا الأمر بالنسبة لحزب البعث وميشيل عفلق وأحمد حسن البكر وصدام حسين وعزة الدوري وطه الجزراوي. أما إذا أردنا أن نكون أكثر دقة في التحديد، فإن السيد محمد باقر الصدر هو أكثر من يمثل نموذج المعارضة التاريخية التي وصلت إلى الحكم، وصدام حسين هو أكثر من يمثل السلطة التاريخية التي فقدت الحكم.

إن حكم حزب البعث في العراق (١٩٦٨ ـ ٢٠٠٣) يمثِّل خلاصة مميزة لكل المراحل التاريخية التي مر بها العراق، منذ الاحتلال الأموي؛ بل إن مرحلة حكم حزب البعث، التي مهد لها عهد عبد السلام عارف، هي مرحلة أموية بامتياز. وهي عودة للاحتلال الأموي؛ لأن عقيدة حزب البعث (عفلق ـ صدام) وممارساته هي أموية بمعظم تفاصيلها؛ على اعتبار أن

الأمويين كان خلافهم مع عراق آل البيت هو خلاف ايديولوجي واجتماعي وتاريخي، وفيه إرث كبير من الأحقاد الجاهلية. وبالتالي؛ فإن المدرسة الأموية هي مدرسة اجتثاث آل البيت وشيعتهم.. وجودياً وعقائدياً وسياسياً ومعيشياً. في حين كان صراع العباسيين مع عراق آل البيت صراعاً سياسياً ـ سلطوياً، في المقام الأول؛ إذ كان هاجسهم الحؤول دون اقتراب آل البيت وشيعتهم من السلطة. وعلى هذا الأساس، اختصر حزب البعث ١٣٥٠ عاماً من قمع آل البيت وشيعتهم، وهم الأكثرية التقليدية في العراق، وأمعن في مصادرة حقوقهم وحرياتهم وقتلهم وتشريدهم وانتهاك حرماتهم.

أما مدرسة محمد باقر الصدر؛ وبصرف النظر عن التفاصيل الفكرية والإشكاليات التنفيذية لمكوناتها؛ فإنها تمثل تاريخ المقموعين والمضطهدين، وما ترشح عنه واقعهم من حركات شيعية معارضة على مدى ١٣٥٠ عاماً أيضاً، وهو نموذج لواقع تأسس في مدرسة آل البيت. وهذا الأمر ـ بذاته ـ يمثل صدمة تاريخية. فمثلاً؛ حزب الدعوة تأسس وفقاً لنظرية السيد محمد باقر الصدر في جواز إقامة حكومة إسلامية في عصر غيبة الإمام المهدي، وبذلك يكون قد نقل الفقه السياسي الإسلامي الشيعي إلى مرحلة مختلفة، وزرع بذور التغيير في مسار التاريخ العراقي؛ لتنمو نمواً عسيراً؛ لأنها تنمو عكس الطبيعة السائدة.

وحين دخلت مدرسة محمد باقر الصدر مرحلة الصراع مع السلطة البعثية بدءاً من عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٣؛ فإنها أعادت بذلك إنتاج مرحلة الصراع بين الأمويين والعلويين بمعظم معاييرها. وكان هدف الإسلاميين الشيعة ـ هذه المرة ـ تغيير أيديولوجيا الدولة العراقية ونظامها السياسي وواقعها تغييراً جذرياً؛ يشمل كل مجالات الحياة. وفي مسار هذا الصراع، كان هناك حدثان مفصليان:

الأول: إصدار حزب البعث (مجلس قيادة الثورة) قانوناً في ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٠؛ يقضي بإعدام كل من ينتمي إلى مدرسة محمد باقر الصدر (تحديداً: حزب الدعوة وواجهاته ومن يدعمه ويروج لأفكاره). وفيه وصل الصراع الوجودي ذروته. وهذا يعني في جانبه التطبيقي قراراً ميدانياً باجتثاث عقيدة حزب الدعوة وفكره الإسلامي السياسي الشيعي وأعضائه وقواعده وعموم الناس الذين يؤمنون بأفكاره؛ وإن لم ينتموا إليه، وبينهم من ينتمي لجماعات مماثلة. وهو ما حصل بالفعل؛ حيث قتل نظام صدام من عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٢ أكثر من (٣٥٠) ألف شخص، تحت طائلة هذا القانون وغيره من القوانين الشبيهة. عدا عن ما يقرب من (٥٠٠) ألف شخص أعدموا في مجازر جماعية. ومعظم هؤلاء لا ينتمي إلى حزب الدعوة. فإذا كان عدد أعضاء «الدعوة» الذين أعدموا خلال هذه الفترة يبلغ ـ مثلاً ـ عشرة آلاف شخص؛ فإن نسبتهم سوف لن تتجاوز ٣٪ فقط ممن أعدموا تحت طائلة هذا القانون. وهذا ما يمكن أن نعدّه مظهراً لفلسفة حزب البعث في اجتثاث الفكر الديني الشيعي الحديث ودعاته ومن يؤمن به. وهو امتداد تاريخي لفلسفة الأمويين في اجتثاث العلويين؛ سواء كانوا من أنصار الإمام زيد أو يحيى أو الإمام الباقر أو الإمام الصادق، وسواء كانوا حسنيين أو حسينيين.

الثاني: وصول مدرسة محمد باقر الصدر إلى السلطة؛ في المرة الأولى بحكومة إبراهيم الجعفري (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦)، والثانية بحكومة نوري المالكي (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠). هنا، ظلت رمزية هذا الحدث هي الأكثر عمقاً؛ بل هي المفارقة الأكبر في تاريخ الصدمة التي نوثّق لها ونحلل أبعادها. وخلال ذلك كان هذا التيار الأكثر تشددا في تطبيق قرارات اجتثاث حزب البعث، رغم أنه لم يقدم على عمليات انتقامية ضد البعث؛ بل ترك موضوع التعامل مع البعثيين إلى القانون والمحاكم الجنائية.

إن رمزية هذه المفارقة هي موضوع هذا الكتاب تحديداً؛ لأنها تعبِّر عن انهيار المعادلة الحاكمة في العراق منذ ١٣٥٠ عاماً؛ وذلك بصعود المعارضة التاريخية التي ترمز إليها مدرسة محمد باقر الصدر، وسقوط السلطة التاريخية التي يرمز إليها حزب البعث. وهو ما يعبّر عنه العنوان الثاني الذي وضعناه للكتاب: «العراق: من حكم السلطة إلى حكم المعارضة».

ولكي نكون موضوعيين في تقويمنا لآراء المعارضين للتغيير (في عام ٢٠٠٣) والمؤيدين له، نقول إن الإشكالية الأساسية هنا تتمثل في أن التغيير حدث بأداة الاحتلال الأمريكي؛ الأمر الذي لا يزال يعطي لمعارضي التغيير فرصة ذهبية للتمسك بشمّاعة الاحتلال؛ لإقناع الرأي العام بخطأ التغيير وضحالة الصدمة.

فمما لا شك فيه لو أن الصدمة حدثت بأدوات داخلية عراقية؛ لسقطت كثير من مبررات رافضي التغيير. وهذا لا يعني أن الصدمة لو حدثت بأدوات عراقية لحصلت على دعم المنظومة المجتمعية السياسية للعراق والمحيط العربي؛ إذ إن مبدأ التغيير في العراق، متمثلاً بقيام دولة المواطنة التي يحكمها نظام سياسي تعددي غير طائفي وغير عنصري، يقود إلى حصول الأكثرية الشيعية على حقوقها السياسية والمدنية الطبيعية، وهو ما يجعلها في موقع القرار، هو أمر مرفوض تماماً وفقا للقواعد التقليدية التي تحكم المنطقة منذ مئات السنين، لأنه سيحول العراق من خندق يحمي البوابة الشرقية للمنظومة الطائفية الإقليمية، إلى دولة عادلة في نظرتها لكل مواطنيها؛ دون تمييز في عرق أو دين أو مذهب؛ وإلى محور حضاري يصل بين شرق العالم الآسيوي وغربه العربي؛ وإلى بؤرة للحديث عن الفكر التعددي والحقوق والحريات في المنطقة؛ وإلى مركز طارد للثقافة الطائفية والشوفينية.

لكن؛ يبقى مشروع الاحتلال الأمريكي الكارثي؛ عقبة كأداء أمام وضوح معالم هذا التغيير؛ ومسوغاً لمعارضيه؛ لمقاومته وضربه؛ بحجة مقاومة المشروع الأمريكي. وهم في الواقع لا يعنيهم الاحتلال ولا مقاومته؛ لأن واشنطن حاضرة في تفاصيل حركتهم؛ سواء كانوا أنظمة أو جماعات. بل ما يعنيهم هو مقاومة التغيير وحسب. وبالتالي فهم يعبرون عن وعيهم الواقعي بكون الاحتلال زائلا عن العراق لا محالة، وأن التغيير التاريخي هو الباقي، وأن العودة إلى العراق الأموي باتت مستحيلة.

وربما يعتقد بعض المراقبين للواقع العراقي أن الشارع الشيعي العراقي وتياراته الدينية والسياسية يبالغون في رفض عودة البعث إلى السلطة أو المشاركة فيها؛ وهو ما ظهر جليا خلال الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية التي جرت في آذار/ مارس ٢٠١٠. ولكن، عند التعمق في دراسة موقف الرفض هذا، يتضح أنه لا يستهدف البعث كفكر أو تنظيم أو ممارسة وحسب؛ بل هو رفض لاستحضار التاريخ وعودة المرحلة الأموية. وهذا ما يختزنه الشارع في وعيه ولا وعيه؛ ويتحدث به سراً وعلناً.

الفصل الثاني

العراق: من الأمويين إلى العثمانيين

د. أحمد راسم النفيس

باحث من مصر

«أن تفكر سياسياً بشكل صحيح هو أن تفكر تاريخياً أيضاً بشكل صحيح».

لا شك في أن أن كتابة التاريخ تختلف عن كتابة الدراما السينمائية؛ حيث يمكن للكاتب أن يضخم أدواراً ويتجاهل أدواراً أخرى لأنها تخدم خطه الدرامي.

أيضاً، فإن من يكتب عن التاريخ لا بد أن يكون ملما بالعناصر التي أسهمت في صناعة الحدث وتشكيل مسار التاريخ ومثلت مادته اللاصقة، حتى ولو كان هذا جارحاً لمشاعر البعض.

من دون أدنى شك، إن الصراع المذهبي كان واحداً من أهم العناصر التي شكلت التاريخ السياسي للمسلمين ولكنه لم يكن العنصر الأوحد، حيث كان للعوامل القبلية والمصلحية دورها الذي لا ينكر.

ورغم إدراكنا أنه ليس هناك صراع مذهبي أو حتى ديني بالمعني الحرفي للكلمة، إذ يحتاج إثبات كون الصراع مذهبياً أو دينياً أن نثبت نقاء طرفي الصراع، وأن كليهما كانا يحاربان دفاعا عن حزمة من العقائد والأفكار التي يؤمنان بها، في حين تنجلي قراءة التاريخ عن حقيقة هامة: وهي أن تأسيس بعض العقائد والمذاهب كان تاليا لبدء الصراع، أو حتى تاليا لحسم أهم جولاته.

الأمر لا يتعلق بنقاش بيزنطي حول البيضة والدجاجة وأيهما كان قبل الآخر؛ بل هو نقاش واقعي يستجلي حقيقة ما حدث.

هل كان الخلاف حول الآراء والمذاهب هو السبب الذي قاد إلى الحرب والصراع؟ أم أن رغبة البعض الجامحة في الاستيلاء على السلطة والثروة هو الذي جر الصراع؟ ثم كان تكريس بعض الأفكار والعقائد وتنحية البعض الآخر استثمارا وتكريسا لمآلات الصراع؟

لا شك في أن السؤال الثاني هو السؤال الصحيح.

من ناحية أخرى، إن قراءة تاريخ العرب والمسلمين تكشف عن حقيقة كانت وما زالت ثابتة، وهي الصراع بين (السلطة المؤسَسَة) على القمع والقهر والانتزاع، وكافة التنويعات الفكرية والمذهبية والاجتماعية التي تمارس اجتهادها الفكري وتجاهد لانتزاع حقها في اختيار ما تؤمن به، من دون أن تتعرض للقهر والقمع والحرمان.

النتيجة، أن العرب ما زالوا يصرون على العيش في عصر ما قبل الحداثة والمجتمع المدني، وما زال البعض منهم يحن إلى يوم الجمل، ليقاتل ثأراً (لشهيد) ظالم، ومستبد سلب ونهب وتعاون مع الأعداء، ليس حباً في معاوية ولكن بغضاً في علي!

ما زال النظام العربي يقدس رموز القوة الباطشة بكل أنواعها ويرفض الاعتراف بقيمة شهداء المبدأ الأخلاقي المجرد، ويراهم مجرد مجموعة من الحمقى الذين رفضوا القبول بالأمر الواقع وقدموا أنفسهم ضحايا لمبادئ غير واقعية وغير قابلة للتطبيق، وما زال يفتش عن مناقب لمعاوية بن أبي سفيان والحجاج بن يوسف الثقفي المفترى عليه؟![1].

يقول الدكتور برهان غليون: «لقد اقتصرت بنية المجتمعات ما قبل

الحديثة على ثلاث طبقات أساسية: رجال الكنيسة، طبقة النبلاء، ثم عامة الشعب الذين لم يكن لهم أي اعتبار سياسي. كانت المشكلة الرئيسية المطروحة على مثقفي القرن الثامن عشر الذين رافقوا تحلل هذا النظام الاجتماعي التقليدي وتطور البرجوازية كطبقة جديدة تطمح إلى إعادة بناء هذه المراتبية الجامدة وفتح المجال أمام طبقة سياسية حديثة، هي إعادة بناء السياسة على أسس، لا ترتبط بتكليف إلهي ولا بإرث عائلي؛ بل بالمجتمع نفسه، تنبع منه وتصب فيه. ومن هذه النقطة سوف ننتقل تدريجيا من نظرية لا سلطة ممكنة إلا إلهية أو ملكية وراثية، إلى النظرية المناقضة تماماً وهي: لا سلطة شرعية إلا تلك التي تعبر عن السيادة الشعبية والإرادة الجمعية. وهذا هو أصل الانتقال نحو الحداثة السياسية».

الكارثة الكبرى كانت وما زالت: أن الشعب الذي لم يكن له أي اعتبار في الغرب أصبح الآن في مقدمة الصفوف، يختار رؤساء الجمهورية والوزراء، ويقدم الباحثين والعلماء، في حين ما زال يجري تجييش عامة الشعب العربي ليرتدوا أحزمة ناسفة أو يقودوا سيارة مفخخة طلبا بثأر جاهلي لحاكم مستبد أو ثري مستأثر!

إنه الانتصار لشهداء القوة والثروة! في مقابل تحقير شهداء المبدأ الأخلاقي والزهد الرسالي، واعتبارهم حمقى في زمن الواقعية الأموي البائد الذي أصبح الآن زمن الاعتدال العربي!

قانون السلطة الأموية

يذكر أبو الفرج الأصفهاني في مقاتل الطالبيين أن معاوية بن أبي سفيان بعد استلامه السلطة خطب في النخيلة (في العراق) فقال:

«ما اختلفت أمة بعد نبيها إلا ظهر أهل باطلها على أهل حقها، ثم إنه انتبه فندم فقال: إلا هذه الأمة فإنها وإنها...

إني والله ما قاتلتكم لتصلوا ولا لتصوموا ولا لتحجوا ولا لتزكوا، إنكم لتفعلون ذلك. وإنما قاتلتكم لأتأمر عليكم وقد أعطاني الله ذلك وأنتم كارهون».

لم يكن معاوية بن أبي سفيان ينافح إذن عن مذهب يؤمن بصحته، في مقابل مذهب آخر؛ بل كان يريد السلطة وتوابعها ولا شيء سوى السلطة.

لم يحاول النظام الأموي الذي أقامه ابن أبي سفيان أن يؤسس لمذهب فقهي أو عقائدي وربما لم يتسع له الوقت لعمل هذا، لذا فقد اقتصرت خطته على منع الناس من الالتفاف حول أئمة أهل البيت(ع)، من خلال إشاعة الخوف في نفس كل من يتشيع لهم، وملاحقة رؤوس المعارضة وقطعها، قبل أن تنضج لتشكل تيارا يمكن أن يهدد سلطته.

التأسيس السياسي للمذاهب

النموذج الآخر للسلطة التي تؤسس أو تكرس وجودا مذهبيا أو عقائديا يكون بديلا عن نهج أهل البيت(ع) هو النموذج العباسي الذي أنشأه المنصور الدوانيقي من خلال إجبار مالك بن أنس على كتابة «الموطأ»، ثم فرضه على الناس ليكون مذهبا رسميا بديلا، يقطع الطريق أمام راغبي اللجوء الى أئمة أهل البيت(ع).

ذكر ابن قتيبة في الإمامة والسياسة أن أبا جعفر المنصور لما استقامت له الأمور واستولى على السلطان «خرج حاجا إلى مكة وذلك سنة ١٤٨هـ، فلما كان بمنىً أتاه الناس يسلمون عليه ويهنئونه بما أنعم الله عليه وجاءه رجال

الحجاز من قريش وغيرهم وفقهائهم وعلمائهم ممن صاحبه وجامعه على طلب العلم ومذاكرة الفقه ورواية الحديث فكان في من دخل عليه منهم مالك بن أنس فقال له أبو جعفر يا أبا عبد الله إني رأيت رؤيا «؟!» فقال مالك: يوفق الله أمير المؤمنين إلى الصواب من الرأي ويلهمه الرشاد من القول ويعينه على خير الفعل، فقال أبو جعفر: رأيت أني أجلسك في هذا البيت فتكون من عمار بيت الله الحرام وأحمل الناس على علمك وأعهد إلى أهل الأمصار يوفدون إليك وافدهم ويرسلون إليك رسلهم في أيام حجهم لتحملهم من أمر دينهم على الصواب والحق إن شاء الله، وإنما العلم علم أهل المدينة وأنت أعلمهم، فقال مالك: أمير المؤمنين أعلى عينا وأرشد رأيا وأعلم بما يأتي وما يذر، وإن أذن لي أن أقول قلت، فقال أبو جعفر: نعم فحقيق أنت أن يسمع منك ويصدر عن رأيك، فقال مالك: يا أمير المؤمنين إن أهل العراق «أي الشيعة» قالوا قولا تعدوا فيه طورهم، ورأيت أني خاطرت بقولي لأنهم أهل ناحية، وأما أهل مكة، فليس بها أحد، وإنما العلم علم أهل المدينة، كما قال الأمير وإن لكل قوم سلفا وأئمة، فإن رأى أمير المؤمنين أعز الله نصره إقرارهم على حالهم فليفعل، فقال أبو جعفر: أما أهل العراق فلا يقبل أمير المؤمنين منهم صرفا ولا عدلا، وإنما العلم علم أهل المدينة، وقد علمنا أنك إنما أردت خلاص نفسك ونجاتها، فقال مالك: فأعفني يعفُ الله عنك، فقال أبو جعفر: قد أعفاك أمير المؤمنين، وأيم الله ما أجد بعد أمير المؤمنين أعلم منك ولا أفقه»[٢].

ثم يعيد ابن قتيبة تناول الواقعة بصيغة أخرى: «وذكروا أنه هاج بالمدينة هيج في ابتداء أيام أبي جعفر فبعث إليها ابن عمه جعفر بن سليمان ليسكن هيجها وفتنها ويجدد بيعة أهلها، فقدمها وهو يتوقد ناراً على أهل الخلاف لهم، فأظهر الغلظة والشدة وسطا بكل من ألحد في سلطانهم (وكأنه ألحد

في الله!) وأشار إلى المنازعة لهم وأخذ الناس بالبيعة. . . وكان مالك لفيض علمه وورعه محسوداً (؟!) من قبل الحاقدين والحاسدين فدسوا إلى جعفر بن سليمان من قال له: إن مالكاً يفتي الناس أن البيعة لا تحل ولا تلزمهم لأنهم مكرهين عليها، وزعموا أنه يفتي بذلك أهل المدينة أجمعين لحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»، فعظم ذلك على جعفر بن سليمان واشتد الأمر عليه، فدس لمالك من يتحقق من صحة الخبر فأفتاه بنفس الفتوى، فقبض عليه جعفر بن سليمان وضربه سبعين سوطاً، وبلغ الخبر إلى أبي جعفر المنصور فعظم عليه الأمر، وأرسل إلى مالك من يستدعيه إلى بغداد للقائه، فاعتذر إليه مالك، فكتب إليه أبو جعفر ليلتقي به في موسم الحج المقبل»[٣]. وأضاف «فلما وصل أبو جعفر إلى الحج وكان هذا عام ١٦٣ والتقى مالكا ورحب به وقربه إليه قال له: والله الذي لا إله إلا هو يا أبا عبد الله ما أمرت بالذي كان ولا علمته قبل أن يكون ولا رضيته إذ بلغني، قال مالك: حمدت الله على كل حال، ثم قال أبو جعفر: يا أبا عبد الله ما زال أهل الحرمين بخير ما كنت بين أظهرهم وإني أخالك أمانا لهم من عذاب الله وسطوته ولقد دفع الله بك عنهم وقعة عظيمة، فإنهم ما علمت أسرع الناس إلى الفتن وأضعفهم عنها، قاتلهم الله أنى يؤفكون، قال مالك: ثم فاتحني في من مضى من السلف والعلماء فوجدته أعلم الناس بالناس، ثم فاتحني في العلم والفقه فوجدته أعلم الناس بما اجتُمع عليه، حافظا لما روى، واعيا لما سمع، ثم قال: يا أبا عبد الله ضع هذا العلم ودونه ودون منه كتبا وتجنب شدائد عبد الله بن عمر ورخص عبد الله بن عباس وشواذ ابن مسعود، واقصد إلى أواسط الأمور وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة (رض) (الوسطية!) لنحمل الناس على علمك وكتبك ونبثها في الأمصار ونعهد إليهم ألا يخالفوها ولا يقضوا

بسواها، فقلت أصلح الله الأمير، إن أهل العراق لا يرضون علمنا ولا يرون في علمهم رأينا، فقال أبو جعفر: فتعجل ذلك وضعها فسيأتيك ابني محمد المهدي العام المقبل، ليسمعها منك فيجدك وقد فرغت من ذلك إن شاء الله، قال مالك: ثم أمر لي بألف دينار عينا ذهبا، وكسوة عظيمة وأمر لابني بألف دينار ثم انصرف مالك»[٤].

وتمت الصفقة التي تردد مالك بن أنس في قبولها أول الأمر، ويبدو أنه تلكأ في تنفيذ ما طلب منه عام ١٤٨ فكانت تلك (العلقة الساخنة) التي تلقاها الرجل حتى لا يعاود الإفتاء ببطلان الغصب والإكراه، كون الغصب والإكراه أصلاً راسخاً من أصول حياة المسلمين السياسية؛ بل ومن ثوابتهم القومية التي يصرون على الحفاظ عليها في مواجهة أي محاولة للمشاركة الشعبية أو للتدخل الأجنبي، لتبقى لهم الريادة والسيادة على عقول الناس، ومن أبى «ضربنا على هاماتهم بالسيوف وقطعنا طي ظهورهم بالسياط» التي عرفها مالك بنفسه عندما تلقى منها سبعين سوطا على ظهره، وبعد أن رأى بأم عينيه كيف جُلد بنو الحسن بن علي على رؤوسهم ووجوههم، وحملوا إلى مطبق أبي جعفر السفاح ليقتلوا فيه، واحدا تلو الآخر... هذه واحدة.

والثانية أن هذا المذهب أو المدرسة الفقهية التي أسسها مالك بن أنس بعد أن تم «تهذيبه» بسبعين سوطا وألفي دينار سيجري تعميمها بقوة السلطة في كافة الأرجاء «وسيحمل الناس على علمك وكتبك ونبثها في الأمصار ونعهد إليهم ألا يخالفوها ولا يقضوا بسواها»، وأن الهدف الأهم الذي سيحمل إليه هذا العلم هم «أهل العراق الذين لا يرضون علمنا ولا يرون في علمهم رأينا» وهم شيعة أهل البيت الذين تمردوا على سياسة التدجين العباسية، وما زالوا يتمردون على كل محاولات الإخضاع من يومها إلى

يومنا هذا، والعقاب معروف عند السفاح العباسي، وهو السيوف والسياط؛ ونعم الديمقراطية واحترام حرية الرأي والتسامح المذهبي الذي علمناه للعالم!

المذهبية والمؤسسة السلطوية

يتحدث العالم الآن عن الفصل بين المؤسسة الدينية والسياسية، وهم قد حسموا هذا الجدل لصالح الفصل بينهما منذ أمد طويل، في حين ما زال المسلمون حائرين تائهين لا يدرون ماذا يفعلون.

الخلاف الآن مع أتباع مالك بن أنس وأبي حنيفة النعمان وغيرهما من الفقهاء، لا يدور حول تسفيه ما قدموه من اجتهادات فقهية وفكرية نفترض أنها ثمرة بحث وتأمل، ليس بأوامر من أي سلطة على وجه الأرض، وإنما رفضا لفكرة إخضاع المؤسسة الدينية لنفوذ المؤسسة السياسية، حتى ولو كان هذا الإخضاع من خلال إغداق المدح والثناء على هؤلاء الفقهاء؛ فإن الذي يمنح يمكنه أن يمنع، والذي يغدق الثناء لا يفعل هذا عادة ابتغاء مرضاة الله؛ بل لحاجة في نفسه، ومن الممكن له أن يفعل العكس؛ وهو قد فعل هذا بالفعل، ليضرب هؤلاء بهؤلاء، ليبقى هو في مأمن من كل ما يلحق به الأذى والضرر أو يهدد نفوذه وإجرامه في حق الناس.

لقد خسر المسلمون خسارة فادحة عندما قبلوا أو لم يصروا على رفض تدخل السلطة السياسية في شؤون المؤسسة الدينية، وأول الخاسرين من وجهة نظرنا هم أصحاب المذاهب المشمولون برعاية أفاعي السلطة في كل زمان ومكان.

أصحاب السلطة السياسية ﴿إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [سورة ص: الآية ٢٣] هم جماعة الأفاعي التي تتلوى فتبدي تارة،

ملمساً ناعما، وتارة أخرى، تكشر عن أنيابها وتطلق سمها الزعاف في مواجهة من يلتوي على أمرها ورغباتها المرضية المتبدلة حسب اتجاه رياح المصالح ونزوات الانتقام والهيمنة.

الصراع المذهبي الذي شهده وما زال يشهده العالم الإسلامي لم ينشأ إذن بسبب تزاحم الأفكار وتدافعها وهو شأن طبيعي؛ بل بسبب إصرار الطبقة السياسية الحاكمة الفاسدة في الغالب الأعم على التلاعب بالعقائد والأفكار وتقريب هؤلاء وإبعاد غيرهم وضرب هؤلاء بهؤلاء، تطبيقاً للمبدأ الاستكباري القديم، قدم الأزل، مبدأ فرق تسد أو مبدأ (divide and rule).

منذ هذه اللحظة، بدأ التدخل السلطوي في الشأن المذهبي، وبعد أن كان الحاكم الجائر مكتفيا بمنصب أمير المؤمنين، كل المؤمنين تحول إلى حاكم باسم مذهب على حساب مذهب أو باسم عقيدة مقابل ما يراه عقيدة فاسدة؛ والهدف الحقيقي من وراء هذا التدخل الفظ، هو إدراج قوة (الجماعة المذهبية) في إطار حزمة القوة التي يمارس من خلالها هذا الطاغية تسلطه على عباد الله.

وقد تغيرت الأمور بعد ذلك مع تقلص مساحة السلطة المركزية التي يحظى بها هؤلاء المتسلطون، إلا أن الناس نسوا أصل الحكاية وأصبح البعض منهم يعيش دور المناضل المذهبي، دفاعاً عن بعض المفردات المذهبية، في حين أن الأمر كله لا يعدو كونه خدعة صنعها أفاعي السلطة وربما كانوا ينوون التخلي عنها بعد أدائها لدورها ولذا وجب التنويه!

الخلاف المذهبي والفكري أمر وارد ومحتمل ولم يكن في البدء سببا للصراع، بل نتيجة من نتائجه أو محاولة لتكريس نتائجه، ولكنه الآن أصبح من وجهة نظر بعض البسطاء سبباً وأصلاً، وتلك هي الخدعة الكبرى!

الفكر والسياسة

يمكن للفكر أن يصنع العجائب في دنيا السياسة ولا يمكن لأهل السياسة أن يصنعوا فكراً!

شتان بين صناعة الفكر وتزوير الفكر وهي خدعة لا يمكن لها أن تنطلي إلا على الغافلين المستغفلين، خاصة إذا تعاون معهم تجار الدين المتلبسين زورا بلبوس الزهد والزاهدين.

لهذه الأسباب كان الشغل الدائم لأرباب السلطة هو محاربة حرية الرأي والاجتهاد والسعي الدؤوب لقولبة الدين في نصوص فقهية جامدة لا يمكن تجاوزها أو التمرد عليها.

من ناحية أخرى، إن الخطط السياسية لأئمة أهل البيت(ع) لم تكن قاصرة على التعامل مع قضايا اللحظة الراهنة والأزمات التي يعالجونها والتصدي للمؤامرات التي تواجههم؛ بل كانت لديهم رؤية مستقبلية تمتد إلى الأمام، عدة قرون، بطول الصراع المتوقع المرتقب.

إن أخطر ما يواجه أي خط عقائدي يتعرض لهذا الهجوم الشرس الذي تعرض له المؤمنون بنهج الولاية لأهل البيت(ع) هو فقدانه للقاعدة الجغرافية البشرية التي تحفظ وجوده في مواجهة العواصف والأعاصير التي تعرض لها والمرشحة للتزايد والتكرار.

الخطر الثاني هو حصر التواجد العقائدي والفكري في مساحة ومنطقة واحدة، إذا ضربت ضرب الخط، وجرى اقتلاعه من الجذور.

لا هذا ولا ذاك.

لذا، ومنذ اليوم التالي لنهاية معركة الجمل التي دارت رحاها على تخوم البصرة، كان قرار الإمام علي الاستقرار في الكوفة حاضرة دولة الإمام وحاضنة خط التشيع والولاء لأهل البيت(ع) من يومها وحتى هذه اللحظة.

هلك يزيد وبلغ الخبر إلى أهل البصرة فقام ابن زياد خطيبا فيهم قائلا: «يا أهل البصرة، انسبوني فوالله لتجدن مهاجري ومولدي وداري فيكم، ولقد وليتكم وما أحصي مقاتلتكم إلا سبعين ألف مقاتل، ولقد أحصي اليوم ديوان مقاتلتكم ثمانين ألفا، وما تركت فيكم ذا ظِنة أخافه عليكم إلا وهو في سجنكم هذا (؟!) وإن أمير المؤمنين يزيد بن معاوية قد توفي، وقد اختلف أهل الشام، وأنتم اليوم أكثر الناس عددا وأعرضهم فناء وأغناهم عن الناس وأوسعهم بلادا، فاختاروا لأنفسكم رجلا ترضونه لدينكم وجماعتكم، فأنا أول راض من رضيتموه، وتابعٍ، فإن اجتمع أهل الشام على رجل ترضونه دخلتم في ما دخل فيه المسلمون، وإن كرهتم ذلك كنتم على جديلتكم، حتى تعطَوا حاجتكم، فما بكم إلى الناس حاجة، وما يستغني الناس عنكم، فقام خطباء أهل البصرة فقالوا: قد سمعنا مقالتك أيها الأمير، وإنا والله ما نعلم أحدا هو أقوى عليها منك، فهلم، فلنبايعك؟ فقال: لا حاجة لي في ذلك، فاختاروا لأنفسكم؛ فأبوا عليه، وأبى عليهم، حتى كرر عليهم ذلك ثلاث مرات، فلما أبوا، بسط يده فبايعوه ثم انصرفوا بعد البيعة وهم يقولون: لا يظن ابن مرجانة أنا ننقاد له في الجماعة والفرقة كذب والله ثم وثبوا عليه»[٥].

ويروي الطبري أيضاً أنهم «لما خرجوا من عنده جعلوا يمسحون أكفهم بباب الدار وحيطانه ويقولون: ظن ابن مرجانة أنا نوليه أمرنا في الفرقة فأقام عبيد الله بن زياد غير كثير حتى جعل سلطانه يضعف ويأمر بالأمر فلا يقضى ويرى الرأي فيرد عليه ويأمر بحبس المخطئ فيحال بين أعوانه وبينه»[٦].

ثم ازدادت أوضاعه سوءا بظهور من يدعو لابن الزبير في قلب البصرة

ولما أراد ابن زياد أن يلقي القبض عليه لم يتمكن من ذلك وأحس ابن مرجانة أن أيامه في السلطة قد انتهت فقرر أن يرحل وأخذ معه كل ما كان في بيت مال البصرة من أموال المسلمين قدرت بستة عشر مليونا فرق طائفة منها في بني أبيه وحمل الباقي معه وترك الناس بعضهم يموج في بعض فخرج ولم يعد. وإن أردت الدقة فقد حاول العودة بعد ذلك فكان هلاكه وحتفه على يد الثوار الموالين لأهل بيت النبوة بقيادة إبراهيم بن الأشتر كما سيرد فيما بعد(٧).

عودة عبيد الله بن زياد

خرج ابن زياد هاربا من البصرة إلى الشام فقال لمن معه: «قد ثقل علي ركوب الإبل فوطئوا لي على ذات حافر فأُلقيت له قطيفة على حمار فركبه.. قال الراوي: إنه ليسير أمامي، إذ سكت سكتة فأطالها فقلت في نفسي: هذا عبيد الله أمير العراق أمسى نائما لأنغصن عليه نومه، فدنوت منه فقلت: أنائم أنت؟ قال: لا. وقلت: فما أسكتك؟ قال: كنت أحدث نفسي. قلت: أفلا أحدثك ما كنت تحدث به نفسك؟ قال: هات فوالله ما أراك تكيس ولا تصيب. قال الراوي: قلت له: كنت تقول: ليتني لم أقتل الحسين! قال: وماذا؟ قلت: تقول ليتني لم أكن قتلت من قتلت! قال وماذا؟ قلت: كنت تقول: ليتني لم أكن بنيت البيضاء! قال: وماذا؟ قلت: ليتني لم أكن استعملت الدهاقين! قال: وماذا؟ قلت: ليتني كنت أسخى مما كنت. قال: والله ما نطقت بصواب ولا سكت عن خطأ! أما الحسين فإنه سار إلي يريد قتلي فاخترت قتله على أن يقتلني، وأما البيضاء فإني اشتريتها من عبد الله بن عثمان الثقفي وأرسل يزيد بألف ألف فأنفقتها عليها فإن بقيت فلأهلي وإن هلكت لم آس عليها، ما لم أعنف فيه؛ وأما استعمال الدهاقين فإن عبد

الرحمن بن أبي بكرة وزادان فروخ وقفا عند معاوية حتى ذكرا قشور الأرز فبلغا بخراج العراق مائة ألف ألف، فخيرني معاوية بين الضمان والعزل فكرهت العزل، فكنت إذا استعملت الرجل من العرب فكسر الخراج فتقدمت إليه، أضررت به، أوغرت صدور قومه أو أغرمت عشيرته؛ وإن تركته، تركت مال الله، وأنا أعرف مكانه فوجدت الدهاقين أبصر بالجباية وأوفى بالأمانة وأهون في المطالبة منكم، مع أني قد جعلتكم أمناء عليهم لئلا يظلموا أحدا وأما قولك في السخاء، فوالله ما كان لي مال فأجود به عليكم، ولو شئت لأخذت بعض مالكم فخصصت به بعضكم دون بعض ويقولون ما أسخاه، ولكني عممتكم وكان عندي أنفع لكم وأما قولك ليتني لم أكن قتلت من قتلت فما عملت بعد كلمة الإخلاص عملا هو أقرب إلى الله عندي من قتلي من قتلت من الخوارج ولكني سأخبرك بما حدثت به نفسي: قلت ليتني كنت قاتلت أهل البصرة فقد أعطوني طاعتهم غير مكرهين، وأيم الله لقد حرصت على ذلك، ولكن بني زياد أتوني فقالوا إنك إذا قتلتهم فظهروا عليك، لم يستبقوا منا أحدا وإن تركتهم، تغيب الرجل منا عند أخواله وأصهاره، فرفقت لهم، فلم أقاتل، وكنت أقول ليتني كنت أخرجت أهل السجن فضربت أعناقهم، فأما إذا فاتت هاتان، فليتني كنت أقدم الشام ولم يبرموا أمرا»(٨).

لم يكن قتل الإمام الحسين(ع) على يد جلاوزة بني أمية حدثا عاديا؛ بل كان جريمة كبرى وصدمة للمجتمع بأسره، وما كان من الممكن أن تمر هذه الجريمة الكونية البشعة من دون أن تستدعي ردود فعل من الشيعة، فكانت ثورة التوابين، وثورة المختار بن أبي عبيد الثقفي، وثورة زيد بن علي بن الحسين عليه وعلى آبائه السلام، وهي الثورات التي عجلت بسقوط النظام الأموي بعد ثمانين عاما من قيامه.

لم يكن رد الفعل الأموي على هذه الثورات إلا مزيداً من القمع والقتل والحرمان واستخدام أساليب القسوة المفرطة والإبادة الجماعية من أجل إخضاع المسلمين، والقضاء على بؤرة الرفض المتمركزة في الكوفة.

الحجاج الثقفي في الكوفة

لم يكن عبيدالله بن زياد آخر السفاحين الأمويين الذين جرى تسليطهم على العراق، فهناك الحجاج الثقفي السفاح المشهور الذي ما زال البعض يفاخر ببذاءاته وخطبه المعروفة بحق العراقيين.

ذهب الحجاج والياً على العراق من قبل عبد الملك بن مروان بعد أن أنجز أقذر مهمة عرفها التاريخ الإنساني، ألا وهي هدم الكعبة المشرفة واقتحام بيت الله الحرام الذي جعله الله (مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْناً(.

قال ابن الأثير في كتابه «الكامل في التاريخ»: «ولما حصر الحجاج ابن الزبير نصب المنجنيق على جبل أبي قبيس ورمى به الكعبة، وكان عبد الملك ينكر ذلك أيام يزيد بن معاوية ثم أمر به.

فلما فرغ الحجاج من أمر ابن الزبير، دخل مكة، فبايعه أهلها لعبد الملك بن مروان، وأمر بكنس المسجد الحرام من الحجارة والدم، وسار إلى المدينة، وكان عبد الملك قد استعمله على مكة والمدينة، فلما قدم المدينة أقام بها شهراً أو شهرين، فأساء إلى أهلها واستخف بهم، وقال: أنتم قتلة أمير المؤمنين عثمان، وختم أيدي جماعة من الصحابة بالرصاص استخفافاً بهم كما يفعل بأهل الذمة، منهم جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وسهل بن سعد، ثم عاد إلى مكة، فقال حين خرج منها: الحمد لله الذي أخرجني من أم نتن، أهلها أخبث بلد وأغشه لأمير المؤمنين وأحسدهم

له على نعمة الله، والله لو ما كانت تأتيني كتب أمير المؤمنين فيهم لجعلتها مثل جوف الحمار أعواداً يهودون بها ورمة قد بليت، يغلون منبر رسول الله(ص)، وقبر رسول الله(ص). فبلغ جابر بن عبد الله قوله فقال: إن وراءه ما يسوؤه، قد قال فرعون ما قال ثم أخذه الله بعد أن أنظره».

وهو نفس ما أشار إليه ابن جرير الطبري في تاريخه قال: «وفي سنة أربع وسبعين عزل عبدالملك طارق بن عمرو عن المدينة واستعمل عليها الحجاج بن يوسف، فقدمها، فأقام بها ثلاثة أشهر، يتعبث بأهل المدينة ويتعنتهم، وبنى بها مسجدا في بني سلمة فهو ينسب إليه، واستخف فيها بأصحاب رسول الله فختم في أعناقهم، فذكر محمد بن عمران بن أبي ذئب، حدثه عمن رأى جابر بن عبدالله مختوما في يده، وعن ابن أبي ذئب عن إسحاق بن يزيد، أنه رأى انس بن مالك مختوما في عنقه يريد أن يذله بذلك، قال ابن عمر: وحدثني شرحبيل بن أبي عون عن أبيه قال: رأيت الحجاج أرسل إلى سهل بن سعد فدعاه فقال: ما منعك أن تنصر أمير المؤمنين عثمان بن عفان؟ قال: قد فعلت. قال: كذبت، ثم أمر به فختم في عنقه برصاص»[٩].

كما قام الحجاج (والرواية لابن الأثير) بقتل عبد الله بن عمر حيث أمر بعض أصحابه فضرب ظهر قدمه بزج رمح مسموم فمات منها، وعاده الحجاج في مرضه فقال: من فعل بك هذا؟ قال: أنت لأنك أمرت بحمل السلاح في بلد لا يحل حمله فيه. وكان موته بعد ابن الزبير بثلاثة أشهر، وكان عمره سبعاً وثمانين سنة.

وإذا كانت هذه هي الطريقة التي تعامل بها الحجاج مع أصحاب رسول الله فضلاً عن رأيه في المدينة وأهلها «أم نتن، أهلها أخبث بلد وأغشه لأمير

المؤمنين وأحسدهم له على نعمة الله» فكيف يكون رأيه في العراق وأهل العراق؟!

ذهب الحجاج إلى الكوفة والياً عليها من قبل عبد الملك بن مروان، وكان هذا سنة خمس وسبعين للهجرة، فخطب فيهم خطبته الشهيرة التي ذكرها ابن جرير الطبري في تاريخه:

«خرج الحجاج بن يوسف من المدينة حين أتاه كتاب عبد الملك بن مروان بولاية العراق بعد وفاة بشر بن مروان في اثني عشر راكباً على النجائب، حتى دخل الكوفة حين انتشر النهار، وقد كان بشر بعث المهلب إلى الحرورية. فبدأ (الحجاج) بالمسجد فدخله، ثم صعد المنبر وهو متلثم بعمامة خز حمراء، فقال: علي بالناس، فحسبوه وأصحابه خارجة، فهموا به، حتى إذا اجتمع إليه الناس قام فكشف عن وجهه وقال:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

أما والله إني لأحمل الشر محمله، وأحذوه بنعله، وأجزيه بمثله، وإني لأرى رؤوسا قد أينعت وحان قطافها، وإني لأنظر إلى الدماء بين العمائم واللحى قد شمرت عن ساقها تشميرا.

هذا أوان الشد فاشتدي زيم قد لفها الليل بسواق حطم

ليس براعي إبل ولا غنم ولا بجزار على ظهر وضم

قد لفها الليل بعصلبي أروع خراج من الدوي

مهاجر ليس بأعرابي

ليس أوان يكره الخلاط جاءت به والقلص الأعلاط

تهوي هوي سابق الغطاط

وإني والله يا أهل العراق ما أغمز كتغماز التين ولا يقعقع لي بالشنان،

ولقد فررت عن ذكاء، وجريت إلى الغاية القصوى. إن أمير المؤمنين عبد الملك نشر كنانته، ثم عجم عيدانها، فوجدني أمرها عودا وأصلبها مكسرا، فوجهني إليكم، فإنكم طالما أوضعتم في الفتن وسننتم سنن الغي؛ أما والله لألحّكم لحو العود ولأعصبنكم عصب السلَمة ولأضربنكم ضرب غرائب الإبل. إني والله لا أعِد إلا وفيت، ولا أخلُق إلا فريت، فإياي وهذه الجماعات، وقيلا وقالا، وما يقول؟ وفيم أنتم وذاك؟ والله لتستقيمُن على سبل الحق، أو لأدَعَنّ لكل رجل منكم شغلا في جسده؛ من وجدت بعد ثالثة من بعث المهلب سفكت دمه، وأنهبت ماله، ثم دخل منزله ولم يزد على ذلك»[١٠].

روى ابن عبد ربه في العقد الفريد أن عبد الملك بن مروان كتب إلى الحجاج في أسرى معركة الجماجم أن يعرضهم على السيف فمن أقر منهم بالكفر بخروجه علينا فخلِّ سبيله، ومن زعم أنه مؤمن فاضرب عنقه، ففعل، فلما عرضهم أتي بشيخ وشاب، فقال للشاب أمؤمن أنت؟ أم كافر؟ قال: بل كافر، فقال الحجاج: ولكن الشيخ لا يرضى بالكفر، فقال له الشيخ: أعن نفسي تخادعني يا حجاج؟ والله لو كان شيء أعظم من الكفر لرضيت به، فضحك الحجاج وخلى سبيلهما، ثم قُدِّم إليه رجل، فقال له: على دين من أنت؟ قال: على دين إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين، فقال: اضربوا عنقه. ثم قدم آخر فقال له: على دين من أنت؟ قال: على دين أبيك الشيخ، فقال: أما والله لقد كان صواما قواما خل عنه يا غلام، فلما خلى سبيله انصرف إليه فقال له: يا حجاج سألت صاحبي على دين من أنت؟ فقال على دين إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين، فأمرت به فقتل، وسألتني على دين من أنت؟ فقلت: على دين أبيك الشيخ يوسف، فقلت: أما والله لقد كان صواما قواما فأمرت بتخلية سبيلي، والله لو لم يكن لأبيك

من السيئات إلا أنه ولد مثلك لكفاه، فأمر به فقتل؛ ثم أتى بعمران بن عصام العنزي فقال: عمران؟ قال: نعم. قال: ألم أوفدك على أمير المؤمنين ولا يوفد مثلك؟ قال: بلى. قال: ألم أزوجك مارية بنت مسمع سيد قومها ولم تكن أهلا لها؟ قال: بلى. قال: فما حملك على الخروج علينا؟ قال: أخرجني بازان. فأمر به فقتل. ثم أُتيَ بعامر الشعبي، ومطرف بن عبد الله الشخير، وسعيد بن جبير، وكان الشعبي ومطرف يريان التورية، وكان سعيد بن جبير لا يرى ذلك، فلما قدم الشعبي قال: أكافر أنت أم مؤمن؟ قال: أصلح الله الأمير، نبا بنا المنزل، وأجدب بنا الجناب، واستحلسنا الخوف، واكتحلنا السهر، وخبطتنا فتنة لم نكن فيها بررة أتقياء ولا فجرة أقوياء. قال: الحجاج صدق والله، ما بروا بخروجهم علينا، ولا قووا، خلِّيا عنه، ثم قدم إليه مطرف بن عبد الله، فقال له: أكافر أنت أم مؤمن؟ قال: أصلح الله الأمير، إن من شق عصا الطاعة ونكث البيعة وفارق الجماعة وأخاف المسلمين لجدير بالكفر، فقال: صدق خلِّيا عنه. ثم أتي بسعيد بن جبير فقال له أنت سعيد بن جبير، قال: نعم. قال: لا بل شقي بن كسير، قال: أمي كانت أعلم باسمي منك. قال: شقيْت، وشقيَت أمك. قال: الشقاء لأهل النار. قال: أكافر أنت أم مؤمن؟ قال ما كفرت بالله منذ آمنت به. قال: اضربوا عنقه.

قال ولما بلغ عمر بن عبد العزيز موت الحجاج خر ساجدا، وكان يدعو الله أن يكون موته على فراشه ليكون عذابه أشد.

كما روى ابن عبد ربه أن عمر بن عبد العزيز قال: لو جاءت كل أمة بمنافقيها وجئنا بالحجاج لفضلناهم.

كما عرضت السجون بعد الحجاج فوجدوا فيها ثلاثة وثلاثين ألفا، لم يجب على واحد منهم قتل ولا صلب.

وأراد الحجاج أن يحج فاستخلف محمدا ولده على أهل العراق، المبتلى به وبصدام فقال: يا أهل العراق إني أردت الحج وقد استخلفت عليكم ولدي محمدا وأوصيته فيكم بخلاف وصية رسول الله في الأنصار، فإنه أوصى فيهم أن يقبل من محسنهم، وأن يتجاوز عن مسيئهم، وإني أوصيته ألا يقبل من محسنكم، وألا يتجاوز عن مسيئكم؛ ألا وإنكم قائلون بعدي مقالة لا يمنعكم من إظهارها إلا خوفي، لا أحسن الله له الصحابة، وأنا أعجِّل لكم الجواب، فلا أحسن الله لكم الخلافة، ثم نزل، فلما كانت غداة الجمعة، مات ابنه محمد، وجاءه نعي أخيه محمد في اليمن، ففرح أهل العراق وقالوا: انقطع ظهر الحجاج وهيض جناحه، فخرج فصعد المنبر، ثم خطب الناس فقال: محمدان في يوم واحد! أما والله ما كنت أحب أنهما معي في الحياة الدنيا، لما أرجو لهما من ثواب الآخرة؟! ثم دخل ودخل الناس يعزونه ومعهم الفرزدق، فقال: يا فرزدق أما رثيت محمدا ومحمدا (!) قال نعم أيها الأمير وأنشده خمسة أبيات لا يزيدون، فلما خرج من عنده قال: والله لو كلفني الحجاج بيتا سادسا لضرب عنقي قبل أن آتيه به، ذلك أني دخلت ولم أهيئ شيئا!

مقتل كميل بن زياد

يروي ابن كثير في تاريخه البداية والنهاية في أخبار عام ٨٢هـ خبر استشهاد كميل بن زياد بن نهيك بن خيثم النخعي الكوفي أحد أصحاب علي بن أبي طالب(ع) على يد سفاح بني أمية الحجاج الثقفي.

قال: «روى كميل بن زياد عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي هريرة وشهد مع علي(ع) صفين، وكان شجاعاً فاتكاً، وزاهداً عابداً، قتله الحجاج في هذه السنة، وقد عاش مائة سنة، صبراً بين يديه: وإنما نقم

الحجاج عليه لأنه طلب من عثمان بن عفان القصاص من لطمة لطمها إياه. فلما أمكنه عثمان من نفسه عفا عنه، فقال له الحجاج: أو مثلك يسأل من أمير المؤمنين القصاص؟ ثم أمر فضربت عنقه، قالوا: وشتم الحجاج علياً في غضون ذلك ونال منه فصلى عليه كُميل، فقال له الحجاج: والله لأبعثن إليك من يبغض علياً أكثر مما تحبه أنت (لاحظ!) فأرسل إليه ابن أدهم وكان من أهل حمص، ويقال أبا الجهم بن كنانة فضرب عنقه».

قال ابن كثير: «وقد روى عن كميل جماعة كثيرة من التابعين، وله الأثر المشهور عن علي بن أبي طالب(ع) الذي أوله: «القلوب أوعية فخيرها أوعاها» وهو طويل قد رواه جماعة من الحفاظ الثقات وفيه مواعظ وكلام حسن رضي الله عن قائله»[١١].

أما ابن الأثير فيروي في تاريخه الكامل: «أن الحجاج دعا بكميل بن زياد فقال له: أنت المقتص من أمير المؤمنين عثمان؟ قد كنت أحب أن أجد عليك سبيلاً. قال: على أينا أنت أشد غضباً؟ عليه حين أقاد من نفسه؟ أم علي حين عفوت عنه ثم قال: أيها الرجل من ثقيف لا تصرِف عليَّ أنيابك، ولا تكشر عليَّ كالذئب، والله ما بقي من عمري إلا ظمأ الحمار، اقض ما أنت قاضٍ، فإن الموعد الله وبعد القتل الحساب. قال الحجاج: فإن الحجة عليك. قال: ذلك إذا كان القضاء إليك. فأمر به، فقتل، وكان خصيصاً بأمير المؤمنين علي(ع)».

ثورة زيد الشهيد

كانت ثورة الشهيد العظيم زيد بن علي بن الحسين عام إحدى وعشرين ومائة للهجرة قبل أعوام قليلة من نهاية العصر الأموي البغيض.

لا شك في أن الظلم الأموي لم يكن قاصرا على الجانب السياسي؛ بل امتد إلى السلب والنهب من قبل الطبقة الحاكمة، يقابله على الناحية الأخرى الحرمان الذي عانت منه الملايين المسلمة.

بدأت الأحداث بعزل خالد بن عبد الله القسري من ولاية الكوفة وتولية يوسف بن عمر الثقفي عليها من قبل هشام بن عبد الملك الخليفة الأموي؛ ويبدو أن حرص الخليفة الأموي على جمع المال كان وراء هذا العزل، فقد روي «كان خالد يخطب فيقول: إنكم تزعمون أني أغلي أسعاركم، فعلى من يغليها لعنة الله، وكان هشام كتب إلى خالد: لا تبيعن من الغلات شيئا حتى تباع غلات أمير المؤمنين حتى بلغت كيلجة (مكيال عندهم) درهما». ويبدو أن هشاما كان مولعا بجمع الأموال، وأن العراق في عهد خالد القسري قد شهد طفرة اقتصادية نتيجة بعض المشاريع والأنهار التي شقها خالد ما أدى إلى انتعاش غير مسبوق، حيث يروي أيضاً «وكان سبب ذلك أنه اعتقد بالعراق أموالا وحفر أنهارا، حتى بلغت غلته عشرين مليونا، منها نهر خالد، وكان يغل خمسة آلاف ألف، وباجوى وبرمان والمبارك والجامع وكورة سابور والصلح»، حتى أن بعض أصحابه قال: «إني أحسب أن هذا الرجل قد تُخُلِّيَ منه، إن قريشا لا تحتمل هذا ونحوه وهم أهل حسد وهذا يظهر ما يظهر! فقلت له يوما أيها الأمير إن الناس رموك بأبصارهم وهي قريش وليس بينك وبينهم إلٌ (أي حلف) وهم يجدون منك بُدّاً وأنت لا تجد منهم بدّاً فأنشدك الله إلا ما كتبت إلى هشام تخبره عن أموالك وتعرض عليه منها ما أحب، فما أقدرك على أن تتخذ مثلها وهو لا يستفسدك، فلعمري لأن يذهب بعض ويبقى بعض خير من أن تذهب كلها! وما كان يستحسن أن تأخذها كلها».

وخُلع خالد بن عبد الله القسري وصودرت أمواله، ويبدو أن هشام بن عبد الملك قد انتابته لوثة البحث عن المال، أو لعله وجد فيها فرصة ليشفي حقده من أهل البيت(ع)، فأرسل في استدعاء زيد بن علي رضوان الله عليه وجماعة من بني هاشم، للتحقيق معهم حول الادعاء المنسوب إليهم على لسان يزيد بن خالد بن عبد الله القسري أو على لسان خالد نفسه، وذلك بعد أن عين الحجاج.

كما جاء في رواية أخرى أن زيد بن علي قال لهشام: «أنشدك الله والرحم أن تبعث بي إلى يوسف بن عمر؟ قال: وما الذي تخاف منه؟ قال: أخاف أن يعتدي علي. قال له هشام: ليس ذلك له. ودعا هشام كاتبه فكتب إلى يوسف بن عمر: أما بعد فإذا قدم عليك فلان وفلان فاجمع بينهم وبين يزيد بن خالد القسري فإن هم أقروا بما ادعى عليهم فسرح بهم إليَّ وإن هم أنكروا فسله البينة، فإن هو لم يقم البينة فاستحلفهم بعد العصر بالله الذي لا إله إلا هو ما استودعهم يزيد بن خالد القسري وديعة ولا له قبلهم شيء ثم خل سبيلهم، فقالوا لهشام: إنا نخاف أن يتعدى كتابك ويطول علينا. قال: كلا، أنا باعث معكم رجلا من الحرس يأخذه بذلك حتى يعجل الفراغ فسرح بهم إلى يوسف واحتبس أيوب بن سلمة لأن أخواله من بني أمية فلم يؤخذ بشيء من ذلك القرف».

إنها حالة من التكدير الأمني والإهانة المتعمدة التي تشبه ما تفعله تلك «الأجهزة»، حين تأخذ من تريد تحطيم معنوياتهم من كرام الناس من بيوتهم وترسلهم كما يقول التعبير الدارج (كعب داير) ولك أن تتخيل معاناة هؤلاء الكرام وهم يُرَحَّلون من المدينة المنورة جنوباً إلى دمشق شمالاً، ثم إلى العراق شرقاً، على وسائل المواصلات البدائية، ليُسألوا ويحلفوا ويستجوبوا

عن بضعة آلاف من الدراهم، ومن الذي سيسألهم؟! إنهم لصوص الأمة وسارقوها الذين اغتصبوا إرادتها ونهبوا خيراتها، إنه ذلك الخليفة الأموي الجشع والمستبد الذي أطاح بأميره على الكوفة حسدا وطمعا وهو الذي كان يأمره ألا يبيع غلات العراق حتى يبيع هو محاصيله بالسعر الذي يريده! كم هي مؤسفة ومزرية تلك الحالة التي مرت بها الأمة وأهل بيت النبوة رضوان الله عليهم أجمعين.

أما اليعقوبي[١٢] فيزيد الأمور وضوحا في روايته عن ملابسات تلك الرحلة المفروضة على الشهيد زيد بن علي بن الحسين رضوان الله عليه حيث جاء فيها «أن زيدا رضوان الله عليه قال لهشام: لا توجهني إلى عبد ثقيف يتلاعب بي. فقال: لا بد من إشخاصك إليه ! ثم قال له هشام: بلغني أنك تؤهل نفسك للخلافة (ولعل هذا هو سر الاستدعاء!) وأنت ابن أمة. قال: ويلك وهل يضعني مكان أمي؟ والله لقد كان إسحاق ابن حرة وإسماعيل ابن أمة فاختص الله عز وجل ولد إسماعيل فجعل منهم العرب، فما زال كذلك ينمي، حتى كان منهم رسول الله، ثم قال: اتق الله يا هشام. فقال: أو مثلك يأمرني بتقوى الله؟ قال: نعم إنه ليس أحد دون أن لا يأمر بها ولا أحد دون أن يسمعها؛ فأخرجه مع رسل من قبله، فلما خرج قال: والله إني لأعلم أنه ما أحب الحياة أحد قط إلا ذل.

أما ابن أبي الحديد[١٣] فيضيف رواية أخرى ولكنها مكملة لتلك الرواية السابقة وهي: «فلما قعد زيد بين يدي هشام وحدثه حلف له على شيء، فقال هشام: لا أصدقك فقال زيد: إن الله لا يرفع أحداً عن أن يرضى بالله ولم يضع أحداً عن أن يرضى بذلك منه. قال له هشام: إنه بلغني أنك تذكر الخلافة وتتمناها ولست هناك لأنك ابن أمة. فقال زيد: إن لك جوابا. قال:

تكلم. قال: إنه ليس أولى بالله ولا أرفع درجة عنده من نبي ابتعثه وهو إسماعيل بن إبراهيم وهو ابن أمة قد اختاره الله لنبوته وأخرج منه خير البشر. فقال هشام: فما يصنع أخوك البقرة(!) فغضب زيد حتى كاد يخرج من إهابه، ثم قال: سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الباقر وتسميه أنت البقرة؟ لشد ما اختلفتما، لتخالفنه في الآخرة كما خالفته في الدنيا، فيرد الجنة وترد النار. فقال هشام: خذوا بيد هذا الأحمق المائق فأخرجوه، فأخذ الغلمان بيده فأقاموه فقال هشام: احملوا هذا الخائن الأهوج إلى عامله، فقال زيد: لئن حملتني إليه لا أجتمع أنا وأنت حيين وليموتن الأعجل منا؛ فأُخرج زيد وأُشخص إلى المدينة ومعه نفر يسيرونه حتى طردوه عن حدود الشام، فلما فارقوه عدل إلى العراق ودخل إلى الكوفة وبايع لنفسه فأعطاه البيعة أكثر أهلها».

وكتب هشام بن عبد الملك إلى يوسف بن عمر (وفقاً للرواية المرتبطة بخالد بن عبد الله القسري): «إذا قدم عليك زيد بن علي فاجمع بينه وبين خالد بن عبد الله القسري ولا يقيمن قِبَلك ساعة واحدة فإني رأيته رجلا حلو اللسان، ديد البيان، خليقا بتمويه الكلام، وأهل العراق أسرع شيء إلى مثله.

فلما قدم زيد رضوان الله عليه إلى الكوفة دخل إلى يوسف فقال: لم أشخصتني من عند أمير المؤمنين؟ فقال يوسف: ذكر خالد بن عبد الله أن له عندك ستمائة ألف درهم، فأحضر خالد وعليه حديد ثقيل، فقال له يوسف: هذا زيد بن علي، فاذكر مالك عنده. فقال خالد: والله الذي لا إله إلا هو ما لي عنده شيء قليل ولا كثير، ولا أردتم بإحضاره إلا ظلمه».

وهناك رواية أخرى لابن جرير الطبري وهي أن يوسف الثقفي قال لزيد

رضوان الله عليه: «زعم خالد أنه أودعك مالا. قال: أنى يودعني مالا وهو يشتم آبائي على منبره؟ فأرسل إلى خالد فأُحضر، فقال له: هذا زيد قد زعمت أنك أودعته مالا وقد أنكر، فنظر خالد في وجههما ثم قال: أتريد أن تجمع مع إثمك فيَّ إثما في هذا؟ وكيف أودعه مالا وأنا اشتمه وأشتم آباءه على المنبر؟ فشتمه يوسف ثم رده إلى محبسه»(١٤) ثم قال له يوسف: إن أمير المؤمنين أمرني أن أخرجك من الكوفة ساعة قدومك. قال زيد: فأستريح ثلاثا ثم أخرج. قال: ما إلى ذلك من سبيل. قال: فيومي هذا. قال: ولا ساعة واحدة، فأخرجه مع رسل من قبله، فتمثل بقول الشاعر:

منخرق الخفين يشكو الوجى ... تنكبه أطراف مرد حداد

شرده الخوف وأزرى به ... كذلك من يكره حر الجلاد

قد كان في الموت له راحة ... والموت حتم في رقاب العبادِ

فلما صار رسل يوسف بالعذيب انصرفوا، وانكفأ زيد راجعاً إلى الكوفة، فاجتمع إليه من بها من الشيعة.

وأيا كانت الأسباب الحقيقية وراء ذهاب زيد رضوان الله عليه إلى العراق ليبدأ منه حركته الثورية التي مثلت إحدى الضربات الرئيسية التي عجلت بانهيار ذلك النظام الساقط أخلاقيا منذ بدايته، فإن تلك المحاورات تكشف عن جهل وغباء وجبروت وتعنت ذلك الطاغية الأموي الذي ظن أن الدنيا يمكن أن تدوم له هو وبنو أبيه، فاستكثروا من الكبر والغرور والاستخفاف بفضلاء الأمة من آل بيت رسول الله(ص)، ومارسوا في حقهم السب والشتم والإهانة والتحقير، فضلا عن الحرمان من الحقوق المالية ومن العدالة الاجتماعية، ثم إنه يضيف جريمة كبرى إلى لائحة جرائمه، بسبه للإمام الباقر محمد بن علي بن الحسين(ع)، شقيق الشهيد زيد فيسميه ذلك التافه

المغرور بالبقرة، ويجيبه زيد الشهيد بقوله: «سماه رسول الله الباقر (أي الذي يبقر العلوم ويتبحر فيها) وتسميه أنت البقرة! لشد ما تخالفتما في الدنيا والآخرة».

بدأت وفود الشيعة في الاجتماع حول زيد بن علي بن الحسين، وكالعادة في مثل هذه المواقف أقبل إليه الناصحون المعتدلون يحضونه على عدم الخروج على بني أمية، ويذكرونه بما لحق بجده الحسين بن علي(ع)، حيث قال له محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب: «أذكرك الله يا زيد لما لحقت بأهلك ولم تقبل قول أحد من هؤلاء الذين يدعونك إلى ما يدعونك إليه، فإنهم لا يفون لك» فلم يقبل منه ذلك ورجع. قال أبو مخنف: فأقبلت الشيعة لما رجع الكوفة يختلفون إليه ويبايعون له، حتى أحصى ديوانه خمسة عشر ألف رجل، فأقام بالكوفة بضعة عشر شهرا إلا أنه قد كان منها بالبصرة نحو شهرين، ثم أقبل إلى الكوفة فأقام بها وتزوج منها.

ويقول ابن جرير الطبري إن دعوة زيد(رض) التي يبايع عليها الناس «إنا ندعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه(ص) وجهاد الظالمين والدفع عن المستضعفين وإعطاء المحرومين وقسم هذا الفيء بين أهله بالسواء ورد الظالمين وإقفال المجمّر (وهو إبقاء الجنود في الثغور فترة طويلة) ونصرنا أهل البيت على من نصب لنا وجهل حقنا». فيقول أتبايعون على ذلك؟ فإذا قالوا نعم، وضع يده على يد المبايع ثم يقول عليك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسوله لتفِيَنّ ببيعتي ولتقاتلن عدوي ولتنصحن في السر والعلانية. فإذا قال نعم، مسح يده على يده ثم قال: اللهم اشهد. فمكث بذلك بضعة أشهر، فلما دنا خروجه أمر أصحابه بالتهيؤ والاستعداد، فشاع أمره بين الناس.

كما يروي الطبري أن ابن عمه داود بن علي عزم عليه أن لا يخرج فقال: «يا داود إن بني أمية قد عتوا وقست قلوبهم».

إذن، فالدافع للتحرك الزيدي كان مجموعة من المبادئ الرسالية السامية وهي:

١ ـ جهاد الظالمين.

٢ ـ الدفع عن المستضعفين.

٣ ـ إعطاء المحرومين.

٤ ـ نصرة أهل البيت(ع) والدفاع عن وجودهم وكرامتهم التي استمرأ شياطين بني أمية اغتيالها وانتهاكها.

لم يحقق التحرك الزيدي الهدف من ورائه ولكنه من دون أدنى شك كان عنصراً حاسماً عجل بسقوط هذه الدولة الفرعونية التي انتسبت إلى الإسلام، والإسلام منها ومن كل من كان على شاكلتها براء إلى يوم الدين.

استشهد زيد بن علي وقام طاغية بني أمية المكلف بقمع أهل العراق آنئذ يوسف بن عمر الثقفي بصلبه عريانا، قال أبو مخنف إنه مكث مصلوبا إلى أيام الوليد بن يزيد، فلما ظهر يحيى بن زيد كتب الوليد إلى يوسف: «أما بعد، فإذا أتاك كتابي هذا فانظر عِجل أهل العراق فاحرقه وانسفه في اليم نسفا والسلام. فأمر يوسف عند ذلك خراش بن حوشي فأنزله (أي زيد رضوان الله عليه) من جذعه، فأحرقه بالنار، ثم جعله في قواصر، ثم حمله في سفينة، ثم ذراه في الفرات»[١٥].

ثم صعد يوسف بن عمر منبر الكوفة خطيبا فقال: «يا أهل المدرة الخبيثة إني والله ما تقرن بي الصعبة ولا يقعقع لي بالشنآن ولا أُخوَّف بالذنب، هيهات، حُبيت بالساعد الأشد، أبشروا يا أهل الكوفة بالصغار والهوان، لا عطاء لكم عندنا، ولا رزق، ولقد هممت أن أخرب بلادكم ودوركم

وأحرمكم أموالكم، أما والله ما علوت منبري إلا أسمعتكم ما تكرهون عليه فإنكم أهل بغي وخلاف، ما منكم إلا من حارب الله ورسوله إلا حكيم بن شريك المحاربي؛ ولقد سألت أمير المؤمنين أن يأذن لي فيكم ولو أذن لقتلت مقاتلتكم وسبيت ذراريكم»[١٦].

العراق في العهد العباسي

لم يكن نصيب العراق من القمع والإبادة والتجويع في العهد العباسي أقل منه في العهد الأموي. ويروي ابن جرير الطبري في أحداث سنة ١٤٦هـ أي بعد انتهاء حركة النفس الزكية: «وفي هذه السنة عزل المنصور عن البصرة سلم بن قتيبة، وولاها محمد بن سليمان بن علي»، أما السبب فيتلخص في أن «شارون» العباسيين أبو جعفر المنصور «كتب إلى سلم بن قتيبة لما ولاه البصرة: أما بعد، فاهدم دور من خرج مع إبراهيم، واعقر نخلهم، فكتب إليه (سلم): بأي ذلك أبدأ؟ بالدور؟ أم بالنخل؟ فكتب إليه أبو جعفر: أما بعد، فقد كتبت إليك آمرك بإفساد تمرهم، فكتبت تستأذنني في أيه تبدأ به؟ بالبرني أم بالشهريز؟ وعزله، وولى محمد بن سليمان، فقدم فعاث»[١٧].

ثم ننتقل خمسين عاما إلى الأمام، لنرى كيف؟ وأين أصبحت أوضاع المسلمين في ظل الاستئثار العباسي بالسلطة والثروة؟.

ثورة أبي السرايا

اندلعت ثورة أبي السرايا سنة ١٩٩ هـ في مواجهة العباسيين وكان خليفتهم يومئذ المأمون العباسي.

ذكر المؤرخون (الطبري وأبو الفرج الأصفهاني) والرواية لأبي الفرج قال: كان سبب خروج محمد بن إبراهيم بن إسماعيل وهو بن طباطبا بن

إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب وأبي السرايا أن نصر بن شبيب كان قدم حاجا، وكان متشيعا حسن المذهب، وكان ينزل الجزيرة، فلما ورد المدينة، سأل عن بقايا أهل البيت(ع)، ومن له ذكر منهم، فذُكر له علي بن عبيد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن موسى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن، ومحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن. فأما علي بن عبيد الله فإنه كان مشغولا بالعبادة لا يصل إليه أحد ولا يأذن له، وأما عبد الله بن موسى فكان مطلوبا خائفا لا يلقاه أحد، وأما محمد بن إبراهيم فإنه كان يقارب الناس ويكلمهم في هذا الشأن، فأتاه نصر بن شبيب، فدخل إليه وذاكره مقتل أهل بيته وغصب الناس إياهم حقوقهم، وقال: حتى متى توطئون بالخسف وتُهتضم شيعتُكم ويُنزى على حقكم؟ وأكثر من القول في هذا المعنى، إلى أن أجابه محمد بن إبراهيم وواعده لقاءه بالجزيرة، وانصرف الحاج، ثم خرج محمد بن إبراهيم إلى الجزيرة ومعه نفر من أصحابه وشيعته، حتى قدم على نصر بن شبيب للموعد، فجمع إليه نصر أهله وعشيرته وعرض ذلك عليهم، فأجابه بعضهم وامتنع عليه بعض، وحدث الخلاف في ما بينهم، وفشل نصر بن شبيب في إقناعهم، فتخلى عن مساندة محمد بن إبراهيم الذي قفل راجعاً إلى الحجاز، فلقي في طريقه أبا السرايا السري بن منصور، أحد بني ربيعة بن ذهل بن شيبان، وكان قد خالف السلطان ونابذه وعاث في نواحي السواد ومعه غلمان له، فيهم أبو الشوك، وسيار، وأبو الهرماس، وكان علوي الرأي، ذا مذهب في التشيع، فدعاه إلى نفسه فأجابه وسر بذلك، وتواعدا على اللقاء بالكوفة، وتوجه محمد بن إبراهيم إلى الكوفة يسأل عن أخبار الناس ويتأهب لأمره ويدعو من يثق به إلى ما يريد، حتى اجتمع له بشر كثير.

فبينما هو، أي محمد، يمشي في بعض طريق الكوفة، إذ نظر إلى عجوز تتبع أحمال الرطب، فتلتقط ما يسقط منها فتجمعه في كسائها الرث، فسألها عما تصنع بذلك، فقالت: إني امرأة لا رجل لي، يقوم بمؤونتي، ولي بنات لا يعدن على أنفسهن بشيء، فأنا أتتبع هذا من الطريق وأتقوته أنا وولدي، فبكى بكاء شديدا وقال: أنت والله وأشباهُك تخرجوني غدا، حتى يسفك دمي، ونفذت بصيرته في الخروج.

وأقبل أبو السرايا لموعده على طريق البر، حتى ورد عين التمر في فوارس معه، حتى ورد إلى نينوى، فجاء إلى قبر الحسين(ع). قال نصر بن مزاحم: فحدثني رجل من أهل المدائن، قال: إني لعند قبر الحسين(ع) في تلك الليلة، وكانت ليلة ذات ريح ورعد ومطر، إذا بفرسان قد أقبلوا، فترجلوا إلى القبر، فسلموا، وأطال رجل منهم الزيارة، ثم جعل يتمثل بأبيات منصور بن الزبرقان النمري:

نفسي فداء الحسين يوم عدا ... إلى المنايا عدوا ولا قافل

ذاك يوم أنحى بشفرته ... على سنام الإسلام والكاهل

كأنما أنت تعجبين ألا ... ينزل بالقوم نقمة العاجل

لا يعجل الله إن عجلت وما ... ربك عما ترين بالغافل

مظلومة والنبي والدها ... تدير أرجاء مقلة جافل

ألا مساعير يغضبون لها ... بسلة البيض والقنا الذابل

قال: فأقبل أبو السرايا عليَّ فقال: ممن الرجل؟ فقلت من أهل المدائن، فقال: سبحان الله، يحن الوليُّ إلى وليه كما تحن الناقة إلى حوارها. يا شيخ: إن هذا موقف يكثر لك عند الله شكره، ويعظم أجره، ثم وثب فقال: من كان هاهنا من الزيدية فليقم إليَّ؛ فوثبت إليه جماعات من الناس،

فدنوا منه، فخطبهم خطبة طويلة، ذكر فيها أهل البيت(ع) وفضلهم، وما خُصوا به، وذكر فعل الأمة بهم وظلمها لهم، وذكر الحسين بن علي(ع) فقال: أيها الناس هبكم لم تحضروا الحسين فتنصروه، فما يُقعدكم عمن أدركتموه ولحقتموه؟ وهو غدا خارج طالب بثأره وحقه وتراث آبائه وإقامة دين الله، وما يمنعكم من نصرته ومؤازرته؟ إنني خارج من وجهي هذا إلى الكوفة، للقيام بأمر الله والذب عن دينه والنصر لأهل بيته فمن كان له نية في ذلك فليلحق بي، ثم مضى من فوره عائداً إلى الكوفة ومعه أصحابه.

وخرج محمد بن إبراهيم في اليوم الذي واعد فيه أبا السرايا للاجتماع بالكوفة، وأظهر نفسه وبرز إلى ظهر الكوفة، ومعه علي بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين، وأهل الكوفة منبثون مثل الجراد، إلا أنهم على غير نظام، وليس لهم سلاح إلا العصي والسكاكين والآجر، فلم يزل محمد بن إبراهيم ومن معه ينتظرون أبا السرايا ويتوقعونه فلا يرون له أثرا، حتى يئسوا منه وشتمه بعضهم، ولاموا محمد بن إبراهيم على الاستعانة به، واغتم محمد بن إبراهيم بتأخره، فبينما هم كذلك، إذ طلع عليهم من نحو الجرف علمان أصفران وخيل، فتنادى الناس بالبشارة، فكبروا ونظروا فإذا هو أبو السرايا ومن معه، فأقبل على محمد بن إبراهيم، وانكب عليه وعانقه، ثم قال له: يا بن رسول الله ما يقيمك هاهنا؟ ادخل البلد فما يمنعك منه أحد، فدخل هو وخطب الناس ودعاهم إلى البيعة إلى الرضا من آل محمد، والدعاء إلى كتاب الله وسنة نبيه(ص)، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسيرة بحكم الكتاب، فبايعه جميع الناس في موضع بالكوفة يعرف بقصر الضرتين.

مثلت ثورة أبي السرايا التي استمرت بضع سنوات زلزالا كاد يقضي على

دولة بني العباس، فقد خرج من سلطانهم البصرة والكوفة ومناطق من العراق ومكة؛ حتى أن مندوب أبي السرايا هو الذي أقام الحج للناس في تلك الفترة، ناهيك عن الكلفة البشرية الباهظة لإخماد هذه الثورة التي أشعلها الظلم الاجتماعي عامة، والظلم الواقع على أهل البيت(ع) خاصة، وهي فضلا عن ذلك، أظهرت عمق الولاء لأهل البيت(ع) في نفوس المسلمين، وتألمهم لكل ما لحق بهم من ظلم واضطهاد، ولذا اقتضت ضرورات السياسة الوقتية أن يدعي المأمون العباسي التشيع لأهل البيت، وأن يعطي منصب ولي العهد الى إمام ذلك الزمان علي بن موسى الرضا عليه وعلى آبائه السلام، ومع أننا نقول (إن المأمون ادعى) وإن الأمر كان إعلانا تكتيكيا إلا أنه من الصعوبة بمكان إثبات أن الأمر كان مجرد ادعاء وليس قناعة بفضل أهل البيت ومكانتهم، بدءا من إمام الحق علي بن أبي طالب(ع)، ووصولاً إلى إمام الزمان وقتها علي بن موسى الرضا(ع)، فالكثيرون من المسلمين عاشوا دائماً هذه الحالة من الانفصام بين قناعاتهم العقلية وواقعهم السياسي الذي يدفعهم إلى اتخاذ موقف مناقض لتلك القناعات العقلية، وهناك أخيراً حالة الحسد التي تملكت الكثيرين منهم ودفعتهم إلى بغض أهل البيت(ع) وإقصائهم؛ بل وحتى إلى التنكيل بهم. وعلى كل حال، فسرعان ما قام المأمون العباسي بتغيير موقفه وقتل الإمام الرضا(ع) بالسم، كما هو ثابت من دفاتر تاريخنا المسموم.

المتوكل العباسي وتدمير ضريح الحسين(ع)

إنه جعفر بن هارون الرشيد، وكان كما يقول أبو الفرج الأصفهاني: شديد الوطأة على آل أبي طالب، غليظا على جماعتهم، مهتماً بأمورهم، شديد الغيظ والحقد عليهم، وسوء الظن والتهمة لهم، واتفق له أن عبيد الله

بن يحيى بن خاقان، وزيره، كان يسيء الرأي فيهم، فحسَّن له القبيح في معاملتهم، فبلغ فيهم ما لم يبلغه أحد من خلفاء بني العباس قبله، وكان من ذلك أنْ كَرَبَ قبرَ الحسين(ع)[١٨]، (أي قام بهدمه وحرثه) وعفى آثاره، ووضع على سائر الطرق مسالح له، (أي نقاط حراسة مسلحة) لا يجدون أحدا زاره إلا أتوه به فقتله، أو أنهكه عقوبة، فحدثني أحمد بن الجعد الوشاء، وقد شاهد ذلك، قال: كان السبب في كرب قبر الحسين(ع) أن بعض المغنيات كانت تبعث بجواريها إليه قبل الخلافة، يغنين له إذا شرب، فلما وليها بعث إلى تلك المغنية، فعرف أنها غائبة، وكانت قد زارت قبر الحسين(ع)، وبلغها خبره، فأسرعت الرجوع، وبعثت إليه بجارية من جواريها كان يألفها، فقال لها: أين كنتم؟ قالت: خرجت مولاتي إلى الحج، وأخرجتنا معها، وكان ذلك في شعبان، فقال: إلى أين حججتم في شعبان؟ قالت: إلى قبر الحسين(ع)، فاستطار غضبا، وأمر بمولاتها فحبست، واستصفى أملاكها، وبعث برجل من أصحابه يقال له الديزج (وكان يهوديا فأسلم) إلى قبر الحسين(ع) وأمره بكَرْبِ قبره ومحوه وإخراب كل ما حوله، فمضى ذلك، وخرَّب ما حوله، وهدم البناء، وكرب ما حوله نحو مائتي جريب، فلما بلغ إلى قبره، لم يتقدم إليه أحد، فأحضر قوما من اليهود، فكربوه، وأجرى الماء حوله، ووكل به مسالح بين كل مسلحتين ميل، لا يزوره زائر إلا أخذوه ووجهوا به إليه. فحدثني محمد بن الحسين الأشناني قال: بعُد عهدي بالزيارة في تلك الأيام خوفاً، ثم عملت على المخاطرة بنفسي فيها، وساعدني رجل من العطارين على ذلك، فخرجنا زائرَين، نكمن النهار، ونسير الليل، حتى أتينا نواحي الغاضرية، وخرجنا منها نصف الليل، فسرنا بين مسلحتين وقد ناموا، حتى أتينا القبر، فخفي علينا، فجعلنا نشمه ونتحرى جهته، حتى أتيناه، وقد قلع الصندوق الذي

كان حواليه، وأحرق، وأجري الماء عليه، فانخسف موضع اللبن، وصار كالخندق، فزرناه، وأكببنا عليه، فشممنا منه رائحة ما شممت مثلها قط كشيء من الطيب، فقلت للعطار الذي كان معي: أي رائحة هذه؟ فقال: لا والله ما شممت مثلها كشيء من العطر، فودعناه، وجعلنا حول القبر علامات في عدة مواضع، فلما قتل المتوكل اجتمعنا مع جماعة من الطالبيين والشيعة، حتى صرنا إلى القبر، فأخرجنا تلك العلامات، وأعدناه إلى ما كان عليه.

واستعمل المتوكل على المدينة ومكة عمر بن الفرج الرخجي، فمنع آل أبي طالب من التعرض لمسألة الناس، ومنع الناس من البر بهم، وكان لا يبلغه أن أحدا برَّ أحدا منهم بشيء، وإن قل، إلا أنهكه عقوبة، وأثقله غرما، حتى كان القميص يكون بين جماعة من العلويات يصلين فيه واحدة بعد واحدة، ثم يرقعنه، ويجلسن على مغازلهن عواري حواسر، إلى أن قتل المتوكل، فعطف المنتصر عليهم وأحسن إليهم، ووجه بمال فرقه فيهم، وكان يؤثر مخالفة أبيه في جميع أحواله، ومضادة مذهبه، طعنا عليه.

لم يترك المتوكل جريمة من الجرائم إلا وارتكبها، وقد جاؤوا به صبيا، وألبسوه ملابس الخلافة، فقال لهم «وصيف»: «أما تتقون الله؟! تولون مثل هذا الخلافة وهو لا يجوز معه الصلاة؟!» وافتتح عهده الميمون(!) بالقبض على وزير أبيه المعتصم محمد بن عبد الملك الزيات وعذبه حتى الموت، (بنفس الأساليب التي اخترعها هذا الزيات لتأديبه المخالفين) لأنه رآه يوما غلاما مخنثا، فقام بتأديبه، وحلق شعره بأمر أخيه الواثق، فاحتملها الخليفة الجديد في نفسه، حتى جاءته الخلافة لينتقم منه.

كما قام بقتل العديد من وزرائه وأعوانه، بعد تعذيبهم بوسائل تعذيب في

غاية القسوة والبشاعة، كما أنه قام بالتنكيل بالنصارى، ولم يسلم أحد من أذاه وشره، حتى إنه أسرف في الإهانة والتنكيل بابنه المنتصر، فكان أن دبر الأخير قتله بالتعاون مع الخدم الأتراك الذين يعملون في قصره.

وروى ابن جرير الطبري عن مروان بن أبي الجنوب أبي السمط أنه قال: «أنشدت المتوكل شعرا، وذكرت فيه الرافضة، فعقد لي على البحرين واليمامة، وخلع عليَّ أربع خلع في دار العامة، ونثر على رأسي أربعة آلاف دينار، وأمر ابنه المنتصر بلقطها لي، ولا أمس منها شيئا، فجمعها، فانصرفت بها»[١٩].

البويهيون في بغداد

دخل البويهيون بغداد في جمادى الثانية ٣٣٤هـ/ ٩٤٥م، فأصبحت الخلافة العباسية تحت سيطرة الأسرة البويهية، حتى دخول السلاجقة بغداد وسيطرتهم بدورهم على الخلافة سنة ٤٤٧هـ.

يقول ابن الأثير في الكامل: لم يبق للعباسيين من الأمر شيء، وقد كانوا يراجَعون ويُؤخذ أمرُهم في ما يفعل، والحرمة قائمة بعض الشيء، فلما كان أيام معز الدولة زال ذلك جميعه، بحيث أن الخليفة لم يبق له وزير، إنما كان له كاتب يدبر إقطاعه وإخراجاته لا غير، وصارت الوزارة لمعز الدولة يستوزر لنفسه من يريد.

وكان الديلم يعتقدون أن العباسيين قد غصبوا الخلافة، فلم يكن عندهم باعث ديني يحثهم على الطاعة، حتى أن معز الدولة استشار جماعة من خواص أصحابه في إخراج الخلافة من العباسيين والبيعة للمعز لدين الله العلوي أو لغيره من العلويين، فكلهم أشار عليه بذلك، ما عدا بعض

خواصه، فإنه قال: ليس هذا برأي، فإنك اليوم مع خليفة تعتقد أنت وأصحابك أنه ليس من أهل الخلافة، ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحلين دمه، ومتى أجلست بعض العلويين خليفة كان معك من يعتقد أنت وأصحابك صحة خلافته، فلو أمرهم بقتلك لفعلوه؛ فأعرَضَ عن هذا الأمر.

في العصر البويهي ازدهرت الروح الأدبية، وعضدوا مدرسة بغداد التي كان قد اضمحل شأنها في أثناء تدهور الخلافة، وحفروا الجداول وهيأوا للملاحة، حتى مدينة شيراز، فأزالوا بذلك خطر الفيضانات الموسمية (الدورية) التي كانت تغمر المناطق، كما شيد عز الدولة مستشفى فخماً، وفتح عدة كليات في بغداد.

أما من الناحية المذهبية، فلم يطرأ تغيير جوهري في هذا المجال، رغم تشيع البويهيين، إذ ظلت فارس مقاطعة سنية.

وبقي التشيع محصوراً بين رجال الفكر والعلم، إذ إن البويهيين لم يحاولوا فرض التشيع كمذهب رسمي، ولم يدفعوا السكان إلى الالتزام به، كما بقيت سلطة تعيين القضاة بيد الخلفاء العباسيين، والشاهد أن البويهيين كانوا يجعلون الاعتبارات السياسية فوق الاعتبارات المذهبية[٢٠].

التتار وسقوط الخلافة العباسية

كان السقوط النهائي لدولة بني العباس المسماة بالخلافة العباسية، وفي رواية، بالخلافة الإسلامية، سنة ٦٥٦هـ، حيث ملك هولاكو بغداد، وقتل الخليفة المستعصم بالله عبد الله في سادس صفر، وانقرضت بذلك دولة بني العباس من بغداد.

حاول المؤرخون الرسميون الطائفيون، أن يحملوا الشيعة المسؤولية عن

هذا السقوط المحتوم، زاعمين أنهم سلموا بغداد للتتار، عبر الوزير ابن العلقمي، متجاهلين الأسباب الحقيقية لهذا السقوط، وأن الخليفة العباسي الناصر لدين الله، هو من دعا التتار لإنقاذه من خوارزم شاه، حيث يروي المقريزي في كتاب السلوك (وفي سنة ٦٢٢هـ مات الخليفة الناصر لدين الله أحمد ابن المستضيء بأمر الله الحسن ابن المستنجد بالله يوسف في ثاني شوال، ومولده في العاشر من شهر رجب سنة ٥٥٣هـ وله في الخلافة سبع وأربعون سنة، وكانت أمه أم ولد، يقال لها زمرد، وقيل نرجس، وكان شهماً أبيَّ النفس، حازماً، متيقظاً، صاحب فكر صائب ودهاء ومكر، وكان مهيباً، وله أصحاب أخبار، بالعراق وفي الأطراف، يطالعونه بجزئيات الأمور وكلياتها، فكان لا يخفى عليه أكثر أحوال رعيته، حتى أن أهل العراق يخاف الرجل منهم أن يتحدث مع امرأته، لما يظن أن ذلك يطلع عليه الخليفة، فيعاقب عليه، وعمل شخص دعوة ببغداد وغسل يده قبل أضيافه، فعلم الخليفة بذلك من أصحاب أخباره، فكتب في الجواب: سوء أدب من صاحب البلد، وفضول من كاتب المطالعة.

وكان رديء السيرة في رعيته، ظالماً عسوفاً، خرب العراق في أيامه، وتفرق أهله في البلاد، فأخذ أملاكهم وأموالهم، وكان يحب جمع المال، ويباشر الأمور بنفسه، ويركب بين الناس ويجتمع بهم، مع سفكه للدماء، وفعله للأشياء المتضادة: فيغتصب الأموال ويتصدق، وشغف برمي الطير بالبندق، ولبس سراويلات الفتوة، وحمل أهل الأمصار على ذلك، وعمل سالم بن نصر الله بن واصل الحموي في ذلك رسالة بديعة، وصنف الناصر لدين الله كتاباً في مروياته، سماه روح العارفين، وأعده للفقهاء بمصر والشام، وله شعر، وفي خلافته خرَّب التتر بلاد المشرق، حتى وصلوا إلى همذان، وكان هو السبب في ذلك، فإنه كتب إليهم بالعبور إلى البلاد، خوفاً

من السلطان علاء الدين محمد بن خوارزم شاه لما هم بالاستيلاء على بغداد وأن يجعلها دار ملكه، كما كانت للسلجوقية، ولم يمت الخليفة الناصر لدين الله حتى عمي، وقيل: كان يبصر بإحدى عينيه، وقام من بعده في الخلافة ابنه الظاهر بأمر الله أبو نصر محمد، وعمره ما ينيف على خمسين سنة، وكان يقول: من يفتح دكانه العصر متى يستفتح. ولما ولي (الظاهر ولاية دكان الخلافة!) أظهر العدل، وأزال عدة مظالم، وأطلق أهل السجون، وظهر للناس، وكان من قبله من الخلفاء لا يظهرون إلا نادراً.

إنه نفس ما ذكره ابن خلدون في تاريخه «وفي سنة ٦٢٢هـ توفي أبو العباس أحمد الناصر ابن المستضيء لسبع وأربعين سنة من خلافته، وكانت حاله مختلفة في الجد واللعب، وكان متفننا في العلوم، ويقال إنه الذي أطمع التتار في ملك العراق، لما كان بينه وبين خوارزم شاه من الفتنة، وكان كثيرا ما ينشغل برمي البندق، واللعب بالحمام، ويلبس سراويل الفتوة، شأن العيارين من أهل بغداد، وكان ذلك دليلاً على هرم الدولة، وذهاب الملك عن أهلها، بذهاب ملاكها».

أما عن أوضاع الدولة نفسها بعد هذا المستنصر فيقول ابن خلدون: «لم يزل الخليفة المستنصر ببغداد في النطاق الذي بقي لهم، بعد استبداد أهل النواحي وتملك التتار سائر البلاد، وتغلبوا على ملوك النواحي ودولهم أجمعين، ثم زاحموهم في هذا النطاق وملكوا أكثره، ثم توفي المستنصر سنة ٦٤١هـ وبويع بالخلافة ابنه عبد الله المستعصم».

لا حاجة بنا في هذا المقام الى سرد الكثير مما توفر لدينا من الأدلة على براءة الوزير ابن العلقمي من هذه الاتهامات الملفقة التي لا مبرر لها إلا التحامل على الشيعة، وهو الخط الثابت في السياسة العربية القائمة على

النزَعات وأهواء النفس، أكثر من اعتمادها على القيم والأخلاق والمبادئ، أو حتى على حسابات المكسب والنفع.

العراق تحت الحكم العثماني

اتخذ الصراع على امتلاك العراق صوراً وأشكالاً شتى من بينها المذهبي والقومي، وتصاعدت أهمية العراق في الصراع الدائر بين المسلمين على خلفية مذهبية، خاصة بعد ظهور الدولة العثمانية التي قدمت نفسها كحام ومدافع رئيسي عن (أهل السنة)، وبروز التنافس الحاد بينها وبين الدولة الصفوية التي رفعت راية التشيع لأهل البيت(ع) وتمركزت في بلاد فارس في تماس مباشر مع الأتراك العثمانيين.

حكم الأتراك العثمانيون العراق منذ عام ١٥٣٢ حتى عام ١٩١٨؛ وتميزت هذه الفترة بنشوب الحروب بين العثمانيين والصفويين الذين حكموا العراق عدة مرات بدءا من عام ١٥٠٨م، عندما دخل إسماعيل شاه مدينة بغداد على رأس جنوده التركمان، ثم اندحر الصفويون بقيادة إسماعيل من قبل السلطان سليم الأول بعد معركة جالديران عام ١٥١٤ ثم استعاد الشاه طهماسب الأول ابن إسماعيل، بغداد في عام ١٥٢٩ وفي عام ١٥٣٣ شن السلطان العثماني سليمان الأول ابن سليم حملة، حيث استولى على بغداد من الحاكم الصفوي محمد سلطان خان، ثم أصبحت المدينة ضمن الإمبراطورية العثمانية عدا فترة قصيرة، حيث أعاد الصفويون احتلالها من عام ١٦٢٣ إلى عام ١٦٣٨م.

أنهت معاهدة قصر شيرين (وتسمى أيضاً معاهدة ذهاب) لسنة ١٦٣٩ حرباً استمرت ١٥٠ عاماً بين العثمانيين والصفويين ورسمت حدوداً بين الإمبراطوريتين، بقيت عملياً دونما تغيير إلى العصر الحديث، حيث ورثت

الدولة العراقية الحديثة إرثاً ثقيلاً بسبب ذلك الصراع الدامي الذي استمر قرابة ١٥٠ عاماً، من أهمه من دون أدنى شك، قانون الجنسية العراقي الصادر في عام ١٩٢٤ الذي منح الجنسية العراقية حصراً لكل من كان عام ١٩٢٤ من التبعية العثمانية وساكناً في العراق عادة، فيعد حائزاً للجنسية العراقية ابتداء من التاريخ المذكور، وإن كان من الأتراك والشركس والقفقازيين. في حين استثنى هذا القانون أصحاب التبعية الإيرانية من سكان العراق، وإن كانوا من العراقيين الأقحاح والعرب الأصلاء.

ولا شك في أن هذه المادة تعد نموذجا للتمييز الطائفي بين أبناء البلد الواحد، على أساس الموقف السياسي والمذهبي، حيث استغلها صدام حسين أداة من أجل تنفيذ التهجير القسري لمئات الآلاف من شيعة العراق من العرب الأقحاح.

وقد كانت له أن الأقلية الحاكمة والمسيطرة ترى أن الدولة هي إحدى مؤسساتها التابعة، وليست مؤسسة تعبر عن إرادة المجموع، وتحفظ حقوقهم، كحق الاختيار الديني والمذهبي، وتفسح المجال أمامهم للإنتاج والإبداع، ودفع الأمة بأسرها نحو الحضارة والرقي والازدهار. وحين تتحدث نخبة هذه الأقليمة اليوم.

عن صناديق الانتخابات، فإنها لا تريد سوى انتخابات شكلية تشكل غطاء لبقاء استئثارهم بالسلطة والثروة، وهذا هو سبب رفض البعث والقاعدة لديموقراطية العراق الجديد وسعيهما الانتحاري لتدميرها بكل ما أوتوا من أموال ومفخخات.

تلك هي آفة العرب والمسلمين الكبرى التي دمرتهم وأشغلتهم بحروبهم الداخلية، لينتهي بهم الأمر صرعى نظام عالمي قادر ومتجبر، لا يقيم وزناً

لغير القوة، في حين تستمر الطبقة المهيمنة على مصائر العالم الإسلامي، في محاولة لفرض نفس المعادلة التاريخية القديمة الفاشلة والمهترئة، والتي تمنع تداول الفكر والثروة، وأخيراً تبقي السلطة في إطار التداول الداخلي، بين هذه القوى المتحالفة الآن مع الغرب.

الإحالات

(١) عنوان حقيقي لرسالة دكتوراه قدمت للأزهر وطبعت على شكل كتاب.

(٢) ابن قتيبة، في الإمامة والسياسة، ج٢ ص١٧٠.

(٣) المصدر نفسه، ص١٧٧ ـ ١٧٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) تاريخ الطبري، ج٥، ص ٢٦١.

(٩) تاريخ الطبري، ج٥، ص ٤٨٢ ـ ٤٨٤.

(١٠) تاريخ الطبري، ج٥، ص ٥٠٤ ـ ٥٠٥.

(١١) البداية والنهاية، ج٩، ص٨٥.

(١٢) تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٣٢٥.

(١٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٣، ص ٣١٦.

(١٤) الطبري، ج٥، ص ٥٠٧.

(١٥) الطبري، ج٥،ص ٥١١.

(١٦) الطبري، ج٥، ص ٥٢٢ ـ ٥٢٣.

(١٧) تاريخ الطبري، ج٦، ص ١٩٥.

(١٨) مقاتل الطالبيين، ص ١٤٤.

(١٩) تاريخ الطبري، ج٦، ص٢٠٢ ـ ٢٠٤.

(٢٠) الطبري، ج٧ ص ١٥٤.

الفصل الثالث

التأسيس لدولة المركب الطائفي ـ القومي

نجيب الماجدي

باحث من تونس

لئن كان نشوء الدولة العراقية الحديثة يعود إلى السنوات التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى، فإن شروط تشكلها وتشكل النخبة الفئوية التي تسلمت زمام الأمور فيها من البريطانيين، يعود بلا ريب إلى حقبة سابقة لتاريخ قيام هذه الدولة.

لقد تشكل العراق الحديث من ثلاث ولايات عثمانية سابقة هي: بغداد، البصرة، والموصل؛ وكانت مهملة، لفترة طويلة، قبل أن يبدأ الباب العالي، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بإظهار إرادة لإعادة سلطته على هذه الأراضي، مما اقتضى عملاً لتوسيع الأراضي المزروعة، وذلك بدوره استلزم إعادة بسط النظام العام وتوطين الجماعات البدوية الكبرى. فاعتمد العثمانيون، كما هو شأنهم في باقي الولايات العربية، على سياسة إيكال الأمر إلى الأعيان الذين خوّلتهم السلطة العامة، ولكن على أن يكونوا ضمانة لحفظ النظام[١].

جذور التمييز

كان الصفوة من السنة يتمركزون في المراكز الحضرية الكبرى الثلاثة (الموصل، بغداد، والبصرة)، وبذلك أتيح لهم أن يكونوا ذوي نفوذ كبير في السياسة، بخلاف باقي الجماعات العربية، وهو ما جعلهم ـ حتى سقوط الدولة

العثمانية ـ يتبنون مواقف محافظة ومناهضة لحركات التجديد، ولذلك ما يفسّره في الامتيازات الكثيرة التي حباهم بها العثمانيون، خاصة في سياق ما عرف بسياسة «التوسع الإسلامي» (١٨٧٦ ـ ٨١٩٠) أيام السلطان عبد الحميد الذي أعطى «السادة» من السنة لقب الأشراف في مرسوم أصدره عام ١٨٩٤، فاستغل السادة هذا الامتياز ليضعوا معظم أراضي الوقف تحت إدارتهم[٢].

يضاف إلى هذه الفئة، مجموعة الضباط الذين أتاحت سياسة دمج النُخب في الإدارة العثمانية تبوأهم مكانة مرموقة في شؤون الولايات، حيث ظهرت هذه السياسة أوضح ما تكون من خلال انتداب العديد من الضباط من أصول سنية حضرية من أبناء الطبقة الوسطى، كما كان إلى جانب هؤلاء عدد من الضباط الكرد والتركمان. وجميع هؤلاء كانوا متأثرين بالتطورات السياسية التي عرفتها الدولة العثمانية منذ ١٩٠٨[٣].

ولا بد أن نضيف إلى هؤلاء صفوة من خريجي المدارس العثمانية. فقد كان التعليم الحديث حكراً على جماعات سنية[٤]. وتولى خريجو هذه المدارس مناصب قيادية في إدارة دولة العراق الحديث منذ ١٩٢٠. دون أن نغفل نظراء لهؤلاء من أبناء البيروقراطية العثمانية الذين تلقوا تعليمهم في اسطنبول وكان شطر منهم أتراكاً مستعربين.

إن سياسة تهميش الشيعة التي كرّسها الأتراك العثمانيون طيلة قرون لم تتغير حتى عندما آلت الأمور إلى أيدي رجالات تركيا الفتاة؛ فرغم الموقف الإيجابي الذي كان من الشيعة إزاء حركة تركيا الفتاة، فقد ظلوا (الشيعة) الجماعة الوحيدة المنبوذة من البرلمان التركي، حيث عيَّن الأتراك نواباً سنة عن المناطق الشيعية، أثناء التعيينات الأخيرة عام ١٩١٢ قبل سقوط دولتهم؛ وقبل دخول الإنجليز إلى العراق.

هذا الواقع الذي ورثه العراق عن العهد العثماني سيضاف إليه شرطان آخران لتحديد وضع الجماعة الشيعية في العراق هما:

ـ موقف الشيعة من الاحتلال البريطاني.

ـ خطط الساسة البريطانيين لتشكيل دولة العراق الحديث.

رغم أن الاهتمام ـ في هذا الفصل ـ سينصب على دراسة الوقائع العراقية في المرحلة التي أعقبت الحرب الأولى (بداية من ١٩١٧)، إلا أن نظرة سريعة إلى مجريات الأحداث منذ دخول الجيوش البريطانية أرض الرّافدين من شأنها أن تساعد على استيعاب أفضل لاتجاهات سياسة المحتل والقوى السياسية المحلية، على اختلافها؛ وبالتالي، بلورة تداعيات ذلك على تشكل الحياة السياسية ـ الاجتماعية في العراق الحديث..

المقاومة المبكرة للاحتلال البريطاني

بدأت مقاومة العراقيين للمحتلين البريطانيين منذ دخول هؤلاء أرض العراق عام ١٩١٤ واستيلائهم على جزيرة الفاو، إذ جرت حينها مواجهات مسلحة محدودة، قبل أن تتمركز عساكر المحتل في منطقة المزيرعية. لكن مواجهة المحتل أخذت زخماً ملحوظاً مع تحرك العلماء والأعيان الشيعة انطلاقاً من مدن العتبات المقدسة (الحواضر الشيعية).

أبرز هذه التحركات جرت في الكاظمية والنجف. بعد أن أبرق السيد مهدي الحيدري إلى العلماء في النجف وسامراء وكربلاء يطلعهم على ما عزم عليه من محاربة العدو الكافر؛ خرج هو والشيخ مهدي الخالصي الكبير في حوالي المائتي مجاهد (٣٠ تشرين الثاني ١٩١٤) وكانت معركة الرّوطة في البصرة (٢٠ كانون الثاني ١٩١٥). وسبقه تحرك النجف الذي قاده السيد

محمد سعيد الحبوبي الذي يسجل له بعض من أرّخ لهذه المرحلة من تاريخ العراق إشرافه على تنظيم صفوف المجاهدين واختيار العاملين معه وإناطة المهام الجهادية بالرجال حسب أهليتهم. وكان من أبرز أعوانه في هذا التحرك السيد محسن الحكيم والشيوخ علي الشرقي ومحمد رضا ومحمد باقر الشبيبي. خرج ركب المجاهدين بقيادة الحبوبي من النجف قاصداً البصرة صبيحة السابع عشر من المحرم عام ١٣٣٣هـ (١٩١٤م).

كان الحبوبي، أثناء سيره إلى البصرة، يصلح بين العشائر، ويعمل على توحيد الكلمة، ويسْتثير حمية أبناء العشائر لمواجهة المحتل؛ حتى أن المصادر التركية قدرت عدد المجاهدين المنضوين تحت رايته بعشرين ألف مقاتل[٥]. وأول ما يستحق أن نتوقف عنده في هذين التحركين هو الدور الريادي للعلماء، حيث لم تقتصر مساهمتهم على التعبئة أو الدعم المادي أو المعنوي، بل نجدهم يتصدون لقيادة مباشرة لحملات الجهاد على الميدان. من ناحية أخرى، أظهرت المعارك مع عساكر المحتل بطولة مشهودة لأبناء العشائر من الفرات الأوسط والجنوب، إلى جانب إخوانهم من أبناء بغداد؛ فأسفرت معارك المزيرعية والرّوطة والشعيبة عن تكبد العدو خسائر جسيمة في الجنود والمعدات. لكننا لا يمكن أن نغفل التضحيات الكبيرة التي بذلها المجاهدون؛ ففي معركة الشعيبة وحدها سقط ثلاثة آلاف شهيد. هذه المحصلة يعزوها بعض المؤرخين إلى انسحاب الجيش التركي من ساحة القتال[٦]. وكان لجسامة التضحيات أثرها البالغ على السيد الحبوبي، فلزم الفراش بعدها حتى وافته المنية في منتصف حزيران من عام ١٩١٥.

رغم النهاية المفجعة لتحرك الحبوبي، إلاّ أن بعض الكتاب وكثيرين ممن اطلعوا على وقائع المواجهة بين المحتل البريطاني ورجال المقاومة العراقية ـ

في سنوات الغزو الأولى ـ لا يزال يثمن الروح الوطنية، وآيات البطولة التي جسدها المجاهدون..

كان الغرض من تمهيد ما تقدم، بيان المساهمة الطليعية للشيعة في الذود عن حرمة الوطن؛ لم يمنعهم من ذلك الحقب المتطاولة من الاضطهاد والحرمان والإذلال، وما يمكن أن تخلفه في النفوس من ضيق بالسلطان الغاشم؛ بل إن الشيعة لم يتحللوا من عبء مسؤولية الدفاع عن بيضة الدين وحرمة الوطن، حتى بعد انسحاب العثمانيين (في معركة الشعيبة عام ١٩١٥). فمن النجف ومن النجف مجدّداً ستبدأ المرحلة الثانية في المواجهة مع المحتل البريطاني عام ١٩١٨.

اتفاقية سايكس بيكو وتداعياتها

لعل ما يميز الحقبة التي أعقبت الحرب الأولى، أي منذ عام ١٩١٧، في العراق هو ظهور جملة وقائع ومعطيات على الساحتين المحلية والدولية نحتاج إلى التذكير بها؛ من أجل فهم أفضل لمجريات الأحداث بدءاً من ١٩١٨.

ـ تمخضت الحرب الأولى عن انهيار الدولة العثمانية؛ وانحسرت مظلة الخلافة عن الأقطار العربية، بما في ذلك العراق؛ وحل الموظفون التابعون للتاج البريطاني وجيوشه محل بقايا البيروقراطية العثمانية الآفلة.

ـ ظهر للعلن اتفاق «سايكس ـ بيكو» بفضل البلاشفة عام ١٩١٧.

ـ بعد جولات عديدة من المباحثات والمفاوضات بين بريطانيا واللجنة الصهيونية حول مضمون الوثيقة الرسمية التي ستصدر عن الحكومة البريطانية، تم وضع نص ما عُرِف بـ«وعد بلفور» في أواخر العام نفسه، أي

باختصار ظهرت للعلن ملامح اللعبة الكبرى: تقسيم تركة «الرجل المريض» وحل ما عرف بالمسألة اليهودية في بلدان أوروبا الصناعية.. فغداة الحرب، وبعد إعلان الهدنة، بوشر بتقسيم البلاد العربية الشامية إلى ثلاث إدارات عسكرية تخضع مباشرة للقائد البريطاني الأعلى. ثم، حين احتج فيصل على هذا الإجراء، جاءه جواب الجنرال «أللنبي» في شكل تهديد وأكد له أن ما جرى لا يعدو كونه عملاً عسكرياً ظرفياً، أما تقرير مصير البلاد فسيكون طبقاً لرغبات أبنائها. ثم جاء مؤتمر الصلح ليقر إرادة الكبار، مراعياً المصالح التي عبّرت عنها الاتفاقات السرّية (سايكس ـ بيكو، وعد بلفور) وفق ما يلائم ميزان القوى العسكرية الجديد، أي مراعياً بشكل خاص آثار حملة «أللنبي» التي رجحت كفة بريطانيا التي كانت ترتكز على وجودها العسكري المكثف في المنطقة لتحصيل المزيد من المكاسب[٧].

ـ رغم انكشاف أمر الوثيقتين استمرت حركة الشريف حسين وأولاده في مناهضة العثمانيين ومناصرة البريطانيين، «ومضى فيصل في تقدمه مع الجيوش البريطانية نحو الشمال باتجاه دمشق»[٨]. ولعل أهم ما في هذا السياق هو كيفية تقويم البريطانيين لموقف حركة الشريف وأولاده؛ وقد يكون «سايكس» نفسه خير من عبّر عن ذلك:

«إن رجال الثورة بحاجة اليوم لبريطانيا أكثر مما هي بحاجة إليهم ولا يسعهم بأي حال الاستغناء عن الأموال الطائلة التي تغدقها عليهم. وإن العرب عامة في وضعهم السياسي والاجتماعي لا يشكلون أي خطر في مستقبل قريب على مصالح التاج ـ ناهيك عن الانقسامات القبلية والحزبية والإقليمية المتمكنة في ما بينهم والتي تجعل وحدتهم الفعلية أمراً مستبعداً. فإنهم لن يقوموا بأي عمل عدائي رصين ضد بريطانيا واليهود غير الاحتجاج الكلامي، وسيقبلون أيما تفسير تعطيه حكومة صاحب الجلالة...»[٩].

حسبنا هذه الإشارات لاستحضار واقع العلاقات الدولية واتجاهات السياسة البريطانية بعد الحرب الأولى، لنعطف الكلام على تدابير السياسة البريطانية في العراق إبان تلك الفترة.

ـ أبرز ما يلاحظ، تردد الاحتلال البريطاني في اتخاذ قرار سياسي في ما يتعلق بمستقبل العراق؛ وهو ما جعل القوى الوطنية لا ترى بوادر مستقبل قريب لتقرير المصير؛ ومرد هذا التردد إلى الخلاف بين مكتب الهند والحكومة في لندن.

ـ زاد سوء الإدارة في تفاقم الأوضاع؛ فالجهاز الإداري الذي عينه ويلسون (Wilson) منذ ١٩١٨ في العراق بدأ يتخلص من موظفي الإدارة العثمانية الآفلة ويحل محلهم موظفين تابعين للجهاز الإداري البريطاني في الهند (وبعض هؤلاء الموظفين كانوا هنوداً) لم يفهم طبيعة المجتمع العشائري، ونال القبائل العربية منه عسف شديد.

ـ فرض الاحتلال سياسة ضريبية قاسية[١٠] من أجل تغطية جزء من تكاليفه؛ لكن هذه السياسة المجحفة قوبلت بالرفض من جميع العراقيين وفق تأكيد لونغرغ (Longrigg). وسنعود للحديث عن السياسة الضريبية للبريطانيين في العراق في سياق تحليل الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي أرهصت بثورة العشرين.

ـ ظهور عدة جمعيات سياسية تطالب باستقلال البلاد وتعمل لأجل تحقيق هذا الهدف؛ من خلال المقاومة السلمية تارة والكفاح المسلح تارة أخرى. وبذلك نعود للحديث عن المرحلة الثانية في مقاومة الاحتلال.

تأسست في النجف أواخر عام ١٩١٧ منظمة عُرفت بجمعية النهضة الإسلامية[١١]، حملت على عاتقها مقاومة الاحتلال البريطاني وكان من أبرز

أهدافها تأكيد الاستقلال المطلق؛ ورأت أن السبيل إلى ذلك يكون بإخراج المحتل من البلاد من أجل إقامة دولة عربية يحكمها المسلمون، وتوخت لذلك المقاومة المسلحة؛ فأوعزت إلى أحد أعضائها الفدائيين، وهو الحاج نجم البقال، العمل على إخراج القوة العسكرية البريطانية من النجف؛ فتم له النجاح في مهمته في ١٩ آذار (مارس) من عام ١٩١٨؛ ولقي الضابط السياسي البريطاني حتفه في العملية.

أدركت سلطة الاحتلال حراجة الموقف؛ ومن أجل تجنب مواجهة واسعة وشاملة مع الشيعة أعرضت عن العمل العسكري المباشر وأحكمت الحصار على المدينة؛ ونجد في مذكرات الـ«مس بل» ما يوضح هذا الإجراء الذي لجأ إليه المحتل:

«ليس هناك شك في أن العشائر كلها ترمق النجف باهتمام، وإن أي تدابير فعّالة كانت ستتخذ ضد البلدة المقدسة، كما كان يأمل الترك، كانت ستثير شيئاً لا يستهان به من الشعور بالتعصب. لكن الخطر الرئيس ينطوي على عكس ذلك، لأن التقصير في الاقتصاص من قتلة ضابط بريطاني كان سيضع أرواح جميع زملائه تحت رحمة الأراذل»[١٢].

لذلك لم تجد مطالبات علماء النجف وكربلاء بمن فيهم الشيخ محمد تقي الشيرازي آذاناً صاغية لدى القائد الإنجليزي من أجل فك الحصار؛ بل قابلها بشروط قاسية رغم صمود المنتفضين، واستمر حصار المدينة المقدسة، حتى تم للمحتل دخولها، فأعدم أحد عشر رجلاً من المنتفضين؛ وحكم بالسجن والنفي على العشرات الذين كان أغلبهم من جمعية النهضة الإسلامية؛ وكان بحر العلوم والجزائري من بين المبعدين.

أمام هذه النتيجة المحزنة التي انتهت إليها انتفاضة جمعية النهضة

الإسلامية في النجف تساءل بعض الباحثين، محاولاً فهم ما جال في أذهان أصحابها: كيف تنتفض مدينة واحدة، رغم قلة إمكاناتها العسكرية، على سلطة الاحتلال مع قواتها النظامية وقدراتها العسكرية الهائلة؟! وذهب في الجواب إلى ترجيح أن دافع هذه الانتفاضة هو محاولة استدراج المحتل إلى مواجهة شاملة مع جماهير الشعب في أكثر من منطقة في العراق، بعد أن يكون قد تورط في رد غير محسوب في حق المدينة المقدسة؛ لما للنجف من مكانة في النفوس[١٣].

أياً يكن الأمر، فإن انتفاضة النجف تلك نظر إليها لاحقاً على أنها إضافة في جهود النضال والتحرر الوطني؛ ولم يتوقف المؤرخون لتقويم حصافة الرأي عند القائمين عليها..

إلا أن ما يعني الباحث هو أن ظهور الجمعيات السياسية المناضلة في سبيل الاستقلال كان تعبيراً عن الوعي بأن واقعاً جديداً قد نشأ. فإذا كانت مواجهات عامي ١٩١٤ ـ ١٩١٥ لا تعبّر بالضرورة عن إدراك صحيح للواقع الدولي الذي استجد أواخر عمر الدولة العثمانية، بقدر ما تترجم الحمية الدينية والوطنية في الدفاع عن الثغور، كما جرت عليه العادة طيلة قرون، فإن المنظمات السياسية مثل جمعية النهضة وحرس الاستقلال وجمعية العهد كانت تدرك بعد الحرب الأولى واقع الاستعمار..

هكذا، تركز العمل السياسي لاحقاً على المطالبة بالاستقلال وتقرير المصير؛ وهذه هي المحطة التي سيتاح للشيعة فيها الإعراب عن موقفهم السياسي، حيث كانت المداولات، مع المحتل، تدور حول صيغة الحكم المناسبة للعراق في نظر أبنائه؛ وأول ما يستحق أن نسجله في هذا الصدد هو أن المواقف من موضوع المباحثات كانت متباينة ومتقلبة عند البريطانيين

كما لدى العراقيين؛ لكن، قبل تفصيل هذه المواقف يحسن أن نذكِّر بأمرين من شأنهما أن يساعدا في فهم اتجاهات الآراء في ما خص مصير العراق حينها:

ـ رغم أن الإنجليز لم يجدوا صعوبة في تمييز حدود العراق الجديد أو تحديد الجماعات البشرية التي سوف يضمها ـ على عكس ما حصل في سوريا مثلاً ـ إلا أنه كان عليهم انتظار ما ستفضي إليه مفاوضات مؤتمر الصلح مع الفرنسيين لحسم قضية الموصل، وهو ما جعل جزءاً من مداولاتهم مع العراقيين مجرد مناورات لكسب الوقت. هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، لم يكن قد حسم من الناحية الإدارية لدى البريطانيين لمن ستكون الكلمة الفصل، لمكتب الهند أم للحكومة في لندن.

تحديد هوية العراق

ولعل مما ساعد في جعل الحديث عن حدود الكيان العراقي الجديد أمراً هامشياً هو صولات المقاومة بمختلف محطاتها؛ حيث استطاعت أن تحوّل الاهتمام إلى قضية استقلال البلاد.

ـ أما بالنسبة للعراقيين فينبغي لنا أن نتذكر أنه رغم أن تعبير القومية العربية كان يتردد أثناء السنوات التي أرهصت بقيام الدولة العراقية الحديثة إلاّ أن فكرة القومية لم تتجاوز الشعار الذي يراد منه إعلان التمايز عن الأتراك والفرس من حيث طموح الاستقلال السياسي، ولم يتبلور في إيديولوجية تحرر أو مشروع كيان سياسي[١٤] يتجاوز حدود العراق. يؤيد هذا الواقع استذكار تحفظات العرب الشيعة من الانخراط في مشروع دولة عربية كبرى تحولهم إلى أقلية مذهبية؛ بخلاف ما كان يميل إليه جمهور السنة العرب،

بوصفهم أقلية داخل العراق، بظنهم أن الوحدة مع مجموعة أقطار عربية تعزز موقعهم داخل العراق؛ لأن الدولة العربية الكبرى تتيح لهم أن يكونوا جزءاً من الأكثرية السنية.

لا شك في أن حالة العراق الحديث تمثل إحدى مفارقات التاريخ: إن الجماعة البشرية التي حمت حدود الكيان (وهم الشيعة في حالتنا هذه بما أنهم أصحاب السهم الأوفى في النضال) سيحكم عليهم بالإقصاء وإلغاء الهوية! ولكن ألم يفقد العراق نفسه، بذلك، هويته.

كان غرضنا من هذه الملاحظة القول: إن صيغة الحكم المبحوث فيها بين البريطانيين والممثلين لأهالي العراق حينها كانت تنطوي منذ البداية على هذا التناقض الذي لا بد له أن يتفجر لاحقاً: حدود جغرافية واضحة وجماعات بشرية متميزة في مقابل هوية غائمة، في البداية؛ ومزورة تالياً.

لنبدأ باستعراض الأفكار التي كان يتداولها البريطانيون بشأن مصير العراق، وقد سبقت الإشارة إلى تباينها.

كتب الممثل العام البريطاني في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩١٤.

«أود أن أعلن أنه من الضروري ضم ما بين النهرين إلى الهند، مستعمرة للهند والهنود؛ بحيث تقوم حكومة الهند بإدارتها وزراعة سهولها الواسعة بالتدريج؛ وتوطين أجناس البنجاب المحاربة فيها»[١٥].

أما مندوب بريطانيا إلى بغداد السير برسي كوكس (Percy Cox) فقد عبّر عن رأيه في ما يتعلق بصيغة الحكم في العراق طي تقرير أرسله إلى حكومة بلاده يقول فيه:

«ورأيي الخاص أنه إذا كان لا بد من رئيس للدولة، فإن الدولة يجب أن تُؤسس جمهورية، برئيس منتخب»[١٦].

هذا التباين في الرأي بين ولسون وكوكس سيتلاشى في ٥ كانون الثاني

عام ١٩١٨ في الرؤية التي عبّر عنها رئيس الوزراء البريطاني، يومذاك، لويد جورج الذي أقر بأن جزيرة العرب وأرمينيا وبلاد الرّافدين وسورية وفلسطين تستحق في تقدير الحكومة البريطانية الاعتراف بظروفها القومية المنفصلة، غير «أنه سيكون من المستحيل أن تعاد الأراضي التي أشرت إليها آنفاً إلى سيادتها السابقة»[١٧].

إذن، لم يكن في نية بريطانيا إعطاء استقلال تام للعراق. هذا التوجه في السياسة البريطانية احتاج تحقيقه إلى مناورة تكتيكية لتمييع المواقف المناهضة للاحتلال والالتفاف على المطلب الجوهري في الاستقلال، من خلال ما دعي بالاستفتاء العام، وهو في الحقيقة لم يتجاوز سبر آراء لبعض الوجهاء ورؤساء العشائر؛ من أجل الاستفادة من تناقض المصالح وتباين التوجهات بين الفئات العراقية المختلفة، لأن الهدف كان مجرد تلطيف صيغة الاحتلال المباشر بواسطة إقامة حكم محلي يحفظ المصالح البريطانية، يكون واجهة محلية أو وكيلاً عن سلطة المحتل التي سيبقى مديناً لها..

لكن، الملفت حقاً في شأن هذا الاستفتاء ليس ما كان يرمي إليه المحتل من ورائه (فقد تكررت هذه السياسة في كثير من البلدان)، بل كونه «الفرصة الأولى لشيعة العراق كي يعربوا عن موقفهم السياسي لأول مرّة، إبان الاحتلال البريطاني»[١٨].

إذا رجعنا إلى مواقف العراقيين كما وثقها عدنان عليان يمكن أن نقف على أربعة اتجاهات، أهمها:

ـ تحبيذ إقامة حكم عربي مسلم بإشراف ووصاية بريطانيين.

ـ الرغبة في قيام حكم عربي مسلم مقيد بمجلس تأسيسي، دون استشارة أو وصاية أحد.

كان أغلب شيعة العراق في النجف وكربلاء والكاظمية وكثير من العشائر العربية خاصة في الفرات الأوسط ينادون بإقامة حكم وطني عراقي مستقل. وفي نهاية المطاف تمخض الاجتماع الذي عقد بإشراف الحاكم البريطاني ويلسون في ٩ كانون الثاني ١٩١٩ ـ وكان من أبرز المشاركين فيه دعاة الاستقلال من حزب حرس الاستقلال ـ عن رأي مشترك حاصله: الدعوة إلى قيام عراق متحد، له حكومة عربية، يرأسها ملك عربي مسلم، هو أحد أبناء شريف مكة، تكون مقيدة بمجلس تأسيسي.

كانت المطالبة بالاستقلال والضغط على المحتل من أجل القبول بحق الشعب العراقي في تقرير مصيره قد تعززت بانتقال الشيخ محمد تقي الشيرازي إلى كربلاء، بعد إقامته في سامراء؛ خاصة بعد أن آلت إليه مقاليد المرجعية العامة بوفاة السيد كاظم اليزدي عام ١٩١٩؛ ونكتفي في وصف الرجل ومساهمته في تأييد قضية الاستقلال بما ننقله عن البصير:

«أكبر مجتهد ترجع إليه الشيعة في العراق وإيران والقفقاس والهند. فكان يستخدم هذه السلطة الدينية كلها في تأييد المسألة العراقية من جهة؛ وفي نقض المعاهدة الفارسية الإنكليزية من جهة ثانية»[١٩].

هكذا، نشطت حركة الاستقلاليين في كربلاء. وبدءاً من عام ١٩١٩ وهو العام نفسه الذي شهدت فيه المدينة تأسيس جمعية سرية حملت اسم الجمعية الإسلامية، كان من أبرز أعضائها أكبر أبناء الشيخ الشيرازي وهو ولده محمد رضا.

من أهم أهداف هذه الجمعية: إنهاء الاحتلال، تحقيق الاستقلال، إقامة حكم وطني. وكان للجمعية مساهمة كبيرة في المداولات التي جرت مع البريطانيين حول موضوع الاستفتاء. وعن نشاط الشيخ محمد رضا من موقعه في الجمعية الكربلائية يحدثنا البصير قائلاً:

«فعمل ميرزا محمد رضا، كبير أنجال الشيرازي، على توسيع نطاق الحركة بكل وسعه؛ وكانت كتبه الشديدة في لهجتها الحماسية تصل إلى كل مكان. فقد أطلع الحكام السياسيين على هذه الكتب. وزاد الميرزا محمد رضا على عمله هذا أنه أمر بإقامة المظاهرات الكبيرة في كربلاء، فبدأ بإقامتها؛ وألقيت فيها الخطب الحماسية الهائلة؛ فأحست الحكومة بحراجة الموقف هناك، وأخذت تعد للأمر عدّته»[٢٠].

لم تقف تحركات الشيخ محمد رضا الشيرازي عند هذه الحدود؛ بل راهن على دعم البيت الشريفي فراسل الأمير علي بن الحسين، يشرح له وضع العراق والعراقيين، ولعل ذلك لما للأمير وأسرته من علاقات طيبة بأصحاب القرار في لندن، وهو ما يفهم منه أن الاستقلاليين كانوا يحسون بأن ولسون كان قد نجح في كسب مؤيدين إلى جانبه[٢١].

عمل ولسن على وضع حد لنشاطات الشيرازي الابن والمؤيدين له، فجرى اعتقال الأخير مع مجموعة من الناشطين الاستقلاليين، بغية نفيهم إلى الهند، فلم يكن من الإمام الشيرازي إلا المبادرة إلى الاحتجاج بلهجة شديدة على تصرف ولسن، مطالباً بإطلاق سراحهم، فتم له ذلك. عن هذه الواقعة تحدثنا المس بيل:

«ولكن أولئك المشبوهين أطلق سراحهم بكفالة الميرزا محمد تقي نفسه، فعادوا في الحال إلى سيرتهم الأولى، وبذا فقد شجع الحادث حبك الدسائس بدلاً من إيقافها عند حدها»[٢٢].

بعد ذلك لم يتردد المحتلون في محاصرة كربلاء بعساكرهم، فلم يجد الشيخ محمد رضا ومؤيدوه بداً من الاستسلام للقوات البريطانية؛ وتم على إثر ذلك نفيهم إلى جزيرة هنجام؛ وبذلك كانت نهاية نشاط الجمعية

الإسلامية، بعد أن أسهمت كثيراً في تحفيز روح الاستقلال؛ وحركت الهمم للمطالبة بالحق. . فكان نفي هذه المجموعة دافعاً لتعميق المقاومة ومعاندة إرادة المحتل؛ وسجل عليان بعض تداعيات هذه الحادثة قائلاً:

«وكردة فعل قوية مساوية لما آلت إليها (كذا) الأمور نتيجة إبعاد ابن الشيرازي، حصلت جملة قضايا كان لها تأثيرها على مجريات الأمور. فقد اتخذ العلماء وعلى رأسهم شيخ الشريعة مواقف استنكار وتذمر جراء الإبعاد القسري؛ وكان لشيخ الشريعة مراسلات عديدة بهذا الخصوص مع السلطة البريطانية؛ ولكن دون جدوى تذكر. ودعي إلى اجتماع عاجل في مضيف عبد الكاظم الحاج سكر في المشخاب، في يوم ٢٨ حزيران عام ١٩٢٠م، حضره عدد من رؤساء عشائر الفرات الأوسط، وساداتها ووجهائها، وممثل عن النجف والحلة وبغداد والكاظمية»[٢٣].

رفض مشروع الهيمنة الاستعمارية

إذن، انطلقت شرارة الرّفض لمشروع تأييد الهيمنة الاستعمارية على العراق من كربلاء، ولا شك أن لوجود الشيخ محمد تقي الشيرازي فيها أكبر الأثر في ذلك، ونلقي في ما يلي مزيداً من العناية لبيان دور هذا المرجع في المقاومة السلمية للاحتلال، كما نبين امتداد الرفض الكربلائي للاستفتاء إلى باقي النواحي في بلاد الرّافدين، ويعنينا هنا أن ننقل شهادة أحد المؤرخين العروبيين، وهو نظمي:

«في كربلاء واجه البريطانيون أول هزيمة تامة. فقد دعا الميجر تايلر، الحاكم السياسي، بعض الوجهاء والتجار إلى اجتماع عرض فيه عليهم الأسئلة الثلاثة التي يدور حولها الاستفتاء، وطلب آراءهم. وقد جادل السيد عبد الوهاب بأن اللجنة لا تمثل كربلاء تمثيلاً كافياً، وبالإضافة إلى أنه من

الضروري توفير الوقت الكافي للوصول إلى نتيجة تحمل طابع المسؤولية. ووافق الميجر تايلر على تأجيل الاجتماع لمدة ثلاثة أيام».

ثم يعلق نظمي على هذه الموافقة «وقد أثبتت الأحداث اللاحقة أن ذلك كان خطأً كبيراً من جانبه. فقد هرع مؤيدو الاستقلال إلى الشيرازي، الذي كانت آراؤه المناهضة لبريطانيا معروفة جيداً لديهم، وطلبوا منه أن يدرج خطياً، آراءه بخصوص المسألة. ولم يتردد الشيرازي، الذي كان من كبار المجتهدين، ويلي اليزدي مباشرة في المنزلة، فأصدر فتوى جاء فيها: «لا يجوز للمسلم أن ينتخب أو يختار شخصاً غير مسلم للحكم على المسلمين».

ثم يعقب نظمي مبيناً قيمة هذه الفتوى على مجرى عملية الاستفتاء:

وكانت لهذه الفتوى آثار بعيدة المدى، ففي كربلاء لم يكن أنصار البريطانيين راغبين في تحدي الأمر الديني للشيرازي. ولذلك لم توقع ولا مضبطة واحدة في كربلاء تأييداً للبريطانيين، وكانت المضبطة الوحيدة التي صدرت تنسجم مع أهداف الحركة الاستقلالية. أما أنصار البريطانيين، كما ذكرت المس بيل «فقد ترددوا، إزاء هذا البيان (الفتوى) في الإعراب عن آرائهم تحريرياً، في الوقت الذي أكدوا فيه (لمعاون الحاكم السياسي) تمسكهم بنا». ومع ذلك، فإن السلطات التي انزعجت من مضمون مضبطة كربلاء، رفضت إدراجها في النشرة الرسمية عن نتائج الاستفتاء»[٢٤].

وللوقوف على أهمية فتوى الشيخ الشيرازي تلك على مجريات الأحداث آنذاك، ومساهمة الرجل في تعطيل مساعي المحتل لتزييف إرادة العراقيين يحسن أن نتابع نظمي في شهادته:

«لا شك أن فتوى الشيرازي أعطت قوة دافعة للقضية الوطنية في جميع

أرجاء العراق. وقد استنسخ القوميون فتواه بالعشرات ووزعوها في جميع أنحاء البلاد. وكانت الصلات بين الشيرازي والوطنيين تعود إلى زمن أبعد، والواقع أن مغادرته سامراء وإقامته في كربلاء، كانت جزءاً من الخطة الدينية ـ القومية. إلا أن خطوته الجديدة قوّت مركز القوميين بتزويدهم بسند ديني وبذلك عزت التنسيق بين الشيرازي والقوميين»[٢٥].

هكذا، وجدت الفتوى صداها «في المركز الديني الثالث، الكاظمية، [حيث] واجه البريطانيون تحدياً جدياً آخر، وكانت الكاظمية متأثرة بمركزين بوجه خاص: أولاً بالنجف وكربلاء، لأنها كانت تشاطرهما المذهب، وثانياً ببغداد بسبب قربها منها، وكانت بغداد في ذلك الحين مسرحاً لنشاط الوطنيين[٢٦]. وإذا أخذنا أيضاً بنظر الاعتبار موقف مجتهدي النجف وفتوى الشيرازي، لما استغربنا من النتيجة العدائية للاستفتاء في الكاظمية». وهذا يبرز في نظر نظمي «تدهور العلاقات بين المجتهدين والسلطات البريطانية» ثم يردف قائلاً:

«وقد جرت الحملة المناهضة لبريطانيا في الكاظمية تحت قيادة السيد محمد مهدي، نجل حسن الصدر، ومحمد بن مهدي الخالصي. وإن الأخير لم يحاول خلال حياته السياسية، أن يخفي معتقداته الإسلامية القوية التي جعلته يعارض الاحتلال البريطاني ويناصر الدولة الإسلامية للعثمانيين وقد بلغت الحمية المعادية للبريطانيين من الشدة بحيث أن العلماء هددوا بالتحريم والإقصاء عن الجوامع كل من يصوت لمصلحة السيطرة البريطانية»[٢٧].

رغم استماتة رجالات الشيعة وعلى رأسهم العلماء في التصدي لخدعة الاستفتاء فإن السلطات البريطانية لم ترتدع عن غايتها الخبيثة في تزوير إرادة العراقيين؛ حيث مارست ضغطاً مباشراً بغية توجيه آراء المستفتين للحصول

على النتائج التي تأملها، ولكن النتائج؛ بإقرار القائمين على الاستفتاء أنفسهم، جاءت «غير مرضية». وستكون هذه مناسبة لتوجيه سياسة المحتل نحو عمل منهجي لإقصاء الكتلة الشيعية. لكن، هل كان الأمر يستحق كل ذلك حقاً؟

لا شك أن من اليسير الإجابة عن هذا السؤال من خلال الممانعة، بل المعارضة التي واجهت إجراء الاستفتاء ـ كما بينا ـ والمواقف الرافضة له؛ ثم اضطرار المحتلين إلى توسل كل حيلة من أجل تحديد نتائجه وقطف ثمرته[٢٨] ؛ فالأولى إذن، أن نبحث عن إجابة أخرى تكمن في تجلية دوافع السياسة البريطانية وغاياتها.

إن الهدف الجوهري للسياسة البريطانية هو أن يبقى العراق تحت نفوذها المباشر أطول أمد ممكن: أما التفسيرات الأخرى الممكنة فقد كانت، في ظننا ظرفية، والأمر الآخر المهم في توجيه السياسة البريطانية هو نتائج الحرب الأولى، حيث فاقت توقعات القادة البريطانيين، بل حتى بعض الصهاينة، وهو ما نجد تعبيراً عنه في نصيحة هرتزل لولسن كما يسوقها نظمي:

«كان صديقه هرتزل قد حذره منذ ١٢ آذار/مارس ١٩١٨ من أن «ثمة تيارات متباينة تماماً تجري الآن، وعلينا أن نكيف مسيرتنا وفقاً لها إذا أردنا الحصول على ما نرغب فيه في العراق. إن الشعارات القديمة أصبحت بالية، والمسألة هي كيف نضمن الحصول على ما هو أساسي في ظل الشعارات الجديدة، وهذا أمر ممكن التحقيق، إلا أنه ينبغي إجراء بعض التغيير في الاتجاه. ولعل من الضروري أن تكون (الواجهة العربية)، أمراً أكثر جدية مما كنا نتصور في البدء»[٢٩].

ليس من العسير أن ندرك بأن الأمر يتعلق بنقض العهود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين، حليفها في حربها مع العثمانيين، بإقامة دولة عربية واحدة في المشرق، مع ضمان استقلال هذه الدولة: تبخر الوعدان. ولكننا ما زلنا نستطيع سماع أصداء بعض تلك الوعود في مراسلات بعض الساسة البريطانيين، في تلك الحقبة:

«في ١٨ تشرين الثاني/أكتوبر، أبرق وزير الدولة لشؤون الهند بالمقترحات التالية إلى ولسن: «لقد عرض الكولونيل لورنس اقتراحاً على حكومة صاحب الجلالة لمعالجة المسألة العربية. وهو يقترح وضع: (١) الجزء الأسفل من ما بين النهرين؛ (٢) الجزء الأعلى من ما بين النهرين؛ و(٣) سوريا، بالتناظر، تحت حكم عبد اللّٰه وزيد وفيصل أبناء الملك حسين... ومن المفهوم بطبيعة الحال أن الدول الثلاث ستكون ضمن المنطقة البريطانية وأن الجزء الأسفل من ما بين النهرين سيخضع لسيطرة بريطانية فعالة».

وكانت هذه المقترحات ـ كما يقول نظمي ـ تتعارض مع آراء ولسن، كما أنها عززت مواقفه بخصوص مدى النفوذ الذي سمحت به الحكومة البريطانية لـ(المدرسة العربية). ولذلك فقد بعث بجواب يطلب فيه من حكومته «استبعاد هذه البلاد بصورة محددة ونهائية من أية تسويات شريفية مقترحة»[٣٠].

باختصار، كان هدف ولسن الإبقاء على العراق تحت الهيمنة البريطانية من خلال إدارة مباشرة، وكانت فكرة (الواجهة العربية) للسلطة تعد تنازلاً.

من هنا، نفهم أهمية محاولات إجهاض فكرة الاستفتاء من قبل الاستقلاليين، من جهة؛ والإصرار البريطاني على إمضائه من ناحية البريطانيين، رغم أن نتائجه لم تكن وفق مرادهم. ولا شك أن نتائج مؤتمر

الصلح التي جاءت لصالحهم قد عززت وجهة نظر الفريق المتصلب الذي ترجم ولسن مواقفه وسياساته على خير وجه.

أما (النقاط الأربع عشرة) التي جاءت في إعلان الرئيس الأمريكي ولسن أو البيان الأنجلو ـ فرنسي الذي قضى بإلزام الحلفاء بـ«إقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من ممارسة السكان المحليين لمبادرتهم واختيارهم بحرية» فلم يتجاوزا أروقة الدبلوماسية في فترة ما بعد الحرب الأولى؛ وكانت مثل هذه الأفكار في نظر القائمين على الاستفتاء من البريطانيين «خطراً مهلكاً».

المشهد العراقي على أعتاب ثورة العشرين

سنحاول في ما يلي أن نجمل ملامح المشهد العراقي ونحن على أعتاب ما عرف لاحقاً بـ«ثورة العشرين»، وهي المحطة الفعلية التي وجهت أحداثها ونتائجها السياسة البريطانية في صياغة دولة العراق الحديث.

ـ كان هناك اتجاهان لدى صانعي السياسة البريطانية في العراق؛ تمثل الأول في قناعات ولسن وبقية القائمين على الإدارة البريطانية في إدارة شؤون المستعمرة (من قبيل كوكس وبيل) الذين يؤيدون الإدارة المباشرة، إبقاءً على نفوذهم؛ وفي المقابل كان هناك قناعة لوزارة الخارجية والحكومة البريطانيتين تفضل «استنباط وسائل أخرى (غير العسكرية) إذا كنا نريد المحافظة على ما بين النهرين» كما اقترح تشرشل[٣١].

وسيكون هذا التذبذب في النوايا البريطانية أحد العوامل المؤثرة في اندلاع المواجهات اللاحقة؛ مضافاً إلى عوامل أخر نأتي على ذكر بعضها موجزاً.

ـ أتاحت الهدنة عودة عدد كبير من المنفيين السياسيين والضباط والموظفين العثمانيين إلى أرض الرّافدين؛ واصطدمت آمالهم في تحقيق الوعود البريطانية بإدارة ولسن، مما دفعهم إلى معارضتها بشدة. وبدأت المخابرات البريطانية تستشعر رياح الاضطرابات الآتية.

ـ نشأ عن السياسة المالية والضريبية التي انتهجها البريطانيون غضب متزايد عند الأهالي؛ فالأمر الذي لا يرقى إليه الشك، في هذا الصدد، أن العراقيين أصبحوا يتكبدون نسبة أعلى من الضرائب مقارنة مع كان عليه الحال أيام العثمانيين. ونكتفي هنا بإشارة إجمالية[٣٢]. ولعل السمة الأوضح للسياسة الضريبية البريطانية هي تضاعف الواردات ثلاث مرات، وقانون توزيع الأراضي وملكيتها أو إقطاعها الذي أجحف بالطبقة العريضة من المزارعين وصغار الشيوخ؛ وهو ما لم يفت رجال الإدارة البريطانية، خارج أرض الرّافدين وداخلها، ملاحظته؛ فقد ذكر الحاكم العسكري لإقليم الناصرية أنه يجب تدعيم القبائل ومد يد المساعدة إليها من أجل الحفاظ على الهدوء والنظام (ليس من أجل إنصافهم طبعاً)؛ لأن استمرار نظام الإقطاع ومحاباة كبار الملاك يخشى منه أن يؤدي إلى حالة من الفوضى. بل عمدت الإدارة البريطانية إلى خطة ماكرة مؤداها أن يتلهى أبناء العشائر بأكل بعضهم بعضاً:

خفضت الإدارة البريطانية نصيب الفلاحين عام ١٩١٩ إلى ٣٠٪ ولم تتعرض لملكية الأرض؛ وعينت بعض شيوخ القبائل لجباية الضرائب، فتغيرت الأحلاف العشائرية واستعر الصراع بين أبنائها. ينقل فرهاد إبراهيم[٣٣] عن ماريون فاروق سلجلت (Marion Farouk Sluglett) قولها: «لم توفر الحكومة البريطانية بهذه الطريقة فقط تشكيل جهاز إداري ولكنها نجحت أيضا في إثارة رغبة شيوخ القبائل المتعاونين معها في إبقاء السلطة البريطانية

على البلاد وذلك بإشراكهم معها في تحصيل المبالغ من البداية». وعليه، فلا شك أن أحداث ثورة العشرين كانت في بعض وجوهها تجسد حركة رفض اجتماعي ـ سياسي على صعيد شريحة الفلاحين الذين عانوا من حيف المحتل وأعوانه. وبالفعل كان المعينون من قبل إدارة الاحتلال هم أول من طُرد من مناطق الفرات الأوسط التي كانت عش الثورة ـ إن جاز التعبير ـ ومع أن الجباية لم تقتصر على مداخيل أهالي الفرات الأوسط؛ بل شملت عموم السكان. إلا أن فرهاد إبراهيم يسجل الملاحظة التالية:

«خضع كل من الفلاحين الشيعة والسنة لسياسة الضرائب هذه. أما الإقليم العربي السني في شمال وغرب بغداد فقد كان له نظام اقتصادي اجتماعي آخر حيث أنه لم تنشأ إقطاعيات كبرى نظراً لضيق مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. لذلك لم يكن لزاماً على الفلاحين الأحرار والذين كانوا يشكلون الغالبية العظمى أن يقدموا مبالغ كبيرة للشيوخ. ولذلك تحمل الشيعة عبء الضرائب أكثر من غيرهم». ويبدو أن الكاتب نفسه أحس بما يعتور هذا التفسير من نقص فأضاف مبادراً «وعلاوة على ذلك تأتي العوامل التاريخية المتشابكة بلا شك مع الطائفية. فالعوامل التاريخية التي لا يمكن فصلها عن الناحية الطائفية قد لعبت دوراً كبيراً. فالأقاليم السنية من ناحية كانت تعامل معاملة خاصة من العثمانيين بخلاف الجنوب الشيعي وذلك نظراً لأسباب طائفية»[٣٤].

وعليه، كان من الطبيعي أن تعتبر سياسة الضرائب على رأس العوامل التي أججت أوار الثورة، وكما هو متوقع فقد بذلت الإدارة البريطانية كل جهد ممكن من أجل نفي مسؤوليتها عن أحداث الثورة، بسبب عدم عقلانية السياسة الضريبية، وأرسل المندوب المدني إلى وزارة الهند رسالة يدافع فيها عن سياسته المالية[٣٥].

لقد أغنتنا كثرة الكتابات عن الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ عن محاولة استعادة جملة وقائعها أو مناقشة مختلف الآراء التي حاولت تفسير دوافع الثورة وطبيعتها وأهدافها؛ لذلك ستقتصر عنايتنا، في هذه العجالة، على أمرين: توضح الاتجاه الحاسم الذي حكم أحداث ١٩٢٠، ومن خلال ذلك نبرز المنحى الذي نميل إليه في قراءة تلك الوقائع؛ ثم تذكير موجز ببعض الوقائع والمنعطفات التي يقتضيها التحليل ضرورة.

اصطدمت إرادة البريطانيين بتأبيد الهيمنة على العراق بنزوع الاستقلاليين من أبناء أرض الرّافدين، وكان الرأي الشيعي الغالب مصراً على افتكاك الاستقلال الكامل والخلاص من نير الاحتلال؛ ثم جاءت مداولات الاستفتاء، كما نتائجه، لتكشف إصرار البريطانيين على تكريس الهيمنة، فلم يكن من دعاة الاستقلال إلا تصعيد وتيرة المطالبة السلمية بحقوقهم الوطنية المشروعة، خاصة بعد إعلان قرار الانتداب البريطاني على العراق في ٢٥ حزيران ١٩٢٠.

لكي نتجنب أي إيحاء خاطئ قد يرشح من سياق هذا العرض، بحيث قد يفهم أن إعلان الانتداب هو الذي أشعل فتيل الثورة، علينا العودة إلى التذكير ببعض الوقائع السابقة لتاريخ إعلان الانتداب ومداولات مؤتمر سان ريمو. فقد عقد الاستقلاليون اجتماعاً عاجلاً في بغداد في ٣ أيار (ماي) - كما يحدثنا عليان: «حضره [الاجتماع] محمد جعفر أبو التمن، العائد من زيارته لمدينتي النجف وكربلاء، فبيَّن طبيعة الأوضاع الساخنة في المدينتين. إلا أنه لم يُتخذ أي خطوة إيجابية باستثناء الاتفاق على تأليب المعارضة ضد الانتداب ودفعها للعمل ضده بعدها ارتأت الحركة القومية الإسلامية الاستقلالية في بغداد والكاظمية، المتمثلة في حزب الحرس، دفع الجماهير

وتعبئتها بأسلوب يخدم الحل السياسي السلمي فلم يجدوا إلى ذلك سبيلاً إلا عن طريق الشعائر الدينية ومناسباتها، وأهمها المولد النبوي الشريف، واستشهاد الإمام الحسين، إلخ»[٣٦].

ثم توالى تبادل إرسال الوفود بين المدن المقدسة وعشائر الفرات الأوسط وبين بغداد والكاظمية؛ من أجل تنسيق المواقف وإذكاء جذوة العمل من أجل تحقيق الاستقلال.

حظي الاستقلاليون ـ إثر مضايقات وتهديدات من البريطانيين ـ بوقوف المرجعية إلى جانبهم، وكانت للشيخ محمد تقي الشيرازي مواقف رائدة وحاسمة في توجيه نضال العراقيين، من ذلك رسالته التي وجهها إلى عموم العراقيين يستنهضهم لنصرة رجال الاستقلال في بغداد والكاظمية، من المهم أن ننقل نصها، هنا، لما تحمله من دلالة ساطعة على رسوخ قضية الاستقلال في قناعات القيادة العليا للشيعة في تلك الحقبة:

«إلى إخواني العراقيين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد فإن إخوانكم في بغداد والكاظمية قد اتفقوا فيما بينهم على الاجتماع والقيام بمظاهرات سلمية، وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات مع المحافظة على الأمن طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء الله بحكومة إسلامية، وذلك بأن يرسل كل قطر وناحية إلى عاصمة العراق بغداد وفداً للمطالبة بحقه متفقاً مع الذين يتوجهون من أنحاء العراق عن قريب إلى بغداد. فالواجب وإياكم بالإخلال (كذا) بالأمن والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض، فإن ذلك مضر بمقاصدكم ومضيع لحقوقكم التي صار الآن أوان حصولها بأيديكم. أوصيكم بالمحافظة على جميع الملل والنحل التي في بلادكم في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، ولا تنالوا أحداً

منهم بسوء أبداً. وفقكم الله جميعاً لما يرضيه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»[٣٧].

ما يعنينا التوقف عنده، في سياق تاريخ النضال السياسي العراقي من أجل الاستقلال، نقطتان، رغم وجود قضايا أخر ذات أهمية بالغة..

أولاً: الدعوة الصريحة إلى معاضدة جهود الناشطين للمطالبة بالاستقلال، والحرص على تعبئة جهود عموم العراقيين لهذه الغاية، ومن له أدنى معرفة برزانة من يتصدى للمرجعية العليا في تاريخ الشيعة، يعلم يقيناً أن مثل هذه الدعوة الصريحة والعلنية، لا تشبه في شيء المواقف والبيانات المطلبية التي يمكن أن يطلقها رجل السياسة مهما بلغت رجاحته؛ بل هي حدث استثنائي في ذلك السياق..

ثانياً: تظهر الرسالة أن المرجعية تشخص عن وعي واقتناع أن هذه اللحظة في عمر مسيرة النضال ـ بما حف بها من ظروف دولية، وما تهيأ لها من شروط محلية، مناسبة تماماً للمطالبة بالحق في استقلال، وهي مطلب يستدعي توحد العراقيين، ومنه يفهم أنه لم تكن جهود الشيعة في خضم معركة الاستقلال تهدف إلى إقامة دويلة خاصة بهم، وحسبك في تأكيد ذلك أن الرّسالة تؤكد على معنى الوحدة ونبذ الخلاف والشقاق (وما أكثر دواعيه في مجتمع عشائري، تعددت أعراقه وأديانه ومذاهبه) وتوصي بالمحافظة على جميع الملل والنحل، وتتحدث عن العراق وعن العاصمة بغداد. من هنا، يمكن اعتبار رسالة السيد الشيرازي هذه بيان استقلال وشهادة هوية، وهي تصوغ رؤية واضحة ومكثفة لأهداف الحركة المطالبة بالاستقلال.

لكن، المطالبة السلمية بكل زخمها تمت مواجهتها بصَم الآذان من قبل المحتل الذي سعى إلى إضفاء مشروعية على الاحتلال بإعلان الانتداب،

وبذلك فلم تكن أحداث العشرين سوى تعميق لمطلب الاستقلال، وليس فيها مائز جوهري من حيث الهدف والمقصد، غير أن الأسلوب والوسيلة تغيرا استجابة لما تمليه المواقف المتصلبة للمحتلين.

رهان الشيعة على استقلال العراق

إذن، حاصل الفكرة أن الغالبية في الجماعة الشيعية، من القمة إلى القاعدة، كانت تراهن على إنجاز الاستقلال لعراق واحد حرّ مستقل، وكانوا يرون أن تحقيق ذلك أمر ممكن في تلك الظروف؛ فانتقلوا من المطالبة السلمية إلى الكفاح المسلح.

يؤيد ذلك أنه عقد اجتماع في ١٦ نيسان عام ١٩٢٠ في دار السيد علوان الياسري الذي كان من المتحمسين لفكرة الثورة. ضم الاجتماع لفيفاً من العلماء ورؤساء العشائر وتداول المجتمعون فكرة الثورة فكان منهم مؤيد ومعارض، فاتفقوا على تأجيل البت في إعلان الثورة، لكنهم أكدوا على ضرورة العمل من أجل التمهيد لها «آخذين بنظر الاعتبار أنه إذا تهيأت المستلزمات والظروف النفسية والمعنوية والمادية قامت الثورة»[٣٨].

وفي ٤ أيار ١٩٢٠ عقد اجتماع آخر أوسع من سابقه في دار السيد أبو القاسم الكاشاني، حضره ممثلون عن الحركة الاستقلالية، وعلماء وسادات ورؤساء عشائر ووجهاء، من كل من النجف والحلة وكربلاء والكاظمية وبغداد، بلغ عددهم أربعة وعشرين رجلاً من الشيعة، وبعد التداول في الموضوع قرّ رأيهم على «العودة إلى ولي الأمر الإمام الشيرازي لحسم المواقف العالقة، فاختاروا من بينهم وفداً مكوناً من: عبد الكريم الجزائري، ونور الياسري، ومحمد جعفر أبو التمن، وعلوان الياسري، وعبد الواحد

الحاج سكر. وذهبوا إلى الإمام الشيرازي». ثم ينقل عليان عن الحسني (مؤرخ العراق الملكي) ما دار في اجتماع الوفد بالسيد:

«اجتمع الوفد مع الشيرازي في داره، وفاتحوه بأمر الثورة، فكان ردّه: إن الحمل ثقيل وأخشى أن لا تكون للعشائر قابلية المحاربة مع الجيوش المحتلة؛ فأكدوا له أن العشائر لها القدرة التامة على القيام بالثورة. فقال لهم: أخشى أن يختل النظام ويفقد الأمن فتكون البلاد في فوضى وأنتم تعلمون أن حفظ الأمن أهم من الثورة بل أوجب منها؛ فأجابوه بأنهم قادرون على حفظ الأمن والنظام، وأن الثورة لا بد منها، وسوف يبذلون ما في وسعهم لحفظ النظام وتوفير راحة العموم. فرد إذا كانت هذه نياتكم وهذه تعهداتكم فالله في عونكم»[٣٩].

تلي ذلك اجتماع آخر للمؤتمرين الأربعة والعشرين وتدارسوا وضع البلاد من شتى النواحي آخذين في الاعتبار توجيهات الإمام الشيرازي واتفقوا على عدة أمور، ولتوكيد العهد بينهم قصدوا ضريح الإمام الحسين(ع) وأقسموا على القرآن على إنجاز ما تعاهدوا عليه. وهكذا، لم يكن إعلان الانتداب في ٢٥ حزيران ١٩٢٠ سوى القطرة التي أفاضت الكأس، فلم يتأخر ردّ رجال الاستقلال من الثوار. وعن الأيام التي سبقت اندلاع أول أحداث الثورة يقول عليان: «لم يترك العاملون للثورة أية فرصة سانحة إلا واستغلوها لصالح الترويج للثورة. لذا كانت المدينتان النجف وكربلاء كخلية النحل، تعج برسل العشائر العربية للتداول بشؤون الأمة، وكانت تعقد الاجتماعات السرية هنا وهناك في المدينتين»[٤٠].

ثم كانت أحداث الرميثة:

اعتقلت السلطات البريطانية رئيس عشيرة الظوالم الشيخ شعلان أبو الجون

لدواعٍ أمنية وسياسية[٤١]. فنهض رجال عشيرته وحرروه بالقوة. وعن هذه الحادثة كتب الحاكم السياسي البريطاني: «في الثاني من تموز/ يوليو، قامت العشائر المقيمة قرب الرميثة، والتي كانت منذ بعض الوقت هدفاً لنشاط عناصر من النجف، تحرضها على العصيان، قامت بمهاجمة مبنى الحكومة في الرميثة، وقتلت حارساً عربياً، وأطلقت بالقوة سراح أحد الشيوخ، الذي كان قد سجن بموافقتي في اليوم السابق لتحريضه الناس على العصيان»[٤٢].

استمر الظوالم بعد تحرير شيخهم في مهاجمة البريطانيين وقطعوا السكة الحديدية. ثم أعلنت عشائر السماوة الجهاد وقطعوا سكك الحديد وتعرضوا للقطارات البريطانية، وهكذا تعذر على البريطانيين فك الحصار على حامية الرميثة.

ثورة العشرين

كانت أحداث الرّميثة هي شرارة الثورة؛ «وكانت (أ) مدفوعة بعوامل سياسية؛ (ب) ليست محلية تماماً»[٤٣] ومن الشواهد المؤيدة لذلك أن شيخ الظوالم، بعد تحريره، جمع أفراد عشيرته وسألهم مستنكراً: هل تقبلون خدمة العدو الكافر الذي يبغض العرب والإسلام؟ فأجابوه الله أكبر! أبداً لا نرضى. ثم إن المرجع الشيخ محمد تقي الشيرازي كلم بعض رؤساء العشائر وحرضهم على مد يد العون إلى أهل الرّميثه؛ لأن «الذين تصادموا مع القوة [البريطانية] غرقوا فيلزم إنقاذهم أو تغرقوا معهم» كما جاء في كلمة الشيخ.

بعد ذلك، حاول كل من الشيرازي وشيخ الشريعة (الذي ستؤول إليه سدة المرجعية بعد وفاة الشيخ) وقف مواجهات الرّميثة محاولين إقناع الإدارة البريطانية بالكف عن الأهالي، لكن الإدارة تجاهلت هذه المساعي السلمية.

وكانت هذه الخطوة، في نظر عليان، بمثابة إلقاء الحجة النهائية على الإنجليز.

ثم، كانت فتوى الشيرازي المشهورة منعطفاً حاسماً في مجرى الأحداث؛ حيث اتسعت بفعلها رقعة المواجهات لتشمل الفرات الأوسط وأغلب نواحي العراق. يقول عليان: «حين وجد الشيرازي أن الوقت قد أزف، بعد أن تجمعت بين يديه المبررات الشرعية والسياسية والقانونية أعلن فتوى في مضمونها الاصطلاحي تعني الجهاد ضد المحتلين البريطانيين، وإن لم يسمه بالنص، حتى إنها سميت بالفتوى الدفاعية؛ ونص الفتوى الدفاعية هو:

«مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم في ضمن مطالبتهم، رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية، إذا امتنع الإنكليز عن قبول مطاليبهم»[٤٤].

بعد هذه الفتوى تتالت وقائع الثورة[٤٥]، وكانت معارك الفرات الأوسط من أهمها، حيث أبلى الثوار البلاء الحسن، بشهادة العدو. حين آلت سدة المرجعية إلى شيخ الشريعة استمر على النهج الذي اختطه سلفه في مؤازرة الثوار والوقوف في وجه المحتل الذي حمل السيد الشيرازي مغبة ما حل بالعراق من جرّاء الثورة، وعرض الصلح على الأصفهاني؛ فعقد الشيخ اجتماعاً للتشاور ومال برأيه إلى جانب الرّافضين للاستسلام. وقرّ رأي المجتمعين على أن يوجه الشيخ رسالة معتدلة إلى ولسن فحواها رفض الصلح[٤٦]. وضمّن الشيخ في الرسالة انتصاره لسلفه الشيخ الشيرازي وذكر بمساعيه لمعالجة الأمور بالطرق السلمية، وحمل الإدارة البريطانية مسؤولية إجهاض تلك المساعي. وتم إصدار بيان عام في لهجة حماسية يشرح فيه مناورات البريطانيين، وأعلن رفض الصلح.

جاء جواب البريطانيين على لسان ولسن في خطاب أثناء زيارته لأربيل في ٨ أيلول عام ١٩٢٠؛ حيث أكد على مسامع الأكراد بقاء الانتداب:

«إن الحكومة البريطانية سوف لا تتخلى عن الانتداب على العراق، وإن قوة ستصل إلى أربيل، ولكني لا أستطيع أن أقول متى تصل، فأرجو منكم أن لا تسمحوا لرجال قبائلكم بأن يقعوا فريسة لموجة الجنون التي تأثر بها العرب الشيعة في الفرات الأوسط ومناطق ديالى»[٤٧].

دفع هذا الموقف رؤساء وسادات العشائر على جبهات القتال إلى تأكيد مطالبهم، وشرح أحوال بلادهم في مضبطة موقعة من رؤساء العشائر، وجهوها إلى قادة دول العالم في ١٥ أيلول ١٩٢٠[٤٨]. ومهر شيخ الشريعة هذه المضبطة بختمه.

بعد ذلك، «راح شيخ الشريعة كسلفه يكتب لعشائر المنتفق، حاثاً إياهم على الاتحاد ودافعاً لهم للتصدي للمحتلين البريطانيين ومؤكداً عليهم ضرورة تشديد المطالبة في حقوقهم (كذا) المشروعة في الاستقلال والحكم الوطني... [و] كتب لوكيله الشيخ عبد الحسين مطر، في ١٠ ذي الحجة عام ١٣٣٨هـ، طالباً إليه العمل بكل ما يستطيع لتجميع كلمة رؤساء العشائر هناك، وموجهاً له بإلقاء خطاب مرفق مع الرسالة على رؤساء العشائر ووجهاء المنتفك، محذراً إياهم من التخاذل والقعود عن نصرة أبناء جلدتهم من الثوار وضرورة دعمهم والمشاركة معهم، بفتح جبهات جديدة لإشغال القوات الغازية»[٤٩].

كما بدأت ثورة العشرين في الرّميثة كانت آخر صولات الثوار من بني جحيم آخر فصول الملحمة الخالدة في تاريخ العراق الحديث. وتم للبريطانيين إخماد الثورة.

إذا كانت مسيرة الشيعة الجهادية، من ١٩١٤ إلى ١٩٢٠، قد انحسرت دون بلوغ هدفها بتحرير العراق من المحتل ونيل الاستقلال فإنها قد نجحت في إذكاء الروح الوطنية وتحريك ضمائر العراقيين، فعبرت بنجاح الحواجز المذهبية والعرقية ووجدت لها صدى عند كثير من الوطنيين من عرب وكرد وتركمان. من الأمثلة على ذلك ما تركته فتوى الشيخ الشيرازي من أثر على البغداديين الذين يحدثنا أحد دعاة الاستقلال منهم، يقول:

«وقد تأثرت العشائر التي تقطن أطراف بغداد بفتوى الإمام الشيرازي، فأخذت تشن الهجوم تلو الهجوم على ضواحي بغداد الأمر الذي جعل الإنكليز ينشئون الحصون والموانع للمحافظة على المدينة، وكنت أشاهد بنفسي قنابل التنوير يطلقها الإنكليز ليلاً في أطراف المدينة للكشف عن أماكن الثوار أينما وجدوا»[٥٠].

وهكذا، سجلت يوميات ثورة ١٩٢٠ مشاركة واضحة من قبل عشائر غرب بغداد وديالى وعشائر زوبع بقيادة رئيسها الشيخ ضاري الظاهر المحمود؛ رغم خذلان باقي مشائخ الدليم له، كما شارك في أعمال الثورة سكان محيط سامراء، ويذكر أيضاً ما كان لعشائر العزة برئاسة الشيخ حبيب الخيزران من مشاركة مشهودة في مكافحة المحتلين حتى تمكنوا من السيطرة على بعقوبة وشهربان وديلتاوة. وفي الشمال، خاصة في كفري وكركوك وعقرة وراوندوز، حيث غالبية السكان من الكرد والتركمان ـ اندلعت مواجهات مع المحتل قتل أثناءها معاون الحاكم العسكري في كفري، وسيطر الثوار على تلك النواحي مدة. غير أن فعالية نشاط الثوار في هذه المناطق لم تستمر فترة طويلة؛ وكانت أحياناً مجرد مناوشات إذا قارناها بأحداث الفرات الأوسط، حيث استمر الصدام المسلح مع المحتل أربعة شهور[٥١].

أقفل سجل ثورة العشرين على واقع جديد، فلم يعد الوجود العسكري والإدارة المباشرة يلائم هدف المحتل ويحفظ مصالحه في العراق، باعتراف البريطانيين أنفسهم، وحان وقت اللجوء إلى خطة بديلة: هيمنة بريطانية بواجهة عربية.

الأقلية تحكم

بقي أمام البريطانيين خياران: إما الجلاء وهو مرفوض لأنه يستلزم التخلي عن مصالح كبيرة من أهمها الرساميل التي وظفتها الشركات في أرض الرافدين والنفط؛ وإما إقامة حكم محلي صوري يحفظ هذه المصالح، ويغني عن تكبد خسائر جديدة.

«ولذلك، ارتؤي أن الحل الأفضل هو طريق وسط يحفظ المصالح، وفي الوقت نفسه يختصر التكاليف. وحسب تعبير تشرشل، «إن فيصل يقدم الحل الأفضل والأرخص» وهكذا كان الأمر فعلاً»[٥٢].

احتاج بناء الدولة العراقية إلى ما يزيد على العقدين، ويعود ذلك جزئياً إلى تصفية تركة الاحتلال، لكن العامل الأهم يعود إلى صيغة الحكم المفروضة وطبيعة السلطة التي تسلمتها نخبة من الأقلية، وهي بداهة تناقض معطيات الواقع من الناحية الديمغرافية؛ وبالتالي وجود خلل صميم في بنيتها على صعيد الإدارة والتمثيل؛ هذه ناحية، والناحية الأخرى تتمثل في طبيعة المرحلة المجتمعية التي كأنها عراق العشرينات من القرن المنصرم، من حيث التشكيلات الاجتماعية والجماعات (عشائر، إثنيات، أديان، مذاهب، إلخ) التي لا تتواءم بيسر مع الدولة الحديثة، إن من حيث الهياكل التنظيمية والتشريعية أو على صعيد المؤسسات الفيزيقية، خاصة في ظل سلطة منبتة عن واقعها لأنها سلطة نخبة أو «كمبرادور».

لذلك، لم يجد فرهاد إبراهيم صعوبة في إدراك «أنه من الواضح أن الشيعة بالتمرد الذي قادوه ومطالبتهم بالاستقلال التام لم يتركوا للإنجليز أية احتمالات لإشراكهم في السلطة في الدولة الجديدة».

ثم يردف الكاتب مستدركاً «وبالرغم من أنه لا يمكن اعتبار السنة العرب العراقيين مجموعة مستعدة للتعاون بشكل تام إلا أنه لا يخفى أنهم كانوا يميلون إلى قبول النظام الذي جلبه البريطانيون طالما أن هذا النظام لا يضر بالمصالح الاقتصادية للصفوة السنية»[٥٣].

لابد من وقفه مع آخر هذا الكلام. فهذه الإشارة الموجزة إلى «المصالح الاقتصادية للصفوة السنية» ذات دلالة هامة؛ فهي تؤكد ما ذكرناه من السمة «الكمبرادورية» للسلطة الناشئة، وهو إجراء درجت عليه القوى الاستعمارية كصيغة مثلى لفك الارتباط مع مستعمراتها؛ وبالتالي، فإن إجراءه في أرض الرّافدين ليس استثنائياً، خاصة بعد أن خسر الوطنيون معركة الاستقلال التام والناجز، وهي تفتح على مشهد الفصام المزمن لهوية أريد لها أن لا تتشكل؛ مضافاً إلى الإبقاء على السلطة الجديدة في حال ضعف دائم يضمن استمرار الحاجة إلى المركز أو ولي النعمة. ولعل خير من وصف هذا المشهد في بعده الطبقي الممهور بالسمة الطائفية هو بطاطو؛ فلنستمع إليه.

«إحدى الحقائق المثيرة للاهتمام، والنابعة من تجاور الملامح الدينية والاجتماعية للعراق الملكي في العشرينات من هذا القرن [٢٠] كانت درجة القربى القائمة بين الولاء الطائفي والموقع الاجتماعي في أجزاء مختلفة من جنوب البلاد ووسطها. وهكذا فقد كان الملاكون الأكثر نفوذاً في لواء البصرة في تلك الأيام، وباستثناء واحد فقط، من السنّة، بينما كان مزارعو بساتين نخيلهم، في أكثريتهم الساحقة من الشيعة. وكان الاستثناء هو شيخ

المحمرة الذي كان يحوز «كثيراً من الأملاك» في اللواء. وكان زعماء المجتمع العربي في مدينة البصرة نفسها من السنة أيضاً، بينما كانت أكثرية سكان المدينة من الشيعة. ولكن رجال الدين الشيعة كانوا يشغلون موقعاً ليس قليل الأهمية. وفي مدن أخرى عديدة في الجنوب ـ ولكن ليس في المدن الشيعية المقدسة ـ كان العنصر السنّي، الذي شكل أقلية دوماً، متفوقاً اجتماعياً وكان يتألف إلى حد كبير من التجار وملاكي الأراضي الأغنياء. وكانت الأسواق الصغيرة على الأقنية في المنطقة الشيعية، وأسواق الصحراء المجاورة، تقع أيضاً تحت سيطرة التجار السنة الدهاة القادمين من نجد في شبه الجزيرة العربية. وأيضاً في لواء المنتفق كان كل الفلاحين بلا استثناء من الشيعة في حين أن الكثير من أسيادهم ملاك الأراضي كان من عائلة عشائرية سنية واحدة، هي عائلة السعدون. وكذلك كان الأمر في منطقة الحلة، حيث كان هزاع بن محيمد، الشيخ الكبير للمعامرة، وهي فرع من التحالف الزبيدي، سنياً، مع أن مزارعيه العشائريين كانوا شيعة في أكثريتهم. وفي بغداد أيضاً، حيث تمتعت الطائفتان بالمساواة العددية تقريباً، كانت العائلات المسيطرة اجتماعياً سُنّية، مع بعض الاستثناءات»[٥٤].

العراق «الكمبرادوري»

في هذا السياق تم لنخبة الأقلية ـ في حدود وظيفتها الكمبرادورية ـ خلق الدولة العراقية الحديثة على صورتها، في مختلف أطوارها على نحو يخدم مصالحها الفئوية، ومصالح أولياء نعمتهم.

لكي نفهم بوضوح طبيعة السلطة الناشئة، لابد من التعريف بأبرز رجالها المؤسسين: عبد الرحمن النقيب وفيصل بن الحسين، فالأول تولى تشكيل الوزارات الثلاث الأولى، والثاني أصبح الملك في ١٩٢١.

أما النقيب فهو سادن الحضرة الجيلانية، أصبح موالياً للإنجليز بعيد احتلالهم للعراق؛ وأصبح من المتحمسين لهم بعد أن تخلى عن العثمانيين، وأظهر معاداة رجال ثورة العشرين؛ وعارض إقامة حكومة عربية؛ بل طالب بإبقاء العراق تحت الحكم الإنكليزي المباشر؛ وتصدى للأحزاب الوطنية المطالبة بالاستقلال؛ فكان أن منحه الملك البريطاني (جورج الخامس) «وسام الإمبراطورية السامي من الدرجة الأولى» تقديراً لخدماته(٥٥)؛ وهو القائل لجرترود بيل: خاتون إن أمتكم العظيمة ثرية وقوية؛ لكن أين قوتنا؟ وإن أفصحت عن رغبتي في حكم الإنجليز ولم يرض الإنجليز بحكمنا فكيف لي أن أجبرهم على ذلك؟ إني أدرك انتصاركم فأنتم الحاكمون وأنا المحكوم»(٥٦).

ماذا عن فيصل وما هي مؤهلاته؟

ينقل نجيب صالح عن لورانس قوله عن فيصل: «إنه لم يكن مثقفاً، وقد أراحه ذلك بعد ما رأى في أخيه عبد الله من حب الاستطلاع والحيوية، وأن طبيعته كانت تكره التفكير لأنه يشل حركته في العمل(!) لكن تكوينه الجسدي كان مثيراً: كان طويلاً، رشيقاً ونشيطاً، جميل المشية جداً، في رأسه وكتفيه هيبة ملكية. طبعاً عرف ذلك، فكان جزء كبير من تعبيره بالإشارة والإيماء»(٥٧).

الشيعة.. من استبعاد إلى استبعاد

بعد تعيين كوكس مندوباً سامياً جديداً، استبعد الشيعة أثناء محاولاته تشكيل حكومة عراقية؛ وقرر تعيين عبد الرحمن النقيب رئيساً لمجلس الدولة في أكتوبر ١٩٢٠. «بتعيين الجيلاني رئيساً لمجلس الدولة [كانت] بداية

سيطرة الأقلية السنية العربية في الدولة الجديدة. وقد حصلت الغالبية الشيعية في هذا المجلس الذي حكم العراق فعلياً حتى تشكيل الحكومة الأولى عام ١٩٢١ على مقعد واحد فقط مثلهم في ذلك مثل اليهود والمسيحيين»[٥٨].

بعد ذلك تم تعيين سياسيين سنة حكاماً للمحافظات الشيعية.

هل كان ذلك لقلة ذوي الكفاية من الشيعة؟! حسبك في الجواب «أن المستشارين البريطانيين في الوزارات كانوا هم الذين يقومون بمهام المنصب الفعلية»[٥٩]. لكن النفيسي أوضح جوهر القضية في إقصاء الشيعة الذين ثاروا من أجل تحقيق الاستقلال، وهو مطلب متطرف في نظر المحتل: «كان كوكس يعلم جيداً أن الطريق الوحيد للهروب من مطالبهم المتطرفة بالاستقلال التام هو جعل السنة أغلبية في مجلس الدولة»[٦٠].

وعليه؛ فإن المعيار الذي أُعْمِلَ في اختيار النقيب هو عينه سيرجح كفة فيصل من بين عدة مرشحين، فلا أحد من الرجلين يعارض بقاء البريطانيين. يوجد في الواقع مبرر آخر لاختيار فيصل وهو أنه طارئ ومستجلب من خارج العراق، فهو محكوم عليه بالضعف ما دام ملكاً، فيسهل الضغط عليه، إذ ليس له ظهير من بلاد الرّافدين.

ليس غرضنا بالطبع، إعادة كتابة تاريخ الملكية في العراق، ولكننا معنيون بإبراز ملامح الطائفية التي تكرّست مع ولادة الدولة الحديثة، فلنعطف الحديث موجزاً على بعضها، كما حررها عليان من خلال مقارنة ساطعة الدلالة على ما لحق بالشيعة من حيف، وهضم حقوق في العهد الملكي.

تولى أربعة رجال من نخبة الأقلية رئاسة ٢٧ وزارة، وهم: عبد الرحمان النقيب (ثلاث وزارات)، عبد المحسن السعدون (أربع وزارات)، نوري السعيد (أربعة عشر وزارة)، جميل المدفعي (ست وزارات)، أي نصف عدد

الحكومات التي تولاها رجال نخبة الأقلية، البالغة ٥٤ وزارة. في المقابل تولى أربعة فقط من رجال الشيعة رئاسة خمس حكومات، وهم: محمد الصدر (وزارة واحدة)، محمد فاضل الجمالي (وزارتان)، صالح جبر (وزارة واحدة)، عبد الوهاب مرجان (وزارة واحدة) من مجموع حكومات العهد الملكي البالغة ٥٩ حكومة، وتجدر الملاحظة أن أغلب الذين تولوا تشكيل الحكومات كانوا متعاونين مع الإنجليز أو محسوبين على البلاط.

أما إذا عرّجنا على كيفية توزيع الحقائب الوزارية في أغلب الحكومات، التي شكّلت في العهد الملكي، فإننا نلاحظ أن أغلب الوزارات المهمة، إضافة إلى رئاسة الأركان، وقيادة سلاح الجو والكلية العسكرية وكلية الشرطة وكلية الأركان والاستخبارات العامة كانت حكراً على رجال ذلك الجيل.

يضيف عليان أنه نادراً ما أوكل منصب لأحد رجال المعارضة الوطنية على اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية وانتماءاتها المذهبية والدينية؛ بل كان نصيب هؤلاء في الغالب أنواع المضايقات والاعتقال والسجن والنفي وإسقاط الجنسية وحتى الإعدام، ويعزو عليان ذلك إلى بواعث طائفية وذهنية تقدم الولاء على ما عداه من معايير، وجريرة ذلك على المحتل[٦١].

لم تتوقف مطالبة الشيعة بالاستقلال، يؤازرهم في ذلك بعض الأحزاب، بتنصيب فيصل ملكاً على العراق. فقد أوضح له الخالصي أثناء لقائه إياه في ١٩٢١ تصوره عن الأسس التي يجب أن يقوم عليها الحكم الجديد: «قد يكون من العدل أن تكون السلطة برلمانية دستورية؛ ولا يجب أن تحد أي قوة أجنبية من سيادة العراق على نفسه»[٦٢].

أخل فيصل بالشرط الثاني؛ وكذلك فعلت حكومة الجيلاني حين وافقت على معاهدة الانتداب التي وضعها كوكس قبل أن يتم انتخاب المجلس

التأسيسي، وأدى ذلك «إلى توحيد موقف المجاهدين الشيعة الذين وجدوا تأييداً سريعاً من الحزب الشيعي الجديد «حزب النهضة» [و] كذلك من الحزب الوطني وهو الحزب ذو المذاهب المتعددة أي الوحدوي العربي وقد خلق اتفاق أهداف كلا الحزبين مع مطالبة المجاهدين بالاستقلال التام للعراق كذلك ارتباطهم بالمجتهدين ـ خلق هذا موقفاً مشابها لذلك الموقف قبل ثورة ١٩٢٠»[٦٣]. فعمد فيصل إلى مناورة تأجيل تنظيم العلاقات العراقية ـ البريطانية، من خلال إبرام معاهدة، إلى ما بعد إجراء الانتخابات. لكن المعارضين تصدوا لهذه المحاولة. فعمدت الحكومة إلى حل الحزبيين وتعقب المناوئين لها.

«وبعد تعقب أحزاب المعارضة كان المجتهدون هم الجماعة الوحيدة التي تقف أمام الحكومة وبعد أن اتضح أن فيصل (كذا) لم يكن على استعداد للتفاوض مع الحكومة البريطانية أجمع الأصفهاني والخالصي والنائيني في عام ١٩٢٢ على مقاطعة انتخاب المجلس التأسيسي والذي كان عليه قبول معاهدة الحماية. وكانت الفتوى التي أصدرها المرجع الأعلى الأصفهاني ضد الانتخابات التي كانت ستجري في ١/ ٥/ ١٩٢٢ تعني استحالة إجرائها. وقد أيد كل من النائيني والخالصي فتوى الأصفهاني بل وأعلنوا رأيهم في فتوى جماعية بأن الاشتراك في الانتخابات يعد خروجاً عن الإسلام»[٦٤].

وهكذا، سقطت الحكومة لعجزها عن إجراء الانتخابات. ثم جاءت حكومة عبد المحسن السعدون فباشرت التضييق على المعارضة الشيعية؛ ونكث هو بوعود حكومته وأصر على إجراء الانتخابات وإقرار معاهدة الحماية. بعد إصرار العلماء على فتواهم «قررت الحكومة وبتأييد من المندوب السامي كوكس Cox اتخاذ إجراءات لم يكن لها مثيل في تاريخ

شيعة العراق على الإطلاق ولا سيما باعتقال وترحيل قادة المجتهدين من العراق. وأثناء تطبيق هذه الإجراءات كان يشار بوضوح إلى الأصل غير العربي لبعض المجاهدين... وللحقيقة فقد اتخذ العنصر الطائفي الإثني موقعاً هاماً في جميع تصريحات الحكومة»[٦٥].

إن مجيء السعدون، على رأس الحكومة، لذو دلالة: فالجيلاني أنجز مهمة هيمنة الأقلية السنية على مقاليد الأمور في الدولة الوليدة. ومجيء السعدون (الرجل العسكري = ضابط سابق في الجيش العثماني) يعني أن المرحلة المقبلة ـ مرحلة تثبيت حكم الأقلية وتأبيده ـ تحتاج إلى القوة، فإذا عنَّ لأحدهم أن يسأل عن موقع الشيعة في هذه المرحلة الجديدة، فيكفي أن نُذَكِّرهُ أن جميع الضباط السابقين في الجيش العثماني كانوا من السنة. وكانت هذه بداية فصل جديد في حياة دولة المركب الطائفي.

الإحالات

(1) C.F. LAURENS Henry, Le Grand Jeu: Orient arabe et rivalitįs internationales, Armand Colin, Paris, 1991, p,31.

(٢) يراجع إبراهيم، فرهاد؛ الطائفية والسياسة في العام العربي: نموذج الشيعة في العراق؛ تر: مركز دراسات التفاعل الثقافي والترجمة، مكتبة مدبولي. [القاهرة]، ط١، ١٩٩٦، ص ٥٩.

(3) Cf. LAURENS, Henry, Op. cit., 32.

(٤) يكفي أن نذكّر بأن الإصلاحات العثمانية، في أواخر عمر الدولة، بما في ذلك تدابير الوالي حكمت باشا (حكم من عام ١٨٦٩ إلى ١٨٧٢) لم تشمل الشيعة؛ خاصة إذا علمنا أن المدارس العثمانية أنشئت في بغداد والموصل؛ حتى أسس أحد الأعيان الشيعة وهو جعفر أبو التمن أول مدرسة تلتزم نظام التعليم الحديث، سميت في البداية «مكتب الترقي الجعفري العثماني» سنة ١٩٠٨، ثم صارت تدعى عام ١٩١٨ المدرسة الجعفرية.

(٥) يراجع الدراجي، عبد اللطيف: جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، بغداد ١٩٨٠، ص ٣١٠، نقلاً عن إبراهيم؛ مرجع سابق، ص ٥٥، والحاشية رقم ٧٨ (من الفصل الأول).

(٦) انظر عليان، عدنان؛ الشيعة والدولة العراقية الحديثة (الواقع السياسي والاجتماعي، ١٩١٤ ـ ١٩٥٨)، العارف للمطبوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص ٢٧٣.

(٧) يراجع عليان، المرجع نفسه، ص ٢٧٤.

(٨) يراجع صالح، نجيب، تاريخ العرب السياسي (١٨٥٦ ـ ١٩٥٦)، [بيروت]. دار إقرأ، ط٢، ١٩٩٢، ص ٢٥١.

نستطيع أن نذكر مثالاً بارزاً على رجحان كفة المفاوضات لصالح بريطانيا في مؤتمر الصلح وهو ما أدى إليه الضغط البريطاني من اعتراف فرنسا بحق بريطانيا في الموصل التي جعلها اتفاق سايكس ـ بيكو من المنطقة العربية؛ وكان اكتشاف النفط في الموصل أهم دواعي حرص بريطانيا على ضمها إلى منطقة نفوذها الحمراء. ثم تمخضت المناورات التفاوضية بين الدولتين عن إبرام اتفاق في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ قضى بإحلال الجيش الفرنسي

محل الجيش البريطاني في المنطقة الشرقية التي كانت تحت إمرة فيصل من أولاد الشريف حسين. ولتكن هذه مناسبة لنشير إلى ما انتهت إليه الوعود البريطانية للشريف حسين بإقامة دولة عربية: بعد تأكيداته لفيصل (بعد احتجاج الأخير على وعد بلفور) أعلن الجنرال اللنبي خلال مروره بمرسيليا أن الخلاف الفرنسي ـ البريطاني مجرد سوء تفاهم بسيط يجب أن يزول في الوقت الحاضر وأن انتداب فرنسا على سوريا أمر نعترف به نحن الإنجليز. إن وجودنا في سوريا ليس إلا وجوداً عسكرياً.. من الناحية السياسية ليس لنا شيء أمام فرنسا. إن بريطانيا ستسهل مهمة فرنسا هناك. هذا أمر نؤكده لكم كل التأكيد.
تلقت الأوساط الاقتصادية والدبلوماسية الفرنسية هذا التصريح بترحيب شديد؛ وعلى الأثر جاءت حملة الجنرال غورو حاملة توصيات غرفة التجارة في مرسيليا وليون في ما يتعلق بالمصالح الاقتصادية والسياسية الفرنسية في سوريا؛ وكانت أولى التوجيهات القضاء على حكومة فيصل في دمشق وتصفية جيوب المقاومة في عدة مناطق في سوريا.
يراجع المرجع نفسه، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٩) صالح، نجيب، المرجع نفسه، ٢٥٠.

(١٠) يذكر فرهاد، إبراهيم (المرجع السابق، ص ٨٩ ـ ٩٠) أن البريطانيين لم يتعرضوا في بادئ الأمر لقانون ملكية الأرض الذي فرض أثناء حكم مدحت باشا (حكم من ١٨٦٩ إلى ١٨٧٢)؛ حيث كانت حقوق الملاك الإقطاعية، في أغلب الأحيان، تحدد شفهياً، إلا أن الإدارة الإنجليزية حددت الأنصبة عام ١٩١٨؛ وهكذا، أصبح حق الفلاحين من محاصيلهم النصف؛ في حين يُجْبَى خمس المحصول (٢٠٪) بعنوان الضرائب لصالح الحكومة؛ ويحصل ملاك الإقطاع على ٢٠٪؛ وتكون النسبة المتبقية (١٠٪) من حصة شيوخ القبائل.

(١١) كان في طليعة المؤسسين للجمعية أربعة من العلماء، هم: محمد علي بحر العلوم، محمد جواد الجزائري، محمد علي الدنشقي، إبراهيم البهبهني؛ وكان إلى جانبهم مجموعة من وجوه مدينة النجف.

(١٢) نقلاً عن عليان، عدنان؛ مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(١٣) المرجع نفسه، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(١٤) يلاحظ مثلاً أن أهداف جمعية النهضة الإسلامية لم تكن تتجاوز حدود «التأييد المادي والرّوحي للمجتمع العربي»؛ في حين نصت صراحة على «حماية حقوق كل الملل غير المسلمة».

راجع عليان، مرجع سابق، ص، ٢٧٦، حاشية ١.

(١٥) عن جميل، حسين؛ العراق شهادة سياسية، دار اللام، ط١، لندن، ١٩٨٨، ص ٤٠. اقتبسه عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة، م. س. ص ٢٨٢.

(١٦) المرجع السابق، عن عليان، عدنان، م.ن، ص ٢٨٣.

(١٧) عن د. العطية، غسان؛ العراق نشأة الدولة، ط١، دار اللام، لندن، ١٩٨٨، ص ٢١٣. اقتبسه عليان، م.س، ص ٢٨٣.

(١٨) عليان، عدنان، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

(١٩) البصير، محمد مهدي؛ تاريخ القضية العراقية، دار اللام، ط٢، لندن، ١٩٩٠، ص ١٠٤. نقلاً عن عليان، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

(٢٠) م.ن، نقلاً عن عليان، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

(٢١) قدم وميض نظمي معطيات تفصيلية عن مجريات الاستفتاء تحسن مراجعتها للتوسع، انظر الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ١٩٨٦، ص ٢٨٩ وما بعدها.

(٢٢) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، بغداد، ١٩٧١، ص ٤٤١. تر: جعفر خياط، اقتبسه عليان، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٢٣) عليان، عدنان؛ م.س، ص ٢٩٨.

(٢٤) نظمي، وميض، الجذور السياسية. . .، مرجع سابق، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٢٥) م.ن، ص ٣٠٩.

الحق أنه لا بد من ملاحظة على كلام نظمي الأخير تُلطِّف الإيحاء الذي يمكن أن تتركه كلمة القومية أو القوميين؛ فمضافاً إلى ملاحظة سابقة حول هذا المعنى، وردت في المتن، نحيل القارئ على شهادة من تلك الأيام، نظن أنها أكثر تعبيراً عن دلالات القومية والعروبة. ففي رسالة بعثها السيد محمد رضا الشيرازي إلى الأمير علي بن الحسين ـ سبقت الإشارة إليها ـ نستطيع الوقوف على المراد بمثل هذه الكلمات؛ خاصة إذا استحضرنا أجواء الدعاية المناهضة للعثمانيين التي كان يسوقها الشريفيون؛ وهي بلا شك بعيدة عن التحميلات الإيديولوجية المنهجية التي نعرفها من حقبة الخمسينات والستينات من القرن الماضي؛ ومن هذه الرسالة نقتبس ما يلي:

«إن القطر العراقي كسائر الأقطار العربية التي بايعت جلالة الملك أبيكم، وأزيدكم أنه أكثر

تحمساً في سبيل الاستقلال التام، وأشد نعرة قومية، وأقرب إلى الوحدة العربية، وذلك لأنه مسكون بشعب عربي بحت (!) ليس فيه دخيل يخشى شرّه، وها هو اليوم ينتظر بفروغ الصبر أن يسمع صدى دفاعكم عنه فقد أكله الظلم، ونخر عظامه الاستبداد».
اقتبسه عن البصير (م. س) عليان، م. س، ص ٢٩٦.

(٢٦) راجح الظن أن نظمي يومئ إلى نشاط رجال حزب الاستقلال؛ وهم خليط من السنّة والشيعة.

(٢٧) نظمي، وميض؛ م. س، ص ٣٠٩.

(٢٨) يراجع نظمي، م.ن، ص ٣٠٠.

(٢٩) م.ن، ص ٢٩١.

(٣٠) م.ن، ص ٢٩٥.

(٣١) م.ن، ص ٣٢٣.
وكانت الفكرة أن يستعاض عن الوجود العسكري المباشر في ما بين النهرين بغطاء من سلاح الجو. فالأمر يتعلق بالإدارة وترشيد النفقات، أكثر مما يستجيب لحقوق الشعوب المقهورة.

(٣٢) يسع القارئ العودة من أجل الاطلاع على تفاصيل الوضع الاجتماعي والاقتصادي في هذه الحقبة إلى كل من بطاطو، حنّا؛ العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول؛ تر: عفيف الرزّاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت ١٩٩٠. كما يحسن مراجعة الفصل التاسع عند نظمي، وميض؛ الجذور السياسية...، مرجع سابق، ص ٢١٧ وما بعدها.

(٣٣) مرجع سابق، ص ٩٠.

(٣٤) م. ن، ص ٩١.

(٣٥) يراجع نظمي، وميض، م. س، ص ٢٢٢.

(٣٦) عليان، عدنان، م. س، ص ٣١٧.

(٣٧) اقتبس النص عليان، م.ن، ص ٣١٩.

(٣٨) عليان، عدنان؛ م. ن، ص ٣٢٦.
ذكر عليان من بين المتحمسين لفكرة الثورة الشيخ عبد الكريم الجزائري، محمد رضا الصافي النجفي، السيد قاطع العوادي، الشيخ شعلان الجبر، الشيخ جواد الجواهري،

وغيرهم.

(٣٩) الحسني، عبد الرزاق؛ العراق خلال الاحتلال والانتداب، صيدا، ١٩٣٥، ص ٩٩ ـ ١٠٠. اقتبسه عليان، م. س، ص ٣٢٧.

(٤٠) عليان، م. ن، ص ٣٢٨.

(٤١) ادعي أن الاعتقال كان بسبب خلاف حول قرض زراعي، واعتمد تشرشل نفسه هذا التبرير أمام مجلس العموم البريطاني؛ وأعلن أن «الثورة ذات طابع محلي».
انظر نظمي، م.نس، ص ٣٧٨.
لكن، أليست الدعاية الاستعمارية قد شابت على هذا التزوير والتلفيق وأدمنته، حتى صار ضمير ساستها وشريحة واسعة من شعوبها ترتاح إلى مثل هذه التبريرات التي لا تنطلي على الرّضع والمجانين. ولكن، من حق ضمير المحتل أن يرتاح على قرض زراعي، عوض أن يلتفت إلى عذابات الشعوب!

(٤٢) نقلاً عن نظمي، م.ن، ص ٢٧٨.

(٤٣) نظمي، وميض، م.ن، ص ٣٧٩.

(٤٤) عليان، م. ن، ص ٣٢٩.

(٤٥) قدم نظمي موجزاً ليوميات الثورة في عدة صفحات، تحسن مراجعته. يراجع أيضاً عليان، في الفصل الأول من الباب السادس.

(٤٦) من الواضح أن الدافع إلى رفض عرض ولسن هو عدم استجابة البريطانيين لمطلب الثوار بنيل الاستقلال؛ في حين أن الثورة إنما قامت لأجل تحقيق هذا المطلب.

(٤٧) اقتبسه عليان، عن علي الوردي؛ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ط٢، كزفان، لندن، ١٩٩١، ج٥، القسم الثاني، ص ٦٤.

(٤٨) يراجع عليان، مصدر سابق، ص ٣٣٧.

(٤٩) عليان، م. ن، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

(٥٠) البزركان، علي؛ الوقائع الحقيقية للثورة العراقية، بغداد ١٩٤٥، ص ١٩٨؛ نقلاً عن عليان، م. س، ص ٣٤٩.

(٥١) عليان، م. ن، ص ٣٤٨ وما بعدها.

(٥٢) نظمي، وميض؛ م. س، ص ٤١٣.

(٥٣) إبراهيم، فرهاد؛ م.س، ص ٩٣.

(٥٤) بطاطو، حنّا؛ م. س، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٥٥) يراجع عليان؛ م. س، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(٥٦) اقتبسه إبراهيم، فرهاد؛ م. س، ص ٩٣.

(٥٧) صالح، نجيب؛ تاريخ العرب السياسي؛ م. س، ص ١٨٢.

(٥٨) إبراهيم، فرهاد؛ م. س، ص ٩٤.

(٥٩) م.ن، ص ٩٤.

(٦٠) اقتبسه، إبراهيم، فرهاد؛ م.ن، ص ٩٤.

(٦١) عليان، عدنان؛ م. س، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٥.

(٦٢) اقتبسه إبراهيم، فرهاد؛ م. س، ص ٩٧.

(٦٣) م. ن، ص ٩٧.

(٦٤) م.ن، ص ٩٩.

(٦٥) م.ن، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

الفصل الرابع

التمكين لدولة المركب الطائفي ـ القومي

د. عبد الله السلمان

باحث من السعودية

خلل البنية الاجتماعية في العراق الحديث

لم يكن النظام الملكي الذي أقامه البريطانيون في العراق عام ١٩٢١ مجرد صيغة لإضفاء المشروعية على مؤسسة الدولة العراقية الناشئة التي أريد لها أن تظل تحت هيمنتهم؛ ولا إطاراً لفرز نخبة مدينية من صفوف الأقلية (من كبار ملاكي الأرض بشكل خاص) تتصل حظوظها بمصالح بريطانيا؛ وإن كان ذلك قد حصل فعلاً؛ بل كان مانعاً لنمو عسير لمجتمع عراقي بدأت وشائجه تتخلّق بفعل أحداث ما يعرف بثورة العشرين؛ فجاء النظام السياسي الملكي ليمنع حالة الاندماج المجتمعي للفئات الكبرى المشكلة لديمغرافية العراق الجديد.

وإذا كان من الإنصاف أن نُذكّر بأن التفكك الاجتماعي وتنوع الانتماءات هي خصائص بنيوية للجماعة البشرية التي تولت الملكية إدارة شؤونها، فإن ما يعني المؤرخ لهذه الحقبة هو معرفة كيفية إدارة السلطة الجديدة للتباينات والتناقضات التي وسمت الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عراق القرن العشرين، فضلاً عن فهم دواعي السياسة المحلية أو تلك التي تتصل بشؤون إقليمية أو قومية أو دولية.

يُذكّرنا حنّا بطاطو[١]، بالحقيقة التالية حول الجماعة البشرية التي تشكل منها مجتمع العراق الحديث:

«في مطلع القرن الحالي [القرن ٢٠]، لم يكن العراقيون شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة. وهذا لا يعني الإشارة فقط إلى وجود الكثير من الأقليات العرقية والدينية في العراق، كالأكراد والتركمان والفرس والآشوريين والأرمن والكلدانيين واليهود والإيزيديين والصابئة وآخرين. فالعرب أنفسهم الذين يؤلفون أكثرية سكان العراق كانوا يتشكلون، إلى حد بعيد، من جملة من المجتمعات المتمايزة والمختلفة في ما بينها والمنغلقة على الذات، بالرغم من تمتعهم بسمات مشتركة».

وقد أفاض بطاطو في تحليل شتى أنماط الانقسام تلك، لكن من المهم أن نذكر بظواهر ثلاث على سبيل الاستدعاء لملاحظة جوهرية، يمكن أن توجه مسار الصفحات الآتية:

ـ عمق التفاوت الطبقي والتنافر بين شقي الأغلبية العربية (الشيعة ـ السنة)؛ أي أن الفرز الطائفي والاجتماعي الذي كان قائماً أصلاً في عهد الحكم العثماني قد تم تكريسه من خلال الاستئثار من قبل نخبة الأقلية بمقاليد الأمور وما يلحق ذلك من إثرة في توزيع المنافع.

ـ غياب التكامل بين الريف والمدينة؛ وعلى حد تعبير بطاطو: «كانت هناك هوّة واسعة تفصل المدن عن المناطق العشائرية. وكان العرب الحضريون وعرب العشائر ينتمون إلى عالمين يكادان يكونان منفصلين، باستثناء سكان المدن الواقعة في عمق المناطق العشائرية أو رجال العشائر الذين يقطنون قرب المدن. ولقد كانت الرّوابط بين الطرفين اقتصادية بالدرجة الأولى. ولكن، حتى من هذه الناحية لا يمكن القول بأن العلاقة بينهما كانت نشيطة إلا بصعوبة»[٢].

ـ كان الملك يملك من السلطة (نظرياً وتشريعياً) أكثر مما يملك من

النفوذ فعلياً، أي أن السلطة الملكية وإن كانت مركزية، في الظاهر، إلاّ أن أصحاب النفوذ كانوا متعددين، فهناك ملاك الأرض والشيخ أو الآغا؛ والضباط الشريفيون، وبقايا الارستقراطية الإدارية من العهد العثماني، الخ.

ولا بد من الإشارة، هنا، إلى أن هذا الواقع قد كرّسه البريطانيون أنفسهم بشكل منهجي.

من هنا، تظهر المفارقة: نشأ مع نشوء العراق الحديث طبقة أو شريحة جديدة هي طبقة النخبة الحاكمة زادت من عدد عناصر الانقسام الاجتماعي وعمّقت الانقسام هذا. وطبقة الحكام ستكون تارة بلباس مدني وأخرى بلباس عسكري.

لنعد إلى بطاطو فقد سبق أن أشار إلى هذه الحقيقة بتبصّر شديد:

«في العقود المبكرة من العهد الملكي ـ في العشرينات والثلاثينات ـ كانت العناصر المختلفة لطبقة ملاك الأراضي المسيطرة اجتماعياً ـ المشايخ والأغوات العشائريون و«السادة» العشائريون والحضريون والمسؤولون «الارستقراطيون» والضباط الشريفيون السابقون ـ تتنافس في ما بينها على السلطة والجاه والملكية. ولكن في العقدين الأخيرين من العهد الملكي ـ في الأربعينات والخمسينات ـ رصّت هذه العناصر صفوفها مبينة مصالحها المشتركة في المواضيع الهامة، أي في أمور مثل إعفاء طبقتها من الضرائب والاستبعاد الفعلي للطبقات الأخرى عن المناصب المهمة في الدولة، ثم، وقبل أي شيء آخر، في الدفاع عن النظام الاجتماعي الذي كانوا يجنون الفائدة منه جميعاً. وتمثلت الآليات التي كانت تنسق عملهم بمجلس الوزراء والبرلمان، اللذين كانت لهم عليهما السيطرة المطلقة، كما تمثلت لمرحلة من الزمن بحزب الاتحاد الدستوري الذي شكّل أوضح تعبير تنظيمي عن

مصالحهم في تلك الأيام. وكان العامل الحافز لوحدتهم هو التهديد المتزايد لموقعهم الاجتماعي من قبل المجموعات الأقل تميزاً، التي وعت التأثيرات المؤذية والناجمة عن التوزيع السائد لموارد وقوى الحياة»[٣].

ينبغي لنا، في هذا المقام، أن نسجل ملاحظة عجلى بصدد الاستخدام المنهجي المفهومي لمصطلح الطبقة من قبل بطاطو، وهو ما لا نلتزمه منهجياً ولا نظرياً؛ بل نفضل دونه تسويغاً إجرائياً، في حدود حاجة التحليل إلى معطيات أو مدخلات (Inputs)، بما يلائم الفهم القائم على الإيمان بتعدد العوامل التي تشكل مصادر القوة في المجتمع، بما في ذلك القوة السياسية حصراً، خاصة وأن القارئ يلمس بسهولة الرؤية الماركسية ـ في كلام بطاطو الأخير ـ التي تربط القوة السياسية بالقوة الاقتصادية، زائد التيار التنظيمي، وهو ما حاصله أن قوة الصفوة، في أي مجتمع، تعود إلى القوة الاقتصادية والقدرات التنظيمية العالية، وقنوات الاتصال الفعّالة؛ وهي معايير يمكن أن تلائم إحدى جماعات الضغط المتعددة، حتى وفق رؤية سوسيولوجية ذات منابت برجوازية رأسمالية، دون أن يجعل ذلك من أقوى جماعات الضغط «طبقة بذاتها» تتميز بسمات أو خصائص تْبيُنها من باقي جماعات الضغط داخل «طبقة رأسمالية» مثلاً.

إذن، لا شك في أن المال هو إحدى ركائز القوة السياسية، وهو بذلك، سلاح سياسي يتيح لصاحبه أن يكون ذا تأثير على النشاط السياسي؛ بل يمكنه من بلوغ مواقع السلطة السياسية، ويسهل له الاحتفاظ بها؛ حيث يكون في متناوله استخدام وسائط الإعلام والتأثير على الرأي العام؛ وشراء الضمائر، الخ.

وعليه، فهناك تلازم مطّرد، تكشفه خطورة المال؛ بين تطور المصادر

الأساسية للثروة في المجتمع السياسي وشكل الحكم فيه. وفي المجتمعات الزراعية ـ والعراق من بينها في الحقبة التي نتحدث عنها ـ تتركز القوة السياسية في يد طبقة كبار ملاك الأرض الزراعية، في حين تستحوذ الطبقة البرجوازية على المجمعات الصناعية.

طبيعة النخبة وسياسة التمييز

كان من الممكن أن تتقدم عملية بناء الدولة العراقية الحديثة في ظل الملكية، لكن ذلك كان متوقفاً على إشراك الشيعة بفعالية، في الهيئة السياسية التي تدير شؤون الحكم؛ وفي العملية السياسية عموماً؛ وهو ما كان من شأنه أن يوجد إرادة وطنية جامعة، يضاف إليه نزاع؛ بل خلل اجتماعي ميّز تاريخ العراق قبل الملكية، وهو ما سبقت الإشارة إليه من غياب التكامل بين الريف والمدينة.

سنحاول، في ما يلي، أن نتعرّف على السمات التي ميزت حكم النخبة في الحقبة الملكية، وهي النخبة التي تشكلت، في المقام الأول، من كبار ملاكي الأرض وخريجي المدارس المدنية والعسكرية العثمانية من أبناء السّنة.

انتهجت هذه النخبة سياسة ركزّت على التمييز المذهبي والإقصاء عن دائرة التأثير السياسي في ما خص الشيعة الذين يمثلون أكثرية المواطنين في العراق؛ والاضطهاد العرقي أو العنصري الذي مثلت ضحيته بقية الأقليات، التي انخرطت في خدمة مشاريع استعمارية، وخذلت حركات التحرر العربية، وفرّطت في الحقوق الوطنية والقومية، وتواطأت ـ أحياناً ـ مع الصهيونية. . . وأغلب الظن أن كثيراً من سلبيات مؤسسة السلطة كانت ستغيب لو قدّر لجميع مكونات الجماعة العراقية أن تشارك في أعباء بناء الدولة الحديثة

وإدارة مؤسساتها بروح وطنية وضمن ما تقتضيه المعايير المهنية من كفاية.. وفي هذا السياق يلاحظ عدنان عليان[٤] أن «الشيء الملفت للنظر في عملية بناء مؤسسات الدولة، هو أن الذين يتم اختيارهم لملئ (كذا) المراكز الحساسة والمهمة في تلكم المؤسسات، ليس بالضرورة أن يكونوا طائفيين أصلاً، لكن طريقة اعتمادهم بهذا الفهم والنهج، وبمرور الزمن من خلال الممارسة والتطبيق، يتنامى في دواخل نفوس الكثيرين منهم الحس الطائفي والولاء لسلطة الحكم، ويتعمق ذلك متأثراً بالمسار والنهج المتقدمين، فيصل في ضوء التدرج الوظيفي، لنفس مستوى الحالة التي عليها بقايا ذلك الجيل، الذي أسس كيان الدولة الحديثة، وهكذا تتحول الأجيال».

سنحاول في ما يلي إبراز بعض السمات التي تكشف الطبيعة الفئوية للسياسة التي انتهجتها النخبة التي وطّأ لها البريطانيون أكناف الحكم في العراق الحديث؛ ولكنها سياسة جرت في سياق قديم، سبق للعثمانيين أن حفروا مجراه وحرصوا على استمراره؛ وكذلك فعل البريطانيون من بعد؛ فكانت نخبة الأقلية خير من يؤتمن على ضمان حالة التفكك.

كان إصدار قانون الجنسية، الذي سُنّ في عهد وزارة ياسين الهاشمي عام ١٩٢٤ من أبرز الأمثلة الإجرائية والتشريعية التي كرّست الطائفية في العراق؛ فعوض أن يراعي (قانون الجنسية) الاعتبارات الإنسانية والحقوقية في منح الجنسية لمن وجدوا على أرض العراق من السكان قبل الانتداب البريطاني أو قبل صدور قانون الجنسية نفسه أو تاريخ بدء جريان معاهدة لوزان في ما يتعلق بموضوع الجنسية ـ اعتمدت التابعية العثمانية أساساً لمنح الجنسية، الأمر الذي عمّق التمييز في حق طوائف من العراقيين حمّلوا تبعة تاريخ لم يعيشوه ولم يشاركوا في صنعه.

لاحقاً، استعمل قانون الجنسية هذا، في مناسبات عدة، مستنداً شرعياً يبرّر التهجير الجماعي وتفريق شمل الأسر وألوان شتى من الاضطهاد والتنكيل، خاصة في العقود الأخيرة من عهد العراق الجمهوري.

وقد عبّر عدنان عليان بكلمات مؤثرة عن الضيق بهذا القانون وما ألحقه بالعراق والعراقيين من حيف، فقال:

«إن هذا القانون استعمل سيفاً ذا حدين(. . .) فحين يتم التعامل معه من زاوية العروبة، يصبح العرب العراقيون سنة وشيعة هم القوة الكاسحة، وحين يتم التعامل معه من الزاوية المذهبية، يصبح العرب والكرد السنة في خندق المعادلة أمام الشيعة العرب، لتعزيز موقع السنة. ولعل أصدق شاهد على فصول وآثار هذا القانون المحزنة، ما شهدناه ولمسناه بصورة مكثفة، خلال العقود الثلاث (كذا) الأخيرة من القرن العشرين، من تهجير جماعي لمن وجد في جنسيته عبارة التابعية الإيرانية، وجلهم من الشيعة الذين ولدوا وآباؤهم وأجدادهم في العراق. وقد ساهموا في بناء البلد وخدموا في جيشه، كما شاركوا مشاركة فاعلة في حركته الوطنية وفي صميم أحداثه الوطنية والقومية والإسلامية. والواقع أن البعض منهم من أصول عربية صريحة لا يرقى إليها الشك، إلا أنهم ولظروف الحروب العثمانية التي لم تنقطع، قدموا الغالي والنفيس، ليحصلوا على التابعية الإيرانية، كي يتجنبوا المشاركة في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، عدا إرضاء نزعات الأتراك في الاحتلال والسيطرة. علماً بأن المشرع الذي شرع قانون الجنسية العراقية سيء الصيت، قد خضع لتأثير سياسي، وهو تأثير غير عادي كونه جاء من نخبة سلطة الحكم الأولى، والتي كان بعضها من جذور تركية، فمن أجل إقرار ضمانة أكيدة لبقايا ذلك الجيل ذي الجذور التركية، عمد القانون [إلى]

تثبيت تابعيتهم العراقية العثمانية، دون الإشارة الى تابعيتهم التركية، ليجنبهم حالة المساءلة إذا ما حدث ما يستوجب ذلك، وإن مثل هذا الإجراء يعد بحد ذاته خرقاً وتجاوزاً للقانون في إطار التطبيق والممارسة. إلا أنه في سياق الواقع جسد الحالة الطائفية والعنصرية والولائية، وهو المطلوب»[٥].

هكذا، تم فرز العراقيين بواسطة قانون الجنسية؛ وبذلك استحالت الدولة العراقية الحديثة إلى دولة فئة، عوض أن تكون بوتقة تنصهر فيها مختلف مكونات الشعب.

أما آلية الفرز التالية، على الصعيد التشريعي، التي يجدر بنا الوقوف عندها، فقد تمثلت في ما يساوق القانون المدني وقانون العقوبات. فخلافاً لمبدأ تساوي المواطنين أمام القانون أقر البريطانيون تشريعات تزيد الشرخ بين سكان المدن وسكان الأرياف (أو أبناء العشائر).

يمكن تلخيص الواقعة بأن البريطانيين استعاضوا عام ١٩١٥ عن قانوني العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية العثمانيين بقانون المناطق المحتلة الذي اقتبس عن القانونين المدني والجنائي الهنديين. ثم في عام ١٩١٦ شرع المحتل قانوناً خاصاً بفض الدعاوى في مناطق العشائر».

نجد عند الباحثين العراقيين تفسيرات متقاربة ـ نوعاً ما ـ لهذا الإجراء، ففي حين يرى عليّان أن «المحصلة من هذا القانون أنه كرّس سياسة فرق تسد المعتمدة في إدارة الدولة، من قبل المحتلين الإنكليز[٦]، فإن بطاطو يذهب إلى أن «الإنكليز الذين كانوا يتوقون إلى تجنب الكلفة الباهظة للإبقاء على قوات احتلال كبيرة في البلاد، رأوا في موازنة العشائر ضد أهل المدن ضماناً أكيداً لاستمرار سلطتهم. وهكذا فإنهم لم يحاولوا فقط وقف العملية المبتدئة للانحلال العشائري أو صون سلطة رؤساء العشائر وتبريرها أو

المحافظة على الحد الأدنى، فحسب، من التفاعل بين أهل المدن والعشائر، بل إنهم عملوا أيضاً على تدعيم الانشقاق القائم بتقوية العادات العشائرية والاعتراف بها رسمياً، وأنظمة النزاعات العشائرية التي أصدرها الإنكليز في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩١٨ بصيغة بلاغات لها قوة القانون، التي صارت بناءً على إصرار الإنكليز، قانوناً للبلاد في العهد الملكي بموجب المادتين ١١٣ و١١٤ من الدستور العراقي لعام ١٩٢٥، استثنت الريف من سريان القانون الوطني عليه. وهكذا فقد بقي العراق من الناحية القانونية، وحتى ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨، يخضع لنظامين، واحد خاص بالمدن، وآخر خاص بالريف العشائري»[٧].

ويلاحظ عليّان أن من مساوئ هذا القانون أنه خلق هوة سحيقة بين رؤساء العشائر وأبناء العشائر أنفسها، كان من أبرز وجوهها تكدس المال والنفوذ في جانب وتراكم ألوان البؤس والحرمان والاضطهاد في الآخر، الأمر الذي حول الحياة في الأرياف إلى ما يشبه النظام الإقطاعي[٨]. وتلك من أمرّ ثمار العهد الملكي.

إذا استعدنا السياسة الاقتصادية والخطط التنموية لحكومات العهد الملكي سوف تستوقفنا ظاهرتان:

تمثلت الأولى في التفريط بالثروة الوطنية، في ظل الخضوع للهيمنة البريطانية، وأبرز معالم ذلكم التفريط جسدته الاتفاقيات المجحفة التي عقدت مع البريطانيين بشكل خاص؛ وأهمها الاتفاقية المتعلقة باستغلال النفط الموقعة عام ١٩٢٥ حيث لم يحصل تعديل لهذه الاتفاقية مدة تزيد على ربع قرن؛ وأتاحت الاتفاقية الثانية الموقعة مع حكومة نوري السعيد عام ١٩٥١ للعراق أن يستعيد بعض حقوقه في ثروته.

ثم، لا شك في أن اللوازم الخطيرة لمثل هذه الواقعة غير خافية؛ وحسبك ما فيها من تفريط بحقوق الشعب الذي يفترض على أي حاكم أن يسهر على حمايتها؛ وتعطل كثير من مشاريع التنمية التي كان يمكن إنجازها بواسطة عائدات النفط؛ وزيادة على ذلك، ما فيها من تعبير عن حقيقة استقلال العراق ـ في تلك الحقبة ـ وسيادته على ثرواته؛ ومن ثم، بإمكان أي كان تقويم أهلية تلك النخبة لإدارة شؤون البلاد.

الظاهرة الثانية جسدتها حالة «الدولة ما قبل الريعية» وقد استمرت أغلب سنوات العهد الملكي حتى عام ١٩٥١ تاريخ معاهدة النفط الثانية المشار إليها أعلاه؛ حيث ستتيح عائدات النفط تحول الدولة إلى نمط الدولة الريعية (يضاف إليها طبعاً عائدات الجمارك من تجارة الترانزيت أو متحصلات جباية الضرائب).

ولاحظ أحد الباحثين أن الدولة العراقية في المرحلة ما قبل الريعية (١٩٢١ ـ ١٩٥١) «كانت في اعتماد شديد على المجتمع، على الرغم من كونها المالك الأول للأراضي. وقد تدبرت في تلك المرحلة ثلاثة موارد أساسية: الضرائب، الخدمات الاجتماعية والإنتاجية العامة، وأخيراً ريوع النفط والعقارات»[٩].

أمام هذا المشهد، لا شك في أن هناك سؤالاً يلح على المتابع، فحواه:

كيف استطاعت دولة هزيلة أن تستمر في إدارة شؤون شعب منقسم بنيوياً؟!

ليس في وسعنا تقديم إجابة شافية، لكننا ندعي لتفسير هذه الظاهرة، أن الصانع الإنجليزي الذي أوجد هذا الكيان هو الذي سهر على استمراره من خلال التوجيه والتدخل المباشر؛ وسنكتفي بذكر شهادتين، في هذا الصدد؛

وإن كنا نميل إلى فهم الحالة ضمن واقع التبعية الذي أحكمت نسجه منظومة الهيمنة الدولية؛ وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً.

أولى الشهادتين نقتبسها عن بطاطو:

«إن المساهمات التي قدمها الإنكليز على شكل أفكار أو خبرات في مجالات الإدارة والري والزراعة وفي مجالات الحياة الأخرى، وبالرغم من أنها وضعت لتحقيق المصالح الأساسية للإمبراطورية، ساهمت بلا شك في تقدم العراقيين باتجاه إقامة دولة قابلة للحياة، وربما كان الوجود الإنكليزي في العراق قد لعب خلال العشرينات دوراً حاسماً أيضاً في المحافظة على وحدة العراقيين. وفي ذلك العقد، كتب المفوض السامي البريطاني «هنري دوبس» يقول إنه لو انسحبت القوات الجوية البريطانية والتحالف البريطاني معها «فإني أعتقد أن الحكومة العراقية كانت إما تلاشت كلياً خلال أشهر قليلة أو بقيت ملتصقة بشكل يائس بشريط من الأرض، على امتداد دجلة بين سامراء والكوت فقط، بينما انشقت بقية البلاد»، ونظراً لأن الملكية كانت لا تزال هشّة، وجيشها يفتقر إلى القوة، لأن مناطق العشائر كانت «محشوّة بالسلاح»، فإن من الصعب على المرء ألا يتفق مع دوبس»[١٠].

أما الشهادة الثانية فنجدها عند د. علي وتوت؛ حيث يقول:

«لقد ساهم البريطانيون في الدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية العراقية في مواجهة شركات النفط. والهدف من ذلك كان مزدوجاً:

الأول، إعطاء الدولة الجديدة مجالاً لتحصيل واردات كافية لكي تعيش ولكي تدفع ما يترتب عليها من واجبات مالية تجاه بريطانيا. والهدف الثاني، كان تصوير بريطانيا وكأن لها مصلحة لا متقاربة مع العراق فحسب، بل متشابهة إن لم تكن واحدة. وقد ساعد ذلك في نجاح خطة بريطانيا في ما

يخص اقتصاد الدولة الجديدة. كان من الممكن طبعاً أن تقوم بريطانيا، قدر الإمكان بنهب العراق، على الطريقة الاستعمارية القديمة. ولكن هذه السياسة لم تعد ملائمة، بالنظر إلى تطلعات النخب المحلية، في الدول المستعمرة بعد الحرب العالمية الأولى، وبالنظر أيضاً لضغوط الدول الصناعية الأخرى، لاسيما الولايات المتحدة، المعارضة لاستئثار أي طرف استعماري بسوق جديدة»[١١].

الخلل البنيوي في سياسات التنمية

لا شك في أن العهد الملكي شهد بعض الإنجازات المهمة على الصعيدين الاقتصادي والتنموي، خاصة بعد إصلاح اتفاقية النفط، في أوائل خمسينات القرن الماضي؛ فقامت مجموعة مشاريع إنمائية واستثمارية للفوائض المالية التي أتاحتها عائدات النفط؛ يستحق الذكر منها، بشكل خاص، المشاريع والاستثمارات في حقل النفط، وإنجاز جملة من مشاريع الرّي بما في ذلك إنشاء السدود واستصلاح الأرض البور لتوسيع المساحة المزروعة وتشييد الجسور ومد سكك الحديد وتوسيع شبكة الطرق الداخلية والدولية. وكان من طبيعة المشاريع الهيكلية أن لا تكون ذات أثر سريع ومباشر على تحسين مستوى معيشة العراقيين؛ رغم أنها تجسد شروطاً ضرورية تكشف عن رؤية تنموية ناضجة، لما بين تلك المشاريع من وشائج التكامل على صعيد تحقيق بنية تحتية صلبة تستجيب لحاجات التنمية الاقتصادية وخططها.

إلا أن ما يستحق الملاحظة هو أن تلك السياسات التنموية كانت ذات أفق ضيق ومجتزأة فبقيت مجالات عدة من قطاعات الحياة العامة بعيدة عن عناية المسؤولين، فظلت القطاعات الخدمية ضعيفة وكذلك الحالة بالنسبة

للقطاع الصحي، وظل قطاع التعليم والتربية، هو الآخر في حالة لا تلبي حاجات استراتيجية تنموية شاملة، وبقي المجال الاستثماري في حال تراجع؛ وعموماً، تم إغفال قطاعات التنمية البشرية.

هذه ناحية، يضاف إليها أن مشاريع التنمية لم توزع على نحو عادل؛ فبقيت مناطق الجنوب ذي الغالبية الشيعية ومناطق الشمال الذي تقطنه أكثرية كردية شبه مهملة وتعاني نقصاً في كثير من المرافق[١٢].

الحق أن هذا الخلل البنيوي في سياسات التنمية ليس حكراً على عراق العهد الملكي؛ بل هو شائع في كثير من البلدان التي استعادت استقلالها بعد احتلالها؛ وما زلنا نشهد، حتى اليوم، حالات فشل مريع لكثير من تلك السياسات؛ وليس المقام هنا مقام تفسير تلكم النتائج ولا حتى مراجعة الشعارات التي ألهمت المخططين لها؛ غير أن المناسبة تقتضينا التذكير بأمور:

ـ عادة ما نجد خطط التنمية المادية لا تواكبها خطط تنمية بشرية؛ والعكس أيضاً صحيح، في بعض البلدان.

ـ سوء توزيع مشاريع التنمية، وغالباً، على حساب المناطق الريفية وشبه الرّيفية، أي غياب اللامركزية.

ـ غياب مناخ سياسي تعددي ومؤسسات حقيقية تتمتع باستقلال يتيح مراكمة الإنجازات والخبرات، حيث كثيراً ما تتدخل أمزجة الأشخاص؛ وتحل النكاية محل التعاون. وقبل هذا وذلك فإن أغلب تلك البلدان تكون رازحة إما تحت دكتاتورية (الفرد، الحزب، الفئة، النخبة) أو ممزقة بفعل الاحتراب والنزاعات المحلية.

ـ ولسنا ننسى، أخيراً، جدلية المركز والأطراف أو ضياع مصالح الصغار

ومغلوبيتهم في حمأة صراع الكبار. إلا أن هذا العامل لم يعد يصلح لتفسير كثير من مظاهر ضعف الأداء وفشل السياسات في أيامنا.

ولعل العامل الجوهري الذي يبقى ثابتاً في أي محاولة تفسير لتدني مستوى الخدمات وهشاشة السياسات التنموية في البلدان التابعة يرجع في المقام الأول إلى طبيعة النخبة الحاكمة التي هي «كمبرادور» في حقيقة وظيفتها، عاجزة بحكم طبيعتها وسطحية مصالحها عن إنجاز استقلال حقيقي، بله حمايته.

يصدق ذلك، دون أدنى شك، على النخبة الفئوية التي حكمت العراق. فلنتابع ما بدأناه من الحديث عنها من خلال ذكر بعض وقائعها.

الحياة السياسية في العهد الملكي

سنحاول في ما يلي التوقف عند بعض الممارسات السياسية لحكومات العهد الملكي، سواء منها ما يتعلق بشؤون العراق وسيادته أو تلك التي تعني قضايا قومية وإقليمية؛ وهي في مجملها صور متنوعة عن حالة التبعية للمستعمر البريطاني والقوى الدولية الغربية.

أما الوقفة الثانية فهي بمثابة تذكير بما كانت عليه حال الحريات العامة واحترام الدستور، وهي حال بائسة. وعليه، فسنكتفي باستعادة الوقائع دون مزيد تعليق عليها.

إن حقيقة كون الملكية الهاشمية من صنع الإنكليز يفسّر بداهة ضيق الهامش الذي كان يسعها المناورة فيه؛ فضلاً عن الاستقلال بموقف أو سياسة. أما الحكومات المتتالية المكونة في أغلبها من نخبة الأقلية العربية السنية فلم تكن بطبيعتها أفضل حالاً، باعتبارها مطالبة، دائماً، بسداد ديونها

إلى أولياء النعمة؛ لذلك، جاءت خياراتها السياسية خاضعة لنهج السياسة الغربية وخاصة البريطانية؛ وكانت، بالتالي، أكثر ميلاً إلى التنسيق مع توجهات الغرب منها إلى التناغم مع المصالح العربية والإقليمية.

لقد كان تأثير البريطانيين واضحاً في شؤون إدارة العراق سياسياً، في القضايا المحلية كما في شؤون السياسة الخارجية، حتى قبل تنصيب فيصل الأول ملكاً. فقد كان قبول عبد الرحمن النقيب تشكيل أول حكومة عام ١٩٢٠، تحت مظلة الانتداب البريطاني وبالشروط المجحفة بداية مسيرة الخضوع، إذ كان من أبرز تلك الشروط وجود مستشار بريطاني في كل وزارة. غير أن المستشار كان صاحب السلطة الفعلية، أي باختصار التخلي عن فكرة استقلال البلاد أو طموح السيادة الوطنية. وهكذا كان.

أما في العهد الملكي، فلعل صياغة الدستور الذي أعلن عنه في ٢١ آذار (مارس) عام ١٩٢٥ ـ هي خير مثال عن مدى الخضوع لإرادة البريطانيين ولعمق تدخلهم في شؤون العراق، في آن. وحسبنا في بيان ذلك ما قاله حسين جميل:

«بُدىء في أواخر سنة ١٩٢١ بوضع مشروع للقانون الأساسي وهو ما يصطلح عليه بالدستور من قبل لجنة تألفت في دار المندوب السامي البريطاني في بغداد من المقدم «هـ. يانغ» من دائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات، والمستر «دراور» مستشار وزارة العدلية، والمستر «ناجيل دافيدسن» السكرتير القانوني للمندوب السامي»[١٣].

ومما يعبّر عن حال هذا الدستور أيضاً قول علي وتوت إنه جاء «كوسيلة من الوسائل السياسية للحفاظ على أحكام المعاهدة (العراقية/ البريطانية) بدلاً من أن يكون أداة للحكم في العراق حكماً ديمقراطياً»[١٤].

بل إن إقرار الدستور بعد أكثر من عامين من المباحثات والمراسلات بين بغداد ولندن كان بنفسه ترجمة لصفقة بين المحتل ورجال نخبة الحكم على حساب سيادة العراق، فضلاً عما فيه من بعض التشريعات الشاذة في العرف الدستوري مما يتعلق بقضية السيادة الوطنية نفسها. ويحسن هنا أن ننقل كلمات د. وتوت فقد صور هذه الواقعة بعبارات وافية:

«تدل التجربة التاريخية العراقية بوضوح، على أن الدستور كان مرتبطاً بقبول القيادة العراقية الجديدة (الملك فيصل الأول والنخبة المؤيدة له) بمعاهدة تربط الدولة الحديثة ببريطانيا. لذلك لم يكن ممثلو الحكومة البريطانية ليسمحوا بالبحث في الدستور قبل التوقيع على المعاهدة، ولم يكن هذا التوقيع ممكناً قبل قضاء السلطة الجديدة على مختلف حركات العصيان أو الانفصال من السليمانية إلى البصرة مروراً بقبائل الفرات الأوسط. هناك إذن أسبقية في الزمان، وفي الأهمية السياسية، بل وفي القوة القانونية للمعاهدة على الدستور، أي للرابط بالمركز الاستعماري على العقد الداخلي بين السلطة والمجتمع(. . .)

لقد كان الدستور العراقي الذي وضع الإنكليز أسسه عام ١٩٢٢ ليضمنوا تنفيذ صك انتدابهم على العراق، وصادق عليه المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٤، وألغي في ١٤ تموز ١٩٥٨، غريباً في بابه، شاذاً في أسلوبه فقد نصّت مادته التاسعة عشر مثلاً على (سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة) لكنها أضافت إلى هذه المادة زيادة غير مألوفة في دساتير العالم أو قوانينه الأساسية وهي بالنص: (وهي ـ أي السيادة ـ وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده) وهذه الزيادة تعد من مستحدثات الشارع العراقي، وذلك لأن القوانين الأساسية العالمية كانت تنص في الغالب على أن الأمة هي مصدر السلطات وأن السيادة تستقر في الأمة»[١٥].

على صعيد آخر، لابد أن تستوقفنا حقيقة غياب دور فعلي للهيئة التشريعية في مراقبة عمل الحكومة أو تقييد سلطة الملك؛ لا لشيء سوى كون النواب لم يكونوا يمثلون القاعدة العريضة من جماهير الشعب بمختلف فئاته؛ فخلال عهد فيصل الأول الذي توالت فيه ١٥ حكومة لإدارة شؤون البلاد، لم يحصل أن حجبت الثقة عن الحكومة إلا مرّة واحدة، أثناء حكومة السعدون الثانية عام ١٩٢٦.

لكن، الأهم من ذلك هو الوقوف على غياب المساءلة..

يقر «آيرلند» بأن تعطيل الوظيفة الجوهرية لمجلس النواب كان من مقتضيات «تعزيز مركز بريطانيا العظمى في العراق» شأنه في ذلك شأن الدستور. ولأجل ذلك ـ يقول «آيرلند»: «وضع أكثر ما يمكن من الصلاحيات، ومنها صلاحيات التشريع بيد الملك، وبصورة غير مباشرة بيد المندوب السامي بصفته الاستشارية، وعلى قدر الإمكان إبعاد الفرص التي قد تتخذها المجالس المنتخبة، وسيلة لعرقلة مساعي الحكومة»[١٦].

في الواقع، كانت الهيئة التشريعية (البرلمان) قد أفرغت من محتواها منذ تأسيسها؛ أو لنقل ـ بعبارة أكثر شياعاً ـ إنها ولدت ميتة. لقد خلقت الحكومات المتعاقبة مع التاج البرلمان على صورتها، لا العكس:

«كانت الحكومة على العكس من ذلك هي التي تصنع البرلمان» كما أعلن المستر كيرك، دون غضاضة! خلا أن هذه الشهادة ليست يتيمة.

هو ذا نوري السعيد يعلن، مقللاً من شأن النواب الذين احتجوا على تزوير الانتخابات ـ «أنا أراهن كل شخص يدعي بمركزه ووطنيته فليستقل الآن ويخرج ونعيد الانتخابات ولا ندخله في قائمة الحكومة، ونرى هل هذا

النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه ما وراءه من المؤيدين، يستطيع أن يخرج نائباً»[١٧].

هذه اللحظة المثبتة في محاضر مجلس النواب لجلسة ٥ كانون ثاني عام ١٩٤٤ ـ لم تعد تثير الاستغراب، حتى يومها. كان هذا السلوك قد تحول إلى «تقليد» ـ إن جاز التعبير ـ ألم يخيب انقلاب بكر صدقي الآمال ويخلف الوعود بإجراء انتخابات حرّة ونزيهة عام ١٩٣٦.

عام ١٩٤٧، تم توقيع معاهدة بورتسموث بين الحكومة العراقية برئاسة صالح جبر والحكومة البريطانية على عهد رئيس الوزراء بيغن. فاندلعت احتجاجات ردّها عليّان إلى «أن المعاهدة تجاوزت الحقوق الفلسطينية، وتضمنت بنوداً تمس السيادة العراقية بالصميم. وكانت وثبة كانون المشهودة، التي ذهب فيها العشرات من الشهداء على طريق الحرية والاستقلال»[١٨].

جاء العام ١٩٤٨ بحادث جلل. حصلت «النكبة». ضاعت فلسطين فاشتراها الصهاينة بثمن بخس: تخاذل عربي وقراري هدنة من مجلس الأمن. فقامت «دولة إسرائيل»؛ ولم تكن معاهدة بورتسموث سوى إرهاص بذلك، غير أن بريطانيا سارعت إلى الاعتراف بالكيان الجديد، ضاربة بذلك عرض الحائط ببعض البنود التي تلزم الطرفين بالتشاور حول الأمور الهامة التي تعني أحد الطرفين.

كانت السنوات بين ١٩٤٨ و١٩٥٧ حافلة بأحداث جسام؛ في العراق، كما في المنطقة العربية؛ ثم، هي سنوات تحوّل في واقع العلاقات الدولية. تقتضينا هذه العجالة أن نلخص إلى حدود العناوين بعض الأحداث ليتسق السياق.

جلبت حرب فلسطين كثيراً من الحزن والمرارة للشعب والجيش معاً.

ازداد السخط على السياسة الموالية لبريطانيا، خاصة، والغرب، عامة أكثر من ذي قبل، في بلد كان حتى عام ١٩٤١ قلعة القومية العربية، على مستوى المشاعر والشعارات والأدبيات على الأقل. مع سوء المحاصيل لسنوات عجاف كانت أجواء العراق مفعمة بالغضب. فتهيأت الظروف لكي تنشط المخابرات الإسرائيلية التي وجدت تواطأ من البلاط والحكومة لتهجير يهود العراق بعد إقلاق راحتهم بجملة أعمال عنف مفتعلة. بدأت المخابرات الإسرائيلية تنظم هجرة سرية. لاحقاً، قررت الحكومة العراقية منح حرّية المغادرة لمواطنيها اليهود. بالفعل، غادر منهم أكثر من ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف). وكانت واحدة من قصص العراق الحزينة.

إذن، انتهت حرب فلسطين؛ وعاد رجل إلى السلطة، إنه نوري السعيد. أصبح الآن يكن عداء لمشروع الهلال الخصيب؛ وفي نيته أن يكرّس نفسه للتنمية الاقتصادية. أما الوصي فإنه يحدث نفسه بعرش في سورية. مازالت سياسة الوحدة قائمة في شخصه؛ لكن وصول الشيشكلي إلى السلطة في سوريا وضع حداً لطموحات عبد الإله. عام ١٩٥٢ حصلت انتفاضة على النظام الملكي. لجأ الوصي إلى قمعها وأعلن حالة الطوارئ وعمد إلى حلّ الأحزاب السياسية.

رغم بلوغ فيصل الثاني استمر عبد الإله في مزاولة السلطة في القصر. وبعد سقوط الشيشكلي أعاد إطلاق سياسة الهلال الخصيب؛ رفضها نوري السعيد.

في تلك الأثناء، كان قد حان أوان تجديد الاتفاقية مع البريطانيين؛ فكانت من دواعي إعادة تكليف نوري السعيد؛ فمن أقدر منه على التعطي مع الإنجليز! فمنع النشاطات السياسية لأحزاب المعارضة؛ وحصل على

برلمان مطواع تماماً. فتفتق ذهنه، من أجل حل مسألة العلاقات مع بريطانيا، على فكرة التقارب مع دول المنطقة ضمن معاهدة تحالف، من شأنها أن تعطي للعراق دور الرّيادة في العالم العربي، مستفيداً من حيازته على السلاح الذي حباه به الغرب؛ فأفضى هذا الخط إلى إقامة حلف بغداد. لكن، كان من شأن الصراع الذي أطلقته الملكية مع عبد الناصر أن يضعفها جداً؛ وأظهرت الحملة الدعائية المصرية نوري السعيد على أنه خائن للأمة العربية.

أثارت أزمة السويس مظاهرات واحتجاجات عنيفة على السياسة الموالية لبريطانيا؛ فازداد الضغط حدّة وصار النظام الملكي في عزلة أشد.

في حزيران ١٩٥٧ استقال نوري السعيد؛ لكن، الحكومات اللاحقة حافظت على التوجه الموالي للغرب؛ فكان من آثار هذا التوجه، في رد فعل على تشكيل الجمهورية العربية المتحدة، أن اتحد العراق والأردن، لتكوين فدرالية، في ١٤ شباط ١٩٥٨؛ وفي ١٩ أيار من السنة نفسها أصبح نوري السعيد رئيساً لوزراء الاتحاد الجديد؛ فكان أن سعى إلى ضمّ إمارة الكويت التي مازالت تحت حماية البريطانيين إلى الفدرالية، فكان من الطبيعي أن يُظهر الكويتيون رفضاً عنيفاً للفكرة لا يحتاج إلى مزيد بيان.

في ١٤ تموز ١٩٥٨ انهار النظام الملكي بسهولة وتقلّد الجيش السلطة؛ وهو ما يبين أن الملكية قد بلغت من الضعف في داخلها الغاية[١٩].

سوف نعود إلى الحديث عمّا عرف بثورة تموز هذه، لكننا نستعيد وصل ما انقطع من حديث لإفراد بعض الوقائع بالذكر، لما فيها من دلالة على طبيعة الممارسة السياسية في الحقبة الملكية من مرحلة التمكين لسلطة النخبة الفئوية.

درجت بعض حكومات العهد الملكي على ممارسة جملة إجراءات تعسفية أصبحت، مع الأيام، نهجاً أو تقليداً في الإدارة السياسية لشؤون

البلاد؛ من ذلك منع المطبوعات وإغلاق الصحف؛ وتجميد نشاط الأحزاب أو حلّها، لهذا السبب أو ذاك؛ بل تعدى الأمر ذلك إلى «إشاعة أجواء الرّعب والخوف في نفوس أبناء الشعب بمختلف الأساليب، منها إعلان الأحكام العرفية، [والاعتقال] والنفي إلى خارج الوطن، والإبعاد إلى مناطق محلية نائية، والفصل من الوظيفة أو الدراسة لأسباب سياسية، والوقوف بوجه الإضرابات السلمية المشروعة للعمال والطلبة. وكانت ممارسات وزارات محسن السعدون، وياسين الهاشمي، ونوري السعيد، وأرشد العمري، وصالح جبر أكثر وطأة وتعسفاً من بقية ممارسات الوزارات الأخرى.

وصعدت بعض الحكومات من ممارساتها التعسفية، ضد أبناء البلد من الوطنيين والقوميين، ولعل ما أقدمت عليه حكومة نوري السعيد الرّابعة عشر من سن ستة مراسيم هي على التوالي رقم ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٤، ٢٥ لعام ١٩٥٤ بمثابة ممارسات خرق فاضح للمسألة الديمقراطية، وحقوق الإنسان ومواد الدستور. وقد كان من أخطر هذه القرارات وأكثرها إيغالاً في التعسف مرسوم رقم ١٧، الذي أعطى لمجلس الوزراء حق إسقاط الجنسية العراقية عن العراقيين المحكومين لأسباب سياسية...»[٢٠].

يسجل عليّان أن تزييف إرادة الناخبين والتلاعب بالانتخابات كانت من الظواهر الملازمة للعهد الملكي؛ «ولعل من أبرز تلك الممارسات فوز ١٢١ نائباً بالتزكية من أصل ١٣٥ نائباً، في الدورة ما قبل الأخيرة وبالتحديد عام ١٩٥٤، والتي جرت في عهد وزارة نوري السعيد الثانية عشر(...) هذه الدورة التي مهّدت لعقد حلف بغداد الاستعماري، وصادقت على اتفاقيته المشؤومة عام ١٩٥٥م».

من الظواهر الأخرى الملفتة في الحياة السياسية، إبّان العهد الملكي، أنه من أصل المجالس النيابية الستة عشر (١٦) لم يتم استيفاء المدة الزمنية للدورة النيابية إلا في مرّتين؛ فتم حل البرلمان في ١٤ دورة.

بذلك ننهي ما أردناه من ذكر بعض الوقائع التي تكشف طبيعة السياسات التي توخاها العهد الملكي؛ إذ لم يكن في نيتنا إحصاء الجميع أو سرد تاريخ مفصل عن وقائع ذلك العهد.

العراق في ظل الجمهورية

لعل أفضل بداية للحديث عن العراق في عهد الجمهورية، هي ما انتهى إليه النظام الجمهوري؛ لأن ما اتصف به هذا النظام في العقود الأخيرة هي غاية ما يمكن أن تبلغه الدولة الفئوية، وهو ما عبّر عنه أحد المؤرخين الفرنسيين بالقول:

«إذا كانت الملكية الهاشمية لم تنجح في اكتساب قاعدة ثابتة بما يكفي لكي تحكم دون اللجوء إلى القمع، فإن الأنظمة الجمهورية التي تمتعت، في البداية على الأقل، بتأييد شعبي؛ لم تتمكن بدورها من إرساء نظام قادر على الاستغناء عن قمع بوليسي شديد؛ نظام تحول في السنوات الأخيرة إلى رعب قائم في مؤسسات (institutionnalisée)؛ وهي ظاهرة لم تعرفها الحقبة الملكية»[٢١].

كان ضباط الجيش، في قسم كبير منهم، مناوئين للنظام الملكي منذ ١٩٤١ تاريخ قمع الاحتجاجات الجماهيرية التي عرفت باسم «الوثبة». وكانوا ساخطين على التوجه الموالي للغرب ومناصرين للوحدة العربية.

ثم جاءت «ثورة الضباط الأحرار» في مصر لتعطي النموذج الذي ينبغي

أن يحتذى داخل الجيش العراقي؛ حيث تم تشكيل تنظيم سرّي للضباط الأحرار بداية من عام ١٩٥٢ . وبالطبع كانت هذه الحركة الجديدة في جوهرها عربية سنية لاعتبارين: كون المراتب العليا في الجيش، كما في باقي مؤسسات الدولة؛ تهيمن عليها الأقلية العربية السنية؛ ولأن هذه الطائفة بالذات أكثر انسجاماً وتفاعلاً مع خطاب الدعوة القومية. . . (غني عن الذكر مناهضة الكرد لهذه الدعوة لدواع عرقية، وابتعاد أغلبية الشيعة العرب عنها لما يرونه فيها من أنها قضية الأقلية السنية.)

لا شك أن كثيراً من القرّاء العرب كان وما زال يصعب عليه فهم هذا الموقف؛ وذلك لأنه لا يستحضر السياق التاريخي الذي يعطي المبررات الحقيقية للموقف الشيعي؛ إذ فرق كبير بين من لا يحتك بأطروحة إيديولوجية سياسية إلا من خلال الصياغات الدعائية، ومن اكتوى بنار التمييز والاضطهاد. وكيف كان، فليس هنا محل الإفاضة في الحديث عن هذه المسألة.

إن الانقلاب الذي حصل في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ كان أساساً من عمل رجلين: قاسم وعبد السلام عارف. فتم انتهاز فرصة تجمع التشكيلات العسكرية التي كان يفترض إرسالها إلى الأردن للوقوف في وجه الجمهورية العربية المتحدة.

في صبيحة ١٤ تموز سيطر الجيش على المباني التي تضم المؤسسات العامة ولم يظهر النظام الملكي أي مقاومة تذكر. وكان عارف هو من قاد التحرك. صبت العامة جام غضبها على رموز النظام القديم، فقتل أفراد العائلة المالكة، ثم نفذ حكم الإعدام على نوري السعيد. وسقط في أعمال الهرج والمرج كثير من الضحايا وهو ما وسم ما عرف بثورة تموز بميسم العنف، سمة لن تفارق النظام الجديد.

رغم دعوة رجالات المعارضة للنظام الملكي للمشاركة في الحكومة، فإن السلطة الفعلية كانت بيد الجيش، أي بيد مجموعة جديدة هي النخبة العسكرية الصاعدة من صفوف الطبقة الوسطى من رحم الأقلية السنية[٢٢]. وكانت هذه النخبة الجديدة منقسمة إلى فريقين أو بالأحرى، اتجاهين: الأول قاده عارف الذي ينادي بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، والثاني بزعامة قاسم الذي، رغم إعلانه عن ميوله العروبية، يسعى إلى الحفاظ على العراق كما هو.

استمر الصراع بين الفريقين عدة شهور، وانتهى باعتقال عارف في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨، وحكم عليه بالإعدام لاتهامه بالتحضير لاغتيال قاسم؛ ثم، خفف الحكم إلى السجن المؤبد.

نحتاج، هنا، إلى التذكير بطبيعة القوى المتصارعة: كان يقف خلف عارف القوميون العرب التقليديون والناصريون والبعث العراقي الذي أصبح ذا خطر. أما قاسم فكان يسانده كل مناصري استقلال العراق (أي الشيعة والكرد) والمنظمات اليسارية بقيادة الحزب الشيوعي.

في شهر آذار (مارس) حاول القوميون العرب، بتأييد من الجمهورية العربية المتحدة، تنظيم انقلاب عسكري انطلاقاً من الموصل؛ لكن العملية التي شابها سوء التنظيم منيت بالفشل؛ فشن الشيوعيون والكرد حملة انتقام رهيبة في المدينة؛ أسفرت عن مئات الضحايا في صفوف القوميين العرب. كان البعث بدوره يسعى إلى اغتيال قاسم، من أجل إقصائه عن مسرح المنافسة على السلطة؛ فنجحت مجموعة مسلحة، تضم صدام حسين، في جرح قاسم؛ دون بلوغ هدفها في قتله؛ غير أن رد الفعل جاء ألطف من المتوقع![٢٣].

قبل الإفاضة في الحديث عن تجربة قاسم في الحكم وما تلاها، يحسن أن نرجع إلى فرهاد إبراهيم في محاولته تحليل ظروف التحول السياسي والاجتماعي في العراق في ما عرف «بثورة ١٩٥٨».

في سياق تلمس دواعي سقوط الملكية بعد انقلاب تموز ١٩٥٨ سجل فرهاد إبراهيم أنه «كان لا يزال في إمكان المملكة أن تخمد عصيان المدن بأن تجعل الجيش يتدخل، وذلك كما حدث في إخماد انتفاضة ١٩٥٢، وحتى إذا اعتبرنا الحالة الاجتماعية في الخمسينات خلفية هامة لحدوث ثورة ١٩٥٨ إلا أن سياسة التحالف التي انتهجها نوري السعيد والتي انتهت بتوقيع حلف بغداد ١٩٥٥ كانت هي العامل الحاسم في تقارب التجمعات المعارضة وفي اتخاذ الجيش طابعاً سياسياً.

حقاً استطاع نوري السعيد بالرغم من المعارضة الشديدة من جانب الحزب الديمقراطي الوطني وحزب الاستقلال وحزب البعث والشيوعيين أن يعقد حلف بغداد إلا أن هذا النصر على المعارضة لم يكن إلا نصراً عارضاً. وفيما يبدو أن نوري السعيد قد اعتقد أن حظر الأحزاب المعارضة سوف يؤدي إلى انهيارها وهذا ما توصل إليه أورييل دان (URIEL DANN) ذلك أن سياسة التحالف قد قوت من تضامن الأحزاب المعارضة التي أسست «جبهة الاتحاد الوطنية» قبل انهيار المملكة بعام. ولم يكن تأكيد الجبهة في إعلانها في التاسع من مارس ١٩٥٧ على العدول عن سياسة التحالف المؤيدة للغرب بدون سبب، ذلك أن هذه النقطة لم تكن فقط ما يجمع هذه الأحزاب وإنما أيضاً لأنها بعد أزمة السويس أصبحت تمثل أكثر نقاط الضعف حساسية في المملكة. ذلك أن سياسة التحالف لم تؤد فقط إلى تعبئة المعارضة في العراق نفسها (كذا). وإنما أيضاً أدت إلى تفاقم داخل العالم العربي»[٢٤].

باختصار، حسب الكاتب، إن مناهضة حلف بغداد هي ما أدى إلى انقلاب تموز. خاصة بعد أن قلل من شأن الدوافع الاجتماعية لحركة الضباط[٢٥]. لكن إبراهيم نفسه يقر ما في الحدث من مفارقة أو مفاجأة: «التغيير المنشود لم يحدث عن طريق تمرد الشعب كما يعتقد الشيوعيون. ولكنه حدث عن طريق الجيش، تلك المؤسسة التي لم يشك لا نوري السعيد ولا البريطانيون في ولائها للنظام القديم. وكان هذا هو السبب الذي جعل نوري السعيد لا يُقدم على محاولة وضع الجيش تحت سيطرة مديرية الأمن العام مثلما فعل مع جميع المؤسسات الحكومية الأخرى(. . .) وفي الغالب أنه ركن إلى أن رغبة الضباط الملحة في التدخل في السياسة لم يعد لها أساس بعد التطهير الذي حدث في فيالق الضباط، وكذلك بعد أن أظهر الجيش ولاءه في انتفاضة ١٩٥٢. وفي إخماد حركات الاحتجاج ١٩٥٦. وأغلب الظن أن السعيد قد اعتمد على تقييم (كذا) البريطانيين الذين أكدوا له اقتناعه. ذلك أن آخر تقرير للسفارة البريطانية في بغداد حول موقف الجيش قد قرر في مارس ١٩٥٨ أن الجيش يخلص للنظام الحاكم كل الإخلاص»[٢٦].

هكذا، يبدو أن إبراهيم قد وجد ما يرتاح إليه في تفسير ما حدث:

مجموع أمرين أدى إلى أحداث تموز ١٩٥٨: مناهضة اتفاقية حلف بغداد (التي مضى على عقدها ثلاث سنوات) وغفلة حكومة السعيد عن حقيقة وضعها زائد فشل استخباري مضاعف لكل من حكومة السعيد والبريطانيين.

وجهة النظر هذه في تفسير ما جرى في ١٩٥٨ لا يمكن مسايرتها؛ وسيكون من الأيسر مجاراة بطاطو مع التشديد على اعتبار الخلاف بين نوري وولي العهد حاسماً في جعل أي محاولة جادة ـ خاصة من قبل الجيش ـ

تكون ذات نتائج حاسمة في الإجهاز على النظام الملكي؛ فضلاً عن النجاح في إسقاط حكومة السعيد ومن ثم إلغاء معاهدة حلف بغداد؛ وإن كان بطاطو نفسه لا يذهب هذا المذهب؛ ولكننا نرسل هذه الفرضية لمجرد بيان هشاشة ما اتكأ عليه فرهاد إبراهيم؛ أما بطاطو فيقول في هذا السياق:

«لا شك أن الخلاف بين نوري وولي العهد أضعف النظام الملكي. ولكن مشكلة هذا النظام الرئيسية نبعت من مصادر أعمق من احتكاكات ومؤامرات الأفراد الموجودين في قمته. وإضافة إلى قربه الشديد أولاً، من نظام إمبراطوري بريطاني آخذ في الترنح ثم تطابقه معه كلياً فقد عانى النظام من عجز متأصل في عنصره الحاكم عن التغلب على حالات الخلل الاجتماعي الجدية التي أشارت إليها الانتفاضات المدينية المتكررة والقلاقل الزراعية المتقطعة التي كانت تعود بجذورها إلى النمو السريع لعدد سكان المدن وتضخم تكاليف المعيشة والتوسع الملحوظ في حجم الطبقة الوسطى المتعلمة وقلة الفرص المتاحة لها اقتصادياً وسياسياً، وارتفاع مستوى وعي ورغبات الفلاحين وعمال المدن. وبدايات الزراعة الرأسمالية، والإعفاء الفعلي لطبقة ملاك الأراضي من ضرائب الدخل، والتمركز الشديد لملكية رأس المال والأرض.

وكان عجز الشريحة الحاكمة عن التعامل مع هذه المشكلات البنيوية الأساسية ينبع من طبيعة الاضطرار في وضعها، أي من ارتباطاتها مع الطبقات الاجتماعية القائمة. وكان العراق بحاجة، لا بل بحاجة ماسة جداً، إلى تغيير يجري في نظام الضرائب، وإلى إعادة توزيع الدخل الاجتماعي، وإلى ضبط ـ ولو في الحدود الدنيا ـ لحيازة مشايخ العشائر والأغوات للأرض وسيطرتهم عليها. ولكن أحد المظاهر الثابتة للهيمنة السياسية لنوري السعيد في الفترة

١٩٤١ ـ ١٩٥٨ كان ما وصفه السفير البريطاني كينهان كورنواليس في العام ١٩٤٣ بأنه ربما كان «المقاومة الطبيعية عند نوري للمسّ بالمصالح الزراعية والتجارية القوية المكتسبة». . . وفي الواقع يمكن القول بأن نوري كان في العقدين الأخيرين من العهد الملكي هو الوسيط الرئيسي بين هذه الطبقات وجهازها المنفذ، بقدر ما كانت سياسته الداخلية في تلك الفترة لا تتفق إلا مع وجهة نظر احتياجاتهم ومصالحهم»[٢٧].

إذا أردنا تلخيص رأي بطاطو في محاولة تفسير سقوط الملكية يمكن أن نميز بين عاملين أحدهما عرضي والثاني جوهري. الأول يتمثل في ضعف النظام الملكي بفعل التناحر بين أقطابه من ناحية؛ وتحالفه اللامشروط مع الإمبراطورية البريطانية الآخذة في التراجع على المسرح الدولي، خاصة بعد الحرب الثانية، من ناحية أخرى. أما العامل الثاني، وهو الذي حسم مصير الملكية، فيرجع إلى الصراع الطبقي الذي ظهر في شكل خلل اجتماعي متزايد يوجب إعادة توزيع الدخل بما يلائم التغيرات التي حصلت على صعيد التوزيع الديمغرافي (النمو السريع لعدد سكان المدن) وتزايد حجم الطبقة الوسطى، الخ.

لا شك أن مناقشتنا لبطاطو لا تمس وصف الحالة الاجتماعية لعراق أواخر خمسينيات القرن الماضي، فهو مرجع في ذلك، وإنما ينصب اهتمامنا على الاستنتاجات والتعميمات التي خلص إليها من ذلك.

من الصعب حقاً القبول بتصوير موجات النزوح من الريف إلى المدن في صورة طبقة اجتماعية واعية لموقعها الطبقي وانخرطت في عمل نضالي في وجه طبقة كبار ملاك الأرض والجهاز التنظيمي الذي يحمي مصالحها ويمثلها، أي حكومة نوري، كما يصعب تخيل لجنة الضباط الأحرار على

أنها طليعة النضال الطبقي الذي قاد صفوف البروليتاريا المدينية وأشتات الفلاحين ـ بوصف هؤلاء الضباط نخبة من البرجوازية الصغيرة المتعالية عن التناقضات الإثنية والطائفية والعشائرية في دولة فئوية، الخ. وحسبك لتبديد هذا الخيال أن لجنة الضباط في أغلبيتها من أصول مذهبية واحدة؛ وأن الصراع الذي تفجر بعد استيلائها على الحكم لم تحضر فيه الشعارات الطبقية. .

إذن من الأفضل أن نتلمس تفسير ما حصل في مكان آخر، آخذين في الاعتبار أن ما ذكره كل من إبراهيم فرهاد وحنّا بطاطو عوامل مساعدة في إضعاف الملكية وتأجيج الغضب عليها، دون أن تكون حاسمة في تحديد مصيرها.

هل نحتاج إلى التذكير بأن ما حصل في ١٤ تموز ١٩٥٨ لم يكن ثورة شعبية بل كان انقلاباً عسكرياً قاده مجموعة من الضباط الذين ينتمون إلى الأقلية الحاكمة؟! إذن، ما هي أقرب الدلالات التي يمكن أن يحملها هذا الحدث، خاصة مع تفشي موجة الإيديولوجية العروبية بعد انقلاب الضباط الأحرار في مصر؟

ليس انقلاب ١٩٥٨ هو المحاولة الأولى التي بدرت من النخبة العسكرية السنية فهناك محاولتان أخريان في ١٩٣٦ و١٩٤١. أي هناك طموح مستقر لدى النخبة العسكرية لتولي مقاليد الحكم، أي هناك إلى جانب الطموحات الشخصية للأفراد حرص على أن لا يفلت زمام الأمر من يد الأقلية الحاكمة. وبالفعل كان الكرد غائبين تماماً في تشكيلة لجنة الضباط، أي أن اللجنة كانت تعكس صورة تشكيل فيالق الجيش، وهو ما يدعو مجدداً للقول إن الانقلاب كان يترجم صراع أجنحة النخبة من الأقلية على السلطة؛ ويجسد سعي هذه النخبة لتكريس هيمنة الأقلية.

«لقد أظهر تشكيل لجنة الضباط الأحرار تشكيل بناء الفيالق العراقية من الناحية العرقية والطائفية. فقد كان من بين الخمسة عشر عضواً من أعضاء اللجنة اثنان من الشيعة فقط ولم يكن الأكراد ممثلين في اللجنة. وكان هذا نتيجة للتشكيل المقصود لفيالق الضباط من صفوف السنة العرب»[٢٨].

تغيير.. ولكن ليس في وضع الشيعة

هناك مؤيدات أخرى للأطروحة التي رجحناها تظهر من ملاحظة مجريات إعادة توزيع السلطة والمكاسب في أول عهد الجمهورية:

لاحظ فرهاد إبراهيم أنه «لم يكن للتغيرات السياسية بعد الثورة مباشرة تأثير جذري على وضع الشيعة. ولم يتناول الدستور المؤقت بالنسبة للجماعات العرقية سوى وضع الأكراد في الجمهورية والذين اعتبروا طبقاً للمادة ٣ شركاء العرب في العراق. وكان مجلس السيادة وهو أعلى هيئة في الجمهورية يضم ثلاثة أشخاص يمثلون الجماعات العرقية والمذهبية الكبرى العرب السنة والشيعة والأكراد. وضمت الوزارة الجديدة أربعة وزراء من الشيعة. وقد تم تعيين هؤلاء بوضوح كممثلين لأحزابهم. ولم يكن للوزارة، وكذلك للمؤسسات الجمهورية الأخرى أهمية سياسية كبرى كما يقرر بطاطو منصفاً: لقد ظلت السيادة في أيدي الضباط»[٢٩].

كانت الحماسة الشديد التي أظهرها عارف وفريقه لفكرة الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة خير ما يعبّر عن استماتة النخبة العسكرية الجديدة للحفاظ على مكتسبات الأقلية السنية في ظل الملكية في حين «لم يجد الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة صدى طيباً لدى الشيعة والأكراد، ذلك أن هذا الانضمام كان يعني بالنسبة للشيعة أن يصبحوا أقلية في دولة ذات أغلبية سنية، أما بالنسبة للأكراد الذين كانوا يشكلون ٢٠٪ من الشعب

العراقي فكان يعني انضمامهم إلى الجمهورية العربية المتحدة انحدارهم إلى أن يصبحوا أقلية ضائعة»[٣٠].

أما الحزب الشيوعي فقد كان بطبيعته ذا موقف متحفظ من فكرة القومية العربية؛ لكن هذا الموقف سيلين بعد الاجتماع الذي عقد في ١٩٥٦ لتكون هذه الليونة صدى للسياسة السوفيتية الجديدة إزاء حركات التحرر التي ترفع شعار القومية وإعادة تقويم دور البرجوازيات الوطنية وهي السياسة التي تم انتهاجها بعد الاجتماع العشرين للحزب الشيوعي السوڤياتي[٣١].

وبذلك نكون قد مهدنا للحديث عن العامل الحاسم في انهيار الملكية وقيام الجمهورية في عراق نهاية الخمسينات من القرن العشرين.

إن الذي حسم مصير الملكية وأتاح نجاح انقلاب ١٩٥٨ هو تغير موازين القوى على الصعيد العالمي وسطوع نجم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوڤياتي. انحسر ظل الإمبراطورية البريطانية في منطقة المشرق العربي، كما في أماكن أخرى، فامحى صنيعتها أي الكمبرادور الذي اتخذ شكل النظام الملكي؛ ليفسح المجال لظهور نمط من الدولة الباتريمونيالية (Patrimonialism)، أي دولة تعتمد على جيش نظامي وبيروقراطية منفصلين عن جمهور فئات المجتمع؛ وموالين لشخص الحاكم والنخبة التي تؤازره، مع غياب نظام بيروقراطي حقيقي، حتى في صورة جهاز من الموظفين التكنوقراط..

ذلك ما كان يناسب حالة الدولة الريعية (التي تعتمد على مداخيل النفط) من جهة، ويلائم مقتضيات النظام الدولي الجديد آنذاك، أي الوظيفة التي لدول «العالم الثالث» في برنامج إعادة توزيع العمل الدولي، في أجواء اندلاع الحرب الباردة.

أجبرت أحداث السويس الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة تحديد سياستها في «الشرق الأوسط» لكي تتدارك تلاشي النفوذ البريطاني وصعود نجم الاتحاد السوڤياتي. وهكذا، عرض إيزنهاور (Eisenhower)، في ٥ يناير ١٩٥٧، الخط الجديد للسياسة الأمريكية وهو ما حظي بتصويت الكونغرس في ٩ آذار ١٩٥٧. وكان أهم ما نص عليه ما يعرف بمبدأ أيزنهاور هو تبرير الحضور الأمريكي في المنطقة بأهمية الأماكن المقدسة (المسيحية طبعاً) التي يجب أن لا تدار شؤونها من قبل قوة ملحدة وبالمكانة الاستراتيجية للمنطقة وبالثروات النفطية الكبرى.

من هنا، عُدَّ الحضور الأمريكي «كأمر ضروري على نحو مطلق، من أجل ملء الفراغ في المنطقة» الناتج عن غياب الدور الفرنسي والبريطاني.

أعلنت الولايات المتحدة، لأول مرة، عزمها على الحلول محل حلفائها الأوروبيين في المنطقة؛ وأصبحت فكرة سياسة تقوم على التعاون معهم، كما تم في مرحلة الإعلان الثلاثي؛ أو حتى صيغة حلف، فكرة مهجورة. فقد أثبتت أزمة السويس أن حلف الناتو غير عملي خارج حدود القارة الأوروبية. وعوضاً عن ذلك تم، بناء على مبدأ أيزنهاور، إقامة علاقات ثنائية بين كل دولة عربية تقر بالمبدأ والولايات المتحدة الأمريكية.

جاء رد الاتحاد السوڤياتي في ١١ شباط ١٩٥٧ من خلال خطة شيبيلوف (Chépilov) الموجهة مباشرة إلى الأمريكان والفرنسيين والإنجليز. تدعو الخطة إلى حل سلمي للصراعات في الشرق الأوسط؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة؛ وإلغاء جميع الأحلاف العسكرية؛ ووقف جميع إمدادات السلاح. وعرض الاتحاد السوڤياتي على الغربيين ـ دون التشاور مع العرب ـ جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة محايدة؛ وهو ما من

شأنه أن يحدد منطقة نفوذ سوڤياتية معترف بها من قبل الأمريكان؛ لكن هؤلاء رفضوا ذلك؛ فالهدف الرئيس والثابت لسياستهم هو إقصاء الاتحاد السوڤياتي عن الشرق الأوسط؛ والغاية القصوى التي لا تقل ثباتاً للسياسة السوڤياتية هي انتزاع اعتراف من الغربيين بحضور دائم ومشروع في المنطقة[٣٢].

هناك طبعاً موضوع النفط. ولنذكّر هنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية أربعينات القرن الماضي لم تعد بلداً مصدراً للنفط؛ بل أصبحت تستورده؛ وأن كلفة إنتاج النفط في المنطقة هي أدنى بكثير من مثيلاتها في الولايات المتحدة (في عام ١٩٥٠ كانت كلفة البرميل من النفط الأمريكي تبلغ ١,٨ دولاراً في مقابل ٣٠ سنتاً لبرميل المنطقة). ثم، أصبحت أوروبا تعتمد بالكامل على نفط الشرق الأوسط، ولا ينبغي لنا أن ننسى أنها مازالت مثقلة بأعباء خطة مارشال والتزاماتها، الخ.

احتجنا إلى التذكير ببعض أهم علائم سياق العلاقات الدولية في تلك الحقبة ونفترض أن القارئ ملم بمجريات السياق الإقليمي؛ من أجل أن نعيد وضع أحداث ١٩٥٨ في العراق في موضعها، إذ نعتقد أن العامل الدولي والإقليمي هو الذي كان حاسماً في صياغة الحدث، أما العامل المحلي فهو دونه بلا شك. وهنا أيضاً، يناسب أن نذكّر بأن الأكراد، فضلاً عن غياب مشروع واضح لديهم في تلك الحقبة وترددهم بين المطالبات المتقطعة بالمشاركة وخيالات الانفصال، لم يكن لدى قياداتهم نظرة واحدة، أما الأغوات فكانوا بطبيعة مكاسبهم (في ظل قسمة الأدوار والحظوظ التي رسمها الإنجليز) مستفيدين من بقاء الملكية؛ وأما القيادات السياسية فغلب على تحركاتها سمة التكتيك لتحسين مواقعها محلياً؛ فضلاً عن ضعفها بحكم تناحرها..

أما الشيعة الذين تم إقصاؤهم من دوائر التأثير الفعلي في مؤسسات الدولة فسيصبحون أبعد من أن يوكل مصير البلاد إليهم، فصفوفهم غير منظمة والقيادات الدينية بعيدة بطبيعتها عن الانخراط في أي من مغامرات السلطة؛ ثم هم، إضافة إلى هذا وذاك، أصبحوا مخترقين بوعي مغترب ـ إن صح التعبير ـ تمثل في نشاط الجماعات الشيوعية.

العراق في ظل حكم قاسم

ظهر قاسم معتمداً أكثر فأكثر على الشيوعيين؛ فكان يحظى بدعم الاتحاد السوڤياتي الذي يفضله على عبد الناصر؛ لأن الأخير حظر الأحزاب الشيوعية في كل من مصر وسوريا. لكن الشيوعيين بالغوا في إظهار حضورهم في نظام قاسم وكان لهم صولات دامية على خصومهم؛ وهو الأمر الذي انتهزه قاسم للتخلص منهم؛ وسمح في ١٩٦٠ للأحزاب السياسية بممارسة نشاطاتها بشرط التسليم بالوحدة الوطنية والنظام الجمهوري. أما الشيوعيون فلم يسمح إلا لجماعة منشقة منهم، بتوجيه من قاسم نفسه، بالعمل السياسي المشروع. وهكذا تم إضعاف التنظيمات الشيوعية. وبما أن قاسم استمر في ممارسة نفوذه الشخصي، بكثير من الديماغوجية، دون إقامة مؤسسات سياسية راسخة، فإن الأحزاب السياسية المرخص لها بالعمل العلني لم تنجح في أن تصبح قوى فاعلة في الحياة السياسية؛ وانتهى بها الأمر إلى التفكك السريع. وبحدود عام ١٩٦٢ كانت جميعها، تقريباً، قد اختفت.

هكذا، أصبح عدم الاستقرار السياسي السمة الثابتة للبلاد طيلة عقد من الزمن. لكن ذلك لم يمنع أن يطلق النظام الجمهوري سلسلة من الإصلاحات في اقتصاد البلاد وفي المجتمع. وابتداءً من ٣٠ سبتمبر ١٩٥٨، تم إعلان تشريعات الإصلاح الزراعي التي تحدد بشكل كبير حجم الأراضي

المسموح بملكيتها؛ لكن، هذه الإصلاحات ستواجه مناهضة ملاكي الأرض لها؛ نظراً لكونها تحدّ من نشاطاتهم ومداخيلهم. وهو ما اضطر قاسم إلى وقف مصادرة الأرضين، بهدف إنعاش الزراعة. كما شهدت الميزانية المرصودة للتعليم زيادة هامة؛ وتم إنجاز بداية تخطيط للاقتصاد، من أجل توجيه الاستثمارات نحو الصناعة وليس الزراعة، كما كان عليه الحال في النظام القديم.

كان اعتماد العراق على النفط مازال شديداً حتى ١٩٦١؛ حيث كان يشكل، يومئذ، ٢٧٪ من الدخل الوطني، و٤٥٪ من مداخيل الدولة، و٩٠٪ من احتياطي البلاد من العملة الصعبة. وهو ما جعل قاسم متشدّداً في المطالبة بزيادة حصة العراق من تصدير النفط.

قضية الأكراد مازالت تلك القضية المزمنة؛ رغم أن انقلاب ١٩٥٨ سمح بعودة الزعيم القبلي مصطفى بارزاني الذي كان قد لجأ إلى الاتحاد السوڤياتي بعد أن أعلن دولة كردية، سرعان ما تبخرت، في المنطقة التي كانت خاضعة للاحتلال السوڤياتي من إيران، إبان الحرب العالمية الثانية. فبدأ البارزاني بالتقرب من الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو تنظيم يساري أسسه مجموعة من الشباب المثقف.

في بداية الحقبة الجمهورية، كانت العلاقة مع الأكراد طيبة؛ فقد اعترف بهم كجزء مكوّن للبلاد؛ لكن، الأكراد لم يقبلوا دكتاتورية قاسم الذي لم يمنحهم حقوقاً خاصة. حاول قاسم التخلص من بارزاني من خلال دعم منافسيه الكرد. فما كان من الأخير إلاّ أن أعلن مع مناصريه التمرد المسلح. وطالب بإلغاء الدكتاتورية وإرساء الديمقراطية واستقلال كردستان.

في أيلول ١٩٦١ حظر قاسم المنظمات الكردية وأطلق يد الجيش

لإخضاع البارزاني ورجاله وسرعان ما أخذت العملية مدى دراماتيكياً: ما كان في البداية انتفاضة قبلية أصبح حرباً بين القطع العسكرية؛ فقد تخلى الضباط الكرد في الجيش العراقي عن مهامهم والتحقوا بالبارزاني لتقوية قواته، ونظم المتمردون حرب عصابات؛ ولم يعد الجيش يبسط سيطرته إلاّ على التجمعات السكانية الكبرى؛ وكانت النتيجة أن استنزفت القوات النظامية؛ وتزايد السخط على قاسم.

أما في علاقاته الخارجية فقد كان النظام معزولاً؛ نتيجة جملة من السياسات الخاطئة: فقد استعدى الدول العربية من خلال مطالبته بالكويت في ١٩٦١ كجزء لا ينفصل من العراق. وعكّر علاقته بإيران بإطلاقه نزاعاً حدودياً حول شط العرب، مدعياً أن خوزستان (عربستان) اتصال لتراب العراق ومرتبطة به ـ في محاولة لجلب دول الخليج إلى صفه ـ ثم فرض في ١٩٦١ مصطلح الخليج العربي في الاستعمال الرسمي عوض الخليج الفارسي. وفي بداية ١٩٦٣، أصبح نظام قاسم شديد الضعف؛ جرّاء هذه السلسلة من الخيبات. وكان البعث قد أعاد تنظيم صفوفه سرّاً وحالف الناصريين وأخذ يعد العدة لانقلاب عسكري بدأ في ٨ شباط ١٩٦٣ ـ بعد يومين من المعارك الدامية، حيث ساند الشيوعيون قاسم، تم اعتقال الأخير وأعدم في ٩ شباط.

رغم خيباته الكثيرة، أعطى نظام قاسم للبلاد جملة توجهات لن توضع موضع جدال في آتي الأيام: فهناك أولاً الحفاظ على وحدة العراق، في الوقت الذي تعالت فيه صيحات الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة وهو ما بدا للبعض أنه الشرط لتحقيق الوحدة العربية فعلياً ـ وحدة طالما تم تمجيدها في الخطابات السياسية؛ وبذلك تلقت الناصرية ضربة قاضية.

إذن، تمكن قاسم من وقف تمدّد الناصرية وسعى لأن يعيد للعراق دوره كقوة كبرى في العالم العربي، أي أن يستعيد للعراق مكانة كانت له في السنوات التي تخللت ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠، معلناً بذلك أن الناصرية لم تكن سوى اللحظة المصرية من القومية العربية. وبعد انقطاع لعدة سنوات، سيستعيد خلفاؤه البعثيون هذا الطموح العروبي الشمولي؛ كما سيكونون ورثة سياسته، في ما لها وما عليها. ودون أن تكون انقطاعاً عما سبقها أو تلاها، أظهرت تجربة النظام الجمهوري على يد الأقلية أن التوجهات التي اختارها لا عودة عنها وأكدت ثبات العنف كوسيلة لتحقيقها[٣٣].

انقلاب عبد السلام عارف

إذن، جلبت بداية العام ١٩٦٣ حدثاً هزّ العالم العربي المنقسم أصلاً (في المشرق) وغير الوضع السياسي إقليمياً ومحلياً، في العراق. ذهب قاسم وجاء عبد السلام عارف الذي أصبح رئيساً للجمهورية بفضل الانقلاب الذي نظمه البكر الذي اختير رئيساً للمجلس. على إثر ذلك، أطلق البعثيون والقوميون العرب حملات انتقام من الشيوعيين، ثأراً لاضطهادهم بعد محاولتهم الانقلابية في الموصل عام ١٩٥٩، كما تمت ملاحقة أنصار نظام قاسم؛ ولم يستطع البعث إخفاء وجهه الدموي، رغم أن الحزب انقسم إلى عدة اتجاهات متضاربة في ما بينها، الأمر الذي أوجد لدى الجيش قلقاً من عدم الاستقرار المستمر.

استغل عبد السلام عارف هذا الوضع لإقصاء البعث من السلطة، في ١٨ نوفمبر ١٩٦٣. وبذلك انتهت تجربة البعث الأولى في الحكم، مما جعله يعود مجدداً إلى العمل السرّي[٣٤].

استند عارف إلى «حركة القوميين العرب» واقترب من مصر، فاصطنع

نسخاً باهتة عن مؤسساتها الناصرية كالاتحاد الاشتراكي ومشاريع التأميم، الخ. ولكنه ظل أكثر مرونة على الصعيد الاجتماعي من خيارات نظام عبد الناصر. أما المسألة الكردية فلم يكن لدى عارف سوى مزيد من الصدام مع متمرديها الذين أصبحوا يتلقون دعم إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية.

في شهر نيسان (إبريل) ١٩٦٦ توفي عبد السلام عارف في حادث تحطم طائرة مروحية؛ فحل محله أخوه عبد الرحمن عارف الذي تابع السياسة نفسها. لكن، نظامه ظل ضعيفاً، في غياب قوة شعبية أو سياسية حقيقية يعتمد عليها، وحان الوقت للانقضاض عليه في ١٧ يوليو ١٩٦٨ تمت الإطاحة به على يد عسكريين بعثيين ومحالفين لهم ظرفياً من «اليمن»؛ وبعد صراع قصير على السلطة استولى البعثيون على مفاصل الدولة في ٣٠ يوليو ١٩٦٨. وأظهر البعث نفسه وفياً لتعاليم المؤسسين، خاصة عفلق، لكن المفارقة أن أغلب أعضاء الحزب من الأقلية العربية السنية، أما المجموعة القيادية، المكونة أساساً من حسن البكر ومساعده صدام حسين، فتتحدر من بلدة تكريت.

كان البعث، هذه المرّة، مصمماً على عدم تكرار أخطائه في ١٩٦٣؛ فهو يريد إقامة نظام لا يتزعزع بواسطة الرعب السياسي: جرت سلسلة من المحاكمات، انتهت غالباً بعمليات إعدام علنية، أزاحت الموالين للناصرية والموالين للغرب؛ ثم بعد قليل الشيوعيين[٣٥].

الشيعة بين انقلابي حزب البعث

للجواب، يمكن ـ إلى حد كبير ـ القول إن الشيعة حملوا وزر الشيوعيين.

يقول فرهاد إبراهيم: «لقد كان الانقلاب الناجح الذي قم به حزب البعث في الثامن من فبراير ١٩٦٣ بداية لتطور مفزع كشف مجدداً عن جميع التناقضات في المجتمع العراقي. فبينما كان مجلس قيادة الثورة الذي كان يتكون من المنقلبين يعلن سعيه نحو توحيد الشعب، فقد أظهرت ردود فعل فئات الشعب على الانقلاب انقسام العراقيين على طول الحدود العرقية والمذهبية، ولم يتضح الانقسام في أي مدينة كما كان في بغداد فقد كانت المدينة بأقليتها السنية وأغلبيتها الشيعية صورة مصغرة للانقسام المذهبي للمجتمع العراقي... لقد كان الاتجاه السياسي لسكان حي مدينة الثورة الشيعي والكرادة الشرقية والكاظمية وشارع الكفاح شيوعياً. وعلى الجانب الآخر كان حي الكرخ والأعظمية السنيان يمثلان القلاع العالمية للقوميين العرب، وخاصة حزب البعث»[٣٦].

أما ما سمي بمجلس قيادة الثورة في ١٩٦٣ فقد كان يضم ٥ أعضاء من الشيعة العرب و١٢ عضواً من السنة العرب وكردياً واحداً (كان ينفي أصله الكردي وهو علي صالح السعدي)، أي أن باقي مكونات الشعب لم يكن لها من يتكلم باسمها في أعلى هيئة قيادية، فضلاً عن أن التوزيع المذهبي لم يكن يعكس صورة القيادة البعثية «فقد كان حزب البعث يتبع تلك القوى التي كانت تروج للصبغة الشعوبية لحكم قاسم. وحقيقة كان ينحدر نصف قادة حزب البعث من الصفوف الشيعية، إلاّ أن تكوين مجلس قيادة الثورة أظهر من كان يسيطر حقاً على حزب البعث»[٣٧].

ليست هذه هي الصورة الكاملة لطائفية حزب البعث بعد انقلاب ١٩٦٣ فإضافة إلى أن أهم الضباط البعثيين جميعاً سُنّة، فقد «كان أهم حدث في حزب البعث العراقي أدى إلى نهاية نفوذ الشيعة في قيادة الحزب ـ إن لم

يكن قضى على وجودهم فيها ـ هو اجتماع الحزب في نوفمبر ١٩٦٣ [أي بعد أن تم القضاء على الشيوعيين]. ففي اليوم الأول احتل الضباط قاعة مجلس الحزب بحجة أن قيادة الحزب المدنية قد أصبحت تحت سلطة الشيوعيين. وبتجريد الجناح المدني من السلطة فقد الشيعة نفوذهم في الحزب الذي نشأ ١٩٥٢ بعزيمة وتصميم فؤاد الركابي الشيعي»[٣٨].

إن طبيعة هذه العجالة لا تسمح بإعطاء وصف شامل وتفصيلي لهدر حقوق الشيعة أو غيرهم، في ظل الدولة الطائفية الفئوية، وقد أشرنا، في مواضع متفرقة إلى نماذج من تلك السياسة؛ ونذكر في ما يلي بعض الوقائع التي جسّدت الغبن الشديد للأغلبية الذي لحقها في تلك العقود المتطاولة من الحرمان والقهر، خاصة بعد مجيء البعث.

يقول فرهاد إبراهيم: «لقد كان للوضع الذي جعل تجنيد الضباط لا يتم إلا من صفوف السنة العرب منذ ١٩٢١ تأثيره الظاهر على الصراعات داخل حزب البعث. ولقد توقفت محاولات قاسم لفتح مدارس الضباط بالعراق للشيعة بعد انقلاب ١٩٦٣. ولم يسمح بذلك إلاّ بعد ١٩٦٨ وبشروط محددة»[٣٩].

ويذكر أحمد الزيدي أنه بين ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ بلغ عدد ضباط الاحتياط من العرب الشيعة ٢٠٪ يقابلهم ٧٠٪ من العرب السنّة، أما ١٠٪ المتبقية فتوزعها الأكراد والمسيحيون وبقية الأقليات. وتم الحفاظ على هذه النسب بعد ١٩٦٨؛ حيث ظل الانتساب إلى مدرسة أركاب الحرب مقصوراً على الضباط السنّة؛ وهو ما جعل منصب رئيس الأركان يظل حكراً على السنّة العرب[٤٠].

يحسن أن نختم هذه الإشارة بكلمة تقويم لوظيفة الجيش العراقي في تلك الحقبة، كما جاءت عند علي وتوت:

«. . . حكم العسكر في العراق، أصبح بيروقراطياً للغاية، فلا المؤسسة العسكرية زادت نشاطها فعلاً، ولا حكم الأخوين عارف، على التوالي استطاع أن ينشئ كاريزما شعبية حقيقية، بديلة عن قاسم. من هنا، قد لا يكون بعيداً عن الحقيقة حكم بطاطو القاسي (لقد أمسى واضحاً أن الضباط، بدخولهم في السياسة وانقسامهم إلى شلل، لم يقوموا بتخريب جهاز الحكم ويزيدوا من عدم الاستقرار السياسي فحسب، بل إنهم خففوا أيضاً من فاعلية الجهاز العسكري).

فلقد شهدت السنوات (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨) انقلابين عسكريين قادهما رئيس الوزراء على رئيس الجمهورية عام ١٩٦٥. بينما شهد شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٦٨ انقلابين عسكريين الأول في ١٧ والثاني في ٣٠ منه، والانقلاب الأخير هو الذي جاء بحزب البعث جناح ميشيل عفلق إلى السلطة. . .

إن السجل الحقيقي للمؤسسة العسكرية في العراق، والتي (كذا) ربما لا يلتفت إليها البعض وقد أخذته حالة الانبهار، بمواقف الجيش المشرفة في المعارك (هكذا!!)، هذا السجل الحقيقي تمثل في استخدام الجيش لضرب المجتمع في العراق، إذ قام الجيش العراقي السابق بسحق الآشوريين وأبناء الفرات الأوسط في الثلاثينات، وانخدع بالنازية والفاشية إبان الأربعينات وقمع المظاهرات المدنية السلمية في شوارع المدن وعلى جسورها في الخمسينات، وأكثر من تدخله في السياسة فأصبحت انقلاباته من النوادر التي يتفكه بها الأفراد، الخ»[٤١].

على مستوى النخبة الحاكمة، التي يفترض أنها تحكم تحت لواء القومية العربية، تعمق الفرز الطائفي وزاد الاستئثار؛ فإثر الانقلاب الذي قاده زعيم «مجلس قيادة الثورة» عبد السلام عارف في ١٨ نوفمبر ١٩٦٣، انتهى حكم

البعث الذي استمر تسعة أشهر وعرف بـ«نظام العنف» لكثرة ما سفك من دماء؛ وبعد أن تم إقصاء الشيعة داخل قيادة حزب البعث؛ تحولت المعركة إلى صراع أجنحة من لون واحد داخل النخبة السنيّة؛ وجاء دور الناصريين، بقيادة عارف، وحلفائهم العروبيين من السنّة لينفردوا بحكم العراق؛ ولقد «كان عارف في الحقيقة سنياً طائفياً، وذلك ليس لأنه متأصل في الإسلام السني كما يقول بطاطو وإنما لأنه كان يساوي بين المذهب السني وبين استئثار السنة بالحكم. . .

إن من ينظر إلى تكوين الطبقة العليا السياسية في ظل حكم عارف، والتي كانت تقتصر تقريباً على السنة لا بد وأن ينظر كذلك على أنه بعد تجريد حزب البعث من السلطة فإنه لم يعد يشارك في الحكم سوى الضباط أو جماعات ناصرية. إلا أن الشيعة كانوا ـ لأسباب فصلناها ـ مشاركين بنسبة ضئيلة في فيالق الضباط، الخ.

ولا يعني هذا أن الطبقة العليا السياسية تحت حكم عارف كانت مكونة من ضباط ناصريين فحسب، ولا بد أن نذكر أولاً أن عارف كان يعتمد على الضباط من قبيلته «الجُميلة» والذين تقلدوا أهم المناصب في المخابرات وفي وزارة الدفاع. وبهذا حقق نظام حكمه النموذج لسيادة التكريت الذين تولوا الحكم في العراق بعد ذلك بخمس سنوات. وفضلاً عن قبيلته فقد حاول عارف أن يجمع حول حكمه جميع التيارات الناصرية والقومية العربية المتحفظة. وكان على الاتحاد الاشتراكي الذي أسس ١٩٦٤ على غرار النموذج المصري أن يجمع كل هذه القوى وينظمها. وظل الشيعة خارج هذا التنظيم»[٤٢].

نقل فرهاد إبراهيم[٤٣] عن فيبي مار (Phebe Marr) جدولاً يوضح كيفية

توزع المناصب العليا في العراق بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨، بعد أن قسم الطبقة الحاكمة إلى فئتين ألف وباء. تضم الأولى: الوصي، رئيس الوزراء، وزير الداخلية، وزير الدفاع، وزير المالية، وزير الخارجية. وتشمل الثانية جميع المناصب الوزارية الأخرى؛ ولا تحتاج المعطيات التي ذكرها في شكل أرقام إلى تعليق يوضح الطبيعة الطائفية السافرة للنظم الحاكمة. فبين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨ كانت حصة السنة العرب من مجموع مناصب الفئتين (ألف وباء) ٤١ منصباً في مقابل ٣١ للشيعة العرب، و١٨ للأكراد و٣ لباقي الأقليات، من مجموع ٩٣ منصباً.

وبين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ كان توزيع المناصب كالتالي: ٨٧ منصباً للعرب السنّة في مقابل ٤٩ للشيعة و١٨ للأكراد، و٨ لباقي الأقليات.

عارف.. وضرب الشيعة اقتصادياً وتشريعياً

أما على الصعيد الاقتصادي فلطالما رأى شيعة العراق أن تجربة التأميم على عهد عارف كانت موجهة ضدهم في المقام الأول. ويشرح أحد الباحثين هذه الفكرة قائلاً: «يتهم الكتاب الشيعة، وكذلك الجماعات السرية الشيعية عارف بأنه كان يهدف بتأميمه التجارة والصناعة ١٩٦٤ إلى استبعاد الشيعة من الاقتصاد.

فقد كان الاقتصاد وبخاصة التجارة هو مجال العمل الرئيسي للطبقات الشيعية المتوسطة والثرية. ونظراً لأن العمل في الدولة سواء في الدولة العثمانية أم في العراق بعد ذلك كان مقصوراً على السنّة فقد توسع الشيعة في الاقتصاد الخاص ـ وحتى إن لم يكن هدف التأميمات هو استبعاد الشيعة من الاقتصاد الخاص، فقد أدى إلى [تلك] النتيجة. فلم تكن النتيجة هي فقط تأميم المؤسسات التي يمتلكها الشيعة. وإنما أيضاً حل غرف التجارة

والصناعة، والتي كانت تعد دوائر اختصاص للشيعة. وكذلك تأسيس مؤسسات اقتصادية متخصصة تحت رئاسة سياسيين سنّيين معينين.

وكان أحد أسباب التأميم الأخرى ١٩٦٤ مرتبطاً بصورة مباشرة بمسألة الطائفية السياسية ذلك أن العرب السنّة في العراق كانوا بسبب وضعهم كأقلية ونظراً لحقيقة حكمهم للبلاد وأنهم يريدون تأمين مركزهم ويطمحون دائماً إلى مساندة تيارات العروبة الشاملة ذلك أن اندماج العراق مع أي دولة أخرى يمكنه أن يجعل من الشيعة أقلية ضائعة. . .

وكما يقرر مجيد خدور محقاً فإنه لم يكن سوى القليل من السياسيين حول عارف من الاشتراكيين. وكانوا بلا شك اشتراكيين من أصل الطراز الناصري»(٤٤).

أياً تكن النظرة إلى موضوع التأميم فإن العين لا يمكن تخطئ اللون الطائفي الصارخ لسياسة عارف التشريعية؛ وأول الغيث عود على بدء في مسألة قانون الجنسية:

تنص المادة ٤١ من الدستور المؤقت، على عهد عارف ١٩٦٤، على أن رئيس الدولة يجب أن يكون متحدراً من أسرة عراقية كانت تحمل الجنسية العثمانية في ١٩٠٠. يستدرك أحد الباحثين معلقاً على هذا التشريع، قائلاً:

«ولكن في عام ١٩٠٠ وبعدها كان الكثير من الشيعة يحملون الجنسية الفارسية، ذلك إما لأنهم كانوا يطلبون حماية الدولة الفارسية الشيعية، أو لأنهم أرادوا التهرب من أداء الخدمة العسكرية في الجيش العثماني، وبهذه المادة حرم جزءاً كبيراً من الشيعة من تقلد منصب رئيسي في الدولة، حتى وإن كانت تلك مسألة نظرية»(٤٥).

لك أن تسأل أيضاً ما ذنب أبناء العشائر والبدو الذين لم يحملوا أوراقاً

ثبوتية أصلاً في ١٩٠٠ وحتى بعده؟ وأي بركة في استذكار الدولة العثمانية وقوانينها في عراق ١٩٦٤؟ وكيف يطلب أن يكون المرء عراقياً قبل ولادة العراق الحديث نفسه؟

بصرف النظر عن تهافت المحتوى التشريعي لقانون الجنسية هذا ودون اعتبار لقيمته الإجرائية؛ فإن المهم هو إبراز الروح الطائفية التي يتضمنها، حتى وإن كانت مجرد رغبة، وهي أنه يجب أن يبقى العراق محكوماً من قبل الأقلية ذاتها.

«إلا أن هذه المسألة لم يكن لها أهمية كبيرة بالمقارنة بقانون الجنسية الجديد رقم ٤٣ لعام ١٩٦٤. فقد خول هذا القانون لوزير الداخلية سحب الجنسية ممن منحوها إذا أظهروا عدم الولاء للجمهورية العراقية. يسري ذلك أيضاً على الأجيال التالية لهؤلاء الأشخاص الذين منحوا الجنسية، ولأن هذا الوضع اقتصر تقريباً على الشيعة فقط الذين استبدلوا جنسيتهم الفارسية بالجنسية العراقية، وذلك بعد إعلان قانون الجنسية رقم ٤٢ الذي صدر في التاسع من أكتوبر ١٩٦٤، فإن قرارات قانون ١٩٦٣ كانت موجهة أساساً لهم. وكان قانون ١٩٦٤ يعتبر أصحاب الجنسية العثمانية في العراق مواطنين أصليين، ولذلك لا يعدهم ممن منحوا الجنسية. أما سكان العراق الآخرين (كذا) فكان عليهم تقديم طلبات لمنحهم الجنسية كان يبت فيها طبقاً لتقدير المصلحة المسئولة عن ذلك. وكان لقانون ١٩٦٣ تأثيرات وبيلة على وضع الشيعة في العراق بعد ١٩٦٨»[٤٦].

التمييز حتى في الأوقاف

كان موضوع الأوقاف بدوره مما طالته السياسة التشريعية الطائفية؛ فما يجري على أوقاف السنّة لا يصلح للشيعة؛ وبكلمات فرهاد إبراهيم فقد «كان

قانون التنظيم الضريبي للأوقاف من القضايا الحساسة بالنسبة لرجال الدين الشيعة، والتي رأى الشيعة أنها نظمت في غير صالحهم في ظل حكم عارف. لقد استخدمت أموال الأوقاف لتمويل المؤسسات الدينية السنّية منذ قيام دولة العراق مثلما كان الحال تحت السيادة العثمانية.

ولقد اقترح الشيعة دائماً أن يستخدم جزء من الإيرادات لصالح المؤسسات الشيعية، ورغم الكثير من الجدل حول هذا المطلب إلا أنه لم يتحقق أبداً. ولقد أزعج الشيعة أن كثيراً من الأوقاف كانت تقع في مناطقهم وأنها أعلنت من قبل الدولة العثمانية كوقف.

لم يمس القانون رقم ٣٠ لعام ١٩٦٤ أساس الأوقاف، وإنما أضاف إليه القرارات الضريبية المشار إليها: فلم يستفد من هذا التنظيم الضريبي سوى المؤسسات السنّية وليس الشيعية، ذلك أنه لم يكن معترفاً بها رسمياً، ومن ثم لم تكن تحت إشراف وزارة الأوقاف»[٤٧].

إذا استثنينا الحقبة الأولى من تاريخ العراق الجمهوري، أي فترة حكم قاسم، فإننا لا نستطيع الحديث عن وظيفة حقيقية للجهاز القضائي، وفق المتعارف في المجتمعات البشرية المتمدنة، وسبق أن أشرنا إلى التنكيل الذي لحق بالشيوعيين وأنصار قاسم في ما سبق.

أما التمييز في إسناد الوظائف، وداخل مؤسسات التعليم بين أبناء الشعب الواحد، أو الخلل الكبير في توزيع مشاريع التنمية والتأهيل العمراني، فضلاً عن نشر الرعب وغياب الأمن، والتنكيل بالمعارضين السياسيين، الخ. فهي أمور يطول الحديث فيها، وليس هنا محلها. ولعل في الإشارات السابقة حول طبيعة الحكم ومختلف السياسات التي جرى اتباعها بروح فئوية طائفية ما يكفي لبيان كيف كانت الحياة السياسية والاجتماعية في العراق؛ إذ لم يكن الاستقصاء من غرضنا في شيء.

نزعتان متضادتان

ولعل خير ما ننهي به هذه الصفحات هو ذكر موقف السيد محسن الحكيم من الحرب على الأكراد التي اتصلت في ظل حكم عارف. نذكره لما فيه من دلالة سامية؛ ولأنه يعطي مجالاً للمقارنة بين نزعتين متضادتين؛ ونترك للقارئ أن يقارن ويستنتج.

«بعد اندلاع حرب الأكراد من جديد في صيف ١٩٦٤ رفض الحكيم رجاء الحكومة باعتبار الحرب ضد الأكراد مشروعة دينياً عن طريق إصدار فتوى بذلك. وكان هذا الرفض ذا أهمية سياسية كبرى. وذكّر الحكيم الحكومة في رده عليها بأنه بوصفه «المرجع الأعلى» لا يمكنه أن يفرّق بين جماعات الشعب. ويمكن أن يفسر ذلك بأن الحكومة كانت تقوم بالتفريق بين جماعات الشعب».

لكن التمييز بين أبناء الشعب، لم يكن قد شهد، منذ قيام العراق الحديث، إلى نهاية حكم الأخوين عارف، سوى «بروفات» تجريبية إذا ما قورن بما سيحصل مع عودة البعث مجدداً ليستولي على الحكم، ولكن تلك قصة أخرى.

خاتمة

يجدر بنا في ختام هذا الفصل من تاريخ المجتمع والدولة في العراق الحديث، ونحن نعيش بداية تجربة جديدة في حياة هذا البلد، أن ننبه إلى أمرين أحدهما يخص المحتوى والثاني يرجع إلى شكل الصياغة. أما ما يعود إلى المحتوى فحاصله أن غرضنا من كتابة هذه الإلماعة عن تاريخ العراق بعيد كل البعد عن إثارة نعرة طائفية أو رش الملح في جراح لم تندمل بعد؛

بل على العكس تماماً، لا هدف لنا سوى الإشارة إلى خطر مازال يحدق بمجتمعاتنا، لاعتقادنا أن المعرفة أول خطوة على سبيل الخلاص من الطائفية والظلم، في سبيل تحقيق مجتمع العدالة والأخوة؛ لذلك أيضاً حرصنا على نقل كلمات غيرنا من الباحثين بنصوصها، كلما شعرنا بأنها تصلح أن تكون شهادة على وقائع تاريخ لم نعشه بما يكفي من القرب، توخياً للموضوعية وتجنباً للشطط في الحكم والخطل في التحليل.

وإذا كان يحق للباحث في نهاية عمل أنجزه أن يكون له رجاء ما فإن رجائي أن أجد جواباً عن السؤال التالي:

هل احتاج شيعة العراق حقاً إلى ما ينوف على ثمانية عقود من الزمن ليكتشفوا حكمة المرحوم السيد كاظم اليزدي، حكمة لم تجد من يسمعها في ضجيج أحداث ثورة العشرين وما سبقها.

الإحالات

(١) بطاطو، حنّا؛ العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، تر: عفيف الرّزّاز؛ مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت ١٩٩٠، ص ٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٣) م. ن، ص ٣٠.
لا يغفل بطاطو الإشارة إلى أن كبار ملاكي الأرض لم يبلوروا طبقة واضحة السمات ومتميزة في عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن المنصرم، أي لم يكونوا «طبقة بذاتها» أو «قاعدة محتملة لعمل مشترك» بتعبير ماكس فيبر؛ ولكن هؤلاء تحولوا في العقدين التاليين بصورة بيّنة إلى «طبقة لذاتها» وأصبحوا «مجموعة متميزة وواعية لذاتها سياسياً».

(٤) عليّان، عدنان؛ الشيعة والدولة العراقية الحديثة (الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ١٩١٤ ـ ١٩٥٨)، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت ٢٠٠٥؛ ص ٣٩٠.

(٥) المرجع نفسه، ص ٣٩١ ـ ٣٩٢.

(٦) المرجع نفسه، ص ٣٩٢.

(٧) بطاطو، حنّا؛ مرجع سابق، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٨) عليّان، عدنان، مرجع سابق، ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣.

(٩) وتوت، علي؛ الدولة والمجتمع في العراق المعاصر: سوسيولوجياً المؤسسة السياسية في العراق (١٩٢١ ـ ٢٠٠٣)؛ مركز دراسات المشرق العربي، بيروت؛ ٢٠٠٨، ص ٤٤٧.

(١٠) بطاطو، حنّا، مصدر سابق؛ ص ٤٣.

(١١) وتوت، علي؛ مرجع سابق؛ ص ٤٤٦.

(١٢) يراجع: عليّان، عدنان، مرجع سابق، ص ٣٩٦.

(١٣) نقلاً عن عليّان، عدنان مرجع سابق، ص ٣٩٩. ويراجع أيضاً وتوت، علي؛ مرجع سابق؛ ص٣١٤ وهامشها.

(١٤) وتوت، علي؛ م.ن، ص٣١٤.

(١٥) م. ن؛ ص ٣١٦ ـ ٣١٧. يراجع أيضاً عليّان، م. س؛ ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

(١٦) نقلاً عن عليّان، م. س؛ ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(١٧) نقلاً عن عليّان، م. ن؛ ص ٤٠٢.

(١٨) عليّان؛ م. ن، ص ٤٠٢.

(19) CF. LAURENS, Henry; Le Grand Jeu: Orient arabe et rivalitļs internationales; Paris; Armand colin; 1991, p. 169 - 170.

(٢٠) عليّان، عدنان؛ مرجع سابق؛ ٤١٠ ـ ٤١١.

(21) LAURENS, Henry; Le Grand Jeu, op. cit., p,171.

(٢٢) كانت لجنة الضباط الأحرار عام ١٩٥٨ يبلغ عدد أعضائها ١٥ عضواً؛ ولم تكن تضم سوى ضابطين شيعيين هما اللواء ناجي طالب من الناصرية والعقيد محمد حسين الحبيب من سَترة. ثم إن الضباط السنّة جميعاً، باستثناء رجب عبد المجيد الذي هو من عائلة تجار، تعود الأصول الاجتماعية والطبقية لعائلات هؤلاء الضباط إلى صفوف الطبقة الوسطى (موظفين، صغار تجار، ضباط، الخ).
يراجع إبراهيم، فرهاد؛ الطائفية السياسية في العالم العربي (نموذج الشيعة في العراق)؛ [القاهرة]، ط. ١، ١٩٩٦، تر: مركز دراسات التفاعل التفاعل الثقافي والترجمة؛ مكتبة مدبولي، ص ٢٣٧ (جدول ١١).

(23) CF. LAURENS, Henry; Le Grand Jeu, op. cit., p. 171 - 172.

(٢٤) إبراهيم، فرهاد؛ الطائفية السياسية في العالم العربي؛ مرجع سابق؛ ص ٢٣٠.

(٢٥) إبراهيم، فرهاد؛ م. ن؛ ص ٢٣٢.

(٢٦) بطاطو، حنا؛ مرجع سابق؛ ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

(٢٧) إبراهيم، فرهاد؛ مرجع سابق؛ ص ٢٣٤.

(٢٨) إبراهيم، فرهاد؛ م. ن؛ ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٢٩) م. ن؛ ص ٢٣٥.

(٣٠) م. ن؛ ص ٢٣٥.

(31) CF. LAURENS, Henry; Le Grand Jeup op. cit., p. 161 - 162.

(32) CF. ibid; p. 172 - 173.

(٣٣) يستطيع القارئ العودة إلى كتاب حسن العلوي؛ العراق: دولة المنظمة السرية، فهو

يحكي قصة هذا الحزب. .

(34) CF. LAURENS, Henry; op. cit., p. 234.

(٣٥) إبراهيم، فرهاد؛ م. س؛ ص ٢٨٦.

(٣٦) المرجع نفسه؛ ص ٢٨٩.

(٣٧) المرجع نفسه؛ ص ٢٩٢.

(٣٨) المرجع نفسه؛ ص ٢٩٢.

(٣٩) قارن الزبيدي، أحمد؛ البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية؛ بيروت ١٩٩٠؛ ص ١٥٨ ـ ١٦٠. نقلاً عن إبراهيم، فرهاد؛ م. س، ص ٢٢٣، الحاشية (١٩٤).

(٤٠) وتوت، علي؛ الدولة والمجتمع في العراق المعاصر؛ م. س؛ ص ٤٣٨ ـ ٤٤١.

(٤١) إبراهيم، فرهاد؛ م. س؛ ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٤٢) قارن المرجع نفسه؛ ص ٢٩٤.

(٤٣) المرجع نفسه؛ ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٤٤) المرجع نفسه؛ ص ٢٩٧.

(٤٥) المرجع نفسه؛ ص ٢٩٧.

(٤٦) المرجع نفسه؛ ص ٢٩٨.

(٤٧) المرجع نفسه؛ ص ٢٩٩.

الفصل الخامس

حكم البعث وتعزيز البنية الطائفية ـ العنصرية للسلطة

د. يحيى الشامي

باحث من لبنان

منذ أن شارفت الحرب العالمية الأولى على وضع أوزارها لِيدال من العثمانيين الذين حكموا المشرق العربي حكماً أوتوقراطياً على قاعدة الخلافة الإسلامية، راح العرب يطمحون الى إنشاء دولة عربية تضم شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب، كان مهد لها الشريف حسين بن علي عبر المراسلات التي جرت بينه وبين هنري مكماهون ch. Mc mahon المندوب السامي البريطاني في القاهرة[1]، وفيها يتعهد الحلفاء، خاصة بريطانيا، بإنجاح ثورة الشريف حسينٍ المعلنة سنة ١٩١٦، تلك الثورة التي هلّل لها العرب؛ غير أن البريطانيين كعادتهم، نكثوا العهد فلم يعترفوا بالحسين إلاّ ملكاً على الحجاز دون سائر البلدان التي يضمها الهلال الخصيب وشبه جزيرة العرب[2].

ضربة مؤلمة أصابت طموحات العرب في الصميم، ولا تقل إيلاماً عنها تلك التي وجّهها لهم الحلفاء عبر اتفاقية سايكس ـ بيكو، وفيها تم الاتفاق على اقتسام عدد من مناطق نفوذ الدولة العثمانية، ثم تلا ذلك مؤتمر سان ريمو San Remo بإيطاليا في نيسان ـ أيار سنة ١٩٢٠، كان ذلك إثر اجتماع المؤتمر السوري العام، بدمشق، وإصداره في ٨ آذار/مارس ١٩٢٠ قراراً بإعلان استقلال سورية الطبيعية دولة ذات سيادة ملكيّة دستورية برئاسة الملك فيصل بن الحسين[3]، وإثر اجتماعٍ آخر مماثلٍ عقده زعماء العراق الذين

اتخذوا قراراً بإعلان العراق دولة مستقلة ملكية دستورية على رأسها الملك عبد الله بن الحسين، الأمر الذي أزعج المجلس الأعلى للحلفاء، فعقدوا مؤتمرهم السالف الذكر، مؤتمر سان ريمو، وفيه اتخذوا قرارهم المشؤوم الذي بموجبه فُرض نظام الانتداب الذي هو وجه من وجوه الاستعمار القديم، على البلدان العربية، فكان لبنان وسورية من نصيب الفرنسيين، وفلسطين وشرق الأردن والعراق من نصيب البريطانيين[٤] هذا جانب تاريخي كان لا بدّ من الإشارة إليه، وثمّة جانب آخر يجب الإشارة إليه، وهو يتعلّق بمصطلح الحكم والطائفية والعنصرية:

الحكم، بصفته المقرونة بالحكم الجماعي Collectif، هو الحكم الذي تكون فيه القوانين تابعة لإرادة جماعةٍ من الناس، فإن كانت هذه الجماعة مؤلفة من عدد محدود من الأفراد، سُمّي نظام الحكم بالحكم الأوليغرشي، نسبة إلى Oligarchie، وهي حكم الأقلية، وإن كانت الجماعة مؤلّفة من مجالس الشعب، أو من ممثلّية المنتخبين انتخاباً حراً، سمي نظام الحكم بالحكم الديموقراطي، أو الحكم الشعبي، والحكم بصفته المقرونة بالحكم الفردي المتسلّط، هو الحكم السياسي الذي تكون فيه القوانين تابعة لإرادة رجل واحد بنفسه، ولم يكن عليه رقيب، وهذا هو حال صدامٍ حسين وحزبه، كما سنرى، سُمّي حكماً أوتوقراطياً، بخلاف الحكم الجماعي[٥].

أما الطائفية، نسبة إلى الطائفة، فهي التعصّب للطائفة التي هي جماعة من الناس يجمعهم مذهب واحد، أو رأي واحد، أو مصلحة مشتركة، أو معتقد واحد، ومثاله الطوائف الدينية. . وشر الطائفية ما كان تعصّباً أعمى للطائفة على حساب بقية الطوائف. وأما العنصرية، نسبة إلى العنصر الذي هو الأصل، فهي التعصب للجنس، أو العشيرة التي هي أضيق من القبيلة، أو

العمارة، أو البطن، وتتألف العشيرة من الأفخاذ والأفناد، ومثالها عشيرة البيجات التي ينتمي إليها صدام حسين التكريتي[٦].

صدام حسين: رمز لتاريخ

في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، نجح اللواء المتقاعد أحمد حسن البكر، ومعه ثلّة من ضباط القصر الجمهوري جُلّهم من البعثيين، في كتابة صفحة جديدة من صفحات تاريخ العراق الذي شهد قيام أول دولة يحكمها البعث؛ حفل مسرحها السياسي والاجتماعي والأمني بالعديد من المشاهد المأساويّة، والفصول المضحكة المبكية في آنٍ، أبطالها متعدّدون، لكن بطلها الفذ من تُشد إليه الأنظار، فحكم بالحديد والنار، رجل اسمه صدام حسين التكريتي. جاء في مذكرات حردان التكريتي، أحد أبرز رجالات انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، أن من الأسباب التي دفعت الأميركان إلى استعجال القضاء على عبد الرحمن عارف، أخي عبد السلام عارف، التعديل الذي أجرته حكومة عبد الرحمن على الاتفاقية المعقودة مع شركات النفط، ما رأى الأميركان فيه إجحافاً حفزهم والبريطانيين على مدّ جسور التعاون مع حزب البعث ممثلاً بأمينه العام ميشال عفلق، ورجل البعث القومي صدام حسين التكريتي، فما كذب الحزب خبراً في إظهار قوّته لمّا أقدم على تنظيم تظاهرة جماهيرية حاشدة ضمت العديد من الجموع التي تصدّرها الحزب وفي طليعته كلّ من أحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وصاحب المذكرات حردان التكريتي[٧].

وكذلك ما كذبت المخابرات الأميركية التي يمثلها كل من المقدّم الركن عبد الرزاق النايف رئيس الاستخبارات العسكرية زمن عبد الرحمن عارف، وإبراهيم عبد الرحمن الداود آمر الحرس الجمهوري، ما كذبت خبراً لمّا

عملت على تغطية تسلّمهم الفعلي لمقاليد السلطة عبر الانقلاب الآخر في ٣٠ تموز ١٩٦٨، وهو الانقلاب الذي أطاح رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف، ووزير زراعته عبد الرحمن الداود، انقلاب ما كان لينجح لولا تدخل المخابرات الأخرى المنافسة للأولى، عنيت المخابرات البريطانية التي أوجست خيفةً من هيمنة المخابرات الأميركية، فحملت إلى السلطة، ولأول مرةٍ، أقطاب البعث وعلى رأسهم أحمد حسن البكر، وهي شخصية لم تكن سوى واجهةٍ مؤقتة تخفي وراءها شخصية الرجل الأقوى في الحكم، عنيت صدام حسين، في انقلاب ٣٠ تموز ١٩٦٨ البعثي[٨].

وبالفعل، لم تمضِ بضع سنوات حفلت بالدسائس والمؤامرات والانقسامات في صفوف حزب البعث، ليس هنا مجال الحديث عنها، حتى قام صدام بانقلاب أبيض على أحمد حسن البكر، رئيس الجمهورية، كان ذلك سنة ١٩٧٩، فانقادت له مقاليد السلطة مِن بعد أن كان، وعلى الرغم من تلطّيه وراء البكر، هو الرقم الصعب في العديد من الأحداث التي شهدها العراق، وإن منها على سبيل المثال لا الحصر، المسألة الكردية، تلك المسألة الشائكة التي كانت، وما تزال، إلى اليوم، هي المسألة الأصعب التي قد تهدّد أمن العراق، ووحدته الوطنية.

كان صدام، وكما يقول الباحث حسن لطيف الزبيدي، أحد أكثر الشخصيات السياسية العراقية إثارة للجدل، وأكثر تأثيراً، بما امتلكه من الزمن العراقي، وهو زمن امتد إلى نيّفٍ وثلاثين عاماً كان في العشرة الأولى منها الرجل الثاني، وفي الأُخريين منها كان الرجل الأول، والصانع الأول والأوحد للأحداث[٩].

وكيف لا يكون صدام الأول والأقوى في الحكم وهو الذي منذ الانطلاقة

الأولى لحزب البعث، ومِن لدُن أن عُيّن نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، كان المهيمن على العديد من المجالس والمكاتب الاستشارية التي كان أنشأها مجلس قيادة الثورة كمثل مكتب العلاقة العامة الذي تحوّل فيما بعد إلى دائرة المخابرات العامة، ومكتب الشؤون الاقتصادية ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الشؤون العربية، ومكتب الثقافة والإعلام، ومجلس الأمن القومي، ومجلس التخطيط.. مجالس ومكاتب ضمت العديد من الكوادر الحزبية المتقدمة ممّن كان صديقاً لصدام، أو ممن هم محسوبون على صدام(١٠).

وما إن تسلّم صدام مقاليد رئاسة الجمهورية سنة ١٩٧٩ حتى ارتبطت أجهزة الإدارة، معظمها، إما بصدام مباشرة، وإما بصورة غير مباشرة عن طريق أجهزة المخابرات الصدامية التي كانت تتبع الحزب مباشرة، ومنها المكتب المهني، وهو المكتب الذي كانت تُحال إليه، وكما يقول وزير التخطيط في عهد أحمد حسن البكر الدكتور، بأن جواد هاشم، جميع الترشيحات المقدمة للوظائف ذات الأهمية البالغة؛ وذلك للنظر في من يقترح الوزراء من الأشخاص المؤهلين لشغل تلك الوظائف، أو للترقي فيها وفاقاً للنصوص المرعية من قبل قوانين الخدمة والملاك(١١).

وإن من أهم المكاتب أو الملفات التي أسندت إلى صدام، مكتب شؤون الشمال، شمال العراق الذي كان الأكراد فيه، بزعامة مصطفى البرازاني، يسيطرون على بقعة واسعة منه، فلما انقادت السلطة للبعث وريثما تتفرغ لتثبت سيطرتها على مرافق الدولة كلّها، عقدت اتفاقاً مع الأكراد، ظاهره الرحمة، وباطنه النقمة، ظاهره تقديم المساعدات المالية التي من شأنها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية، وباطنه الكيد لهم، والتربّص بهم ريثما تسنح الفرصة للقضاء على تطلعاتهم الاستقلالية، أو شبه

الاستقلالية، في تلك المنطقة الغنيّة بالنفط؛ لكن، وما إن آنس نظام البعث عزوف الأكراد عن المضي قُدماً في تطبيق الاتفاق بجميع نصوصه وحذافيره، مدفوعين في ذلك بدعم خارجيّ من الولايات المتحدة وإيران الشاه، حتى انقضّت جحافل عساكر البعث على معاقل الأكراد، ما اضطر زعيمهم مصطفى البرازاني إلى الاحتماء بأعالي جبال كردستان، لكن إلى حينٍ، إذ سرعان ما حظي بدعم عسكري إيراني هدفه المعلن مساعدة الأكراد، وغير المعلن إرغام حكومة البعث ممثّلة بصدام حسين، رجل البعث القوي، على إعادة النظر في الاتفاقات المعقودة بين البلدين، وعلى التوقيع في سنة ١٩٧٥ على اتفاقية الجزائر الشهيرة، تلك التي بموجبها تخلّى نظام البعث الحاكم عن بعض حقوق العرب في شطّ العرب الفاصل بين الدولتين العراقية والإيرانية، مقابل أن ترفع إيران دعمها عن الأكراد، الأمر الذي اضطر الأكراد إلى إيقاف مقاومتهم، والانكفاء ثانية في شعاب الجبال[١٢]. لا، بل إن صداماً، وهو الحاكم الفعلي في حكومة البكر البعثية، ورافع شعار تعريب الأكراد بالقوة، راح يعمل على طردهم من مناطقهم الغنية بالنفط، وبخاصة من كركوك، وتوزيعهم في مناطق العرب الجنوبية، موطناً في المقابل عشرات الآلاف من العوائل العربية في العديد من مدن وقرى كردستان[١٣].

سياسة التمييز الطائفي والعنصري

ارتاح الشيعة نسبيّاً، وهم الأكثرية السكانية، لإعلان دولة العراق الحديثة في ظل الراية الهاشمية ممثّلة بالملك فيصل الأول، فغازي، ففيصل الثاني، هؤلاء الذين منحهم الشيعة طاعتهم، هذا مع إحساسهم بشتى ضروب الحرمان من المشاركة الفعلية في الحكم، ومن الكثير من الحقوق المدنية والوطنية، إذ لم تتعدّ حصتهم في المقاعد الوزارية طوال العهد الملكي نسبة

الثلث من مجموع المقاعد (١٥٩ مقعداً وزارياً من أصل ٥٧٥)، كما أن نصيبهم في تشكيل الحكومة ورئاستها لم تتجاوز خمس حكوماتٍ من أصل ثماني وخمسين حكومة، رأسها كلٌّ من صالح جبر سنة ١٩٤٧، فسنة ١٩٤٨، ومحمد الصدر سنة ١٩٤٨، وفاضل الجمالي سنة ١٩٥٤، فعبد الوهاب مرجان سنة ١٩٥٨[١٤].

حرمان فاضح لطالما سكت الشيعة على مضضٍ عنه، حرصاً على وحدة الصف، وسلامة أمن الدولة الحديثة، وإن تفجر هذا الحرمان أحياناً صيحات غضبٍ عبّر بها ذات يومٍ المحتفلون بذكرى عاشوراء، كان ذلك سنة ١٩٢٧، بحيث أن فيصلاً الأولَ نفسه تحسس هذا الحيف الواقع على الشيعة، فردد على مسامع أعضاء حكومته القول: «أنا لا أرغب أن أسمع ما تقوله الأكثرية الشيعية إن الضرائب على الشيعي، والموت على الشيعي، والمناصب للسنّي»[١٥]، وهو قول لفيصل سرعان ما ذهب أدراج الريح ما اضطر الشيعة، عقب وفاته، إلى إعلان العصيان المدني في صفوف عشائر الفرات الأوسط والجنوبي، بقيادة آية الله محمد حسين كاشف الغطاء، مطالبين بإنصافهم في تولي الوظائف والمناصب الحكومية، وباستقلالية القضاء الجعفري، وحرية تدريس الأحكام الفقهية الدينية وفاقاً لمدرسة أهل البيت، هذا مع الإبقاء على ولائهم للوطن، والتمسك بكيانه واستقلاله[١٦].

ومع بزوغ فجر الرابع عشر من تموز، وهو اليوم الذي أطاحت فيه حركة الضباط الأحرار الحكم الملكي، اسمر حرمان الشيعة إذ لم يكن في المجلس الأعلى المنبثق عن هذه الحركة سوى ضابطين اثنين شيعيين من أصل خمسة عشر ضابطاً، وقل الأمر عينه فيما يخص مجلس قيادة الثورة المكوّن من العسكريين التسعة الذين لم يكن فيهم شيعي واحد باستثناء زعيمه الشيعي الأم، لكن السنّي الأب، عنيت عبد الكريم قاسم[١٧].

ولمّا تشكّلت الحكومة الأولى برئاسة عبد الكريم قاسم، وكان يضم ستة عشر وزيراً، لم يكن في صفوف الوزراء من الشيعة سوى خمسة لم تسند إلى أي منهم حقيبة وزارية ذات شأنٍ على الصعيد الأمني أو الدفاعي أو الخارجي، وبدلاً من أن ترتفع حصة الشيعة في تشكيل حكومة قاسمٍ الثانية، تضاءل عدد الوزراء الشيعة إلى ثلاثة من أصل أربعة عشر وزيراً[(١٨)].

إثر سقوط نظام قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ على يد عبد السلام عارف، وزمرته، أخفى البعثيون الذين اندسّوا في صفوف الانقلابيين تطلعاتهم إلى استلام مقاليد السلطة، وقد هالهم تغلغل الشيوعية في صفوف فقراء الشيعة من الذين أتى بهم عبد الكريم قاسم من أرياف العراق ليشكّلوا ما يعرف بحزام البؤس حول بغداد، كما أزعجهم تألّق ثلّةٍ من الرفاق البعثيين الشيعة أمثال علي صالح السعدي، وحازم جواد، وطالب شبيب، فراحوا يتحيّنون الفرصة للانفراد بالحكم، وهذا ما تم لهم في السابع عشر من تموز سنة ١٩٦٨، لما قام حزب البعث بقيام أحمد حسن البكر بانقلابه الشهير على عبد الرحمن عارف، ما مكّنه، وباسم الثورة، شيئاً فشيئاً، من إحكام قبضته على جميع مفاصل الدولة... ومنذ ذلك التاريخ حتى نهاية حكم البعث ربيع سنة ٢٠٠٣، وعملاً بمقولة الرفيق ميشال عفلق، مؤسس البعث، تلك المقولة المفصحة عن جواز استخدام سياسة البطش والقوة مع الآخرين إن لم يكن بد من استخدامها بهدف إعادة الضالين إلى جادة الصواب، راح البعث، وباسم الثورة، وبالترغيب حيناً والترهيب حيناً آخر، يعمل على تثبيت سلطته بحيث أنه استطاع أن يستحوذ في أقل مدة ممكنة على جميع عناصر السلطة والنفوذ في العراق[(١٩)].

باسم الثورة، وزعمه اكتشاف شبكة تعمل ضد الثورة، هدّد البكر خصومه الذين أسماهم بالطابور الخامس من الجواسيس والخونة عملاء الصهيونية والاستعمار وإيران، هدّدهم بالقتل، وقد ظهرت صور بعضهم على شاشة التلفاز في تشرين الثاني سنة ١٩٦٨، وإن من هؤلاء الخونة المزعومين أستاذ القانون، رئيس الوزراء السابق عبد الرحمن البزّاز، أحد أبرز أقطاب السنّة من ذوي الميول الإسلامية والعربية[٢٠].

وباسم الثورة، راح البعث يعمل في زعمه على تشكيل مجتمع عراقي جديد تظلّله مبادئ القيم الثورية، متخذاً من أجل هذه الغاية أساليب جديدة يحتاجها المجتمع الثوري، بعيداً عن بذور التفكّك والشرذمة العائلية والعشائرية والطائفية والمذهبية[٢١]، لكن، هل كان هذا حقّاً ما كان يهدف إليه البعث بالفعل، وهل كان صادقاً كل الصدق في طرحه مثل تلك الشعارات الطنّانة؛ وهل الشيعة، وهم الأكثرية في العراق، والذين كانوا يشكلون حوالي ٥٢٪ من قواعد حزب البعث، أُعطوا ما أُعطي الآخرون، ونالوا من المناصب والوظائف ما كانوا يستحقون؟ أسئلة قد تجد من الغرابة في الإجابة عنها الشيء الكثير.

تكرتة الحزب

منذ الانتكاسة التي منيت بها قيادة حزب البعث زمن عبد السلام عارف سنة ١٩٦٣، راحت هذه، وبالتدريج، تعمل على إدخال أكبر قدر ممكن من الضباط السنّة في صفوف الجيش العراقي، وبصورة خاصة ممن ينتسبون إلى تكريت بلد البكر وصدام، ما يشكل قوّة ضاربة باتت هي العنصر الأقوى لحكم البعث الذي تمخض عنه انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، ذلك الانقلاب الذي كان مجلس قيادة الثورة فيه مؤلفاً من خمسة ضباط عسكريين، ثلاثة

منهم من تكريت، وهم أحمد حسن البكر، وحردان التكريتي، وحمادي شهاب، واثنان، أحدهما من الرمادي، والآخر من بغداد[٢٢]، ثم لما تبعه انقلاب الـ٣٠ من الشهر نفسه، من السنة نفسها، وهو الانقلاب الذي جاء بجناح ميشال عفلق إلى الحكم ممثلاً بالبكر، ومن خلفه صدام، ضعف أمر الشيعة كثيراً بحيث أن من كان منهم في صفوف البعث لم يعد قادراً على القيام بأي دور سياسي يذكر ولو عبر المساهمة في وضع الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠، وبحيث أنّا لو ألقينا نظرة على التركيبة الطائفية التي تشكلت منها الحكومة التي شكّلها البعث سنة ١٩٦٨، لألفيناها مكوّنة من خمسة عشر وزيراً، منهم أربعة عشر من العرب السنّة، وواحد من الأكراد، أو ممن هو محسوب على الأكراد، هو عبد الكريم الشيخلي، وليس فيهم أي وزير شيعي. هذا، على صعيد الحكومة، أما على صعيد القيادة القطرية لحزب البعث فقد حصل الشيعة إثر انعقاد المؤتمر الثامن للحزب في سنة ١٩٧٤، حصلوا على نسبة تراوحت ما بين الـ٢٠ و٤٠٪ من مجموع المقاعد، نسبة مجحفة لا تعكس الواقع الذي كانت عليه القاعدة الحزبية التي شكل الشيعة ذات يوم نسبة تعادل ٢٢٪ من مجموع الأعضاء المنتسبين[٢٣].

ثم إن هذه النسبة راحت تقل أو تكثر تباعاً لتطور الأحداث مفصحة عن اتباع سياسة تمييز عنصري وعرقي ومذهبي اتخذته قيادة البعث منذ أن تولّى الحكم ابن تكريت، أحمد البكر، ثم تبعه في هذه السياسة ابنها الآخر صدام حسين معزّزاً موقعه الريادي القيادي عاماً إثر عام، في داخل الحزب وخارجه، على حساب جميع خصومه ومناوئيه، متخذاً من فشل محاولة الانقلاب الذي قام به ناظم الكزاز مدير عام مديرية الأمن العام سنة ١٩٧٣، ذريعة من أجل الوصول إلى غايته المنشودة، حتى إذا ما فشلت مفاوضات الوحدة مع سوريا سنة ١٩٧٩، الأمر الذي اضطر البكر إلى الإعلان عن نيّته

في التنازل لصالح صدام الذي انتخب سكرتيراً للقيادة القطرية للحزب في ١٢ تموز ١٩٧٩، وفي السابع عشر من الشهر نفسه حسمت المعركة نهائياً لصالح صدام لما أقدم البكر على التنحي عن سدّة الحكم التي تبوأها من بعده صدام مفاجئاً الجميع صبيحة اليوم التالي بالإعلان عن مؤامرة دبرها النظام السوري ضد النظام العراقي، مروّجاً لفكرة الحتميّة التاريخية في تولي زمام الأمور، وهذا ما تم له بالفعل، لتبدأ مع صدام رحلة نظام عراقي جديد حافل بعبادة الفرد، وبالدم والأثرة والقمع والتمييز الطائفي والحزبي في أبشع صوره وأشكاله. نظام أسماه أحد الباحثين العراقيين، وهو فالح عبد الجبار، نظام النموذج الكلاني ـ نسبة إلى Clan العشيرة ـ الجديد، أو الشمولي الجديد[٢٤]، بحيث أن الحكم بات يُختزل في أيدي ثلّة من القادة البعثيين الذين هم في معظمهم من العشيرة المسماة بعشيرة البيجات التي قطنت قرية العوجة القريبة من تكريت، مسقط رأس صدام حسين، وقرابته الأدنيين والأبعدين[٢٥].

مركزية السلطتين التشريعية والتنفيذية

صحيح أن سياسة التمييز العنصري والحزبي والمناطقي والطائفي، هذه السياسة التي انتهجها البعث ليست بجديدة على الشيعة، إذ أن مجلس قيادة الثورة الذي كان شكّل زمن قاسم سنة ١٩٥٨، ضم خمسة عشر عضواً، ستة من مواليد وأبناء بغداد، وخمسة من مواليد عائلات انتقلت حديثاً إلى بغداد، وأربعة من خارجها..

وصحيح أنه من أصل أربعة وعشرين ضابطاً من كبار الضباط الذين لمعت أسماؤهم إبان تسلّم البعث لمقاليد الحكم، كان هناك تسعة ضباط ينتمون إلى المثلث العربي السنّي الشمالي الغربي، فيما لم يكن فيهم ضابط

موصلي أو بصري، أما الضابط الشيعي الوحيد في هذه المجموعة فكان ناجي طالب، وهو من أصول سورية[٢٦].. لكنّ الصحيح أيضاً هو أن البعث، وبناءً على الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠، عمل على تركيز السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد مجلس قيادة الثورة الذي لم يسمح لأي طرف خارج الحزب بدخول حرمه المقدّس، ثم تكرس ذلك فعلياً سنة ١٩٧٤ بموجب قانون خطير هو قانون الحزب القائد، رقمه ١٤٢، الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث الحاكم[٢٧].

وبناء عليه، راح الحزب يمارس أبشع صور التمييز العرقي والمذهبي والمناطقي والعشائري؛ وما ميثاق العمل الوطني الصادر سنة ١٩٧١، والذي هو بمثابة نظام أساسي ولائحة للجبهة القومية التقدمية، ما هو إلاّ ورقة ابتزاز، بيد الحكم الذي إن شاء عمل بهذا الميثاق، وإن شاء عطّل العمل به؛ وما على الأحزاب الوطنية المنضوية تحت هذا المسمى إلاّ الالتزام بمبادئ ثورة سنة ١٩٦٨ تحت قيادة حزب البعث المهيمن على شؤون الدولة والمجتمع[٢٨]، فإذا ما عرفنا أن مجلس قيادة الثورة ظل، ولسنين طوال محصوراً بنفرٍ من قادة البعث المنتمين في أكثريتهم إلى تكريت، مسقط رأس صدام حسين التكريتي، أدركنا أي سياسة هي تلك السياسة المبنيّة على أساس عرقيّ وعشائري ومذهبي.. سياسة لطالما صُبغت بالتفرّد والدكتاتورية ممثّلة بالتصفية لجميع المعارضين لها في داخل العراق وخارجه.. وصحيح أن عديد الأعضاء المنتسبين إلى حزب البعث في بداية الثمانينات بلغ المليون ونصف المليون، لكن هذا العدد كان يضم نوعين من العضويّة: عضوية عادية، وأخرى عاملة، هي وقف على الخاصة المفتحة لها أبواب الوظيفة، والترقي في المناصب العالية والحساسة، ولا تتعدى نسبتها الواحد ونصف الواحد بالمائة من مجموع الأعضاء[٢٩].

بعثنة المؤسسات

من أخطر السياسات التي طبّقها نظام البعث سياسة ما يعرف ببعثنة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ممهداً السبيل للأعضاء المنتسبين إلى حزب البعث، ليتولّوا أرقى المناصب العسكرية والأمنية والإدارية، أمّا صفوة هؤلاء منهم من عشيرة القائد وقرابته الأدنيين من التكارتة الذين لم يسلم بعضهم من بطش القائد، كما سنرى، وأما غير الصفوة منهم من الرفاق الذين أبلوا بلاء حسناً في الدفاع عن العقيدة، عقيدة الحزب الواحد، والتسبيح باسم القائد الواحد وبحمده(٣٠). وهذه السياسة، وإن بدت خجولة غير معلنة في بادئ الأمر، لكن سرعان ما اشتهرت وراجت بحيث أن العديد من المناصب والوظائف ما كان ليتولاّها إلاّ من كان وفيّاً في الصميم لانتمائه إلى الحزب، أو من كان مناصراً له ممن هو داخل في إطار المنظمات أو الجمعيات التمثيلية الشعبية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحزب، الأمر الذي ضاعف من عديد المنتسبين إلى حزب البعث إمّا طمعاً في المنصب أو الوظيفة، وإمّا تطبيقاً لما كان قاله صدام ذات يوم إن البعثيين هم طليعة الشعب، ولو كان كذب ذات يوم آخر فقال إن العراقيين، كل العراقيين، هم بالإمكان بعثيون، حتى ولو لم يكونوا بالقوة بعثيين(٣١).

مقولة ما كان أشد مجافاتها للحقيقة، وأبعدها عن الواقع، وإلاّ كيف نفسر إقدام الحزب، ومنذ الأسابيع الأولى التي أعقبت انقلاب سنة ١٩٦٨، على طرده لحلفائه الانقلابيين، والتفرد بالسلطة، واستبعاده للعديد من الشخصيات غير الحزبية، واغتياله للعديد من المناوئين لسياسته، بحجة التآمر على أمن الدولة، بل للعديد من قيادتي الحزب نفسه سنة ١٩٧٩ ممّن ارتأوا أتباع سياسة تقارب من البعثيين السوريين.. كل هذا حصل في ظل سلطة

صدام التي عطلت الانتخابات العامة طوال اثني عشر عاماً، حتى إذا ما أُذن لها أن تجري في ٢٠ حزيران ١٩٨٠، وضعت على المرشحين شروطا قاسية منها أن تكون الأفضلية للبعثي، يليه المناصر للبعث، فغير البعثي شريطة أن يثبت أنه غير معارض للحزب، ومنها أن يكون المرشح عراقي الأب، عراقي الأم، وزوجته عراقية، ما يعني استبعاد كل من لا يوالي حكم صدام، ولسياسته القائمة على التمييز العنصري والمذهبي، سياسة آتت أكلها. لكن إلى حين، وبفضل تلك السياسة تمكن البعثيون من الهيمنة على ثلاثة أرباع أعضاء المجلس التشريعي، هذا إلى جانب هيمنتهم على المقاعد الوزارية وأعلى المناصب الإدارية والأمنية والإعلامية والثقافية[٣٢].

وتطبيقاً لهذه السياسة القائمة على بعثنة المؤسسات، وتكرنة الحكم، وعلى التمييز الحزبي والعرقي والمذهبي، حمل لواءها صدام حسين التكريتي، فإن المدعو سبعاوي إبراهيم الحسن، وهو الأخ غير الشقيق للرئيس صدام، والابن الثاني لعمه إبراهيم الحسن، والذي كان عمل مع شقيقه برزان مديراً عاماً لمكافحة التجسس في المخابرات العامة.. عن المدعو سبعاوي، هذا، ابن تكريت، وبقدرة قادر هو الرئيس صدام، وتحدياً لمشاعر مئات الآلاف من العراقيين سكان مدينة الثورة إلى الشمال الشرقي من بغداد، أضحى هو المثل الأوحد لهذه المدينة التي يتكوّن نسيجها الاجتماعي من فقراء الشيعة العراقيين المتحدرّين إليها من أطراف جنوب بغداد، وكأن صداماً لم يجد رجلاً أجدر، ولا أكفأ، ولا أليق بهذا التمثيل سوى قريبه الحميم هذا الذي سرعان ما بادرت المفوضيّة العليا للانتخابات إلى إعلان فوزه كممثل في المجلس التشريعي عن هذه المدينة المنكوبة[٣٣].

ماذا؟ أهي سياسة المحاباة لأبناء عشيرة البيجات؟ أم أهي سياسة القمع

والتهديد والوعيد التي حفزت أبناء المدينة على انتخاب سبعاوي نائباً عنهم؟ أم هي سياسة تزوير النتائج وما كان أكثر رواجها في ظل نظام صدام؟ أم هي سياسة الإذلال والقهر والتشفّي أراد صدام أن ينتقم بها من أبناء تلك المدينة التي وقفت ذات يوم، كان ذلك في ١٧ رجب ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، وإثر اعتقال السيد محمد باقر الصدر، وقفت هذه المدينة في وجه السلطة متحدّية هيبتها، معلنة استنكارها، واحتجاجها، فأراد صدام أن يذلّها بترشيح أخيه غير الشقيق ليكون نائبها عنها؟

على أن سياسة التمييز الحزبي والعشائري البعثية لم تقتصر على الشيعة وحدهم، بل طالت حتى أبناء الملّة الواحدة، هذا ما كان حصل سنة ١٩٧١ لمّا شن نظام البعث حملة اعتقالات واسعة شملت عدداً من المنضوين تحت لواء حزب الإخوان المسلمين، وهو حزب يرجع تاريخ تأسيسه إلى أوائل الخمسينات، وكان يسمّى في البدء الحزب الإسلامي، ولم يكتف النظام بالاعتقال، بل أقدم على إعدام مجموعة من قادتهم أبرزهم عبد الغني شنداله، والعميد محمد فرج الشيخلي، وهذا الأخير كان زعيم جناح انشقّ عن الحزب الأم احتجاجاً على اشتراك أحد أبرز أعضاء الحزب، وهو عبد الكريم زيدان، في تشكيلة الحكومة التي أُلّفت عقب انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، دخلها كوزير للأوقاف، فما أجدته صفته الوزارية هذه، ولا صدّت عنه حرمة انتمائه الديني السنّي بطش نظام البعث به[٣٤].

وهذا ما كان حصل أيضاً للأكراد السّنة على يد نظام البعث الممثل بالقائد الأوحد صدام في حربه عليهم في أواسط السبعينات، تحديداً بداية سنة ١٩٧٤، وفي حربه الأخرى سنة ١٩٨٦، فيما عُرف بعمليات الأنفال التي لم تكن سوى عملية تطهير عرقي وإثنيٍّ استهدفت إبادة الأكراد،

مستخدماً من أجل الوصول إلى هذه الغاية التي بلغت ذروتها سنة ١٩٨٧، أبشع أسلحة القتل الكيماوية، فتسبب عنها قتل المئات، بل الآلاف[٣٥].

سياسة البطش والانتقام

في ٢٤/ ٣/ ١٩٦٩، اعتقلت سلطات البعث الشيخ محمد علي التسخيري، أحد أبرز قادة حزب الدعوة، ثم أبعدته إلى إيران سنة ١٩٧٠. وفي ١٨/ ٥/ ١٩٦٩ اعتقلت السيد حسن الشيرازي، ثم اغتالته لاحقاً في بيروت سنة ١٩٨٠. وفي ١٠/ ٦/ ١٩٦٩ فرضت سلطة البعث الإقامة الجبرية على المرجع الشيعي الكبير السيد محسن الحكيم، ما أثار حفيظة جماهير الشيعة في العالم كلّه، وبخاصة في جنوب العراق حيث جابت شوارع البصرة كبرى مدنه تظاهرات صاخبة عرف نظام البعث كيف يقمعها بشدّة وضراوة[٣٦].

وفي سنة ١٩٧٠ لما انتقل السيد الحكيم إلى جوار ربّه، فسار في تشييع جنازته أحمد حسن البكر الذي هالته جموع المشيّعين الغفيرة في الطريق إلى النجف، راح صدام، وهو الرجل الأقوى في النظام، لا البكر، وبمساعدة خبراء من البريطانيين والمصريين وسافاك الشاه، يعمل على وضع خطة تهدف إلى القضاء على الحركات المناوئة لحكم البعث، وبخاصة الحركات الإسلامية، تمثلت بإعدام العديد من كوادر حزب الدعوة وقادتها الكبار؛ أبرزهم عبد الصاحب دخيل في عام ١٩٧٢، كما تمثلت باعتقال عدد آخر، منهم المفكر الإسلامي الكبير السيد محمد باقر الصدر، والسيد حسن شبر، والدكتور داود العطار، ومحمد صالح الأديب، والشيخ عارف البصري[٣٧].

وفي تموز سنة ١٩٧٤، اعتقل السيد محمد باقر الصدر ثانية، ومعه سبعون قيادياً وكادراً من حزب الدعوة، فصدرت قرارات عن محكمة الثورة،

وقعها صدام نيابةً عن البكر، تقضي بالإفراج عن الصدر، وبإعدام خمسة آخرين هم: الشيخ عارف البصري القائد التنفيذي لحزب الدعوة داخل العراق، والسيد عز الدين القبانجي، والسيد عماد الدين الطباطبائي، والسيد حسين جلوخان، والسيد نوري طعمة. فكان لتنفيذ حكم الإعدام بهؤلاء النفر، هذا الحكم الذي هلّل له صدام متباهياً بالقول: «إن هؤلاء الإسلاميين مثل النمل.. علينا أن نغرقهم جميعاً، ونصب عليهم الزيت»[٣٨]، كان له وقع الصدمة على طلاب الحوزات الدينية، ما دفع ببعضهم إلى نزع العمامة عن الرأس، وهجر الدراسة مؤقتاً، توقياً من بطش صدام، لا بل إن صداماً، وهو الذي أضحى الرجل الحديدي في نظام البعث، هجّر مائة من طلاب وأساتذة حوزة النجف، فيما تم اعتقال حوالي ألفٍ ومائةٍ وخمسين طالباً وأستاذاً من ذوي الجنسيات اللبنانية والباكستانية والبحرينية والسعودية والإيرانية، وما يزيد من ثلثهم من المحسوبين على الإسلاميين[٣٩]. وليس هذا، فحسب، بل إن النظام البعثي، وتحدّياً لمشاعر المؤمنين، أقدم على إلصاق صورة كبيرة لميشال عفلق، مؤسس حزب البعث، بأحد جدران الحرم المحيط بمرقد الإمام علي، ما أثار حفيظة المرجع الديني السيد عبد الله الشيرازي الذي بادر إلى نزع الصورة، والتمثيل بها غير عابئٍ بسخط سلطة البعث التي خافت سوء العاقبة، فتريّثت في إبعاده من العراق انتهازاً للفرصة الملائمة، وهذا ما تم فعلاً أواخر سنة ١٩٧٥[٤٠].

منذ أن تصدى السيد محمد باقر الصدر للمرجعية الدينية عن طريق نشر رسالته العملية الفقهية، معيناً عنه وكلاء في مختلف النواحي والأقاليم، وغب تحركات العديد من الشبّان المناهضين لحكم البعث، أو المتحمسين المتأثرين بأفكار حزب الدعوة الإسلامية الذين وجدوا في مرجعية الصدر مثالاً يجسّد طموحاتهم الهادفة إلى التحرر من حكم البعث ذي الصبغة

العلمانية، وإلى إقامة حكومة إسلامية تحكم بالعدل على هدي تعاليم القرآن والسّنة النبوية التي تجسّدها الأحاديث المرفوعة إلى أئمة أهل البيت، وهي أهداف ما كانت لتخفى عن عيون سلطة البعث الحاكمة التي سرعان ما بادرت إلى قمع تلك التحركات وهي في المهد، فكان ثمة عدوان سافر على مراسم ومواكب عاشوراء بدءاً من سنة ١٩٦٩، مروراً بسنة ١٩٧٥ التي شهدت اعتقالات شملت العديد من الذين شاركوا فيها، في المحرم من تلك السنة، وفي الشهر الذي تلاه، وهو شهر صفر حيث الاحتفال الكبير بإحياء مراسم زيارة أربعين الحسين في كربلاء، ثم مروراً بسنة ١٩٧٧ حيث حصلت المواجهة الكبرى بين السلطة وجماهير المحتفلين بأربعينية الحسين وهم في الطريق من النجف إلى كربلاء، إذ راحوا يهتفون بسقوط النظام ما أدى إلى اعتقال الآلاف، وجرح المئات، وصدور أحكام بالسجن المؤبد على بعضهم، منهم السيد محمد باقر الصدر[٤١].

مفاجأة الثورة الإسلامية الإيرانية

انتفض الشعب الإيراني المسلم بقيادة الإمام الخميني على نظام الشاه محمد رضا بهلوي في عام ١٩٧٨، وانتصرت في ١١ شباط/ فبراير ١٩٧٩؛ ما ألهب حماس الجماهير، وأحدث دوياً في طول وعرض البلاد الإسلامية والعربية المجاورة لإيران، ومنها العراق ذو الحدود المشتركة معها وهي حدود تمتدّ إلى مئات الكيلومترات..

قبل قيام الثورة الإيرانية الإسلامية كان ثمة تعاون بين كل من حكومة البعث وحكومة الشاه، وذلك عملاً بأحكام اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ التي من أهدافها غير المعلنة عدم قيام دولة كردية في شمال العراق قد تتوسع لتضم قسماً من شمال غرب إيران حيث يتواجد الأكراد، وقد ترجم هذا

التعاون بتغطية نظام البعث عملية اغتيال مصطفى نجل الإمام الخميني سنة ١٩٧٨ بالعراق، ثم ترجم بإبعاد الإمام الخميني في العام ذاته من العراق إلى الكويت التي لم تستقبله فاستقبلته باريس، لكن، وبدءاً من عودته إلى إيران مطلع سنة ١٩٧٩، والإعلان عن انتصار الثورة الإسلامية في شباط ١٩٧٩، انقلبت الأمور رأساً على عقب، إذ عمّت مظاهر البهجة جميع مدن الوسط والجنوب العراقي، وبخاصة النجف الأشرف التي عُطلت الدراسة الدينية فيها ابتهاجاً بهذا الحدث، فيما انطلقت من مسجد الخضراء تظاهرة رفعت فيها صور الإمام الخميني، والإمام السيد محمد باقر الصدر، الأمر الذي توجس النظام البعثي خيفة منه، فبادر، كعادته، إلى احتواء الحدث عن طريق استخدام سياسة الترغيب حيناً، والترهيب حيناً آخر، ذلك أنه في الوقت الذي راح، وهو المتهم بعلمانيته، يعمل على تعزيز ظاهرة التديّن عبر الإنفاق غير المسبوق على بناء المساجد، والمدارس الدينية، والاهتمام بخدمة العتبات المقدسة، وتعزيز الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية، في الأرياف ومناطق العشائر، محاباة للشيعة، وتألّفاً لهم، مستبقاً هبوب رياح الثورة الآتية من إيران، الزاحفة إلى العراق، وقد ترجم صدام بنفسه هذا التحرك، مرتدياً الزيّ العراقي الشعبي، كوفية وعقالاً وعباءة، ترجم هذا الصنيع لما قام، وكان نائباً لرئيس الجمهورية، بزيارة لجنوب العراق، متفقداً مدنه وقراه وأريافه، متودداً إلى شيوخ العشائر والقبائل، مغدقاً عليهم الأموال والهبات(٤٢)، ولا ندري إن كان ثمة صدق في هذا الصنيع الذي جاء امتثالاً لأوامر الرئيس البكر، أم أن ثمة وراء الأكمة ما وراءها من نوايا أخفاها النظام، وسوف تكشف عنها الأيام. .

في هذا الوقت بالذات، وفي السياق نفسه، كان النظام يروّج لشتى أشكال الانفتاح على الغرب، والأخذ بأسباب العولمة القادمة من وراء

البحار، ومنها تلك الداعية إلى التحرر والتحلل من قيود الدين، وإلى إشاعة ظاهرة السفور، سفور المرأة والفتاة في المدرسة والجامعة، ما أغاظ الأوساط الإسلامية متمثّلة بالمرجعيات الدينية، وبالأحزاب الإسلامية ممثلّة بحزب الدعوة خاصة..

وفي هذا الوقت بالذات أيضاً، وغِبَّ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، استقبل نظام البعث طريد الثورة شاهبور بختيار، فيما راح صدام، ومعه طارق حنّا عزيز، يحاور أجهزة الاستخبارات البريطانية حول أفضل السبل المؤدية لمنع انتقال لهيب الثورة الإسلامية إلى العراق، منحياً باللائمة على شاه إيران الذي ما عرف كيف يخمد ثورة الخميني، أو أن يحد من اتساع رقعتها على أقل تقدير، في آن[٤٣].

تحركات ومواجهات

لئن أخفق نظام الشاه في كبح جماح الثورة التي أطاحت مُلكه، وراحت تهدد حكم العراق، فإن نظام البعث عرف كيف يتصدّى لها عن طريق إثارة النعرات المذهبية والعرقية والقومية، محركاً جبهة تحرير عربستان، بالأهواز، مجنداً من أجل هذه الغاية جميع وسائل إعلامه المقروء والمسموع والمرئيّ، مندّداً بقيام الثورة الإيرانية، وبرموز قادتها الدينيين، وعلى رأسهم مفجّر الثورة الإمام الخميني، متهماً إياه بالعمالة للغرب، وبالعنصرية الفارسية، والمذهبية والمجوسية[٤٤].. وصحيح أن البكر رئيس الجمهورية العراقية، مجاملة منه أو تحسباً لما يخفيه المستقبل من مصير مجهول، هنأ مهدي بزركان رئيس أول حكومة مؤقتة في النظام الإسلامي الجديد، بانتصار الثورة، لكن الصحيح أيضاً أن عين البعث كانت ساهرة، إذ أوعزت إلى جميع أجهزتها الحزبية والأمنية أن تراقب تحركات المناوئين لنظام البعث، من القوميين والناصريين والشيوعيين، والإسلاميين على وجه الخصوص،

وبصورة أخص مقلّدي وأتباع السيد محمد باقر الصدر، وقد أرفقت ذلك بحملة روّجت لها أجهزة الإعلام تحرّض الفتية والطلاب على الانتساب إلى الاتحاد الوطني لطلبة العراق، وطلائع الفتوّة، وتحرض الفلاحين على الانتساب إلى الجمعيات الفلاحية، والعمال إلى نقابة العمال، والنسوة إلى الاتحاد العام لنساء العراق، والمتدينين إلى الجمعيات الدينية البعثية، وهي كلها جمعيات واتحادات ذات صبغة حزبية بعثية بحتة، وإن كانت من حيث المبدأ خاضعة لإشراف الدولة، وسلطة الوزارات المختصة ذات الشأن[٤٥].

في الأول من أيار/مايو سنة ١٩٧٩ أقام السيد محمد باقر الصدر مجلس فاتحة عن روح الشهيد مرتضى مطهري الذي قضى في حادث تفجير بطهران، ما أغاظ أجهزة البعث الحاكم التي راحت تضيق على من شارك في ذلك المجلس، وتحديداً على من كان مظنوناً فيه بأنه منخرط في صفوف حزب الدعوة؛ وفي صبيحة الثاني والعشرين من حزيران/يونيو ١٩٧٩ أقدمت السلطة الحاكمة على مداهمة منزل السيد محمد باقر الصدر، بالنجف، فاقتادته إلى جهة مجهولة ما فجّر ثورة مؤيديه ومحبيه الذين تداعوا إلى التظاهر ومجابهة قوات الأمن التي اعتقلت منهم الكثير، وكان لتدخل كبار مراجع النجف في الموضوع الفضل في الإفراج عن السيد، وإرجاعه إلى منزله، لكن، لا لينعم بالحرية، بل ليوضع تحت المراقبة المشددة، ثم ازدادت وتيرة الضغط، فاشتدت المواجهات بين السلطة ومناوئيها بلا هوادة إثر خروج حزب الدعوة من السرية إلى العلانية، فاعتقل من أفراده وكوادره الكثير، وأعدم الكثير، وشرد الكثير[٤٦].

استشهاد الصدر

في التاسع من تموز/يوليو سنة ١٩٧٩ انطلقت تظاهرة من مدينة الكاظمية تندد بسياسة القمع، وكان سبقها أخرى في النجف الأشرف ومدن عراقية

أخرى؛ في العشرين من حزيران/ يونيو ١٩٧٩، استنكاراً لاعتقال السيد محمد باقر الصدر في الإقامة الجبرية، عُرفت بـ «انتفاضة ١٧ رجب». وبدسيسة من صدام متفقٍ عليها، وبما يشبه الانقلاب الأبيض على رئاسة الجمهورية، أقدم صدام ليل الثاني عشر من تموز على اعتقال عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة ممن كان عارضه الرأي، وفيهم أمين سرّ مجلس القيادة الذي ظهر على شاشة التلفاز معلناً اعترافه بالتورط في مؤامرة لقلب نظام الحكم، وكان الثامن من آب/ أغسطس ١٩٧٩ على موعد مع تنفيذ حكم الإعدام بعدد من كبار القادة الحزبيين بتهمة التآمر على النظام، عِدّتهم اثنان وعشرون، ومنهم محمد محجوب، ومحمد عايش، وعدنان حسين، وغانم عبد الجليل، ومحيي عبد الحسين[٤٧].

في حمى هذه المحطة التاريخية الحاسمة المصبوغة بدم القادة من رفاق الحزب، راح صدام يتزلّف إلى الشيعة منوهاً بشخصية الإمام علي، متردداً على زيارة العتبات المقدسة، وحضور بعض مجالس العزاء الحسينية، مرفقاً ذلك في الثالث عشر من آب/ أغسطس سنة ١٩٧٩ بإصدار عفو عام عن عدد من المحكوم عليهم سياسياً بالسجن، وجُلّهم من الشيعة، لكن سحابة الصيف هذه لم تدم طويلاً إذ سرعان ما شهد خريف العام العديد من التظاهرات المنددة بنظام البعث في كل من الكاظمية والبصرة والعمارة ومدينة الثورة ببغداد، اعتقل فيها المئات، وفي السابع عشر من آذار/ مارس سنة ١٩٨٠، وإثر عملية تفجير الرصافة ببغداد، حصلت مواجهة بين رجال أمن النظام والمتظاهرين، ومعظمهم من الإسلاميين، ذهب ضحيتها العشرات ممّن حكم عليهم بالإعدام، والتهمة أبداً جاهزة ومعروفة، هي محاولة الانقلاب على النظام، والمس بأمن الدولة، والانتماء إلى حزب الدعوة، والتماهي مع الثورة الإسلامية الإيرانية على حساب الانتماء إلى الوطن والقومية العربية[٤٨].

وفي الحادي والثلاثين من الشهر نفسه، وبناء على أحكام المادة ١٥٦ من قانون المحاكمات العراقي أصدر صدام، وبمفعول رجعي، قراراً يقضي باعتبار حزب الدعوة الإسلامية ـ الشيعية في نظر صدام حزباً عميلاً للمخابرات الأجنبية، يسعى إلى قلب نظام الحكم والخروج على مبادئ ثورة ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، وبناء عليه، فإن كل من يثبت انتسابه إلى هذا الحزب فهو يعرض نفسه لعقوبة الإعدام، إلاّ إذا تاب وسلّم نفسه طوعاً للسلطة، قرار في غاية الخطورة، والأخطر أن صداماً وجه للسيد الصدر، وكان ما يزال في الإقامة الجبرية، من ينصحه بإصدار فتوى تحرّم الانتساب إلى حزب الدعوة، وتدعو إلى تأييد حزب البعث، فأبى السيد ذلك. فلما كان الخامس والسادس من نيسان/ابريل سنة ١٩٨٠، كان الصدر، ومعه أخته بنت الهدى، مكبلاً بالقيود، مسوقاً إلى بغداد من النجف، وفي الثامن والتاسع من الشهر نفسه سجّل صدام جريمة العصر لما صوّب بنفسه، وبيده رصاصات مسدسه نحو رأس رجلٍ هو من ألمع رجالات العصر، في القرن العشرين(٤٩).

أُعدم الصدر، وأعدمت أخته آمنة، بنت الهدى، ما تسبب بنقمة شعبية مكبوتة سرعان من انفجرت تفجيرات وقلاقل في جامعة المستنصرية، والوزيرية، ما دفع بسلطة البعث إلى اعتقال الكثيرين، وإلى القيام بأكبر حملة تهجير طالت عشرات آلاف العوائل العراقية الشيعية، بحجة أصولهم الإيرانية، وليس في عديدها من هو إيراني سني، أو عراقي سنّي، أو نصراني أو يهودي(٥٠).

الإحالات

(١) انظر نصوص هذه المراسلات كاملةً في:
يقظة العرب، لجورج أنطونيوس. دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٤. ص ٥٤٣ ـ ٧٧٥.

(٢) موسى، سليمان: الحركة العربية (١٩٠٨ ـ ١٩٢٤). دار النهار، بيروت ١٩٧٧، ص ٢٣.

(٣) دروزة، محمد عزّة: حول الحركة العربية الحديثة. المطبعة العصرية، صيدا ١٩٥٠. ١/ ١٢٥ ـ ١٣١.

(٤) الحركة العربية (١٩٢٤ ـ ١٩٠٨) ص٥٤٨.

(٥) صليبا، جميل: المعجم الفلسفي. دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٨٢. ١/٤٩١.

(٦) الحسن، طالب: حكومة القرية. ط١. دار أور للطباعة، بيروت ١/ ٣٣٩ وما بعدها.

(٧) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص١٠١، نقلا عن المذكرات المنسوبة إلى حردان التكريتي، ص١٦.

(٨) علي المؤمن، سنوات الجمر، ص ١٠٢.

(٩) موسوعة الأحزاب العراقية، من ٣٦٧.

(١٠) هاشم، جواد: مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام. دار الساقي. بيروت ٢٠٠٣. ص ٢٥٣.

(١١) المصدر نفسه ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(١٢) سلامة، غسان: المجتمع والدولة في المشرق العربي. ط٢. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٩٩. ص ٨١.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٤) الدولة والمجتمع في العراق المعاصر ٥٣٧ ـ ٥٣٨.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٤١.

(١٦) الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، ص ٥٤٢.

(١٧) المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص ٨٩.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(١٩) الطائفية والسياسة في العالم العربي، ص٣٣٢.

(٢٠) الطائفية والسياسة في العالم العربي، ص ٣٣٣.

(٢١) انظر: التقرير السياسي لحزب البعث الصادر سنة ١٩٧٤، ص ١٥٢.

(٢٢) المجتمع والدولة، ص ٢٢٥.

(٢٣) الطائفية والسياسة في العالم العربي، ص ٣٣٧.

(٢٤) الدولة والمجتمع، ص ٢٩٢. نقلاً عن:
عبد الجبار، فالح: الديمقراطية المستحيلة ـ الدولة الكليانية الجديدة. دار المدى دمشق ١٩٩٨، ص ١٣.

(٢٥) الحسن، طالب: حكومة القرية، ص ٣٣٩.

(٢٦) الدولة والمجتمع، ص ٥٠٦.

(٢٧) موسوعة الأحزاب العراقية ص ١٣٠.

(٢٨) الطائفية والسياسة، ص ٣٤٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

(٣٠) سنة ١٩٨٠ دخل الدولة مليون عضو حزبي، فأصبح الحزب والدولة والمجتمع كتلة واحدة، انظر: موسوعة الأحزاب العراقية، ص ١٣٢.

(٣١) المجتمع والدولة، ص ٣٣١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٣١.

(٣٣) حكومة القرية ١/ ٣٩ ـ ٤٠.

(٣٤) سنوات الجمر ١٤٠ ـ ١٤١.

(٣٥) الدولة والمجتمع، ص ٤٤١.

(٣٦) سنوات الجمر، ١٢٣.

(٣٧) المصدر نفسه ١٣٨ ـ ١٤٠.

(٣٨) سنوات الجمر، ص ١٥٥. وانظر أيضاً:
السماك، محمد: من هو الرئيس العراقي صدام التكريتي، الاتحاد الإسلامي لطلبة العراق

في أميركا وكندا. ١٩٨٢. ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٣٩) سنوات الجمر، ص ١٥٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٤١) سنوات الجمر، ص ١٧٢.

(٤٢) سنوات الجمر، ص ١٩١، نقلاً عن: مجلة ألف باء بغداد. عدد ١٤/٢/١٩٧٩. ص ٥٤٢.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٤٤) سنوات الجمر،ص ١٩٦ ـ ١٩٧. أو انظر:
كاظم، صافيناز: يوميات بغداد. أوبن برس ليمتد، لندن ١٩٨٤. ص ١٩.

(٤٥) سنوات الجمر، ص ٢٠٨.

(٤٦) سنوات الجمر ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٤٧) موسوعة الأحزاب العراقية، ص ٤٥٦.

(٤٨) سنوات الجمر ٢٣٣ ـ ٢٤١.

(٤٩) موسوعة الأحزاب العراقية ٤٤١.

(٥٠) سنوات الجمر ٢٧٢.

الفصل السادس

الاحتلال الأميركي وانقلاب الصورة

علي سعد

باحث من لبنان

لم يكد القرن العشرون يشرف على نهايته، حتى بدا الحراك السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية كما لو أنه قد أصيب بالحمى، وقد ساعد على ذلك مؤشر التفاعلات الدولية الذي أيقظ على ما يبدو حلماً أميركياً كان لا يزال دفيناً حتى تلك الفترة، وهو الإمساك بزمام القرار العالمي وتطويب مقدرات العالم باسم الشعب الأمريكي (المتفوق والمسيطر)؛ ووضعها في خدمة رفاهيته، وجعل المصلحة الأمريكية هي المقياس الذي تقاس به الأمور، والمعيار الذي يعرف به الخطأ من الصواب.

إن سلسلة الحروب التي شهدها القرن العشرون منذ بداياته كانت تصب كلها، في النهاية، في مصلحة الولايات المتحدة، إذ سرعان ما أنهكت هذه الحروب أوروبا التي كانت بمثابة ساحة المعارك الأساس وحطب نيرانها ومدد عتادها؛ فالحربان العالميتان الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) والثانية (١٩٤٠ ـ ١٩٤٥) دمرتا أوروبا مرتين في أقل من نصف قرن، وفي الوقت نفسه، كان نجم الولايات المتحدة آخذاً بالصعود والسطوع.

ولعل إنشاء هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وعلى أنقاض عصبة الأمم، وجعل مقرها في نيويورك، كان مؤشراً على انتقال مركز الثقل في السياسة الدولية من ضفة الأطلسي الشرقية (أوروبا) إلى ضفته الغربية (الولايات المتحدة).

إرهاصات الحلم الأمريكي

الواقع أن الحلم الأمريكي بالسيطرة على العالم لم يولد على الأرض الأمريكية، وإنما هو حلم مهاجر إليها، تماماً، كالشعب الأميركي الذي ولدت أجياله الأولى على الأرض الأوروبية، ثم هاجرت إلى أميركا، سعياً وراء حلمها بالثروة والسيطرة، عبر البحث عن مناطق يمكن الاستحواذ عليها بأية وسيلة، حتى لو كانت إبادة الشعوب الأصلية التي تقطن في تلك المناطق، ولعل عمليات التجميل الأميركية الهوليودية عبر أفلام «الكاوبوي والويسترن» لم تستطع أن تنزع من الذاكرة بعد أخبار المجازر التي ارتكبها المهاجرون الأوروبيون الأوائل (الشعب الأمريكي في ما بعد) بحق سكان أمريكا من الهنود الحمر. وهو ما ترك انطباعا سيئا عن الأميركيين لدى معظم شعوب العالم، حتى الأوروبيين منهم. ولم تفلح محاولات التجميل الإعلامية الأميركية في إزالة هذه الصورة في الماضي، فما بالك في الحاضر في ضوء الممارسات الأميركية الخاطئة وتدخلاتها غير المبررة بشكل كافٍ في دول العالم، فـ«أميركا ليست مكروهة حاليا في العالم العربي فقط، وإنما في العالم كله، بما في ذلك أوروبا؛ بل خصوصا في أوروبا، مهد الحضارة الغربية، حيث هناك شرائح واسعة جدا من الناس، على مختلف طبقاتهم ومشاربهم وانتماءاتهم، لها من الأميركيين مواقف تتراوح بين الحذر الشديد والخوف والتحفظ والبرودة وعدم الارتياح والمعاداة التامة؛ بل والكراهية»[١].

لقد ولد الحلم الأمريكي بالسيطرة والنفوذ والاستحواذ على مقدرات الآخرين على الأرض الأوروبية، وبالتالي فهو استمرار للعقلية الأوروبية الاستعمارية التي وجدت أن أوروبا لم تعد ذلك المكان الذي تستطيع أن

تمارس استعمارها للعالم انطلاقاً منه؛ بعد أن تصدع المجتمع الأوروبي ودمرت الحروب أية إمكانية لتلملم أوروبا أذيالها وتعود إلى حلبة الصراع العالمي.

لذلك اتجهت أنظار «مافيا» الاستعمار سواء بشكل عشوائي أو منظم إلى المناطق البكر في ذلك الزمن، وهي المناطق التي قام عليها في ما بعد ما عرف بالولايات المتحدة الأميركية.

وهكذا، بعد أن كان المستعمر الأوروبي الثري يرى أن أميركا مزرعته وحديقته الخلفية، انتقل إليها لتصبح مقره، تاركاً أوروبا لتحوز المرتبة الثانية من اهتمامه، ولتصبح بالتالي مزرعته القديمة وحديقته التي لا يهتم كثيراً بشؤونها إلا عندما يثور لديه الشعور الدفين بأنها مهده الأول والمصدر الذي جاء منه.

وبطبيعة الحال، فقد حمل الحالمون الأوروبيون إلى الأرض الجديدة (أميركا) أمراضهم معهم، حيث تجذرت في صميم أحلامهم. وهي أمراض مزمنة تضرب في جذورها إلى بداية سيطرة رجال الكنيسة على الغرب ونشر فهمهم للَّه وللوجود وللإنسان والكون..

فاللَّه في المسيحية كما في اليهودية هو إله مغلول الأيدي أو أنه في أحسن الحالات إله شريك، أو له شريك هو الإنسان في إدارة الوجود[٢].

ومثل هذا الفهم، يتيح للإنسان الفرد أو الجماعة حرية أكبر في طرح المفاهيم، ويجعل منه محوراً أساساً تقاس عليه المصالح والمفاسد، ويعرف به الخطأ من الصواب، وفقاً للقرب منه أو البعد عنه، من دون كثير من الالتفات إلى باقي مفردات أو مجاميع الوجود، ما يعني ترسيخ مقولة «الغاية تبرر الوسيلة»، وإطلاق يد الفرد في تحقيق مصالحه، «وتأتي الثورة

الصناعية، والتطورات الاقتصادية، والهيمنة الاستعمارية الغربية في القرون الأخيرة في سياق هذا النمط من الإلهيات»[٣].

وكانت ثمار هذا النمط من الفكر «عبارة عن ألفية من القتل الشامل»[٤] الذي بلغ ذروته في نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال ضرب أميركا مدينتي «ناكازاكي» و«هيروشيما» اليابانيتين بالقنابل النووية عام ١٩٤٥.

وهي ذروة قد لا تكون الأعلى، وإنما فاتحة لذروات أعلى وأكبر، لم يمنع من ظهورها على أرض الواقع في القرن الماضي، قرن المئة سنة من العنف[٥] سوى ما عرف بـ«الحرب الباردة» التي خيمت على معظم النصف الثاني من القرن العشرين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي الذي برز منافساً عنيداً وخطيراً لها في السيطرة على العالم. . .

فلقد انشغلت الولايات المتحدة في تحصين مواقعها في مناطق العالم، وفي منازلة الاتحاد السوڤياتي سياسياً واقتصادياً وإعلامياً إلى أن أتيح لها أن تتخلص منه عبر إسقاطه المدوي من الداخل، وتقطيعه وتقسيمه، بأسلوب أو بآخر، مباشرة أو غير مباشرة، إلى جمهوريات متباعدة وأحياناً كثيرة متحاربة.

وأمام حسم الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة وجد الأميركيون أن الساحة أصبحت خالية أمامهم، وأن عليهم أن يغتنموا الفرصة التي سنحت ليحققوا ما عملوا عليه زمنا طويلا، وهذا ما ألمحت إليه «كوندوليزا رايس» وزيرة خارجية أميركا في عهد جورج بوش الابن، حيث قالت: إن بلادها «سعت على مدى٦٠ عاماً إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط على حساب الديمقراطية، لكننا لم ننجز أيا منهما، الآن نبتني نهجا جديدا»[٦]، وهذا النهج الذي تحاول الولايات المتحدة بناءه ليحقق لها ما فشلت

«الملكيات وجمهوريات العسكرتاريا» في تحقيقه هو «الديمقراطية»، تقول رايس: «نحن ندعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب»، وبالتأكيد فإن الديمقراطية التي تتحدث عنها «رايس»، وتريدها لنا، تختلف عن «الديمقراطية» التي تحرص الإدارة الأميركية على تطبيقها على أراضيها.

وهكذا أصبحت الفرصة مؤاتية أمام الأميركيين لبسط نفوذهم وإحكام سيطرتهم على العالم وختمه بالشمع الأحمر الأميركي، وإلى الأبد، كما صور لهم منظروهم عبر نظريات مثل نهاية التاريخ[٧] التي تنظر لنهاية تاريخ العالم، وبدء التاريخ الأميركي، أو مثل نظرية صدام الحضارات التي يصح أن نسميها، إذا أردنا الدقة، تهافت الحضارات وتهاويها أمام الحضارة الغربية الأميركية[٨].

وإذا كان الاتحاد السوڤياتي قد فاجأ العالم بسرعة سقوطه وتفككه، فإنه لم يفاجئ المخططين الأميركيين ورجال البنتاغون، وأذرعه من (C.I.A) وغيرها، حيث كانوا يعملون ليل نهار من أجل تلك الغاية، وكانوا واثقين من ذلك إلى درجة جعلتهم لا يغفلون عن تمهيد المسرح لعملياتهم المستقبلية، بعد إزاحة الاتحاد السوڤياتي، والانتهاء من منازلته في الحرب الباردة.

فلقد كانت الإدارة الأميركية، وطوال أكثر من عقد من الزمن، قد قسمت خارطة العالم إلى ساحات ومناطق، وفقاً لما تحتوي عليه من ثروات ومقدرات، أو ما يمكن أن تشكله من احتمال بروز مواطن قوة، قد تشكل خطر قيام منافس قوي آخر، يمكن أن يشاطرها اقتسام النفوذ والسيطرة والاستحواذ على إمكانات ومقدرات العالم.

ومن هنا، نلاحظ أن انحسار دور الاتحاد السوڤياتي وغيابه، ترافق مع

صعود الدور الأميركي، حيث كان الاتحاد الروسي الذي قام محل الاتحاد السوڤياتي مشغولا بلملمة تركة الاتحاد السوڤياتي الثقيلة التي تفرق معظمها ما بين جمهورية مستقلة، أو جمهورية ضعيفة لم تجد بدا من الاتحاد معه، وقد تصاعد الدور الأميركي أكثر، عندما جاءت حرب الخليج، وأخذ مدى أوسع[٩].

الغزو الذريعة وذريعة الغزو

كانت منطقة الشرق الأوسط، وما زالت تشكل هدفا لكل حالم بالثروة أو بالسلطة، وعندما خرجت من تحت العباءة العثمانية، أصبحت مكشوفة بالكامل أمام كل غاز وطامع، فهي منطقة غنية بالثروات الطبيعية، وتفتقر، في الوقت نفسه، إلى إمكانية الدفاع عنها، خاصة وأنها خرجت من تحت الحكم العثماني مفككة العرى، مضعضعة القوى، في ظروف حرب عالمية تطاحن فيها الكبار؛ وعندما افترس بعضهم البعض لم يلتفتوا إلى الصغار إلا من زاوية وراثتهم وهم أحياء، واقتسامهم في ما بينهم؛ فكانت اتفاقية «سايكس بيكو» التي جاءت ببدعة الانتداب والتي جعلت مقدرات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشعوبهما بيد الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى.

وعندما هبت رياح الاستقلال، أو بالأحرى الاستقلالات، على المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية (الأوروبية الصنع تماما كالحرب العالمية الأولى)، كانت تلك الاستقلالات اسما بلا مسمى، إذ إن الأمر لم يتعد تغيير الدول الكبرى قناع «الانتدابات» بقناع «الاستقلالات»، وأصبحت تتحكم بالمنطقة بشكل غير مباشر؛ لكن لم يفت دول الاستعمار أن تزرع إسرائيل في قلب العالم العربي، وأن تتعهد في ما بعد بتأمين مستلزمات

بقائها على حساب الدول العربية، لتصبح الهراوة التي تستعملها في حال فشل «المندوبون السامون» الذين كانت تعينهم (أيام الانتداب)، أو في حال عجز الوكلاء المحليون الذين أسمتهم ملوكا ورؤساء ومستشارين (أيام الاستقلال) هن تنفيذ ما يطلب منهم، وكثيرا ما كنا نشهد في الحالات الطارئة والمستعجلة التي لا يستطيع الوكلاء المحليون التصرف فيها، وصول المبعوثين، ليشرحوا للوسطاء المحليين ما استعصى عليهم فهمه، عبر الرسائل أو الإيحاءات، هذا طبعا، قبل أن تضطر إلى اللجوء إلى «الكي» عبر الإيعاز لإسرائيل بالقيام بالمهمة عسكريا، باعتبارها آخر الدواء الاستعماري.

ولا يغيب عن ذهن المراقبين، خاصة في عصر التفرد الأميركي، أن قيام الولايات المتحدة الأميركية بالتدخل العسكري المباشر، إنما هو ناتج عن سببين أساسيين:

الأول: عدم ثقة الولايات المتحدة بقدرة إسرائيل على حسم الأمور في ظل تنامي قدرات الدول المناهضة لإسرائيل وحركات المقاومة.

الثاني: فتح المجال واسعا أمام الإسرائيليين، باعتبارهم ذراعا غربيا في المنطقة، من أجل التطبيع وفرض الأمر الواقع، ورفع معنوياتهم أمام حركات المقاومة (المقاومة الإسلامية في لبنان وانتفاضات الداخل الفلسطيني) على سبيل المثال.

حتى الحرب الأميركية على العراق، يقول «باتريك بوكانن» وهو أحد المرشحين لرئاسة الولايات المتحدة: «إن الحرب على العراق جاءت لخدمة دولة واحدة هي إسرائيل، ومن أجل خدمة مصالح حزب واحد هو الليكود، ومن أجل رغبة شخص واحد هو شارون..»[١٠].

بالطبع، لم تكن الحرب على العراق من أجل إسرائيل وحدها، فهناك استراتيجية أمريكية أكبر، لكن إسرائيل تعتبر مفصلا أساسيا في هذه الاستراتيجية التي ترتكز على ضرورة إيجاد عدو ما تحاربه، لتمرير المخططات المرسومة. ومن هنا نفهم لماذا صنعت أميركا الإرهاب تحت مسميات القاعدة وطالبان، يقول «إيمانويل تود» صاحب كتاب ما بعد الإمبراطورية: «إن القسم الأعظم من النشاط العسكري الأميركي سيتركز مستقبلا على العالم الإسلامي، تحت شعار الحرب على الإرهاب، ويعود ذلك الى التراجع الحاصل في أحد موارد الإمبريالية الأميركية، في مجالات الأيديولوجيا، والاقتصاد والعسكر، مستغلة العوامل التالية:

١ ـ التراجع في الأيديولوجيا العمومية، وظهور عدم تسامح في ما يتعلق بقضية المرأة في العالم الإسلامي.

٢ ـ الهبوط في الفاعلية الاقتصادية الذي أدى إلى تركيز التفكير الاستراتيجي الأميركي على النفط العربي.

٣ ـ ضعف العالم الإسلامي عسكريا ما جعله هدفا سهلا؛ بل مفضلا على غيره»[١١].

صدام حسين و«أبريل غلاسبي»

لأن الساحة الشرق أوسطية خلت وأصبحت الطريق إليها مفتوحة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وإخلائه موقعه منها، رأت الولايات المتحدة أن الفرصة أصبحت مؤاتية لتتحرك بسرعة وبفعالية، قبل أن يدهمها الوقت؛ فأوعزت إلى سفيرتها في العراق «أبريل غلاسبي» كي تعطي الضوء الأخضر لصدام حسين بالتحرك، موهمة إياه أو متفقة معه، بحل أزمته التي أوقعته

فيها عندما حفزته، تلميحا وتصريحا وعبر المبعوثين أو الوكلاء المحليين، على إشعال فتيل الحرب العراقية الإيرانية.

وقد فهم صدام حسين الرسالة وقام بتنفيذها على الفور، إذ لم يكن هناك ما يثير الريبة في نفسه، فهو أولا في ضائقة اقتصادية، وثانيا لم يكن هناك ما يجعله لا يثق بالأميركان ونصائحهم، نظرا لعلاقته القديمة معهم، وقد سمعت، مباشرة، من لسان سامي شرف (مدير مكتب جمال عبد الناصر) في لقاء معه في فندق قصر ليبيا في طرابلس عام ١٩٩٠، وبحضور ناشر ورئيس تحرير جريدة عربية، أن المخابرات المصرية اكتشفت علاقة صدام حسين بالمخابرات المركزية الأميركية (CIA)، وأنه كان يقوم بزيارات أسبوعية منتظمة إلى السفارة الأميركية في القاهرة أثناء تواجده في مصر في الستينات من القرن الماضي، وعندما شعر بأن المخابرات المصرية تراقبه غادر مصر فجأة إلى سوريا، ومنها إلى العراق، لتبدأ رحلته إلى استلام الحكم.

لقد كان صدام حسين الخارج لتوه من الحرب العراقية الإيرانية المدمِرة، والتي استمرت ثماني سنوات، واقعا في أزمة مالية خانقة، إذ إن الدول الخليجية التي كانت تؤمن له السيولة النقدية، وكل احتياجاته خلال الحرب، بكرم زائد، قطعت عنه إمداداتها، وتركته وحيداً في مواجهة شعب جوَّعه، وحوَّل اقتصاده إلى اقتصاد حرب، حتى الجيش الذي كان الطفل المدلل لصدام، والذي كانت وجبة الطعام تصل ساخنة إلى أفراده وهم في عمق جبهات القتال، بدأ يعرف طعم الجوع، والفقر والفاقة؛ وعندما شكا صدام حسين في اجتماعه مع السفيرة الأميركية في العراق «أبريل غلاسبي» ضائقته المادية، وتنكُر دول مجلس التعاون الخليجي له، وأنه يفكر باقتطاع المنطقة الحدودية بين العراق والكويت، وهي منطقة نفطية، بحجة أنها منطقة

عراقية؛ وجد أن الفرصة سانحة ليفعل ما يحلو له عندما أعطته الضوء الأخضر بقولها له: «لا رأي لدينا حول خلافات العرب في ما بينهم، بما في ذلك خلافكم حول الحدود مع الكويت»[١٢].

وهكذا كان، حيث اجتاح الكويت في ليلة واحدة، لتبدأ أزمة جديدة، وليتحول هذا الغزو إلى ذريعة أميركية للدخول إلى عمق المنطقة بقوة، بسببه من جهة، وعبر الأزمات التي كانت هي سبباً في افتعالها، من جهة ثانية، بدءا من دعمها لـ«مجاهدي الأفغان» الذين أسمتهم في ما بعد بـ«الإرهاب» إلى دعمها صدام حسين، ومده مباشرة أو غير مباشرة، بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية، ومن ثم حشره في زاوية اجتياح الكويت.

غزو الكويت

في البداية، بدأ صدام حسين بالتمهيد لاجتياح الكويت، عبر توجيه الاتهامات لها، بالقيام بأعمال تنقيب غير مرخصة عن النفط (في الجانب العراقي كما كان يقول) من «حقل الرميلة» النفطي الذي يطلق عليه في الكويت «حقل الرتقة»، وهو حقل مشترك بين الكويت والعراق، وفي معرض تبريراته قال: إن الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، كانت بمثابة دفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي، وإن على الكويت والسعودية التفاوض على الديون على العراق، أو إلغائها جميعها.

وللعلم، فإن الديون السعودية على العراق، والناتجة عن الحرب العراقية الإيرانية، تفوق الديون الكويتية، إذ كانت تقدر بحوالي ٢٦ مليار دولار، بينما بلغت الديون الكويتية حوالي ١٧ مليار دولار.

في هذا الوقت كان الجو السياسي في المنطقة ملبدا بالغيوم، وينذر

بهبوب العاصفة بين لحظة وأخرى، خاصة عندما عاد عزت الدوري نائب الرئيس العراقي في يوم ١/٨/ ١٩٩٠ من لقاء له في السعودية مع ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، حيث أجريا محادثات اللحظة الأخيرة، ولم يخرجا منها بنتيجة، ويبدو أن فشل ذلك الاجتماع كان معروفا من البداية، وأن صدام حسين لم يهدف منه سوى أن يوجه عبر نائبه التحذير الأخير. ولا شك في أن كل الذين شاهدوا عبر شاشات التلفزة تعثر الشيخ سعد العبد الله وهو ينزل عن سلم الطائرة، أدركوا أن المهمة التي جاء الشيخ سعد من أجلها إلى السعودية كانت محكومة بالفشل قبل أن تبدأ.

وفي الليلة نفسها التي عاد فيها الشيخ سعد إلى الكويت بدأ الاجتياح العراقي، وبالتحديد في الساعة الثانية بعد منتصف الليل.

وفي محاولة من صدام حسين لإضفاء طابع ديني على الحملة، ومحاولة منه لكسب جماعة الإخوان المسلمين والمعارضين السعوديين من جماعة القاعدة خاصة، أضاف كلمة الله أكبر على العلم العراقي، وزاد من حجم الطابع الديني في الحملة الدعائية على السعودية، عندما بدأت القوات الأجنبية تتدفق على السعودية.

كما حاولت القيادة العراقية إضافة لمسات قومية على اجتياحها للكويت، عبر طرح فكرة أن الكويت كانت جزءاً من العراق، وتم اقتطاعها من قبل الإمبريالية الغربية، حسب تعبيرها، وتم أيضاً استغلال تزامن هذا الصراع مع أحداث ما انتفاضة فلسطين الأولى.

وفي ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ عبرت قطاعات كبيرة من الجيش العراقي الحدود الكويتية العراقية باتجاه مدينة الكويت، وتوغلت المدرعات والدبابات العراقية في العمق الكويتي، وسيطرت على الإذاعة والتلفزيون الكويتيين،

وعلى المراكز الرئيسية في شتى أنحاء الكويت، ومن ضمنها قصر الأمير، فيما استطاع الأمير وولي العهد وأعضاء الحكومة النجاة من الوقوع في قبضة الجيش العراقي، حيث غادر الجميع إلى السعودية، بمجرد وصول طليعة القوات العراقية إلى مشارف العاصمة الكويت.

وقد اعتقلت القوات العراقية أعدادا كبيرة من الكويتيين، إضافة إلى أعداد من الأجانب الذين كانوا موجودين فيها في ذلك الوقت، وقد تم استعمالهم كرهائن لاحقاً.

وبدأت عمليات سلب ونهب واسعة النطاق من قبل القوات العراقية، شملت جميع مرافق الكويت، من المواد الغذائية على رفوف البقالات في الأسواق، إلى الأجهزة والتجهيزات الطبية المتطورة وغيرها، وبدأت حملة منظمة لنقل ما تم الاستحواذ عليه إلى العراق. وقد ارتكب الجيش العراقي العديد من الجرائم في الكويت، كعمليات الإعدام بدون محاكمة، والتي كانت تجري أمام منزل الضحية، وبحضور أسرته.

وقامت السلطات العراقية، ولأغراض دعائية، بنصب حكومة صورية برئاسة علاء حسين في ٤ أغسطس/ آب ١٩٩٠، وكان علاء حسين يحمل الجنسيتين العراقية والكويتية، حيث نشأ في الكويت، وأصبح ضابطا في الجيش الكويتي، وكان قد تخرج من جامعة بغداد، وانتمى إلى حزب البعث في أيام الدراسة.

وأعلن طه ياسين رمضان النائب الثاني لرئيس الجمهورية العراقية إعادة الجيش الشعبي، ودعت وزارة الدفاع العراقية المواليد من ٦١ ـ ٦٦ إلى الالتحاق بالجيش.

وبعد أربعة أيام أي في ٨ أغسطس/آب ١٩٩٠، تم ضم الكويت إلى

العراق. وفي ١٦/أغسطس/آب وحتى يضمن عدم تدخل إيران اعترف صدام بمعاهدة الجزائر مع إيران عام خمسة وسبعين، ووافق على تبادل الأسرى والانسحاب من الأراضي الإيرانية المتبقية، علما أن اتفاقية الجزائر هذه تحمل توقيع صدام، وقد نقضها هو نفسه عندما بدأ حربه على إيران. في هذا الوقت ازداد التوتر في الخليج تدريجيا وتواصلت الاجتماعات الدولية لتعلن الحصار الاقتصادي على العراق...

وبعد ساعات من الاجتياح العراقي للكويت طالبت الكويت والولايات المتحدة بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن، وتم اتخاذ القرار ٦٦٠ الذي شجب الاجتياح، وطالب بانسحاب العراق من الكويت.

وفي ٣ أغسطس/آب ١٩٩٠ عقدت الجامعة العربية اجتماعا طارئا، شجبت فيه الغزو وطالبت بانسحاب الجيش العراقي من الكويت أيضاً.

وفي ٦ أغسطس/ آب ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن قرارا بفرض عقوبات اقتصادية على العراق.

وكانت تحركات السياسيين على قدم وساق، فقد غادر عزة الدوري يوم الثامن من كانون الثاني العراق متوجهاً إلى إيران لإجراء محادثات مع الحكومة الإيرانية في مبادرة سابقة لأوانها. فيما اجتمع وزير الخارجية العراقي طارق عزيز في جنيف مع «جيمس بيكر» وزير خارجية أميركا واجتمع عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري وأمين عام مجلس الأمن وقتها «كولد فالد هايم» في القاهرة التي كان يتواجد فيها الملك حسين، وسافر عبد السلام جلود ممثلا الرئيس الليبي معمر القذافي إلى طهران، بينما اجتمع ياسر عرفات والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في بغداد في محادثات منفصلة عن محادثات اليمني حيدر أبو بكر العطاس والجزائري

أحمد بن بلا المتواجدين في بغداد أيضاً. وكان ذلك من يوم الثاني عشر إلى الرابع عشر من كانون الثاني.. واستغلت إسرائيل هذه التوترات لتغتال الناشط الفلسطيني صلاح خلف (أبو إياد) وناهل عبد الحميد يوم الخامس عشر من كانون الثاني.

وضاعفت أمريكا قواتها وسعت إلى جشد مليون مقاتل من الدول الحليفة، في الوقت الذي أعلن فيه ملك السعودية فهد بن عبد العزيز أنه يتكفل بنصف تكاليف الحرب.. كذلك تبرعت اليابان بتسعة مليارات دولار للمجهود الحربي.. وأجري استفتاء في مجلس الشيوخ الأمريكي، تبين فيه أن اثنين وخمسين بالمائة منهم يؤيدون الحرب فيما عارضها سبعة وأربعون بالمائة.

وفي يوم ١٢/١/١٩٩١ غادر أمين عام الأمم المتحدة «دي كويلار» بغداد متوجهاً إلى فرنسا، ومنها إلى مجلس الأمن ليعلن أنه لا فائدة من صدام وأنه لا بد من الحرب.

وبدأ صدام باستخدام نفوذه السياسي والدبلوماسي، وكثف مباحثاته، لعله يجد منفذاً للخلاص.

في الوقت نفسه اجتمع في نيويورك اثنان وسبعون حزبا وتنظيما عراقيا يمثلون المعارضة العراقية، لتشكيل حكومة في المنفى تستلم السلطة بعد سقوط حكومة صدام.

واتفقت هذه المعارضة على وضع آلية لإطاحة صدام بمساعدة أمريكا التي طلبت منها أن يدخل جيش المعارضة إلى العراق من الأراضي الإيرانية حال دخول قوات التحالف لتحرير الكويت؛ لكن إيران رفضت دخول جيش المعارضة العراقية إلى العراق من أراضيها... وطلبت دخول هذا الجيش من

الأراضي السعودية.. وبررت رفضها بأن جيوش التحالف جحفلت قواتها في الأراضي الخليجية وخصوصا في قطر والسعودية. لكن السبب الحقيقي، كان احتراز إيران من كمين أمريكي يتهمها باحتلال العراق، مثلما احتل العراق الكويت، ليكون ذلك ذريعة لمحاربة إيران من قبل جيوش التحالف، فيما أعلن السيد محمد باقر الحكيم أن تلك مؤامرة لإطاحة المعارضة وليست لإطاحة صدام، وأعلن انفصاله عن الاتفاقية بين أطراف المعارضة والتي أبرمت بحضور أميركا.

ـ في ١٩٩١/٢/٨ غادر سعدون حمادي بغداد إلى الأردن في طريقه إلى ليبيا من إيران بعد رفض العراق مبادرة سلام إيرانية؛ في الوقت الذي طلب فيه الكونغرس الأميركي تأجيل الهجوم البري لأسبوعين.

ـ في يوم ١٩٩١/٢/١٣ تم قصف ملجأ العامرية وقصر المؤتمرات في بغداد وغادر «بريمياكوف» وزير خارجية روسيا بغداد بعد أن قدم مبادرة روسية تتضمن الانسحاب لمدة ٢١ يوما، وإيقاف القتال، واعتراف صدام بالكويت، وسحب عتاد الجيش العراقي إلى العراق، مقابل الشروط الأميركية التي تتضمن الانسحاب لمدة أسبوع والاعتراف بقرارات الأمم المتحدة وعددها ١٢.

ـ وفي يوم ١٩٩١/٢/١٥ أعلن صدام استعداده للانسحاب من الكويت بشروط عارضتها أميركا ودول الخليج، ورحبت بها موسكو بعد أن طلب «غورباتشوف» تأجيل الهجوم البري إلى ما بعد محادثات طارق عزيز في موسكو.

ـ في هذا اليوم أيضاأعلن مجلس الأمن يوم السادس عشر من الشهر نفسه نهاية فترة السلام مع صدام.

ـ وفي يوم ١٩٩١/٢/١٧ غادر طارق عزيز بغداد متوجهاً إلى موسكو بعد مروره بإيران ورجع إلى العراق حاملا برنامج سلام وصفه بوش بأنه مبادرة غادرة وخائنة[١٣].

الحرب الأولى على نظام صدام

أخذت السعودية ترفع الصوت عاليا بإبداء مخاوفها من احتمال حدوث اجتياح لأراضيها، وهذه المخاوف لعبت دوراً كبيراً في تسارع الإجراءات والتحالفات، بحجة حماية حقول النفط السعودية، حيث صرح الرئيس الأمريكي «جورج بوش الأب»، في بداية الأمر بأن الهدف من الحملة هو منع القوات العراقية من اجتياح الأراضي السعودية، وسمى الحملة بعملية «درع الصحراء»، و«في خطوة منه لكسب الدعم العربي، أكد «بوش» لشركائه في التحالف أن الولايات المتحدة ستسحب قواتها من الخليج بعد تحرير الكويت مباشرة»[١٤].

فيما أعلن صدام صراحة اتهامه لأمريكا بأنها هي التي أوقعته في فخ الكويت مسبقا. ومن ثم بدأ تدفق القوات الدولية على المنطقة، استعدادا للحرب المخطط لها مسبقا على العراق.

وقد تباينت مواقف دول الجامعة العربية من الحرب، الأردن أعلن رسمياً تأييده للعراق، واعتبر الحرب عليه عدوانا على الأمة العربية، كما ورد في البيان الأردني، ومثلها فعلت منظمة التحرير الفلسطينية واليمن والسودان وليبيا، وتحفظت كل من الجزائر وتونس، وأيدت الحرب كل من دول الخليج ومصر وسوريا والمغرب. أما أمين عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي، وهو تونسي، فقد أعلن استقالته ساعة بدء الحشد للحرب على العراق.

وبدأت القوات الأمريكية بالتدفق على السعودية في ٧ أغسطس/ آب ١٩٩٠ أي في اليوم الذي أعلن فيه العراق ضم الكويت إليه واعتبرها «المحافظة التاسعة عشر». وقد وصل حجم الحشود العسكرية في السعودية إلى ٥٠٠,٠٠٠ جندي.

في خضم هذه التحشدات العسكرية صدرت سلسلة قرارات من مجلس الأمن والجامعة العربية، كان أهمها القرار رقم ٦٧٨ من مجلس الأمن الذي صدر في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠، والذي حدد فيه ١٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٩١ موعداً نهائيا للعراق لسحب قواته من الكويت، وإلا فإن قوات الائتلاف سوف تستعمل كل الوسائل الضرورية لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠.

وتشكل الائتلاف من ٣٤ دولة ضد العراق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بانسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط، وبلغت نسبة الجنود الأمريكيين في الائتلاف العسكري حوالي ٧٤٪ من العدد الإجمالي للجنود الذين تم حشدهم، وقد وصل العدد الإجمالي لجنود قوات الائتلاف إلى ٦٦٠,٠٠٠ جندي.

أما الدول التي شاركت في قوات الائتلاف فهي:

الولايات المتحدة الأمريكية التي تولت قيادة القوات، الأرجنتين، أستراليا، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، سوريا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، اليابان، الكويت، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، النروج، عُمان، باكستان، بولندا، البرتغال، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، كوريا الجنوبية، إسبانيا، مصر،

تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، إضافة إلى الهند التي شاركت بتزويد الوقود.

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدد من الإجراءات لاستمالة الرأي العام في الشارع الأمريكي وقبوله بفكرة التدخل الأمريكي في مسألة الكويت، حيث برزت أصوات معارضة للتدخل في الشارع الأمريكي، وأحد هذه الإجراءات كان إنشاء منظمة مواطني الكويت الحرة التي تم تمويلها بأموال كويتية، حيث قامت بحملات إعلامية لكسب ود الشارع الأمريكي والعالمي.

بدوره، بدأ العراق محاولات إعلامية لربط مسالة اجتياح الكويت بقضايا «الأمة العربية» فأعلن العراق أن أي انسحاب من الكويت يجب أن يصاحبه انسحاب سوري من لبنان، وانسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان.

وفي مطلع فجر ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٩١ أي بعد يوم واحد من انتهاء المهلة النهائية التي منحها مجلس الأمن للعراق لسحب قواته من الكويت، شنت طائرات قوات الائتلاف حملة جوية مكثفة وواسعة النطاق شملت العراق كله، من الشمال إلى الجنوب، واستعملت فيها قنابل ذكية وقنابل عنقودية وصواريخ كروز.

وفي ١٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٩١ أصدر صدام حسين بيانا أعلن فيه أن «أم المعارك قد بدأت».

وقام العراق بالرد على هذه الحملات الجوية بتوجيه ٣٥ صاروخاً من صواريخ سكود (أرض أرض) إلى أهداف داخل إسرائيل في ١٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٩١ في محاولة لجر إسرائيل إلى الحرب، وبالتالي لكسب

الشارع العربي. كما قام إضافة إلى ذلك بإطلاق صواريخ سكود على كل من مدينتي الظهران والرياض في السعودية، ومن ضمن أبرز الأهداف التي أصابتها الصواريخ العراقية داخل الأراضي السعودية منطقة عسكرية أمريكية في الظهران، حيث قتل جراؤها ٢٨ جندياً أمريكياً، ما أدى إلى عملية انتقامية أثناء انسحاب القوات العراقية من الكويت، إذ قصف الطيران الأميركي القوات المنسحبة في عملية سميت بـ «طريق الموت».

أما في العراق فكان الهدف الأول لقوات الائتلاف هو تدمير قوات الدفاع الجوي العراقي لتتمكن قوات الائتلاف بعد ذلك بمن القيام بغاراتها بسهولة، وقد تم تحقيق هذا الهدف بسرعة وبسهولة، حيث تم إسقاط طائرة واحدة فقط من طائرات قوات الائتلاف في الأيام الأولى من الحملة الجوية. وكانت معظم الطائرات تنطلق من الأراضي السعودية، ومن حاملات الطائرات الستة المتمركزة في الخليج العربي.

بعد تدمير معظم قوات الدفاع الجوي العراقي أصبحت مراكز الاتصال العراقية القيادية الهدف الثاني للغارات الجوية، وتم إلحاق أضرار كبيرة بها، ما جعل الاتصال يكاد يكون معدوماً بين القيادة العسكرية العراقية وقطاعات الجيش. وقد قامت الطائرات الحربية العراقية بطلعات جوية متفرقة أدت إلى إسقاط ٣٨ طائرة ميج عراقية من قبل الدفاعات الجوية لقوات الائتلاف، وعندها أدركت القيادة العراقية أن طائراتها السوڤياتية الصنع ليس بإمكانها اختراق الدفاعات الجوية لقوات الائتلاف، فقامت بإرسال المتبقي من طائراتها إلى إيران؛ ثم بدأ العراق في ٢٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٩١ بعملية سكب متعمدة لما يقرب من مليون طن من النفط الخام إلى مياه الخليج العربي.

بعد تدمير الدفاعات الجوية ومراكز الاتصال العراقية بدأت الغارات تستهدف قواعد إطلاق صواريخ سكود ومراكز الأبحاث العسكرية والسفن الحربية العراقية والقطاعات العسكرية العراقية المتواجدة في الكويت، ومراكز توليد الطاقة الكهربائية، ومراكز الاتصال الهاتفي، ومراكز تكرير وتوزيع النفط، والموانئ العراقية، والجسور وسكك الحديد ومراكز تصفية المياه.

وفي ٢٢ فبراير/ شباط ١٩٩١ وافق صدام رسمياً على مقترح سوڤياتي بوقف إطلاق النار بلا شروط، والانسحاب من الأراضي الكويتية خلال فترة قدرها ثلاثة أسابيع، على أن يتم الإشراف على الانسحاب من قبل مجلس الأمن. لكن الولايات المتحدة لم توافق على هذا المقترح، غير أنها «تعهدت» بعدم مهاجمة القطاعات العراقية المنسحبة، وأعطتها مهلة ٢٤ ساعة فقط لإكمال انسحابها من الكويت بالكامل.

وفي ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٩١ الساعة الخامسة صباحاً بدأ الهجوم البري بتوغل قوات الائتلاف في الأراضي الكويتية، وبعد ثلاثة أيام تمت إعادة السيطرة على الكويت؛ فيما ذكرت الأخبار أن العراق فقد مئة ألف جندي، ومئة وخمسة وسبعين ألف أسير.

وفي ٢٦ فبراير/شباط ١٩٩١ بدأ الجيش العراقي بالانسحاب بعد أن أشعل النار في حقول النفط الكويتية؛ وتشكل خط طويل من الدبابات والمدرعات وناقلات الجنود على طول الطريق بين المطلاع وصفوان وهو المعبر الحدودي الرئيسي بين العراق والكويت، وقصفت قوات التحالف القطاعات العسكرية المنسحبة ما أدى إلى تدمير ما يزيد عن ١٥٠٠ عربة عسكرية عراقية.

وفي ٢٧ فبراير/ شباط ١٩٩١ أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب

عن تحرير الكويت. فيما أعلن جيش التحالف أنه عبر الفرات باتجاه الناصرية، واحتل قاعدة الإمام علي(ع). وفي تمام الساعة الثامنة صباحاً من يوم ١٩٩١/٢/٢٨ توقفت الحملة العسكرية على العراق، أي إن المعركة استمرت ٩٩ ساعة فعلية.

ثم أحرقت القوات العراقية قبل انسحابها من الكويت (٧٣٧) بئراً نفطياً، وقد استمر اشتعال النيران حوالي تسعة أشهر بعد انتهاء الحرب، وتعتبر هذه الحرائق من أعقد وأكبر كوارث التلوث البيئي التي عرفها العالم في التاريخ الحديث.

وحسب إحصاءات قوات الائتلاف فإن الخسائر البشرية في صفوفها كانت كالتالي: الولايات المتحدة (٤٧٢)، السعودية (١٨)، مصر (١٠)، الإمارات العربية المتحدة (٣)، فرنسا (٢)، سوريا (١)، كويت (١). أما الخسائر العراقية فكانت بحسب إحصاءات قوات الائتلاف ١٠٠,٠٠٠ قتيل و٣٠٠,٠٠٠ جريح. واستناداً إلى مصادر عراقية فإن ٢,٣٠٠ مدني لقوا حتفهم.

وبعد انتهاء الحرب عانى الجيش العراقي من تدمير قطاعاته، وأصبحت الحكومة العراقية في أضعف حالاتها، وكان كل المراقبين يتصورون أنه سوف تتم إطاحة حكومة صدام حسين، وقام الرئيس الأمريكي «جورج بوش» الأب بصورة غير مباشرة بتشجيع العراقيين على القيام بثورة على صدام حسين، حيث صرح أن المهمة الرئيسية لقوات الائتلاف كانت «تحرير الكويت» وأن تغيير النظام السياسي في العراق هو «شأن داخلي»، وبدأ تذمر واسع النطاق بين صفوف الجيش العراقي المنسحب.

لكن دعوة جورج بوش إلى العراقيين للقيام بالثورة كان يقف وراءها

تصور خاص لديه عن موازين القوى التي ظن أنه قد عدّلها سلفا، فالولايات المتحدة كانت قد ادخرت «عناصر أساسية من الحرس الجمهوري إلى نهاية الحرب؛ وسمحت للعراق بأن يستخدم الطائرات المروحية لإطاحة الثوار، وسحبت السلاح من قوات المعارضة العراقية»[١٥]. لغاية في نفس الأميركان، تبينت في ما بعد عند ضرب الانتفاضة الشعبانية الشيعية.

الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١

بعد ٤٥ يوماً من القصف المنظم على العراق، والذي أدى إلى تدمير هائل للبنية التحتية في العراق، وأسهم في تراجع الروح المعنوية للجيش العراقي، انسحب الجيش العراقي من الكويت بشكل عشوائي، إذ عاد بعض الجنود من رحلتهم الطويلة من الكويت مشياً على الأقدام، أو في باصات محشوة بالوافدين إلى الكويت، الهاربين منها من العمال والموظفين الآسيويين والعرب.

وكانت الطائرات تطاردهم على طول الطريق الذي عرف في ما بعد بـ(طريق الموت)، ولم تكن تستثني الباصات والسيارات الخاصة التي تقل الأجانب.

كان الجنود في أقصى حالات الثورة النفسية، وهم يواجهون المجهول في عراق عرفوا أنه انهار تماماً، فلا كهرباء ولا اتصالات، ولا جسور، وقد سمعوا أن من بين الأهداف الـ ٧٠٠ التي ضربت في العراق، أهداف استخدم في ضربها اليورانيوم المنضب، أما الحرب على أولئك الجنود، فقد تأخرت عن حرب (الحلفاء) على العراق. ففي حين بدأ القصف على العراق في يوم ١٦/٢/١٩٩١، فإن ضرب الجيش العراقي داخل الكويت ابتدأ يوم ٢٤/٢/ ١٩٩١ أي بعد قبول العراق بالانسحاب، وهو ما دعا إلى تفسير ضرب

الجنود المنسحبين بأنه عملية انتقامية من هؤلاء الجنود، وهم في غالبيتهم من فقراء العراقيين، إذ إنه في الوقت نفسه أبقت قوات الائتلاف على قوات الحرس الجمهوري المدرب جيدا والمجهز بأحدث الأعتدة، والذي يدين بالولاء الأعمى لصدام حسين، وكانت قيادته تحت إشرافه مباشرة.

و«اضطر الجنود إلى بيع أسلحتهم مقابل علبة سكاير، أو ثوب مدني (دشداشة)، أو وجبة طعام، أو اضطروا إلى تركها، أو أخذت منهم مقابل عبور نهر، أو نقلهم بسيارة لمسافة ليست بعيدة.

وكانت هناك مجموعات من الأهالي تجمع الأسلحة من الطرق أو تشتريها، ولم يخل الأمر من تجار وجدوا فيها فرصة للربح، في بلد توقفت عجلته الاقتصادية، ودمرت فيه كل إمكانات الربح»[١٦].

وتلك الأسلحة، كانت هي السلاح الأساس الذي تسلحت به الانتفاضة الشعبية التي اندلعت شرارتها بعد أيام قليلة.

وخلافاً لما حدث في المناطق الشمالية، حيث أخذ الجنود والضباط أسرى، اضطر أهلهم إلى دفع فدية ـ في ما بعد ـ للبيشمركة، لإطلاقهم، فإنه لم تحدث عمليات أسر منهجية لا في الجنوب ولا في الوسط، إلا بعد اندلاع الانتفاضة التي استهدفت عناصر الاستخبارات والتوجيه السياسي، وعناصر الحرس الجمهوري الذين كانوا يثبتون في مواقعهم وهم يقاومون هجمات المنتفضين.

وتكاد تتفق معظم الروايات على أن الطلقة الأولى في الانتفاضة أطلقت في البصرة، في ساحة سعد تحديداً، وكان الهدف جدارية لصدام حسين؛ كانت تلك إشارة بأن حاجز الخوف قد سقط، فاستجابت لها مجاميع من أهل البصرة، وخرجت مظاهرات واسعة لا دليل على أنها كانت وفق تخطيط مسبق.

وحدثت مواجهات حادة مع الشرطة، ورجال الأمن الذين كانوا ما زالوا في مواقعهم، ثم هجم المنتفضون على المقرات الحزبية والمعسكرات العائدة للفيلق الثالث، ونجح المهاجمون في الاستيلاء على الأسلحة، وبين كر وفر استمرت المصادمات في البصرة ثلاثة أيام، حيث لم تنقطع مقاومة المنتفضين.

انتشرت الانتفاضة مثل سريان النار في الهشيم، ففي اليوم التالي لاندلاعها في البصرة سقطت العمارة (٣ آذار) بعد معركة استمرت ساعتين، ثم سقطت الكوت والناصرية وكربلاء والنجف وغيرها، ثم تلتها المناطق الشمالية، وخلال أسبوعين سقطت ١٤ محافظة بيد الثوار، من الشمال حتى الجنوب، ما أفقد النظام الشرعية التي كان يراهن عليها؛ إذ لم تبق سوى المحافظات الغربية ذات الأغلبية السنية تحت سيطرته، وهي ثلاث محافظات فقط.

ضرب الانتفاضة الشعبانية

يبدو أن الانتفاضة في الوسط والجنوب وسرعة انتشارها قد أثارا خوف الأميركيين، كما أثارا خوف صدام حسين الذي أصبح حكمه على وشك الانهيار.

وقد كان سماح الأميركيين له باستعمال الطيران الحربي ضد انتفاضة الجنوب عاملا أساسيا في ضربها، بينما أدى إبقاء حظر الطيران فوق الشمال، إلى تحييد تلك المنطقة نسبيا، وإعطائها الاستقلال الذاتي في ما بعد.

ففي يوم ١٩٩١/٣/٤ بدأت وحدات الحرس الجمهوري، وبعض

وحدات الجيش، بالتحرك في منطقة البصرة مستخدمة المروحيات العسكرية وكل أنواع الأسلحة الثقيلة، ضد جماهير لم تكن أسلحتها تتعدى الأسلحة الفردية الشخصية، من كلاشينكوف، وأعداد قليلة من الأسلحة المضادة للدروع (آر بي جي) عدا عن الهراوات و«القامات» و«الطبر» والسكاكين.

في البداية لم تكن الغالبية العظمى من الجماهير والمحللين السياسيين يتصورون أن يجرؤ صدام حسين على ارتكاب المجازر الجماعية، على الأقل أمام أعين الأميركيين الذين كانوا يدعون أنهم جاؤوا لنشر الديمقراطية والحفاظ على الحريات العامة.

ويبدو أن الأميركيين كانوا يتوقعون منذ البداية أن ينتفض الشعب العراقي عندما يرى أن قبضة صدام حسين قد ضعفت عن الإمساك بزمام الأمور بقوة؛ وتحسبا لبروز قوى غير ممسوكة من قبلهم أو غير منظورة لهم، وبالتالي ليست موضوعة في حساباتهم، أبقى الأميركيون هذه الأسلحة في يد صدام، وعندما رأوا أن مخاوفهم كانت في محلها، وأن سيطرتهم على الانتفاضة كانت مستحيلة من دون ارتكاب المجازر في ما لو كانوا سيضطرون إلى مواجهتها، سمحوا له باستخدام الطيران، وأعطوه الضوء الأخضر، لارتكاب المجازر أمام أعينهم، ونيابة عنهم. وهكذا أعطى صدام الأوامر للحرس الجمهوري، ومن بقي معه من فلول الجيش، لاستعمال القوة المفرطة، عبر الطيران الممنوع من التحليق، والأسلحة الثقيلة والحديثة التي ظل الحرس الجمهوري محتفظا بها، كما يبدو، لهذه الغاية.

ـ وفي يوم ١٩٩١/٣/٥ سيطر الحرس الجمهوري على مدينة الشطرة وأخذ يتجول فيها ويعتقل كل من يجده في دربه، ويرسله مكبلاً إلى بغداد أو إلى تنفيذ حكم الإعدام به أو دفنه حياً.

ـ وفي ١٩٩١/٣/٦ كانت شوارع الناصرية تشهد معارك عنيفة غير متكافئة وتناثرت الجثث في كل الشوارع وامتلأت المستشفيات بها.

ـ في ١٩٩١/٣/١٣ أعلن الجيش السيطرة على مدينة الناصرية وحاصر المنتفضين في (الشامية) والمناطق القريبة من سوق الشيوخ بينما كانت المعارك مستعرة في البصرة، وكانت النجف وكربلاء تشهدان مذبحة كبيرة.

ـ في ١٩٩١/٣/١٦ أجرى الحرس الجمهوري تفتيشا دقيقا لجميع مناطق السكن في المدن، فيما كان يشعل النيران في البيوت التي تقاوم أو البيوت التي توجد فيها أسلحة تابعة للانتفاضة.

ـ في ١٩/ آذار كانت أصوات المدافع والانفجارات العشوائية لا تزال تدوي في أجواء الناصرية، فيما بقيت التنومة في البصرة لغاية ذلك اليوم تحت سيطرة المنتفضين. . .

ـ وفي هذا اليوم ١٩/ آذار الذي صادف الأول من شهر رمضان اعتقل المرجع الشيعي الأعلى السيد أبو القاسم الخوئي واقتيد إلى بغداد.

ـ في ٢١ /آذار المصادف الثالث من رمضان، صدرت ردود فعل عالمية حول جريمة اعتقال الإمام الخوئي، وحدثت تظاهرات إسلامية حتى في مصر، مطالبة الجامعة العربية والأمم المتحدة بالتدخل الفوري لإطلاق سراح سماحة السيد الخوئي.

ـ في يوم ٢٣/ آذار تم تعيين طه الجزراوي نائباً لرئيس الجمهورية وسعدون حمادي رئيساً للوزراء وأجريت تعديلات وزارية أخرى، فيما أعلن الثائرون الأكراد سيطرتهم على كركوك، بينما كانت الموصل تشهد معارك ساخنة.

ـ في ٢٥ آذار استفاقت أميركا أخيراً من غفوتها المتعمدة وأعلنت أن

الحرس الجمهوري يضرب قوات المعارضة في الشمال والجنوب بقنابل النابالم، والدبابات تتجول في شوارع المدن والمروحيات تمطر بالنار، والجيش يواصل تصادمه مع المعارضة، لكنها لم تحرك ساكناً لإيقاف المجازر بحق العراقيين، وكذلك ظل مجلس الأمن كما يقول المثل: «أذن من طين وأذن من عجين».

في هذه الفترة وصل مئات الألوف من العراقيين الذين استطاعوا أن يفروا من الجنوب وبغداد، إلى إيران والسعودية وسوريا، ومنها إلى دول العالم.

- في ٢٦/ آذار استقبل الأكراد زعيمهم المعارض جلال الطالباني استقبالاً حاراً في زاخو الحدودية مع سوريا، بعد تحرير كردستان بالكامل وأعلن أنه سيسعى للاشتراك مع زعماء المعارضة وتشكيل حكومة ائتلافية.

- في ٢٧/ ٤ وصلت قوات الحرس الجمهوري إلى الشمال لتصفية المعارضة هناك بعد السيطرة على الجنوب.

- في ٢٨ آذار أعلن بوش أن حكومة صدام ستسقط لا محالة لكن ليس في الوقت الراهن و«لا أستطيع التكهن بذلك» وبهذا أوحى للثائرين بفقدان أمل الخلاص من صدام.

- في ٢٩ آذار استعاد الحرس الجمهوري كركوك وضواحيها وتجحفل الأكراد في ثكنات الجبال.

في ٣٠ / آذار أعلنت الحكومة العراقية أن الجيش سيطر على أربيل والسليمانية ودهوك.

- في ٥/ ٤/ ١٩٩١ أدان مجلس الأمن حكومة العراق للأعمال العشوائية ضد الأكراد، وفي هذا اليوم صدر بيان عسكري صدامي أعلن فيه على حد قوله أن (التمرد انتهى في العراق وسيطر الجيش).

ـ في ٦ / ٤ أصبح حسين كامل وزيرا للدفاع.

ـ في ٧ / ٤ قرر مجلس الأمن الدولي تدمير الأسلحة الكيماوية والجرثومية وبعيدة المدى، على أن يرسم صدام مواضع تلك الأسلحة بفترة أقصاها خمسة عشر يوماً، فيما وافق صدام على ذلك..

ـ في العشرين من نيسان جرت مباحثات بين المعارضة الكردية بقيادة جلال الطالباني والحكومة العراقية، وذلك في بغداد، بعد أن بقي عزت الدوري وحسين كامل وماهر عبد الرشيد عند الأكراد لضمان حياة القادة الأكراد في بغداد.

ـ في يوم ٢٥ / ١٩٩١/٤ وافق صدام على كل مطالب الأكراد والعودة إلى الحكم الذاتي وبهذا استقلت كردستان العراق جزئيا، وبدأت تعيش حياة بعيدة عن ظلم البعثيين.

أما الجنوب، فقد ترك لقدره، تحت رحمة صدام حسين الذي لا يرحم، لتبدأ مرحلة جديدة من إخضاعه، واستنزاف ما تبقى لديه من طاقات.

الآثار الكارثية لقمع انتفاضة شعبان

جاءت الآثار المدّمرة لقمع انتفاضة شعبان في جنوب العراق ووسطه، متممة لتلك التي سبقتها في شمال العراق، فأصابت الأكراد في عمليات الأنفال التي أسفرت عن سقوط حوالي خمسة آلاف قتيل في مدينة حلبجة وحدها سنة ١٩٨٧[١٧]، أو لتلك التي أعقبتها سنة ١٩٩٦ لمّا زحفت قوات صدامٍ، متجاوزة خط العرض الذي فرضته قوى التحالف، لتناصر أحد الفصيلين الكرديين على الآخر الذي هو فصيل مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني، ما جعل الجيش، وبحسب تعبير الكاتب حسن العلوي، مطلوباً

للثار من نفسه، قبل أن يكون مطلوباً للمجتمع في العراق بتبرئة ذمته، وإعادة اعتباره[١٨]. وهي آثار، لا ريب، مدمّرة، فإنّ الآثار التي خلّفها قمع صدام لانتفاضة شعبان، سنة ١٩٩١، وتلك التي أصابت الشيعة على وجه الخصوص، قبل الانتفاضة وبعدها، كانت آثاراً كارثية، بكل ما في الكارثة من معانٍ، سواء على الصعيد البيئي والاجتماعي أم على الصعيد البشري.

١ ـ على الصعيد البيئي

ثمة منطقة واسعة جنوب العراق تعرف بالأهوار، وهي تمتد ما بين السماوة الواقعة على نهر الفرات غرباً، والعمارة الواقعة على نهر دجلة شرقاً، وما بين علي الغربي شمالاً والبصرة جنوباً، أشهرها هور الحمار، معظم سكانها من عرب المعدان الشيعة، بيوتهم من القصب، ومن جذوع النخل وسعفه، وتعد هذه البقعة التي وسيلة النقل فيها الزوارق، من أخصب بقاع الأرض، يرجع تاريخها إلى زمن السومريين، شهدت إبان انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وإثرها على يد نظام البعث بحجّة إيوائها الثوار المناهضين لحكم البعث، شهدت مستنقعاتها من الإبادة والتخريب، وتغيير معالمها البيئية والطبيعية والحرجيّة الغنيّة بالطيور المهاجرة، ومياهها الآهلة بأنواع شتى من الأسماك، من التجفيف، ما لم تشهده أية بيئة أخرى في العالم المعاصر، وما أحسن ما كتبه «كافن يونغ» مصوراً حال ما أصاب الأهوار إبّان الحرب العراقية الإيرانية، كتب يقول مصوّراً هول تلك المأساة:

«اليوم، لم أعد أعرف من بقي على قيد الحياة، ومن قتل في الحرب، لكني أسمع ـ خطأً أو صواباً ـ أنّ الدفاعات قد تعززت كثيراً، وتم إسنادها، ووصلت خطوطها الخلفية إلى الأهوار الوسطى، وهذا يعني أن مساحات

شاسعة قد جففت، ولربما أغرقت مساحات أخرى، إن كان الأمر كذلك فإن أعداداً كثيرة من القرى قد أزيلت من الوجود، والله وحده يعلم مصير سكانها. إن قلبي يخفق خوفاً حين أفكر بذلك، فالاجتثاث المفاجئ الذي تحدثت عنه قد حدث فعلاً. هل انقرض عرب الأهوار؟ وهل قبرت آلاف السنين من تلك الحياة الغنيّة في مسلخة القرن العشرين هذه؟!..»[١٩].

٢ ـ على الصعيد البشري

وإن كان يونغ لا يعلم مصير سكان الأهوار، فإنّا نعلم، والعالم كلّه يعلم أن مصيرهم لم يكن بأحسن حالاً من مصير مئات آلاف العراقيين الآخرين الذين أُزعجوا عن أريافهم وديارهم، إما بسبب الحرب التي فرضها نظام البعث عليهم، وإمّا بسبب سياسة الهيمنة والقهر والتجويع والتمييز العنصري والمذهبي، أزعجوا عنها ليشكلوا حول المدن التي هاجروا إليها ما يُعرف بأحزمة الفقر والبؤس والحرمان، هذا في داخل العراق، أما في خارجه فدونك سجلات المنظمات الدولية المسؤولة عن شؤون المهجرين العراقيين المبعدين من طالبي اللجوء السياسي، وغير السياسي في كل من أستراليا والولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد الأوروبي، وفي كلّ من دول جوار العراق مثل إيران، والأردن، وسورية ولبنان، وهم بمئات الألوف، فإن عندها الخبر اليقين..

ثم طالت الإعدامات عشرات الآلاف، فيهم العديد من رجال الفكر والعلم والدين، وتذكر مصادر دولية محايدة بأن عدد العراقيين الذين قتلهم نظام صدام خلال قمع انتفاضة شعبان ١٩٩١ والشهر الذي تلاه، تجاوز (٣٥٠) ألف شخص من أبناء وسط العراق وجنوبه.

الحصار الدولي على العراق

يبدو أن الأميركيين رأوا أن قمع الانتفاضة لم يفقد الجنوب كل المقومات التي يمكن أن تقف حجر عثرة في وجه مخططاتهم. لذلك كان لابد من وضعه على نار الحصار الاقتصادي إلى أن يحين الوقت المناسب، فاستخدموا ورقة الحصار الدولي التي فرضها قرار الأمم المتحدة رقم ٦٦١ الصادر في ٦ أغسطس/ آب ١٩٩٠.

فرغم أن الحصار الدولي على العراق كان لإجبار نظام صدام حسين على الانسحاب الفوري من الكويت، إلا أنه تحول بعد انسحاب الجيش العراقي منها إلى أداة في يد صدام حسين لتثبيت سلطته من جهة، وفي يد الأميركيين من جهة أخرى، لإفقاد العراقيين، خاصة الشيعة منهم، آخر ما تبقى لديهم من إمكانات، ولعل تعهد «جورج بوش» بأن يبقى العراق الأفقر والأضعف، كان يقصد به شيعة العراق، إذ إن صدام حسين وحاشيته، ومن يدور في فلكه، لم يتأثروا بذلك القرار؛ بل إن بدعة «النفط مقابل الغذاء» أمنت لهم الرفاهية وتكديس الأموال والاستمرار في الحكم؛ وذلك كله تحت نظر الأميركيين وسمعهم، في الوقت الذي كان فيه شعب العراق يعيش الفقر والعوز والجوع، حيث كان راتب الموظف لا يزيد كثيراً عن ثلاثة دولارات في الشهر، في بلد تحجب حكومته المساعدات الغذائية عن شعبها بحجة ظروف الحصار.

لقد عانى العراقيون الأمرّين من هذه العقوبات التي حرمتهم من الغذاء والدواء، فضلاً عن كل وسائل التقدم والتكنولوجيا التي وصل إليها العالم في حقبة التسعينات من القرن الماضي، ما أدى إلى وفاة مليون ونصف مليون طفل نتيجة الجوع ونقص الدواء الحاد، وافتقادهم إلى أبسط وسائل الحياة.

كما أدت هذه العقوبات إلى زيادة وتيرة الهجرة، والى إحداث موجات جديدة منها إلى دول الجوار والمهجر، بحثاً عن الأمن والأمان. خاصة وأن الحصار قد استمر قرابة ثلاثة عشر عاما، ولم ينته عملياً إلا بعد الحرب الثانية على العراق التي انتهت بسقوط نظام حزب البعث، وتدمير بنية العراق التحتية، من مصانع ومصافي نفط ومحطات توليد كهرباء ومحطات مياه ومجاري صرف صحي، ما أعاد العراق إلى حقبة» ما قبل الصناعة» حسب وصف «جيمس بيكر» وزير الخارجية الأمريكي وقتها[٢٠].

لماذا سمحت الولايات المتحدة بقمع الانتفاضة؟

رغم أن ثلاثة أرباع العراق كانت بيد الانتفاضة، وكان الحرس الجمهوري وما بقي من وحدات قليلة من الجيش العراقي في حالة انهيار وشلل، في ظل حظر صارم على ما بقي من طائرات حربية وسمتية لدى صدام حسين لمنعها من التحليق فوق الجنوب والشمال، وإذا بموازين القوى تتغير فجأة، وذلك بعد اجتماع على الحدود العراقية الكويتية عقد بين قادة من الجيش الأميركي والجيش العراقي، أسفر عن اتفاقية سرية مريبة عرفت باتفاقية خيمة صفوان، حيث سمح بموجبها قائد القوات الأمريكية «نورمان شوارزكوف» لقيادات الجيش العراقي باستعمال المروحيات في قمع الانتفاضة، بينما ظل الحظر مفروضاً في منطقة الشمال.

وقد استغل صدام حسين الفرصة، وأمر جيشه بممارسة إبادة جماعية ضد المواطنين المدنيين العزل في الجنوب، لتنتهي الانتفاضة بارتكاب صدام حسين مجازر ذهب ضحيتها مئات الألوف تحت مرأى ومسمع الولايات المتحدة وقوات الائتلاف الدولي.

ويومها لم يكن هذا التغيير مفهوماً، خاصة وأنه قبل أسبوعين من الانتفاضة، وبالتحديد يوم ١٦ شباط/فبراير دعا الرئيس الأميركي «جورج بوش» «الجيش العراقي والشعب العراقي للإمساك بزمام الأمور بأنفسهم لإجبار الدكتاتور صدام حسين على التنحي».

وما زاد الأمر غموضاً والتباساً هو قول وزير الخارجية الأميركي آنذاك «جيمس بيكر» في لقاء له مع وفد من المعارضة الشيعية في ٩ آذار أن المعارضة هي «الممثل الحقيقي للشعب العراقي».

وكذلك قوله في ما بعد لوفد التقى به من المعارضة برئاسة الدكتور مصطفى جمال الدين: «لو سمعنا هذا الكلام قبل أربعة شهور لكانت الأمور تغيّرت كثيراً»، وهذا الكلام لا يمكن تفسيره سوى بأنه نوع من المناورة؛ لأن ما قامت قوات الائتلاف بسماحها لصدام حسين بالقضاء على الانتفاضة، وغض نظرها عن المجازر التي ارتكبها لتثبيت سلطته، كان مخططا له من البداية، ولم يكن موقفا ارتجاليا، أو أن «شوارزكوف» أخذه الخجل من الضابط العراقي المهزوم في خيمة صفوان.

لقد كان ثمة قرار أميركي بتغيير النظام في العراق، ولكن وفق «أجندة» أميركية لا يوجد فيها مكان لهؤلاء المنتفضين الشيعة، الذين يحتمل الأميركيون أن يشكلوا نظاماً شعبياً إسلامياً يمكن أن يعيد توزيع مراكز المعادلة السياسية العالمية؛ خاصة وأن الأميركيين كانوا لا يزالون يعانون من تجربتهم المريرة مع إيران الثورة. أضف إلى ذلك أن المقاومة الإسلامية في لبنان، والتي يشكل الشيعة عمودها الفقري، كانت لا تزال تحفر في الصخر الأميركي والجدار الإسرائيلي ثقوباً تهدد هيبة إسرائيل، ومن ورائها داعمها الأكبر الولايات المتحدة نفسها. لذلك، كان الأميركيون يريدون عراقاً

ضعيفاً، يستطيعون السيطرة عليه بسهولة، وهذا لا يكون إلا إذا كان يحكمه نظام مهزوز مكبل بوثيقة دولية أملت عليه شروط الهزيمة.

من هنا، يمكن فهم قول الرئيس الأميركي آنذاك «جورج بوش» الأب في ٢٨ آذار: «إن حكومة صدام ساقطة لا محالة، لكن ليس في الوقت الراهن، ولا استطيع التكهن بذلك»، أي بموعد ذلك.

وكان الأميركيون على استعداد، في حال رأوا أن الأمور سوف تخرج من أيديهم، أن يلجأوا إلى إشعال نار الحرب الأهلية، بوصفها وسيلة يمكن أن يتحكموا بها للوصول إلى الأهداف التي يتوخونها، عبر دعم أشخاص، يأتمرون بأوامرهم وينفذون مخططاتهم في مثل هذه الحرب. وفي هذا الإطار، جاءت في ما بعد الأعمال التي كان يقف وراءها الإرهابي «أبو مصعب الزرقاوي» ضد الشيعة في العراق، من عمليات انتحارية وتفجيرات ومن تحريض للسنة وحثهم على محاربة الشيعة بكل الوسائل، في محاولة دائبة منه لتأسيس أرضية صالحة لإشعال نار الفتنة الطائفية وبالتالي قيام الحرب الأهلية؛ وقد أوضحت رسالته الشهيرة التي تناقلتها وسائل الإعلام يومها بما لا يدع مجالا للشك أن مشروعه الجهادي يعتبر أن الشيعة (الرافضة حسب تعبيره) «أشد خطرا على الأمة من اليهود والنصارى»![٢١] وقد قال في تلك الرسالة: «وإذا نجحنا في جرهم إلى ساحة الحرب الطائفية أمكن إيقاظ السنة الغافلين حين يشعرون بالخطر الداهم والموت الماحق على أيدي هؤلاء»، كما قال: «فوالله يا إخوة ان لنا مع الرافضة جولات وصولات وليال سوداء لا يحل أن نؤخرها بحال من الأحوال فإن خطرهم داهم وما كنا نخشاه وتخشونه واقع لا محالة واعلموا أن هؤلاء من اجبن خلق الله وان قتل رؤوسهم لا يزيدهم إلا ضعفاً وجبنا فبموت رأس من رؤوسهم تموت

الطائفة بموته لا كما يموت رأس من أهل السنه فان مات أو قتل قام سيد، وفي قتالهم تجرئة وشحذ لهمم ضعاف أهل السنه فلو تعلمون الخوف في نفوس أهل السنه وعوامهم لبكت عيونكم حزنا عليهم».

وكان يمكن لهذه المخططات التكفيرية ومن يقف خلفها أن تنجح لولا الوعي الكبير الذي تحلت به المرجعيات الشيعية من دينية وسياسية إضافة إلى مرجعيات سنية دينية وسياسية كذلك، حيث تعاطت مع ملف محاولات إثارة الفتنة بالصبر والوعي والعض على الجراح، رغم أن الجراح التي تسبب بها الإرهاب «القاعدي» كانت كبيرة.

ثم، فإن ما لا يخفى على أحد هو أن الأميركيين، لو كانوا فعلا لا يريدون أكثر من التخلص من نظام صدام حسين، فقد كان بإمكانهم فقط أن يتركوا الانتفاضة تبلغ مداها؛ أما إزالتهم العوائق من أمام طيران صدام حسين (المروحيات العسكرية)، وهو السلاح الذي كان يتفوق به على الانتفاضة، فذلك يعني أن الأميركيين كانوا لا يزالون يراهنون على عودة «الابن الضال» إلى أحضان راعيه أو أنهم على أقل تقدير كانوا يفضلون جحيم صدام ولا جنة الانتفاضة.

نشاطات مكثفة للمعارضة العراقية

وفّر غزو الكويت لمجموعات المعارضة العراقية المختلفة الاتجاهات جواً دولياً مؤاتياً أمّن لها مختلف أشكال الدعم الدبلوماسي والمادي والسياسي. وقامت كل من سورية وإيران اللتين استضافتا معظم فصائل المعارضة العراقية بدفع هذه الفصائل إلى عقد مؤتمر عام يخصص لجهود التنسيق بينها بهدف تشكيل جبهة موحدة[٢٢].

ونتيجة لهذا التوجه عقد مؤتمر عام ١٩٩٠، في دمشق، أعلن فيه عن تشكيل تجمع عراقي معارض ضم أطرافاً من المقيمين في إيران وسوريا، أُطلق عليه اسم «لجنة العمل المشترك».

وُشكلت أمانتها العامة من خمسة هم:

- الجبهة الكردستانية.
- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية.
- حزب الدعوة الإسلامية.
- حزب البعث العربي الاشتراكي ـ التنظيم السوري.
- الحزب الشيوعي العراقي.

وقد حضر المؤتمر التنظيمات التالية:

١ ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (السيد محمد باقر الحكيم)

٢ ـ حزب الدعوة الإسلامية

٣ ـ منظمة العمل الإسلامي (السيد محمد تقي المدرسي)

٤ ـ حزب البعث (مهدي عليوي العبيدي)

٥ ـ التجمع الديمقراطي العراقي (صالح دكَلة)

٦ ـ الكتلة الإسلامية (محمد الآلوسي)

٧ ـ حركة المجاهدين العراقيين (بيان جبر)

٨ ـ جماعة العلماء المجاهدين في العراق (حسن النوري)

٩ ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البارزاني)

١٠ ـ الاتحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني)

١١ ـ حزب الشعب الديمقراطي (سامي عبد الرحمن)

١٢ ـ حزب كادحي كردستاني (عبد الخالق زنكنة)

١٣ ـ الحزب الاشتراكي الكردستاني

١٤ ـ الحزب الشيوعي لإقليم كردستان

١٥ ـ الحركة الديمقراطية الآشورية

١٦ ـ الحزب الشيوعي العراقي

١٧ ـ التيار القومي وهم:

وما إن تشكلت لجنة العمل المشترك التي اتخذت من دمشق مقراً لها حتى شرع عدد من الفصائل العراقية والمنشقين الأفراد بزرع بذور الشك وتوجيه الانتقادات للأسس التي أقيمت هذه اللجنة عليها، ومن هذه الاتهامات أن اللجنة لم تكن تمثل جميع ألوان الطيف السياسي في العراق وأنها كانت تحاول احتكار العمل السياسي واستبعاد العديد من الذين أدّوا أدواراً هامة في الكفاح الوطني ضد نظام صدام حسين.

وبعد ضغوط قوية مارستها المملكة العربية السعودية، وافقت «لجنة العمل المشترك» على إضافة التنظيمين اللذين كانا قد تأسسا بالدعم السعودي الكامل، وهما: «حركة الوفاق الوطني العراقي»، و«المجلس العراقي الحر»، ليصبح العدد (٥ + ٢).

وتضم حركة الوفاق التي أعلن عنها في السابع والعشرين من شباط (فبراير) عام ١٩٩١ مجموعة من قدامى البعثيين، مدنيين وعسكريين؛ ممن عارضوا صدام حسين داخل حزب البعث، وأبرزهم: صلاح عمر العلي، وصلاح الشيخلي، وتحسين معلة، وأياد علاوي وآخرين كانوا قد شغلوا في فترات سابقة مناصب رفيعة في نظام صدام حسين.

ولم يمض أسبوعان على انتهاء حرب استعادة الكويت؛ حتى توافد مئات العراقيين على العاصمة اللبنانية بيروت لحضور اجتماعات على مدى يومين (١٣ و١٤ آذار/ مارس ١٩٩١)، بهدف «وضع الخطط والوسائل لإنقاذ العراقيين من الدكتاتورية وحماية التراب الإقليمي للعراق».

والقوى التي حضرت مؤتمر بيروت:

١ ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، برئاسة السيد محمد باقر الحكيم.

٢ ـ الحركة الإسلامية في كردستان العراق: ويمثلها الشيخ علي عبد العزيز، إمام مسجد حلبجة.

٣ ـ التجمع الإسلامي في العراق: وأهم شخصية إسلامية في هذه المنظمة هو السيد محمد بحر العلوم.

٤ ـ حزب الدعوة الإسلامية: وكان الناطق الرسمي باسم الحزب هو الشيخ محمد مهدي الآصفي.

٥ ـ منظمة العمل الإسلامي: رئيسها السيد محمد تقي المدرسي.

٦ ـ حركة المجاهدين العراقيين برئاسة السيد عبد العزيز الحكيم.

٧ ـ حركة جند الإمام: يرأسها السيد سامي البدري.

٨ ـ جماعة العلماء المجاهدين في العراق: برئاسة الشيخ محمد باقر الناصري.

٩ ـ الاتحاد الإسلامي التركماني.

١٠ ـ أعضاء من جماعة الإخوان المسلمون وحزب التحرير.

١ ـ الجبهة الكردية:

١١ ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني: برئاسة مسعود البارزاني.

١٢ ـ الاتحاد الوطني الكردستاني: برئاسة جلال الطالباني.

١٣ ـ حزب الشعب الكردستاني: برئاسة سامي عبد الرحمن.

١٤ ـ الحزب الاشتراكي الكردستاني: برئاسة رسول مامند.

١٥ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي (الجناح السوري): برئاسة مهدي العبيدي.

١٦ ـ القوميون المستقلون: برئاسة اللواء حسن النقيب.

١٧ ـ الحزب الاشتراكي في العراق ـ مبدرالويس.

١٨ ـ الحزب الشيوعي العراقي: برئاسة عزيز محمد.

١٩ ـ التجمع الديمقراطي العراقي: برئاسة صالح دكله.

وجاءت التطورات المثيرة داخل العراق في أعقاب الانتفاضة الشعبانية (آذار/مارس ١٩٩١) وما تلاها من انعكاس حاد في التطورات لصالح نظام صدام حسين، من جهة، حيث سيطر بالحديد والنار على جنوب العراق ووسطه؛ ولصالح الأكراد من جهة ثانية، حيث استغلوا الظروف المؤاتية وأجروا مفاوضات مع صدام حسين حققوا فيها مكاسب عديدة، في مقدمتها الاستقلال عن سلطات بغداد، وتدفق المساعدات الدولية عليهم، واقتطاع جزء مناسب من واردات العراق من برنامج النفط مقابل الغذاء للمدن الكردية، ومن ثم إجراء انتخابات وتأسيس برلمان وحكومة، الأمر الذي وفر للقيادات الكردية ظروفاً مثلى جعلت مناطقهم أقل تأثراً بالأحداث من باقي مناطق العراق.

ومع أن فصائل المعارضة غير الكردية اعتبرت هذه الخطوة بمثابة طعنة في الظهر، وكانت بحاجة إلى مزيد من التماسك والتعاضد في ظل خيبة الأمل، والنهاية المأساوية التي انتهت إليها الانتفاضة الشعبانية (آذار/مارس)،

كان الفصيلان الموجودان في لندن: الوفاق الوطني والمجلس العراقي الحر يسعيان لإيجاد قيادة بديلة للمعارضة العراقية، يمكن أن تلبي التطلعات الأميركية ورغبات الدول العربية التي تدور في فلكها، وقد جرت عدة محاولات لعقد مؤتمر ثان في الرياض، وأظهر هذان التنظيمان نشاطاً مكثّفاً خلال الفترة التالية لمؤتمر بيروت من أجل تشكيل تجمع يضم أكثرية التنظيمات العراقية التي وصل عددها إلى أكثر من مئة تنظيم، غير أن هذين التنظيمين، لم يستطيعا أن يشكلا تجمعا فاعلا يمكن أن ينافس التنظيمات الخمسة الكبرى، ولا أن يتجاهلها. أولاً: لضعف هذين التنظيمين، والخط الذي يمثلانه، وثانياً: لقوة التنظيمات الخمسة على الأرض داخل العراق وخارجه. وبالتالي لم يستطيعا سحب البساط من تحت أقدام التنظيمات الخمسة الكبرى؛ بل لم يستطيعا فرض تأثير فاعل على مسيرة المعارضة.

وكما هو معروف فقد أدى ضرب الانتفاضة، وما تلاه من مجازر ارتكبها نظام صدام حسين بحق العراقيين من جهة، والحصار الاقتصادي الدولي الذي أكمل حلقة التضييق على العراقيين، من جهة ثانية، إلى حدوث أكبر هجرة في تاريخ العراق إلى الخارج، ونظراً لأن المتضرر الأكبر والأساس، كان الطائفة الشيعية في العراق، كان من الطبيعي أن تكون أكبر نسبة من المعارضة العراقية في الخارج من الطائفة الشيعية، وكان واضحا من خلال نشاطاتها الكثيفة أن دفة التحرك سوف تكون بيد القوى الشيعية الفاعلة، ما يعني أن هؤلاء سوف يكون لهم تأثير بالغ في تحديد هوية العراق بعد تحريره، إذ كان المعارضون الذين يدينون بالولاء لأميركا قلائل عدا عن كونهم أشخاصا ليس لهم تمثيل حقيقي على الصعيد الشعبي العراقي، لذلك حاول الأميركيون معالجة هذه القضية قبل أن يحين موعد معركة تغيير النظام العراقي، عبر إحكام السيطرة على المعارضة، عن طريق دفع دول المنطقة

إلى التحرك من أجل فتح الخطوط على المعارضين الذين تتوسم فيهم التجاوب معها، ومن ثم تقديم الدعم الإعلامي والمادي ورعاية المؤتمرات التي ستعقدها حتى تكون المعارضة برمتها تحت أعين الأميركيين ووفق البرامج التي يضعونها لها.

وهنا لابد أن نلقي نظرة سريعة على الخطوط العريضة لنشاطات المعارضة ومحاولات شقها والسيطرة عليها، خاصة بعد مؤتمر دمشق الذي تبين فيه أن المعارضين الذين يميلون إلى الخط الأمريكي ليست لهم امتدادات ذات شأن داخل المعارضة لا في العراق ولا خارجه.

وكمحاولة لاختراق المعارضة ومن ثم تجييرها لصالح الخط الأمريكي، كان لا بد للأميركيين وكخطوة أولى من الاستعانة بالدول العربية، ولم يكن أمامهم سوى الأردن والسعودية، وبسبب مواقف الأردن العلني مع صدام حسين خلال الحرب العراقية الإيرانية، وموقفه المؤيد بعد ذلك لغزو العراق للكويت، كان من المستحيل عليه اختراق صفوف المعارضة، ولذلك لم يبق أمام الأميركيين سوى السعودية.

لكن السعودية لم يكن لها أية علاقة من أي نوع مع المعارضة العراقية، فخلافها مع صدام حسين بعد غزوه للكويت، لم يستطع أن يزيل الشك والخوف من أذهان العراقيين تجاه مواقفها، فعلاقاتها المتينة مع صدام قبل ذلك أي أيام الحرب العراقي بسبب علاقاتها المتينة والحميمة مع صدام ونظامه خلال الحرب العراقية الإيرانية، لكن على إثر غزو صدام للكويت وإقدامه على حشد قواته على الحدود السعودية، ومهاجمة كتيبتين مدرعتين من الحرس الجمهوري العراقي لمدينة الخفجي السعودية، أصبح السعوديون الذين كانوا الطرف العربي الأكثر تنسيقاً مع الأميركان في أمس الحاجة إلى

جسور جيدة مع المعارضين العراقيين. ولأن أغلب تنظيمات المعارضة كانت تتخذ من إيران وسوريا ولبنان وإنكلترا منطلقاً لها، فقد تبيّن لقيادة الاستخبارات السعودية أن المهمة ليست سهلة، وأنها قد تخرج من المولد بلا حمص.

وذات يوم كلف اللواء محمد العتيبي «أبو تركي»، المساعد التنفيذي لرئيس الاستخبارات الأمير تركي الفيصل، أحد معارفه للاتصال بصباح علاوي مدير مكتب منظمة رعاية الطفولة والأمومة التابعة للأمم المتحدة في الرياض، وطلب استشارته ومساعدته في ترتيب لقاءات ببعض المعارضين العراقيين.

في اليوم التالي كان صباح علاوي يهاتف شقيقه أياد في «لندن»، ويطلب منه ترتيب وفد يزور السعودية. وقد تلقف أياد الدعوة، واتفق مع صديقه صلاح عمر العلي المقيم في «لندن» على السفر معه الى الرياض لطرح مشروع تأسيس تجمع سياسي معارض لنظام صدام؛ خاصة وأن العلي سنّي تكريتي، ووزير سابق، وعضو سابق في مجلس قيادة الثورة، وعضو سابق في القيادة القطرية لحزب البعث.

وفي مساء أحد أيام تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ التقيا باللواء العتيبي في منزله بالرياض على دعوة عشاء حضرها الأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات العسكرية السعودية وعبد الغني الراوي والداعية الإسلامي الكردي الراحل علي عبد العزيز وصباح علاوي وإبراهيم الزبيدي. في تلك الأمسية بالذات تحقق الوعد السعودي الذي ظل صلاح عمر العلي وأياد علاوي ينتظرانه بفارغ الصبر. فقد تقرر تأسيس حركة الوفاق برعاية استخباراتية سعودية.

لكن الخلاف لم يلبث أن تفجر بين إياد وصلاح في أواسط شباط ١٩٩١. يقول صلاح إن سببه إقدام إياد على إيفاد اثنين من أعضاء الحركة إلى «فلوريدا» لكي يتدربا على كتابة البرامج الإذاعية ضمن الحرب النفسية الموجهة إلى العراق، بالتفاهم والتعاون مع جهة أمنية أمريكية سرية، دون علم الأمين العام والأعضاء الآخرين، وهذا ما دفعه إلى تجميد عضوية أياد في الحركة. لكن واحدا من أنصار أياد، وهو الدكتور صلاح الشيخلي، أخبرني (والحديث لإبراهيم الزبيدي) عشية حصول الانفصال، وكنا في مؤتمر للمعارضة في واشنطن، بأن تصرف صلاح الأخير كان ضمن سلسلة محاولات عديدة سابقة لفرض هيمنته على الحركة والانفراد بها دون شركائه الآخرين فيها.

فما كان من إياد ومؤيديه، تحسين معلة ونوري البدران وإسماعيل القادري، إلا اقتحام مكاتب جريدة الحركة (بغداد) في لندن، والسيطرة عليها، مع معداتها وأختام الاسم الرسمي للحركة، الأمر الذي جعل صلاح يقدم على إنشاء حركة جديدة باسم «الوفاق الديمقراطي»، وإصدار جريدة أخرى باسم «الوفاق»[٢٣].

ولم تصبح «حركة الوفاق الوطني العراقي» جزءاً أساسياً من نظام المحاصصة في القيادة العليا للمعارضة إلا بعد أن أصبحت حركتين؛ الأولى بقيادة الدكتور إياد علاوي الذي تمت إضافته إلى نادي القادة الستة الكبار، ليصبح عددهم سبعة؛ والثانية بقيادة صلاح عمر العلي الذي تم عزله عن المؤتمرات اللاحقة التي نظمتها تيارات وأطراف المعارضة العراقية.

وفي ضوء ذلك الواقع المختنق، لم يجد المعارضون العراقيون، العرب والأكراد، بدأً من اللجوء إلى الطرف الأقوى على الساحة الدولية في ما

يتعلق بالعراق، وهو الولايات المتحدة الأميركية وقد بذلت جهود كبيرة لعقد مؤتمر موسع للمعارضة في «ڤينّا، وكان اسم أحمد الجلبي يتردد باعتباره مشرفاً على تلك الجهود وقائدها».

ولم يكن السعوديون يثقون بأحمد الجلبي، ولكن بضغط من الأميركيين مُنح تأشيرة دخول لزيارة المملكة مع اثنين من معاونيه، هما ليث كبة ومحمد محمد علي، للتداول مع المسؤولين السعوديين والمعارضين العراقيين المقيمين في السعودية حول إمكانية المشاركة في المؤتمر المذكور والذي تمخض عنه، في ما بعد «المؤتمر الوطني الموحد»، برعاية أميركية كاملة.

وكان حماس الجلبي قائماً بالدرجة الرئيسية على ضمانات أمريكية بأنه سيتلقى دعماً مطلقاً إن هو نجح في جمع فصائل المعارضة المتناحرة في مؤتمر واحد «يشير ديفيد وورمزر إلى أن ضمانات قوية واضحة الصياغة من أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية هي التي شجعت وحمت المؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجلبي»[٢٤].

مؤتمر فينا (١٦ ـ ١٩ يونيو/ حزيران)

باستثناء الحزبين الكرديين الرئيسيين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني)، فقد قاطعت مؤتمر ڤينّا جميع الأحزاب السياسية الرئيسية[٢٥]. ورغم ذلك فقد تمكن منظمو المؤتمر من جمع مائة وسبعين مندوباً يمثلون اتجاهات ليبرالية وديمقراطية وقومية وإسلامية عديدة. لكن هؤلاء (جميعاً) حضروا المؤتمر بصفاتهم الشخصية وليسوا ممثلين للحركات السياسية التي ينتمون إليها. ولم يكن اختيار هؤلاء لحضور المؤتمر من باب الصدف، بل بموجب النسب التي تم الاتفاق عليها من قبل اللجنة

التحضيرية. وتشير النسب التي تم اعتمادها إلى ميل نحو مساواة الأحزاب العلمانية بالإسلاميين الشيعة الذين كانوا يصرون على ممارسة دور أكبر في عملية صنع القرار. لكن الجلبي نجح في إقناع اللجنة التحضيرية بضرورة تحاشي الظهور وكأن الإسلاميين يسيطرون على حركة المعارضة، خصوصاً بعد أن اتضح أن الولايات المتحدة لم تكن تستسيغ الخيار الإسلامي بديلاً لنظام صدام حسين[٢٦]. وبعد سلسلة من الجدل والنقاشات الحادة حول من سيحصل على هذه النسبة أو تلك، توصلت اللجنة التحضيرية إلى اتفاق غير مكتوب على أن توزع نسب التمثيل في المؤتمر على النحو الآتي:

١ ـ التيار الإسلامي الشيعي ٣٥,٣٪

٢ ـ الديمقراطيون والليبراليون والمستقلون ٣٥,٣٪

٣ ـ الأكراد ٢٣,٥٪

٤ ـ التركمان ٨,٥٪[٢٧].

وباستثناء الجبهة الكردستانية، أعربت جميع فصائل المعارضة تقريباً، بما في ذلك المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، ومكتب دمشق للجنة العمل المشترك، وحزب الدعوة الإسلامية، والتجمع الوطني الديمقراطي العراقي، عن قلقها ومخاوفها إزاء الطريقة التي تم بموجبها تناول الدعوة إلى مؤتمر ڤينّا الذي عقده المؤتمر الوطني العراقي بقيادة الجلبي في يونيو/ حزيران ١٩٩٢؛ بل إن بعض الأحزاب سارعت إلى شجب التوجه لعقد المؤتمر واستنكاره، باعتبار أن ذلك عملاً مشبوهاً، وحتى عدائياً.

وفي مؤتمر نيويورك عام ١٩٩٩ شهدت قاعات الفندق الذي عقد فيها المعارضون العراقيون خلافات حادة في وجهات النظر بين اثنين من أبرز المعارضين هما أياد علاوي وأحمد الجلبي، غير أن الاثنين لم يلبثا أن اتفقا على

مواجهة خصمهما المشترك ليث كبة، حيث قرر الأمريكيون دعم ليث كبة في ذلك المؤتمر ودفعه إلى الواجهة، وحشدوا له المناصرين والمقترعين ليفوز بأعلى الأصوات، ديمقراطيا، وليكون البديل المحتمل لأحمد الجلبي وأياد علاوي. ورفض الجلبي وعلاوي نتائج التصويت، وفرضا، إعادة الانتخاب، ليفوز الجلبي وعلاوي ومحمد محمد علي، ويهزم ليث كبة، ويقبل (ريتشارد دوني) بالأمر الواقع، ولو إلى حين. ومن الجانب الكردي فاز لطيف رشيد من جماعة الطالباني، وهوشيار زيباري من جماعة البارزاني.

وفي ذلك المؤتمر تم ترسيخ مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية التي صارت أمراً واقعا لا يمكن تلافيه ولا التخلص منه. فقد شكل المؤتمرون مجلس قيادة أعلى للمعارضة، تمهيدا لعقد مؤتمر صلاح الدين فيما بعد. وقد حصد أحمد الجلبي من مقاعد مجلسها المركزي ١٥، وحصل أياد علاوي ٢١، والأكراد ١٥، وأبقوا ١٤ مقعداً شاغراً لكي تملأ مستقبلاً، بممثلين عن الأطراف الأخرى، وهي العربية السنية والتركمانية والآشورية وغيرها.

في ذلك المؤتمر بالذات بدأت تتبلور صورة وجه العراق الجديد، إذا ما تمت إزاحة نظام صدام. ولم يبق سوى انضمام المكونين الأساسيين للمعارضة العراقية، وهما حزب الدعوة الذي كان لا يزال يقاطع مؤتمرات المعارضة العراقية، والمجلس الأعلى الذي كان يحضر الاجتماعات بصفة مراقب فقط، وذلك لأن كلاً من التنظيمين كان ينظر بعين الشك إلى تلك المؤتمرات، ويرى أن الأميركيين يسيطرون عليها بالكامل، مراعاة لمصالحهم، ولا يتركون هامشا لمصلحة المعارضة.

ومع اتساع دوائر الشجب والاعتراض لمؤتمر ڤينّا ١٩٩٢ ومؤتمر نيويورك

١٩٩٩، كان على المعارضة، وبالذات على أقوياء قادتها الستة، وهم: مسعود البرزاني، جلال الطالباني، السيد عبد العزيز الحكيم (ممثلا لأخيه السيد محمد باقر الحكيم)، أحمد الجلبي، أياد علاوي، الشريف علي بن الحسين (استبعد بعد ذلك، وحل محله حزب الدعوة)[٢٨] أن يدعوا إلى مؤتمر في لندن عام ٢٠٠٢، لوضع الصيغة النهائية للحكم المقبل في العراق.

وبعد مداولات طويلة حامية تم الاتفاق على تحديد نسب التمثيل التالية:

٣٥٪ للإسلاميين

٢٥٪ للأكراد

١٦٪ للقوميين العرب

٣٪ للشيوعيين

٣٪ للآشوريين والمسيحيين

٤٪ للديمقراطيين

٤٪ لليبراليين

٤٪ للقبائل العراقية

مؤتمر صلاح الدين

وبعد شهر من انتهاء الاجتماعات التحضيرية في شقلاوة توافد على مصيف صلاح الدين في شمال العراق ٢٣٤ مندوباً يمثلون جميع ألوان الطيف السياسي في العراق، ليعقدوا أول اجتماع لهم فوق التراب الوطني وهو ما عرف بـ«مؤتمر صلاح الدين». كان من بين التوصيات المهمة التي خرج بها المؤتمر مطالبة المجتمع الدولي بـ«تحويل منطقة الحظر الجوي

الجنوبية (جنوب خط العرض ٣٨) إلى منطقة آمنة» لحماية الشيعة في الجنوب.

وقد تم توسيع الجمعية الوطنية للمؤتمر لتشمل جميع الذين حضرو والبالغ عددهم ٢٣٤ عضواً، كما سمي اللواء السابق عارف عبد الرزاق ـ الذي شارك في خمسة انقلابات ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨ ـ رئيساً لها، وقد شكل المؤتمرون مجلساً رئاسياً ضم في عضويته السيد محمد بحر العلوم، (عالم الدين الشيعي) ومسعود البارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، واللواء السابق حسن النقيب الذي كان يعيش في المنفى منذ فصله من الجيش في أول عملية تطهير في القوات المسلحة عام ١٩٧٠.

ومن ناحية أخرى، تم تشكيل «مجلس تنفيذي» مؤلف من ستة وعشرون عضواً برئاسة أحمد الجلبي. وضمّ في عضويته:

أياد علاوي ـ شيعي ـ (الوفاق الوطني)، عبد الستار الدوري ـ سني ـ (بعثي سابق)، طالب شبيب ـ شيعي ـ (بعثي سابق)، هاني الفكيكي ـ شيعي ـ (بعثي سابق) نائباً للرئيس (عربي)، عزيز عليان ـ شيعي ـ (ديمقراطي)، هوشيار زيباري ـ كردي ـ (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، سامي العسكري ـ شيعي ـ (حزب الدعوة)، محسن دزئي ـ كردي ـ (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، أحمد الجلبي ـ شيعي ـ (مستقل) رئيس المجلس التنفيذي، كمال فؤاد ـ كردي ـ (الاتحاد الوطني الكردستاني)، مظفر أرسلان ـ تركماني ـ (الحزب الوطني التركماني)، بيان جبر ـ شيعي ـ (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق)، سامي عزارة ـ شيعي ـ (حركة الإصلاح الوطني)، آلبرت يلدا ـ آشوري ـ (الحزب الديمقراطي الآشوري)، لطيف رشيد ـ كردي ـ (الاتحاد الوطني الكردستاني) ـ نائباً للرئيس (كردي)، علي عبد العزيز ـ

كردي ـ (الحركة الإسلامية في كردستان)، همام حمودي ـ شيعي ـ (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق) ـ نائباً للرئيس (إسلامي)، عزت الشابندر ـ شيعي ـ (حركة جند الإمام)، جاسم حسين ـ شيعي ـ (حزب الدعوة) سامي عبد الرحمن ـ كردي ـ (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، محمد عبد الجبار ـ شيعي ـ (كوادر حزب الدعوة)، محمد محمد علي ـ شيعي ـ (إسلامي مستقل)، فليح السامرائي ـ سني ـ (الحزب الإسلامي العراقي)، عبد الحسين شعبان ـ شيعي يساري ـ (مستقل)، عبد الرزاق الصافي ـ شيعي ـ (الحزب الشيوعي)، نزار حيدر ـ شيعي ـ (منظمة العمل الإسلامي).

وتضمن البيان الختامي للمؤتمر شجب السياسات القمعية التي يتبعها نظام صدام حسين، وضرورة العمل بصورة جماعية لتحقيق الهدف الأعلى المتمثل بإطاحة نظام بغداد، وإقامة حكم ديمقراطي حر في العراق، كما أشير تحديداً إلى «الأغلبية العربية الشيعية» التي استهدفها نظام صدام حسين بصورة خاصة. وأكد البيان أيضاً على ضرورة الاعتراف بحق الأكراد في تقرير المصير، معتبراً الفيدرالية القاعدة التي ستستند إليها العلاقات المستقبلية بين العرب والأكراد في العراق.

الطريق إلى احتلال العراق

الغزو الأمريكي للعراق أو حرب الخليج الثالثة أو احتلال العراق، هذه بعض من أسماء كثيرة استعملت لوصف العمليات العسكرية التي وقعت في العراق سنة ٢٠٠٣ والتي أدت إلى احتلال العراق عسكريا، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومساعدة دول مثل الكويت وقطر والأردن حسب تعريف مجلس الأمن لحالة العراق في قانونها المرقم ١٤٨٣ في عام ٢٠٠٣. ومن الأسماء الأخرى التي أطلقت على هذا الصراع: «حرب العراق»، و«عملية

تحرير العراق»، وأطلق المناهضون لهذا الحرب تسمية «حرب بوش» على هذا الصراع.

بدأت عملية غزو العراق في ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٠٣ من قبل قوات الائتلاف بقياده الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هذا الائتلاف يختلف اختلافاً كبيراً عن الائتلاف الذي خاض حرب الخليج الثانية، لأنه كان ائتلافاً صعب التشكيل، حيث شكلت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية نسبة ٩٨٪ منه. كما تسببت هذه الحرب بأكبر خسائر بشرية في صفوف المدنيين في تاريخ العراق وتاريخ الجيش الأمريكي في عدة عقود.

وقدمت الإدارة الأمريكية قبل وأثناء وبعد سقوط بغداد في ٩ أبريل/ نيسان ٢٠٠٣ مجموعة من التبريرات لإقناع الشارع الأمريكي، والرأي العام العالمي بشرعية الحرب، ويمكن تلخيص هذه المبررات بالتالي:

١ ـ استمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين في عدم تطبيقه قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسماح للجان تفتيش الأسلحة بمزاولة أعمالها في العراق. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت مهلة نهائية لبدء العمليات العسكرية، بينما كانت فرق التفتيش تقوم بأعمالها في العراق.

٢ ـ استمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين بتصنيع وامتلاك «أسلحة دمار شامل»، وعدم تعاون القيادة العراقية في تطبيق ١٩ قراراً للأمم المتحدة، بشأن إعطاء بيانات كاملة عن ترسانتها من «أسلحة الدمار الشامل».

٣ ـ امتلاك حكومة الرئيس السابق صدام حسين لعلاقات مع تنظيم القاعدة ومنظمات «إرهابية» أخرى تشكل خطراً على أمن واستقرار العالم.

٤ ـ نشر الأفكار الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.

قبل انتخاب جورج بوش الابن كرئيس للولايات المتحدة، قام ديك تشيني ودونالد رامسفيلد ودول وولفووتس بكتابة مذكرة تحت عنوان: «إعادة بناء القدرات الدفاعية للولايات المتحدة» في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أي قبل عام من أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وقد ورد في هذه المذكرة ما معناه أنه بالرغم من الخلافات مع نظام صدام حسين والذي يستدعي تواجدا أمريكيا في منطقة الخليج العربي إلا أن أهمية التواجد الأمريكي وأسبابه في المنطقة يفوقان سبب وجود صدام حسين في السلطة[٢٩].

بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والنجاح النسبي الذي حققه الغزو الأمريكي لأفغانستان، تصورت الإدارة الأمريكية أنها تملك التبريرات العسكرية والإسناد العالمي الكافيين لإزالة مصادر الخطر على «أمن واستقرار العالم» في منطقة الشرق الأوسط، وأصبح واضحاً منذ نهايات عام ٢٠٠١ أن الإدارة الأمريكية مصممة على إطاحة حكومة صدام حسين.

وفي الوقت نفسه؛ تعرضت التبريرات التي قدمتها الإدارة الأمريكية إلى انتقادات واسعة النطاق بدءاً من الشارع الأمريكي، إلى الرأي العام العالمي، وانتهاء بصفوف بعض المعارضين لحكم صدام حسين، ويمكن تلخيص هذه التبريرات بالتالي:

١ ـ الهيمنة على سوق النفط العالمية، ودعم الدولار الأمريكي، حيث إن صدام حسين كان قد اتخذ قراراً في عام ٢٠٠٠ باستعمال عملة اليورو كعملة وحيدة لشراء النفط العراقي[٣٠].

٢ ـ ضمان عدم حصول أزمة وقود في الولايات المتحدة بسيطرتها بصورة غير مباشرة على ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم[٣١].

٣ ـ المصالح الشخصية لبعض شركات الأعمال وشركات الدفاع الكبرى

في الولايات المتحدة[٣٢].

٤ ـ دعم واستمرار الشعبية التي حظي بها الحزب الجمهوري الأمريكي إبان أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بغية استمرار هيمنة الحزب على صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة.

٥ ـ تطبيق ما ورد في مذكرة تشيني ـ رامسفيلد ـ ولفووتس التي كتبت عام ٢٠٠٠ والتي تمهد لدور استراتيجي أكثر فاعلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

٦ ـ انتقام شخصي من جورج دبليو بوش بحق صدام حسين لضلوعهِ في محاولة اغتيال والدهِ بوش في الكويت عام ١٩٩٣[٣٣].

٧ ـ إنجاز المهمة التي لم يكملها والد جورج دبليو بوش في حرب الخليج الثانية.

وكان تبرير امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل من أهم التبريرات التي حاولت الإدارة الأمريكية وعلى لسان وزير خارجيتها كولن باول ترويجها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن. رغم أنه قبل وقوع الحرب صرح كبير مفتشي الأسلحة في العراق «هانز بليكس» أن فريقه لم يعثر على أسلحة نووية وكيمياوية وبايولوجية، ولكنه عثر على صواريخ يفوق مداها عن المدى المقرر في قرار الأمم المتحدة (١٥٠ كم) المرقم ٦٨٧ في عام ١٩٩١، وكان العراق يطلق على هذه الصواريخ اسم صواريخ الصمود. وقد وافق صدام حسين على تدميرها من قبل فريق هانز بليكس[٣٤].

وبعد سقوط بغداد قام الرئيس الأمريكي بإرسال فريق تفتيش برئاسة ديفيد كي الذي كتب تقريراً سلمه إلى الرئيس الأمريكي في ٣ أكتوبر ٢٠٠٣ قال فيه: «لم يتم العثور لحد الآن على أي أثر لأسلحة دمار شامل عراقية»

وأضاف ديفيد كي في استجواب له أمام مجلس الشيوخ الأمريكي: «بتصوري نحن جعلنا الوضع في العراق أخطر مما كان عليه قبل الحرب[٣٥]».

وفي يونيو/ تموز ٢٠٠٤ وفي سابقة نادرة الحدوث في أن ينتقد رئيس أمريكي سابق رئيسا أمريكيا حاليا قال بيل كلنتون في مقابلة له نشرت في مجلة «تايمز Time Magazine»: كان من الأفضل التريث في بدء الحملة العسكرية لحين إكمال فريق «هانز بليكس» لمهامه في العراق.

لكن «جورج دبليو بوش» لم يخف القرار الأميركي بدخول العراق لأي ذريعة سواء كانت أسلحة محظورة دولياً أو غير محظورة، حيث سارع إلى القول في ٢ أغسطس/ آب ٢٠٠٤: «حتى لو كنت أعرف قبل الحرب ما أعرفه الآن من عدم وجود أسلحة محظورة في العراق فإنني كنت سأقوم بدخول العراق».

وفي ١٢ يناير ٢٠٠٥ تم حل فريق التفتيش الذي شكل من قبل جورج دبليو. بوش بعد فشلهم بالعثور على أسلحة محظورة.

لقد عارض الكثيرون حملة غزو العراق عام ٢٠٠٣ لكونها وبرأيهم تخالف القوانين الدولية. خاصة وأنه قبيل بدء الحملة العسكرية حاولت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الحصول على تشريع دولي للحملة العسكرية من خلال الأمم المتحدة، ولكن هذه المحاولات فشلت رغم أن الولايات المتحدة نظمت تقريراً لمجلس الأمن استندت فيه على معلومات قدمت من قبل وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) والمخابرات البريطانية (MI5) تقول إن العراق يمتلك أسلحة دمار شاملة.

واستناداً إلى دستور الولايات المتحدة لا يمتلك الرئيس صلاحية إعلان الحرب، إذ إن هذه الأمر من صلاحيات الكونغرس الأمريكي، ولكن حسب

قانون صلاحيات الحرب الأمريكي لعام ١٩٧٣ (War Powers Resolution of 1973) يمكن لرئيس الولايات المتحدة إرسال الجيوش إلى دولة أجنبية لمدة ٦٠ إلى ٩٠ يوماً دون الرجوع إلى الكونغرس. وفي ٣ أكتوبر ٢٠٠٣ حصل بوش على موافقة الكونغرس.

وقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٤٤١ الذي دعا فيه إلى عودة لجان التفتيش عن الأسلحة إلى العراق، وفي حالة رفض العراق التعاون مع هذه اللجان فإنه سيتحمل «عواقب وخيمة»، لكنه لم يذكر كلمة استعمال القوة في القرار رقم ١٤٤١، وعندما وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع لم يكن في تصور الدول المصوتة أن العواقب الوخيمة كانت محاولة دبلوماسية من الولايات المتحدة لتشريع الحملة العسكرية، ومن الجدير بالذكر أن السكرتير العام للأمم المتحدة «كوفي عنان» صرح بعد سقوط بغداد أن الغزو كان منافيا لدستور الأمم المتحدة.

وقد أعلنت كل من روسيا والصين وفرنسا وهم من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عند صدور القرار أنه لا يعطي الصلاحية باستعمال القوة ضد العراق، وكان هذا الموقف هو نفس الموقف الأمريكي والبريطاني في بداية الأمر، ولكن موقف الولايات المتحدة تغير بعد ذلك، ما يؤكد أنها كانت مصممة على استهداف العراق عسكريا بغض النظر عن إجماع الأمم المتحدة، وأن لجوأها إلى الأمم المتحدة كان محاولة لكسب شرعية دولية للحرب، على غرار حرب الخليج الثانية. كذلك كانت المملكة المتحدة، وحتى قبل أيام من بدء الحملة العسكرية تحاول الحصول على قرار دولي صريح ومن دون غموض يشرع استخدام القوة، في حين أن الإدارة الأمريكية بدت قبل أيام من بدء الحملة غير مبالية كثيراً بالحصول على الإجماع

الدولي، ويرجع هذا إلى الاختلاف الشاسع في وجهتي نظر الشارع البريطاني والأمريكي تجاه الحرب، فعلى عكس الشارع الأمريكي الذي كان أغلبه لا يمانع العمل العسكري، لقي رئيس الوزراء «طوني بلير» معارضة شديدة من الشارع البريطاني، وحتى في صفوف حزبه حزب العمال، حيث كان الكثيرون منهم يرون أن الحملة العسكرية كانت مخالفة للبند الرابع من المادة الثانية للقوانين الدولية، والتي تنص على أنه «لا يحق لدولة عضو في الأمم المتحدة القيام بتهديد أو استعمال القوة ضد دولة ذات سيادة لأغراض غير أغراض الدفاع عن النفس.

واستطاعت الولايات المتحدة الحصول على التأييد لحملتها لغزو العراق من ٤٩ دولة، وكان هذا الائتلاف يعرف «بائتلاف الراغبين». ولكن هذا الائتلاف لم يكن قوياً كائتلاف حرب الخليج الثانية، حيث كانت ٩٨٪ من القوات العسكرية في هذه الحرب هي قوات أمريكية وبريطانية. وقد وصل العدد الإجمالي لجنود الائتلاف إلى ٣٠٠،٨٨٤ وكانوا موزعين كالتالي:

الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥٠,٠٠٠ (٨٣٪)

المملكة المتحدة ٤٥,٠٠٠ (١٥٪)

كوريا الجنوبية ٣,٥٠٠ (١,١٪)

أستراليا ٢,٠٠٠ (٠,٦٪)

الدانمرك ٢٠٠ (٠,٠٦٪)

بولندا ١٨٤ (٠,٠٦٪)

وقد ساهمت ١٠ دول أخرى بأعداد صغيرة من قوى «غير قتالية». وكان هناك دعم ضئيل من قبل الرأي العام في معظم الدول المتحالفة مع الولايات

المتحدة، فعلي سبيل المثال في اسبانيا أظهرت استطلاعات الرأي أن ٩٠٪ من الأسبان لا يؤيدون الحرب.

وأصدرت الإدارة الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ «قانون تحرير العراق» الذي كان عبارة عن منح ٩٧ مليون دولار لقوى «المعارضة الديمقراطية العراقية».

بداية العمليات المسلحة لاجتياح العراق

في ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٠٣ وفي الساعة ٠٢:٣٠ بتوقيت غرينتش أي بعد انقضاء ٩٠ دقيقة على المهلة التي أعطاها «جورج دبليو بوش» لصدام حسين وابنيه بمغادرة العراق سُمع دوي انفجارات في بغداد، وبعد ٤٥ دقيقة صرح الرئيس الأمريكي أنه أصدر أوامره بتوجية «ضربة الفرصة» التي علم في ما بعد أنها استهدفت منزلا كان يعتقد أن صدام حسين متواجد فيه.

وقد اعتمدت قيادات الجيش الأمريكي على عنصر المفاجأة، إذ كان المتوقع أن تسبق الحملة البرية حملة جوية، كما حدث في حرب الخليج الثانية، وكان عنصر المفاجأة هنا هو البدء بالحملتين في آن واحد، وبصورة سريعة جدا، وقد أطلق على هذه العملية تسمية «الصدمة والترويع Shock and Awe» وكان الاعتقاد لدى الجيش الأمريكي أنه باستهداف القيادة العراقية والقضاء عليها فإن الشعب العراقي سوف ينضم إلى الحملة، وسوف يتم تحقيق الهدف بأقل الخسائر الممكنة.

كان الغزو سريعاً بالفعل، فبعد حوالي ثلاثة أسابيع سقطت الحكومة العراقية؛ وخوفا من تكرار ما حدث في حرب الخليج الثانية من إشعال للنيران في حقول النفط، قامت القوات البريطانية بإحكام سيطرتها على حقول

نفط الرميلة وأم قصر والفاو، بمساعدة القوات الأسترالية. وتوغلت الدبابات الأمريكية في الصحراء العراقية، متجاوزة المدن الرئيسية في طريقها، تجنباً منها لحرب المدن.

وقد حاصرت القوات البريطانية مدينة البصرة أسبوعين قبل اقتحامها، حيث تمت السيطرة على البصرة في ٢٧ مارس/ آذار بعد تدمير ١٤ دبابة عراقية. وفي ٩ أبريل/ نيسان انهارت القوات العراقية في مدينة العمارة.

في هذه الأثناء، وفي شمال العراق، قامت مجموعة من القوات الخاصة الأمريكية بإنزال مظلي لأن البرلمان التركي لم يسمح باستعمال الأراضي التركية لدخول العراق.

وبعد ثلاثة أسابيع من بداية الحملة، بدأت القوات الأمريكية تحركها نحو بغداد؛ إذ في ٥ أبريل/ نيسان ٢٠٠٣ قامت مجموعة من المدرعات الأمريكية وعددها ٢٩ دبابة و١٤ مدرعة من نوع برادلي (BradleyArmored Fighting Vehicles) بشن هجوم على مطار بغداد الدولي.

وفي ٧ أبريل/ نيسان ٢٠٠٣ قامت قوة مدرعة أخرى بشن هجوم على القصر الجمهوري، واستطاعت تثبيت موطئ قدم لها في القصر، وبعد ساعات من هذا حدث انهيار كامل لمقاومة الجيش العراقي. ولا تزال تفاصيل معركة المطار وانهيار مقاومة الجيش العراقي غير معروفة، إذ إن هناك مزاعم بأن قيادات الجيش الأمريكي تمكنت من إبرام صفقات مع بعض قيادات الجيش العراقي الذي اضمحل فجأة بعد أن كان الجميع يتوقعون معارك عنيفة في شوارع بغداد.

وفي ٩ أبريل/ نيسان ٢٠٠٣ أعلنت القوات الأمريكية بسط سيطرتها على معظم المناطق.

وقد تولى القائد العسكري الأمريكي «تومي فرانكس» قيادة العراق في تلك الفترة باعتباره القائد العام للقوات الأمريكية، وفي مايو/ أيار ٢٠٠٣ استقال فرانكس وصرح في مقابلة مع صحيفة الدفاع الأسبوعي Defense Week أنه تم بالفعل دفع مبالغ لقيادات في الجيش العراقي أثناء الحملة الأمريكية وحصار بغداد للتخلي عن مراكزهم القيادية في الجيش.

وبعد ٩ أبريل تاريخ سقوط بغداد، دخلت القوات الأمريكية مدينة كركوك في ١٠ أبريل/ نيسان ٢٠٠٣ وتكريت في ١٥ أبريل/ نيسان ٢٠٠٣[٣٦].

العراق ما بعد ٩ أبريل / نيسان ٢٠٠٣

بعد ٩ أبريل/ نيسان ٢٠٠٣ بدأت عمليات سلب ونهب واسعة النطاق في بغداد وبعض المدن الأخرى، وقد نقلت هذه العمليات للعالم كله عبر شاشات التلفزة؛ حيث قام الجيش الأمريكي بحماية مباني وزارتي النفط والداخلية فقط، ومن ضمنها المخابرات العراقية، وبقيت المؤسسات الأخرى كالبنوك ومشاجب الأسلحة والمنشآت الكبرى والمستشفيات من دون أي حماية، وعزت قيادات الجيش الأمريكي ذلك إلى عدم توفر العدد الكافي لجنودها لحماية تلك المواقع.

ومن عمليات النهب والسلب التي تركت جروحا عميقة في ذاكرة العراقيين وجميع العالم، كانت سرقة المتحف الوطني العراقي، حيث تمت سرقة ١٧٠,٠٠٠ قطعة أثرية منه، وكانت بعض هذه القطع من الضخامة في الحجم بحيث يستحيل سرقتها من قبل أفراد عاديين، وبرزت شكوك على أن تكون هذه السرقة بالذات منظمة.

ومن السرقات التي حصلت وكان لها دور بارز في الأوضاع السياسية في العراق بعد ٩ أبريل/ نيسان ٢٠٠٣ كانت سرقة آلاف الأطنان من الذخيرة

الحربية من معسكرات الجيش العراقي، وسرقة مركز للأبحاث النووية في «التويثة» كان يحتوي على ١٠٠ طن من اليورانيوم؛ حيث قامت شاحنات بنقل محتويات هذا المركز إلى جهات مجهولة[٣٧].

ووفقاً لإحصاءات ٠٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧[٣٨] وهي تستند لـ(Lancet survey of mortality before and after the 2003 invasion of Iraq)، فإن القتلى من المدنيين العراقيين الذين ثبتت وفاتهم بوثائق شهادة الوفاة بلغوا: ٩٠,١٤٩[٣٩].

أما القتلى من المدنيين العراقيين بدون وثائق شهادة الوفاة فبلغوا: ٤٧،٠١٦ إلى ٥٢،١٤٢(نسبة الدقة ٩٥٪)[٤٠].

والقتلى من القوات الأمريكية: ٤٠٠٠ (حسب إحصائية مارس ٢٠٠٨).

الجرحى من القوات الأمريكية: ٢٤٣١٤.

القتلى من القوات الأخرى: المملكة المتحدة (١٤٠)، إيطاليا (٣٣)، أوكرانيا (١٨)، بولندا (١٧)، بلغاريا (١٣)، اسبانيا (١١)، دانمارك (٦)، أستراليا (٢).

وأشارت دراسة أجرتها مجلة لانسيت الطبية البريطانية إلى أن ٦٥٥٠٠٠ عراقي قتلوا منذ بداية الغزو الأمريكي في ١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٣ وحتى ١١ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٦.

وقالت الأمم المتحدة إن نحو ٣٤٠٠٠ عراقي قتلوا خلال عام ٢٠٠٦ فقط.

وقد أعدت لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي تقريراً مكتوباً في سابقة هي الأولى من نوعها وجهت فيه اللوم بشكل مباشر إلى الرئيس الأمريكي «جورج بوش» وإدارته بتهمة إساءة استخدام المعلومات الاستخباراتية لتبرير حرب العراق[٤١].

اتهم التقرير أيضاً مسؤولين كباراً في إدارة بوش، لاسيما البيت الأبيض الذي استغل صلاحياته من أجل نشر ما يريده فقط من تقرير الاستخبارات، لتهيئة التأييد لدخول الحرب، في الوقت الذي قام فيه مسؤولون كبار بمناقشة معلومات وتقارير استخباراتية سرية في العلن، بغرض تأييد أهداف إدارة بوش نحو الحرب، ومنعوا الرأي العام من الاطلاع على معلومات مهمة، لأنها لا تتماشى مع ما تقوله وتردده إدارة بوش.

وكان الجزء الأول من التقرير قد أكد أن تصريحات بوش وإدارته للتحريض على الحرب في العراق لم تكن قائمة على معلومات استخباراتية.

العراق الجديد

كانت سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق أول سلطة شكلت لإدارة شؤون العراق باسم مكتب المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار العراق بعد الإطاحة بحكومة الرئيس المخلوع صدام حسين في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ م في أعقاب غزو العراق ٢٠٠٣. وقد استندت سلطة الائتلاف المؤقتة في حكمها للعراق إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ في ٢٠٠٣ وقد أحكمت حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة قبضتها على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في العراق. وامتد حكم سلطة الائتلاف المؤقتة من ٢١ ابريل/ نيسان ٢٠٠٣ إلى ٢٨ يونيو/ تموز ٢٠٠٤. واختير العسكري الأمريكي المتقاعد جاي غارنر كمشرف عليها ولكن كان عمر هذه الهيئة كان قصيرا حيث تم حله بصورة مفاجئة وعين بول بريمر في مكان جاي كارنر وتم تبديل الاسم إلى سلطة الائتلاف المؤقتة التي كانت تدعم من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية حيث كان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد هو المسؤول الأعلى لبول بريمر.

وقد وصل بول برايمر إلى العراق في ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣ وفي جعبته تصور مسبق لصورة العراق الجديد. وكان يضع في حسبانه الاعتماد على عدد محدد من العراقيين الذين كانوا يتواصلون مع الإدارة الأميركية، خاصة مع أعضاء مجلس القيادة العراقي الصغير الذي كان قد انبثق عن مؤتمر لندن الذي عقد في شهر كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٣ والذي كان بدوره نتاج قانون تحرير العراق الذي وقعه الرئيس الأميركي بيل كلينتون سنة ١٩٨٨.

غير أن حسابات حقل الإدارة الأميركية لم تنطبق على حسابات البيدر، وما وجده بريمر على الأرض كان مختلفا كليا عن الصورة التي كانت في ذهنه عن العراق الجديد، فالأشخاص الذين كان يعول الأميركيون عليهم لم يكن لهم ذلك الوجود المؤثر على الخارطة الشعبية العراقية، في حين أن الوضع المتأزم داخل العراق كان يقتضي التعاون مع أشخاص لهم وجود حقيقي وفاعل ومؤثر داخل العراق.

لذلك بدأ برايمر بمحاولة اكتساب ثقة أكبر عدد من هذه الشخصيات؛ ويقول برايمر نفسه حول تلك النقطة: «بدأنا بتنقيح استراتيجيتنا السياسية؛ ثم قررنا اختبارها على إبراهيم الجعفري، القائد الشيعي لحزب الدعوة الإسلامي، زرناه في مدينة كربلاء». قال الجعفري يعتقد البعثيون أن بوسعهم استعادة السلطة، ويجب وقفهم.

فكرت في أكوام العظام في الحلة (إشارة إلى مقبرة جماعية من أيام صدام كان قد تم اكتشافها في الحلة وقد شاهدها بريمر بأم عينه)، وطمأنت الجعفري: لن يسمح الائتلاف بعودة البعثيين إلى السيطرة على البلد».

كان الجعفري قلقاً. فقد عانى حزبه، حزب الدعوة الإسلاميّة، كثيراً تحت حكم صدّام لأنّه كان مندفعاً. وها هو الآن بعد عودته من المنفى في إيران يقوم بتعزيز قاعدة سلطته. وبدا أنّه يفضّل نهجاً «بطيئاً بطيئاً».

قال من خلال مترجمه، «سعادة السفير بريمر، أنت تتحدّث عن أنّ أيام وأسابيع النقاش الذي سنجريه ستؤثّر على شعبنا لمدّة عقود وقرون. لذا علينا التقدّم بعناية شديدة».

قلت: «دكتور جعفري، انسجاماً مع قرار الأمم المتحدة، يعتزم الائتلاف إنشاء إدارة مؤقّتة بأسرع ما يمكن. ونحن نأمل أن يتعاون القادة المسؤولون في الطائفة الشيعيّة مع هذا المسعى. ولا شكّ في أنّ ارتكاب الشيعة اليوم الخطأ نفسه الذي ارتكبوه في سنة ١٩٢٠ يعدّ مأساة».

هزّ رأسه مقرّاً بما أشرت إليه. ففي أعقاب الحرب العالميّة الأولى، عندما تقدّمت القوّات البريطانية داخل مقاطعات الإمبراطورية العثمانيّة المنهارة في بلاد ما بين النهرين، أطاع الشيعة العراقيّون فتوى مرجعهم الدينيّ بعدم التعاون مع «الصليبيّين». فهمّش هذا القرار الشيعة في حكم بلدهم. والآن ها هو التحرير يقدّم إليهم فرصة. بالمقابل تعاون العراقيّون العرب السنّة الذين تمتّعوا بقرون من المعاملة التفضيليّة في ظل الحكّام العثمانيّين الأتراك السنّة، مع الاحتلال البريطانيّ وبقوا الطائفة المميّزة، تحت حكم الملكيّة التي أنشأها البريطانيّون أولاً، ولاحقاً في أثناء النظام البعثيّ.

بدا الجعفري غارقاً في التفكير. فقد تحدّيته للنزال، وأشرت بوضوح إلى أنّ القطار سيغادر المحطّة ويرجع إلى السياسيّين أمر الصعود إليه[٤٢].

بدوره يقول الجعفري عن هذا اللقاء: «طرح عليّ «بريمر» سؤالا عن تصوري للحل، فأجبته: مؤتمر وطني عراقي يضم ألف شخصية من مختلف الشرائح، ينتخبون ما بين ٢٥ إلى ٣٥ شخصية كمجلس حكومي لقيادة العراق. لكنه أجابني على الفور:

ما رأيك لو أصدر قرارا بتشكيل مجلس إدارة من خمسة وعشرين عضواً، فرددت عليه: إذا لم يكن لديك غير هذا التصور (مجلس إدارة) فلا تطرح عليّ هذا الموضوع لاحقاً، فأنا لا أؤمن لا بمجلس الإدارة ولا بالسلطة التنفيذية، وإنما أؤمن فقط بحكومة عراقية.

وقد وجه بريمر عقب ذلك رسالة تحريرية تشير بشكل صريح إلى تشكيل مجلس الحكم وبصلاحيتين: الدستور والحكومة»[٤٣].

مجلس الحكم العراقي

يعتبر مجلس الحكم ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق حسب التسلسل الزمني عقب الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣م، والتي انتهت باحتلال بغداد في ٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٤م، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر أول الهيئات التي تولت شؤون العراق بعد الاحتلال. وتشكل مجلس الحكم في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٣م، بقرار من سلطة الائتلاف الموحدة ومنح صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق، وكانت سلطة الائتلاف الموحدة تمتلك الصلاحيات الكاملة حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة[٤٤].

وبالرغم من أن مجلس الحكم كان محدود الصلاحيات بوجود سلطة الائتلاف المؤقتة إلا أنه كان يمتلك بعض الصلاحيات كتعيين وزراء وتعيين ممثل للعراق في الأمم المتحدة بالإضافة إلى كتابة مسودة دستور والذي سمي لاحقا بقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

وفي ٣٠ يوليو/ تموز ٢٠٠٣ قرر المجلس من خلال التصويت (٢٠ إلى ٥ أعضاء) التزام نظام دورية رئاسة مجلس الحكم. وتم حصر الرئاسة في تسع شخصيات فقط من بين الأعضاء، على أن تكون مدة الرئاسة شهراً واحداً لكل منهم[٤٥].

وامتدت فترة الصلاحيات المحدودة لمجلس الحكم من ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٣م ولغاية ١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤م، حيث تم حل المجلس لتحل محله الحكومة العراقية المؤقتة. وكان مجلس الحكم يتألف من ممثلين عن أحزاب وتكتلات عراقية مختلفة كانت في السابق معارضة للرئيس العراقي السابق صدام حسين.

واعترفت الجامعة العربية بمجلس الحكم العراقي كممثل شرعي للعراق في الأول من حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٤م، حيث وافقت الجامعة العربية على أن يجلس ممثل مجلس الحكم في المقعد المخصص للعراق في الجامعة العربية. وكانت رئاسة مجلس الحكم تتم بصورة متناوبة حيث تناوب رؤساء الكتل المشاركة بالمجلس برئاستها لمدة شهر واحد. وبالرغم من اعتراف الجامعة العربية والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول بمجلس الحكم العراقي كممثل شرعي للعراق إلا أن السلطة الحقيقية كانت بيد قوات الاحتلال الأمريكية وممثلها في العراق بول بريمر.

وكان المجلس يضم ٢٥ عضوا وينتخب رئيسا لهم من بين الـ ٢٥ عضو لمدة شهر حسب الترتيب الأبجدى وقد عقد أول اجتماع للمجلس بعد تشكيله في ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣م. وتألف مجلس الحكم العراقي من الأسماء التالية حسب التسلسل الأبجدي:

* د. إبراهيم الجعفري (شيعي إسلامي)، طبيب والمتحدث باسم حزب الدعوة الإسلامية.

* أحمد شياع البراك (شيعي علماني)، محام ورئيس رابطة حقوق الإنسان في بابل.
* د. أحمد الجلبي (شيعي علماني)، أمين عام المؤتمر الوطني العراقي.
* د. إياد علاوي (شيعي علماني)، طبيب، أمين عام حركة الوفاق الوطني العراقي.
* جلال طالباني (كردي علماني) أمين عام الاتحاد الوطني الكردستاني.
* حميد مجيد موسى (شيعي علماني)، سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي.
* دارا نور الدين، (كردي) قاض بمحكمة الاستئناف ومعارض سابق.
* عبد الكريم المحمداوي (شيعي علماني)، ورئيس حزب الله العراقي.
* د. عدنان الباجه جي (سني علماني)، زعيم تجمع الديمقراطيين المستقلين.
* د. سلامة الخفاجي (شيعية إسلامية)، طبيبة أسنان، حلت محل الدكتورة عقيلة الهاشمي التي اغتيلت في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣م.
* غازي عجيل الياور (سني علماني)، من شيوخ القبائل.
* د. محسن عبد الحميد (سني إسلامي)، رئيس الحزب الإسلامي العراقي.
* السيد محمد بحر العلوم، (شيعي إسلامي)، عالم دين ورئيس مؤسسة أهل البيت.
* د. محمود عثمان، (كردي علماني) مستقل، طبيب.
* مسعود بارزاني (كردي علماني)، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني.
* د. موفق الربيعي (شيعي إسلامي)، طبيب، قيادي سابق في حزب الدعوة.
* نصير كامل الجادرجي (سني علماني)، زعيم الحزب الوطني الديمقراطي العراقي.

* وائل عبد اللطيف (شيعي علماني)، قاض.

* يونادم كنه، (مسيحي) زعيم الحركة الديمقراطية الآشورية.

* الدكتورة رجاء حبيب الخزاعي (شيعية علمانية)، طبيبة.

* سمير شاكر محمود الصميدعي (سني علماني)، رجل أعمال ومعارض.

* صلاح الدين محمد بهاء الدين (كردي علماني)، زعيم حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني.

* صون كول جابوك (تركمانية علمانية)، ناشطة نسائية.

* عزالدين سليم (شيعي إسلامي)، أمين عام حركة الدعوة الإسلامية.

* عبد العزيز الحكيم (شيعي إسلامي)، نائب رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

وتعاقب على رئاسة المجلس كل من:

* إبراهيم الجعفري ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ ـ ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٣

* أحمد الجلبي ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣

* إياد علاوي ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ ـ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

* جلال طالباني ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

* السيد عبد العزيز الحكيم ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ ـ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

* عدنان الباجه جي ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ ـ ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

* محسن عبد الحميد ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤ ـ ٢٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.

* السيد محمد بحر العلوم ١ آذار/ مارس ٢٠٠٤ ـ ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٤.

* مسعود بارزاني ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ ـ ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.

* عزالدين سليم ١ أيار/ مايو ٢٠٠٤ ـ ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤ (اغتيل في عملية إرهابية في ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤).

* غازي مشعل الياور ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤ ـ ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

وعن تلك الفترة نفسها يقول الدكتور إبراهيم الجعفري: «استطعنا أن نرسي قواعد متينة «للدعوة» وأن نستعيد نشاطنا وفاعليتنا، وهو الأمر الذي لفت أنظار القوى السياسية التي عادت بكل ثقلها إلى العراق، بما فيها سلطات الاحتلال الأمريكي، حيث بدأت تتصل بنا بعد أن لاحظت وجودنا القوي على الساحة العراقية، خاصة أنها كانت في ذلك الوقت قد شرعت باتخاذ الترتيبات السياسية لتشكيل حكومة عراقية.

وبعد مشاورات عديدة، ساهمت في كل مراحل تأسيس مجلس الحكم الذي تم تعييني كأول رئيس له في ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، وكان يضم ٢٥ عضواً يمثلون قوى المعارضة الستة التي كانت تنسق مع واشنطن قبل سقوط النظام، إضافة إلى حزب الدعوة الذي كنت أمثله والذي كان يرى أن لا داعي للجوء إلى الحرب بوجود خيارات أخرى لا تكلّف العراق والعراقيين هذا الثمن الباهض الذي دفعوه من الفلتان الأمني والقتل والدمار والإرهاب. وبعد حوالي شهر على قيام مجلس الحكم الانتقالي وبالتحديد في ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ تم تشكيل اللجنة الدستورية التحضيرية التي تألفت من ٢٥ عضواً واعتمدنا فيها على صيغة مجلس الحكم والوزارة، حيث اقترح كل عضو في مجلس الحكم مرشحاً لعضوية اللجنة.

وقد اقتصرت مهمة اللجنة على تقديم توصياتها حول كيفية صياغة الدستور، وأنجزت ذلك بعد ستة أسابيع، التقت خلالها بعدد من الفعاليات والناشطين والوجوه السياسية والدينية والحقوقية والاجتماعية. وكانت هذه التوصيات عبارة عن تقرير يتكون من عشر صفحات اقترحت فيه ثلاثة بدائل هي:

١ ـ إجراء انتخابات مباشرة لمؤتمر دستوري.

٢ ـ تعيين أعضاء المؤتمر الدستوري من قبل مجلس الحكم الانتقالي، حيث يكلف المؤتمر لجنة لصياغة الدستور.

٣ ـ انتخابات جزئية بين الاختيار (التعيين) والانتخاب (التصويت) أي نصف انتخابات من خلال الوجوه والشخصيات والمرجعيات السياسية والدينية.

إثر ذلك ظهرت الخلافات السياسية على الساحة العراقية، وكثرت المناورات بين مختلف الأطراف الطامحة إلى الوصول إلى موقع القرار.

ويؤكد الجعفري أنه كان يمكن لعملية بناء الدولة أن تفشل من الأساس، لولا إصرارنا على المضي في إقامة المؤسسات الدستورية، وقد أعطى التدخل العاقل والواعي للحوزة العلمية في النجف، بقيادة المرجع الديني السيد علي السيستاني دفعاً قوياً لهذا التوجه، حيث تمسكت المرجعية الدينية ـ وبعد شهرين فقط من الاحتلال ـ بمطلب صياغة الدستور، عبر جمعية تأسيسية منتخبة، وليس من خلال لجنة مجلس الحكم، كما أصرت على مطلب الانتخابات العامة والحرة.

وقد أدى هذا التدخل إلى إيجاد مزاج شعبي ضاغط في هذا الاتجاه، وكانت مظاهرات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ خير معبر عن المؤشر العام لاتجاه الشعب العراقي»[٤٦].

الحكومة العراقية المؤقتة

هذا وقد تم حلّ مجلس الحكم الانتقالي في ١ يوليو ٢٠٠٤ عقب إعلان الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة أياد علاوي، واختير غازي مشعل عجيل الياور رئيساً للجمهورية والدكتور إبراهيم الجعفري نائباً لرئيس الجمهورية.

والحكومة العراقية المؤقتة هي السلطة الثالثة حسب التسلسل الزمني التي تشكلت في العراق عقب غزو قوات التحالف للعراق، لتحل محل سلطة الائتلاف الموحدة ومجلس الحكم في العراق وإدارة شؤون العراق تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حل محلها الحكومة العراقية الانتقالية في ٣ مايو ٢٠٠٥.

وقد ضمت الحكومة العراقية المؤقتة رئيسا ونائبين ورئيس وزراء ونائباً واحداً وكذلك ٣١ وزيراً وست وزيرات وخمس وزراء دولة. وتم اختيار أياد علاوي كرئيس وزراء من خلال تصويت داخلي قام به أعضاء مجلس الحكم في العراق وكان الاعتقاد السائد أن الاختيار تم حسب توصية مبعوث الأمم المتحدة الخاص الأخضر الأبراهيمي إلا أن الأبراهيمي صرح فيما بعد لجريدة نيويورك تايمز بإنه تم الضغط عليه من قبل بول بريمر لتزكية أياد علاوي لهذا المنصب حيث أن الأخضر الأبراهيمي استقال من مهمته بعد أسبوعين بسبب ما وصفه «بالمصاعب الجمة والإحباط».

ومن الأجراءات التي أتخذها أياد علاوي أثناء رئاسته للحكومة المؤقتة، إعادة العمل بحكم الإعدام حيث كان ملغيا في ظل سلطة الائتلاف الموحدة والعمل بقانون الطوارئ وحظر التجوال في بعض مناطق العراق إبان أحداث الفلوجة. والمطالبة بإخلاء المسؤول عن لجنة اجتثاث البعث الدكتور احمد الجلبي رئيس حزب المؤتمر الوطني العراقي وبإخلاء مكاتبه.

الحكومة العراقية الانتقالية

الحكومة العراقية الانتقالية هي أول حكومة عراقية منتخبة في تاريخ العراق، ومثّلت هي السلطة الرابعة حسب التسلسل الزمني بعد الاحتلال. حيث حلت هذه الحكومة محل الحكومة العراقية المؤقتة في ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٥ وتم التصديق عليها من قبل مجلس النواب العراقي المؤقت في ٢٨ نيسان/ ابريل ٢٠٠٥. وترأسها الدكتور إبراهيم الجعفري؛ المتحدث باسم حزب الدعوة الإسلامية. فيما اختير جلال الطالباني، أمين عام الاتحاد الوطني الكردستاني، رئيساً للجمهورية.

بدأت هذه الفترة الانتقالية والتي يقصد بها الانتقال التدريجي بالعراق إلى حكومة وبرلمان دائميين، بانتخابات البرلمان العراقي المؤقت والذي يسمى أيضاً الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥. وكانت المهام الرئيسية لهذه الحكومة هي الأعداد لإجراء الانتخابات واختيار برلمان وحكومة دائمين في العراق مدتها ٤ سنوات والتصديق على مسودة الدستور الذي كتب من قبل الجمعية الوطنية العراقية في الحكومة العراقية الانتقالية، وقد تم التصديق على مسودة الدستور في ١٥ حزيران ٢٠٠٥ في استفتاء شعبي وافق بالأغلبية على إقرار المسودة كدستور دائم للعراق.

وكانت الحكومة الانتقالية أول حكومة ذات أغلبية شيعية، وأول حكومة يتولى الأكراد فيها نحو ربع المناصب البارزة. حيث قاطع السنة انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥ لكن الفائزين من الشيعة والأكراد بأغلبية الأصوات في الانتخابات حافظوا على حصة السنة في الحكومة وبادروا إلى توجيه دعوات إلى شخصيات سنية أساسية إلى الاشتراك فيها.

وقد أقر البرلمان العراقي التشكيلة الحكومية الجديدة بأغلبية ١٨٠ صوتاً

ومعارضة خمسة أصوات وغياب ٩٠ عضواً. وبقيت ٧ حقائب وزارية شاغرة. والحقائب الوزارية السبع التي كانت شاغرة هي: النفط والدفاع والكهرباء والصناعة وحقوق الإنسان ونائبان لرئيس الوزراء. وتولى إبراهيم الجعفري وزارة الدفاع بشكل مؤقت وأحمد الجلبي بعمل وزير النفط مؤقتا.

ومن الجدير بالملاحظة أن توزيع الحقائب الوزارية كان يغلب عليه طابع المحاصصة الطائفية والعرقية حيث اعتمد مبدأ التوافق لإرضاء أكبر عدد ممكن من قطاعات الشعب العراقي. وكان الاتفاق على تسمية الرئيس ونائبيه وبعض المناصب قد تم خلال مفاوضات استغرقت عدة أسابيع.

وقد واجهت الحكومة الانتقالية تحديات كبيرة كان يمكن أن تودي بالعملية السياسية برمتها حيث كان ثمة أطراف عديدة تحاول خلط الأوراق وعرقلة بناء الدولة للإمساك بزمام الأمور، وإعادة الوضع في العراق إلى ما قبل إسقاط النظام.

ويتحدث رئيس الحكومة الانتقالية الدكتور إبراهيم الجعفري عن ملابسات تلك المرحلة:

«خلال فترة الثلاثة عشر شهراً التي استلمت فيها الحكومة، واجهتنا أربع محطات رئيسية هي: التركة الثقيلة، وشكل ولادة الحكومة وكيف انطلقت، ثم حجم ونوع التحديات، وأخيراً ما تستطيعه من إنجازات، وكان علينا أن نبحث عن الوسائل ونبتكر طرق الأداء التي تمكننا من التعامل مع هذه التركة ومعالجة ما عكسته من آثار مدمرة»[٤٧].

وقد استطاعت هذه الحكومة انجاز المهمتين الأساسيتين اللتين أنيطتا بها في وقتهما المحدد وهما: انتخاب البرلمان، وصياغة وإقرار الدستور، رغم الطروحات العديدة التي هدفت إلى تأجيلهما، حتى لا يعطى الإرهاب مجالا

يستطيع فيه أن يزيد من وتيرة تحركاته، وكذلك حتى لا يُمنح زخم للساعين إلى إجهاض العملية السياسية برمتها، فقد كان يمكن للتأجيل أن يدخل البلاد في المجهول، في ظل الهجمة الشرسة التي اتبعتها وسائل الإعلام، وشارك فيها مثقفون وكتّاب ومفكرون وصحفيون من بلدان عديدة، وعلى مختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية.

لكن مما لا شك فيه أن الحرب ضد الإرهاب كانت هي أخطر ما واجهه العراق بعد إسقاط النظام، فقد كان الإرهاب (المكون من تحالف بعثيي صدام وسلفيي القاعدة) يستهدف العراق والعراقيين في كل مكان، في الشوارع، والأسواق والمدارس والجامعات والفنادق والمساجد والحسينيات[٤٨].

الحكومة العراقية الدائمية

تعتبر حكومة نوري المالكي (انتخب أميناً عاماً لحزب الدعوة الإسلامية في مؤتمر الحزب عام ٢٠٠٧) السلطة العراقية الخامسة بعد سقوط نظام صدام حسين، وقد نالت ثقة البرلمان بالأغلبية في ٢٠ مايو/ أيار ٢٠٠٦م، في ظل موجة من الهجمات وأعمال العنف أودت بحياة العشرات من العراقيين.

وقد نالت الحكومة إجماعاً وطنياً مكّنه من تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمّ إليها مختلف الكتل السياسية وقد حظيت بأوسع قاعدة شعبية، كما حظيت بدعم إقليمي وتأييد دولي غير مسبوق في تاريخ الحكومات العراقية.

وقال المالكي: إن حكومته ستعتمد مبدأ المشاركة في إدارة شؤون الدولة وإنها تكون ممثلة لمختلف شرائح ومكونات الشعب العراقي وإنها ستعمل على منع التفرد والدكتاتورية والعنصرية بكل إشكالها، كما ستعمل على

صيانة سيادة العراق وسيكون تعاملها مع القوات متعددة الجنسية وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ وستعمل على نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات العراقية بأسرع وقت ممكن.

وقد واجهت حكومة المالكي سلسلة من التحديات لعل في مقدمتها العنف الطائفي الذي أدى إلى مقتل المئات وتشريد آلاف العوائل من منازلها في مختلف أنحاء العراق والعمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين قبل العسكريين.

يضاف إلى ذلك تحديات الوضع الاقتصادي المتردي وما يرافقه من بطالة وفقدان للخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والخدمات الطبية والنقص الحاد في الوقود والمشتقات النفطية وتعديل بعض فقرات الدستور التي تعترض عليها بعض الكتل السياسية.

ومع تردي الوضع الأمني وتزايد عمليات الخطف والتهجير والقتل الطائفي، أطلق المالكي في عام ٢٠٠٧ خطة فرض القانون، وقد بدأت الخطة تتقدم رغم كل المحاولات لإفشالها، ومن ضمن هذه الخطة: (عمليات صولة الفرسان على جيش المهدي في البصرة والناصرية وبغداد وبعض المحافظات التي كانت شبه خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، وعمليات أم الربيعين في الموصل وعدة عمليات عسكرية على المناطق الساخنة). وخلال فترة وجيزة أستتب الوضع الأمني وبدأت الحياة تسير على طبيعتها بعد أن انخفضت معدلات الجرائم الإرهابية.

وقد تحرك المالكي بقوة لتنفيذ سريع لحكم الإعدام بصدام حسين الذي أصدره القضاء العراقي.

أما على الصعيد الدولي، فقد وجّه نوري المالكي من خلال خطابات

وزيارات عدة رسالة سلام وتعاون إلى دول العالم ومنها دول الجوار ونال خلال زياراته دعماً ومؤازرة لمبادرة المصالحة الوطنية، ولرغبة العراق الجديد في طي صفحة الماضي وتأسيس علاقات قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل بالشؤون الداخلية.

وفي سنة ٢٠٠٩ نشرت مجلة تايم الأمريكية أسماء أكثر مائة شخصية مؤثرة في العالم كان من بينها نوري المالكي الذي احتل المرتبة السابعة فيها.

وهناك العديد من الانجازات التي قام بها نوري المالكي عدا التحسن الكبير والملحوظ في الأمن وفي المستوى الاقتصادي للشعب العراقي وتحسن القدرة الشرائية إضافة إلى تحسين الطاقة الكهربائية وإن لم تصل إلى المستوى المطلوب.

لكن أهم إنجاز سجلته حكومة المالكي هو تفريغ الاتفاقية الأمنية مع أميركا من محتواها رغم ظروف الاحتلال ووجود القوات الأميركية بكثافة في العراق ورغم المحاولات الحثيثة من المسؤولين الأميركيين وضغوطاتهم لفرض اتفاقية تكبل العراق وتكرس الاحتلال الأميركي وإن كان تحت مسمى آخر.

وقد لعبت المرجعية الدينية في النجف دوراً هاماً في هذا الإطار ما أعطى للمالكي هامشاً كبيراً للمناورة مع الأميركان، حيث أكد المرجع الأعلى آية الله السيد علي السيستاني على ضرورة أن تتسم الاتفاقية العراقية الأمريكية الطويلة الأمد بأربعة مضامين رئيسية هي: الشفافية والحفاظ على السيادة الوطنية والإجماع الوطني، وان يتم عرضها على البرلمان العراقي للتصديق عليها».

وقد صدق البرلمان العراقي على الاتفاقية، وبدأت قوات التحالف بسحب

قواتها والعمل على زيادة القوات العراقية وتحميلها مسؤولية الأمن في العراق، وفي أواخر فبراير/ شباط ٢٠٠٩ أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما ١٨ شهر لانسحاب القوات المقاتلة من العراق، مع بقاء ٣٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ من القوات «لتدريب قوات الأمن العراقية وتقديم المعلومات الاستخباراتية والمراقبة»، كذلك أكد قائد القوات الأمريكية «راي اوديرنو» على أن جميع الجنود الأمريكيين سيكونون خارج العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١[٤٩].

خيبة الأمل الأميركية

كانت الأحلام التلمودية تملأ مخيلة جورج بوش الأب عندما أرسل القوات الأميركية تؤازرها قوات فعلية ورمزية من دول العالم إلى العراق، فقد كان يتخيل أو هكذا خيلوا له أنه المخلص الذي سيأتي آخر الزمان ليحارب الشيطان، وكم انتقل برفقة رئيس الوزراء الإسرائيلي يومها آرييل شارون إلى سهل مجدو في فلسطين، لدراسة تضاريس الأرض التي ستجري عليها معركة هرمجدون التي جاء ذكرها في رؤيا يوحنا والتي ظن بوش وشارون أنهما فارساها التوراتيان.

لقد ملأت نبوءات التوراة عقل ووجدان جورج بوش، بشكل لم يسبقه إليه أشد الرؤساء الأميركيين تعصباً أو تطلعاً لتطبيق نبوءات التوراة.

حول ذلك يقول الصحافي الفرنسي جان كلود موريس مؤلف كتاب «لو كررت ذلك على مسامعي فلن أصدقه»: «إذا كنت تعتقد أن أمريكا غزت العراق للبحث عن أسلحة التدمير الشامل فأنت واهم جداً، وإن اعتقادك ليس في محله»، أما لماذا؟ فـ«الأسباب والدوافع الحقيقية لهذا الغزو لا يتصورها العقل، بل هي خارج حدود الخيال، وخارج حدود كل التوقعات السياسية

والمنطقية، ولا يمكن أن تطرأ على بال الناس العقلاء أبدا، فقد كان الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الابن) من أشد المؤمنين بالخرافات الدينية الوثنية البالية، وكان مهووسا منذ نعومة أظفاره بالتنجيم والغيبيات، وتحضير الأرواح، والانغماس في المعتقدات الروحية المريبة، وقراءة الكتب اللاهوتية القديمة، وفي مقدمتها (التوراة)، ويجنح بخياله الكهنوتي المضطرب في فضاءات التنبؤات المستقبلية المستمدة من المعابد اليهودية المتطرفة. ويميل إلى استخدام بعض العبارات الغريبة، وتكرارها في خطاباته. من مثل: (القضاء على محور الأشرار)، و(بؤر الكراهية)، و(قوى الظلام)، و(ظهور المسيح الدجال)، و(شعب الله المختار)، و(الهرمجدون)، و(فرسان المعبد)، ويدعي انه يتلقى يوميا رسائل مشفرة يبعثها إليه (الرب) عن طريق الإيحاءات الروحية، والأحلام الليلية»[٥٠].

ويكشف الرئيس الفرنسي السابق «جاك شيراك» في حديث مسجل له مع جان كلود موريس مؤلف «كتاب «لو كررت ذلك على مسامعي فلن أصدقه» عن صفحات جديدة من أسرار الغزو الأمريكي، بقوله: «تلقيت من الرئيس بوش مكالمة هاتفية في مطلع عام ٢٠٠٣، فوجئت فيها بالرئيس بوش وهو يطلب مني الموافقة على ضم الجيش الفرنسي إلى القوات المتحالفة ضد العراق، مبرراً ذلك بتدمير آخر أوكار «يأجوج ومأجوج»، ومدعياً أنهما مختبئان الآن في الشرق الأوسط، قرب مدينة بابل القديمة، وأصر على نشترك معه في حملته الحربية التي وصفها بالحملة الإيمانية المباركة، وعلى مؤازرته في تنفيذ هذا الواجب الإلهي المقدس، الذي أكدت عليه نبوءات التوراة والإنجيل».

ويضيف (شيراك): صعقتني هذه الخزعبلات والخرافات السخيفة، التي

يؤمن بها رئيس أعظم دولة في العالم، ولم أصدق في حينها أن هذا الرجل بهذا المستوى، ويحمل هذه العقلية المتخلفة، ويؤمن بهذه الأفكار الكهنوتية المتعصبة، التي سيحرق بها الشرق الأوسط.

لكن أحلام بوش وشارون سرعان ما تبخرت، فخرج بوش من البيت الأبيض، ولم يتحقق على يديه أي شيء من أحلامه التوراتية، سوى ما يمكن تطبيقه على المثل العربي القائل «رب ضارة نافعة»، إذ أدى إيمانه بالتهويمات التوراتية إلى إزاحة كابوس حكم صدام حسين عن رقاب العراق، رغم أن الثمن كان مرتفعا؛ حيث ما زال العراق يدفع فاتورتين: الأولى فاتورة إزالة ما خلفه صدام وحكمه من تخريب في العراق، والثانية فاتورة الدمار الذي ألحقه الأمريكيون بالعراق عبر الحربين اللتين شنوهما عليه وما تخللهما من حصار.

أما شارون فقد أزاحته عن كرسي رئاسة الوزراء الإسرائيلية غيبوبة مرضية دخل فيها ولم يخرج بعد، رغم مضي عدة سنوات.

وعندما استطاع جورج بوش الابن أن يدخل عتبة البيت الأبيض، ويجلس على الكرسي الذي سبق وجلس عليه والده، راودته الأحلام نفسها، فجيَّش الجيوش وأرسلها إلى العراق هذه المرة، غازيا ومحتلا؛ لكن هذه الأحلام تحولت أيضا إلى سراب، وعبثا حاول الإمساك بها لكنها دائما كانت تذهب أدراج الرياح العراقية.

وحتى لا يخرج من البيت الأبيض خالي الوفاض كما فعل والده من قبل، حاول أن يجمِّل صورته في نظر الأميركيين عبر فرض اتفاقية أمنية على العراقيين، تكفل بقاء القوات الأميركية مدة طويلة في العراق، بما يعنيه ذلك من الإفادة من ثرواته، من جهة، وجعله ركيزة عسكرية وأمنية للولايات

المتحدة يمكن أن تنطلق منها للسيطرة على دول المنطقة، والحؤول دون خروجها عن بيت الطاعة الأميركي من جهة ثانية.

لكن شيعة العراق الذين استعصوا على صدام حسين وهو يصب عليهم نيرانه في انتفاضة الوسط الجنوب، ويدفنهم في المقابر الجماعية، ويجوع من بقي حياً منهم، تحت نظر أميركا؛ بل وبمباركتها، استطاعوا أن يقلبوا المعادلة، إذ فرضوا على الأميركي ألا يتجاوزهم وهو يعيد ترتيب البيت العراقي في ظروف الاحتلال، كما فرضوا عليه شروطهم التي لم يجد بدا من الموافقة عليها في الاتفاقية الأمنية؛ حتى إذا أخلى بوش الابن مكانه في البيت الأبيض للرئيس باراك حسين أوباما، لم يجد ما يفعله سوى محاولة إعادة إدخال بعثيي صدام حسين إلى الساحة السياسية العراقية، عبر السماح لهم بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية أولا وعبر المال السياسي (السعودي) المنظور وغير المنظور، والذي فتحت مزاريبه عليهم ثانيا، وعبر الدعم الإعلامي الأجنبي والعربي ثالثاً، ورابعاً عبر الدعم السياسي الذي اقتضى أن يأتي جوزيف بايدن نائب الرئيس الأميركي إلى بغداد في إطاره بعد أن فشلت تدخلات السفير الأميركي في العراق في ذلك.

لكن ذلك كله لم يستطع أن يكبح وطنية شيعة العراق، خاصة وأن دماء شهدائهم لم تجف بعد، والمقابر الجماعية لم يتم فتحها جميعها، وبالتالي لم ينس شيعة العراق وقاداتهم بعد جرائم صدام وبعثييه، فالجراح لم تندمل، والنخبة من القيادات الشيعية تمتلك من الرؤى الإستراتيجية ما يجعلها واعية للمخططات الأمريكية الرامية إلى إمساك زمام الأمور من جديد.

ولعل ما جاء على لسان المفكر الأمريكي العالمي نعوم تشومسكي عن الشيعة وقادتهم وبالأخص المرجعية الشيعية يشير إلى خيبة الأمل الأميركية،

وإلى مخططاتهم الرامية إلى سحب البساط من تحت أرجل الشيعة حيث يقول: «إن الذي أسس الانتخابات الديمقراطية في العراق هو آية الله السيد السيستاني رغم معارضة الأمريكيين والانكليز لها. وإن الأمريكان لا يهمهم بعض الخارجين والمحاربين لهم لأنه يمكن محاربتهم والقضاء عليهم ولكن الذي يهمهم هو احتجاج الحركات الشعبية الجماهيرية السلمية والتي جعلت من آية الله السيد السيستاني رمزا لها ثم أخذت تطالب بإجراء الانتخابات، وفي النتيجة تراجع الأمريكيون والانكليز وسمحوا بها، لكنهم بعد أن واجهوا هذه الحالة الجماهيرية انقلبوا على الشيعة وحاولوا تدميرهم، وهذا الذي نراه ونلمسه الآن».

وبالإضافة إلى ما قاله تشومسكي فإن رئيس تحرير أشهر وأهم جريدة بريطانية Financial Times ذكر في الشهر الثالث عام ٢٠٠٦ أن الفضل في إجراء الانتخابات العراقية يعود إلى إصرار المرجعية النجفية المتمثلة بآية الله العظمى السيد علي السيستاني الذي اعترض على ثلاثة مشاريع قدمتها قوات الاحتلال التي تقودها أمريكا من أجل تأخير الانتخابات ثم تمويعها وإضعافها، ما اضطر قوات الاحتلال إلى الرضوخ وقبول الانتخابات العراقية[٥١].

الإحالات

(١) شميط، وليد، إمبراطورية المحافظين الجدد، ص٢٩٢، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٥.

(٢) انظر أسفار التوراة الأربعة، والأناجيل الأربعة.

(٣) بروغلر، يوسف، ص ٣١٠ مركز الحضارة، بيروت.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) علي المؤمن، القرن العشرون: مائة سنة من العنف.

(٦) العريضي غازي، إدارة الإرهاب، ص٣٥٨، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩.

(٧) انظر نهاية التاريخ لـ«فرانسيس فوكوياما».

(٨) انظر صدام الحضارات لصمويل هاتنجتون.

(٩) الهاشمي، محمد صادق، الاحتلال الأميركي للعراق، ص١٢، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٥.

(١٠) السامرائي، أ. د. نعمان عبد الرزاق، أمريكا والعراق عشق دائم أم طلاق بائن، ص٧٩، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٦.

(١١) تود، إيمانويل، ما بعد الإمبراطورية، ص١٥٧ عن أمريكا والعراق للسامرائي، ص١٦٧ العبيكان، الرياض، ٢٠٠٦.

(١٢) غالبريث، بيترو، نهاية العراق، ص٤٨، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧.

(١٣) انظر موقع الانتفاضة الشعبانية، محمد حسن جياد، ٢٨/١١/٢٠٠٩.

(١٤) «وليامسون موراي» و«روبرتسكايلزجونيور»، حرب العراق، ص٤٠، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥.

(١٥) ميلان راي، الحرب على العراق نظام لم يتغير، ٣٣٣، شركة الحوار الثقافي، ٢٠٠٥.

(١٦) كتاب الزلزال، العميد نجيب الصالحي.

(١٧) موسوعة الأحزاب السياسية، ص ٥٩٩.

(١٨) علوي، حسن؛ العراق دولة المنظة السرية؛ مكتبة الصدر، قم ١٩٩١، ص ٨٠.

(١٩) يونغ، كافن؛ العودة إلى الأهوار؛ ترجمة حسن الجنابي، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٦.

(٢٠) انظر: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام النصر والقوة؛ وكذلك ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(٢١) مظلوم، محمد، الفتن البغدادية، ص١١٢، التكوين للتأليف والنشر، دمشق، ٢٠٠٦.

(٢٢) انظر: الشمراني، محمد علي، صراع الأضداد، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣.

(٢٣) موقع دنيا الرأي صفحات مطوية من أيام المعارضة العراقية السابقة إبراهيم الزبيدي.

(24)Tyranny,s alley (Washigton. D.C: The AEI Press, 1999). P,14.

(25) Francke, Opposition. p.172.

(٢٦) مقابلة مع ماجد الياسري في ١/٢/١٩٩٩.

(٢٧) مقابلة مع رئيس «كوادر حزب الدعوة» محمد عبد الجبار، لندن في ١٥/٩/١٩٩٩.

(٢٨) إبراهيم الزبيدي، موقع دنيا الرأي.

(29) Rebuilding America's Defences Strategies، Forces And Resources For A New Century.

(30) www.Indymedia.ie / Saddam and the Euro.

(31) www.globalpolicy.org / oil in Iraq.

(32) www.npr.org / news.co.uk.

(33) archives.cnn.com / www.nydailynews.com

(34) pantheon.knopfdoublday.com

(35) www.globalresearch.ca

(٣٦) الشكرجي، الحرب الأميركية على العراق، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى ٢٠٠٤.

(37) www.wachingtonpost.com

(38) edition.cnn.com

(39) www.irakbodycount.org

(40) www.fas.org / CRS report for congress

(٤١) موقع محيط، في ٧ / ٥ / ٢٠٠٨.

(٤٢) بريمر، عام قضيته في العراق، دار الكتاب العربي، ص١٠٨، ١٠٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٧

(٤٤) ويكيبيديا

(٤٥) المصدر الجزيرة نت.

(٤٦) إبراهيم الجعفري، تجربة حكم، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ص ٦٩، ٧١، ٧٢.

(٤٧) إبراهيم الجعفري، تجربة حكم، بيروت، ص١٤٧.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) وكالة أنباء التضامن.

(٥٠) وكالة أنباء التضامن ـ د. طالب الصراف.

(٥١) كاظم فنجان المحامي، التعاليم التوراتية والتحكم بمستقبل الأرض، وكالة أنباء التضامن.

ملاحق الكتاب

- ملحق (١): التركيبة السكانية في العراق/ تقديرات عام ٢٠١٠.
- ملحق (٢): خطاب المرجع الأعلى الإمام السيد محسن الحكيم في مؤتمر النجف الأشرف/ ١٩٦٩
- ملحق (٣): نداءات الإمام السيد محمد باقر الصدر إلى الشعب العراقي/ ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠
- ملحق (٤): قرار اجتثاث الإسلاميين الشيعة/ ١٩٨٠
- ملحق (٥): البيان التأسيسي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق/ ١٩٨٢
- ملحق (٦): بيان الكتلة الإسلامية في العراق بشأن شرعية الوقوف مع النظام العراقي/ ١٩٩١
- ملحق (٧): علماء دين بارزون قتلهم نظام البعث في العراق/ ١٩٦٩ ـ ٢٠٠٠
- ملحق (٨): إعلان شيعة العراق/ ٢٠٠٢
- ملحق (٩): موقف حزب الدعوة الإسلامية من قضية شيعة العراق/ ٢٠٠٣
- ملحق (١٠): بيان حزب الدعوة الإسلامية حول الحرب على العراق/ ٢٠٠٣
- ملحق (١١): موقف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق من الحرب الأمريكية/ ٢٠٠٣

- ملحق (١٢): موقف الحوزة العلمية العراقية (في مدينة قم) من الغزو الأمريكي للعراق/ ٢٠٠٣
- ملحق (١٣): فتاوى الإمام السيد علي السيستاني حول الممتلكات العامة ومساجد أهل السنة/ ٢٠٠٣
- ملحق (١٤): بيان مكتب الإمام السيستاني حول التقرير الصادر من البعثة الدولية المكلفة بتقصي الحقائق في العراق/ ٢٠٠٤
- ملحق (١٥): نص رسالة مسؤول تنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي إلى قادة التنظيم/ ٢٠٠٤
- ملحق (١٦): رسالة الإمام السيد علي السيستاني إلى الشعب العراقي حول الفتنة الطائفية/ ٢٠٠٦
- ملحق (١٧): رسالة الإمام السيستاني إلى الرئيس المصري محمد حسني مبارك بعد تصريحاته حول ولاء الشيعة/ ٢٠٠٦
- ملحق (١٨): تعليقات على مذكرات الحاكم المدني الأمريكي في العراق «بول بريمر»، إصدار: منتدى الفكر العراقي/ ٢٠٠٦

ملحق (١)

التركيبة السكانية في العراق/تقديرات عام ٢٠١٠(*)

القومية/ الدين		المسلمون		مسيحيون	صابئة	إيزيديون	المجموع
		شيعة	سنة				
العرب	العدد	١٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	١٢٤	٧٥	٥٠	١٨,٢٥٠
	النسبة	٥٦٪	١٦٪	٠,٥٪	٠,٣٪	٠,٢٪	٧٣٪
الكرد	العدد	١,٢٥٠	٣,٧٥٠				٥,٠٠٠
	النسبة	٥٪	١٥٪				٢٠٪
التركمان	العدد	٥٠٠	٢٥٠				٧٥٠
	النسبة	٢٪	١٪				٣٪
الإيرانيون	العدد	٥٠٠					٥٠٠
	النسبة	٢٪					٢٪
الكلداشوريون	العدد		٥٠٠				٥٠٠
	النسبة		٢٪				٢٪
المجموع	العدد	١٦,٢٥٠	٨,٠٠٠	٦٢٥	٧٥	٥٠	٣٢,٠٠٠
	النسبة	٦٥٪	٣٢٪	٢,٥٪	٠,٣٪	٠,٢٪	١٠٠٪

العدد بالألف

(*) النسب مستقاة من كتاب سنوات الجمر.. مسيرة الحركة الإسلامية في العراق، علي المؤمن. والتعديلات البسيطة التي طرأت هنا على بعض النسب المثبتة في سنوات الجمر (بمقدار ١٪ إلى ٥٪) تعود إلى عاملين:
الأول: التحولات الطبيعية أو غير الطبيعية التي حدثت في التركيبة السكانية العراقية خلال ١٨ عاماً (بين ١٩٨٦ و٢٠١٠).
الثاني: الاستقصاءات الجديدة الأكثر دقة التي قام بها الباحث بمساعدة بعض أصحاب الاختصاص.

ملحق (٢)

خطاب المرجع الأعلى الإمام السيد محسن الحكيم في مؤتمر النجف الأشرف/ ١٩٦٩(*)

بسم اللّه الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

أيها المؤمنون. .

إن هذه الأيام تحمل إلينا وإلى المسلمين كافة ذكرى أعظم مصيبة مُني بها الإسلام وأصيبت بها الأمة الإسلامية، وهي فقدها نبيها العظيم، الذي أنشأ هذه الأمة وحدد لها معالم وجودها، ولم يكن فقد النبي يعبر عن خسارة رجل عظيم فحسب، بل كان يعبر أيضاً عن بداية أخطار عظيمة تهدد كيان الأمة وتعصف بوجودها وتزعزع تماسكها وتلاحمها وتصدع رسالتها وعقيدتها، وهكذا كان، فقد بدأت المحن والفتن تعصف بالأمة الإسلامية ورسالتها، وكان الواعون من المسلمين بقيادة الأئمة من أهل البيت(ع) يواجهون تلك المحن والفتن بقلب مطمئن وإرادة صامدة وروح مستعدة للتضحية والفداء، وكانت القيادة الواعية لأئمتنا الأطهار وسائر الواعين من أبناء الأمة هي الضمان الوحيد لعدم الانحراف، والقوة الصامدة في وجه

(*) كتبها السيد محمد باقر الصدر وألقاها السيد مهدي الحكيم.

الضلال، وقد كلّف ذلك أئمتنا(ع) حياتهم، فخرّ هذا الإمام العظيم(*) صريعاً في المحراب وهو يدافع عنكم وعن رسالتكم وكرامتكم، وخرّ أولاده صرعى بين قتيل ومسموم، ولم يترك أهل البيت(ع) بالرغم من كل ما لاقوه من ألوان المحن والاضطهاد، خطهم العظيم وعملهم المتواصل في خدمة الإسلام ودفع الظلم عن الأمة والحفاظ على مصالحها ومقاومة الحكام الظالمين الذين يتآمرون عليها، وجاء بعد ذلك دور العلماء، فكانوا ورثة الأئمة في قيادتهم وامتداداً لدورهم في الذب عن مصالح الأمة والدفاع عن كرامتها وحماية تراثها وعقائدها، وقد كان العالم في مختلف العصور التي مرت بها الأمة يعيش دائماً مع الناس وفي قلوب الناس، يذب عنهم إذا اضطهدوا، ويواسيهم إذا أوذوا ويعيش محنتهم إذا امتحنوا، ويرفض أي مساومة مهما كانت، لكي يظل الممثل الحقيقي لمصالح الأمة وعقيدتها.

وتاريخ النجف.. نجفكم أيها المؤمنون في كل مكان.. أيها المسلمون في أرجاء الأرض.. نجفكم الصامد المجاهد الثابت على خط أئمتكم الطاهرين.. إن تاريخ النجف أكبر دليل على هذه الحقيقة الناصعة، لأن النجف منذ عشرة قرون تقريباً وإلى يومنا هذا هو مركز العلماء وبلد الحوزة العلمية التي تحمل رسالة الإسلام وفقه الإمام جعفر بن محمد الصادق(ع). وقد أثبتت هذه الحوزة العلمية في مواقفها المختلفة التي وقفتها بقيادة علمائها الأعلام أنها هي اللسان المعبر عن مصالحكم أيها المسلمون، وأنها هي القوة المستعدة للتضحية في سبيل كرامتكم، فكل الناس يعرفون ـ حكومة وشعباً ـ أن هذه الحوزة بمختلف قطاعاتها العربية وغير العربية هي التي تزعمت بقيادة علمائها الأعلام معركة الشعب العراقي الأبي ضد الغزاة الإنجليز، حين دخل

(*) يقصد: الإمام علي بن أبي طالب(ع).

الاستعمار الكافر بلادنا بقوة السلاح والنار، فقد زحف العلماء بقواعدهم الشعبية إلى خط النار، للذب عن أعدائها الغزاة المستعمرين. وكل الناس يعرفون أن المستعمر الكافر حين واجه الثورة المسلحة التي خاضها الشعب العراقي برعاية العلماء، حاول أن يدخل في مساومات مع العلماء، لكي يعزلهم عن دورهم الحقيقي، بينما انهارت كثير من الجهات الأخرى أمام مساومات الاستعمار. وقد كلّف الحوزة هذا الصمود ثمناً غالياً، إذ بدأ الاستعمار منذ وطأت قدمه هذه الأرض الطيبة يفكر في القضاء على الحوزة العلمية وتفتيت وجودها. وكل الناس يعرفون موقف العلماء يوم وضع الاستعمار آنذاك المخطط الرهيب بتشريع القوانين الكافرة التي استهدفت إبعاد الأمة تدريجياً عن أصالتها الفكرية ودينها القويم، وإشاعة عوامل الفرقة والبغضاء في صفوفها، وإخماد معاني العزة والكرامة والرفعة في نفوس أبنائها. ثم تعاقبت الحكومات واحدة بعد الأخرى وهي تجري وفق هذا المخطط بقصد أو بدون قصد في الأخذ بخناق الأمة وكبت حريتها وإرادتها وإرهاقها بالقوانين الظالمة المرتجلة. وكل الناس يعرفون من الذي كان يعبّر عن ظلاماتهم وبؤسهم، ويطالب بحقوقهم ومصالحهم منذ بدأ الناس يُضطهدون في عقائدهم وفي أنفسهم، ويقاسون الظلم الاجتماعي والظلم الاقتصادي والظلم الطائفي والظلم العنصري.. في وجودهم وكيانهم.

إن الحوزة العلمية بقيادة المرجعية العليا هي التي كانت تقول كلمة الحق في كل حين، وسوف تقول هذه الكلمة كذلك إنشاء اللَّه. إننا نريد أن يصبح واضحاً كل الوضوح للشعوب الإسلامية وللحكومات، أن هذا المركز الديني المتمثل بالحوزة العلمية جزء لا يتجزأ من كيان الأمة، لأنه الجزء المعبّر عن عقيدتها ومصالحها والحامي لرسالتها وتراثها. وعلى هذا الأساس يجب أن لا يتأثر وضع الحوزة بأي خلافات ونزاعات مهما كان مضمونها، ومهما كان

الظرف فيها لأن الحوزة هي ممثلة الإسلام قبل كل شيء، وليست ملكاً لهذا الإقليم أو لذلك، لكي تزج في الخلاف(*).

والمرجعية العليا تشعر بمسؤولية الحفاظ على الإسلام والمسلمين، والتدخل لحل مشاكلهم أينما كانت هذه المشاكل، لأنها بحكم أبوتها العامة للمسلمين على اختلاف أقطارهم وشعوبهم، تدرك بأن من واجبها أن تقف موقف الإصلاح لحقن الدماء في أي مشكلة من مشاكل المسلمين، ولكن بالنحو الذي يحفظ للدين كرامته وللحوزة العلمية عزتها وهيبتها وقدرتها على الإصلاح والتأثير. وإننا نريد أن يصبح أيضاً واضحاً كل الوضوح للمسلمين ـ حكاماً وشعوباً ـ إن العتبات المقدسة في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية وسامراء هي منارات الإسلام في عراقنا الكريم، شأنها في ذلك شأن مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف.. تهفو إليها قلوب المسلمين، ويقصدونها من كل حدب وصوب.. يؤدون فيها شعائرهم الدينية ويتقربون بتعظيمها إلى اللَّه سبحانه، وهي من أجل ذلك كانت منذ بعيد ولا تزال تضم المسلمين من مختلف أقطار العالم الإسلامي وشعوبه.. يجدون في ظلالها المقدسة حاجاتهم من الغذاء الروحي، ومُثلهم الدينية الرفيعة، كما أنها تجعل العراق في عداد البلاد المقدسة في نظر المسلمين، وتمنحه مكرمة يفتخر بها على كثير من البلاد الإسلامية، ولابد أن تبقى هذه العتبات محتفظة بطابعها الإسلامي دون أي تخصيص، ويجب أن يظل المسلم من أبناء الأمة الإسلامية قادراً على ممارسة الشعائر الدينية فيها، ومواصلة العيش في كنفها مهما كانت قوميته(**) ما دام منسجماً مع قيمها ومثلها، ومحتفظاً بكرامتها.

(*) يقصد: الخلاف بين حكومتي البعث في العراق والشاه في إيران.

(**) يقصد بذلك حملات التسفير التي قامت بها حكومة البعث وطالت المئات من علماء الدين الإيرانيين والباكستانيين والأفغانيين واللبنانيين.

ويجب على المسلمين جميعاً ـ شعوباً وحكومات ـ أن يعملوا على تحقيق هذا الفرض، ويقدموا التسهيلات كافة لاحترام هذه العتبات وتعظيمها واعمارها.

أيها المسلمون..

ونريد أن يصبح واضحاً كل الوضوح، أننا أحوج ما نكون دائماً وفي هذا الظرف العصيب بالذات ـ ونحن نواجه أكبر خطر يهدد الإسلام متمثلاً في الغزو الصهيوني الغادر ـ أننا أحوج ما نكون إلى الشعور الحقيقي بالمسؤولية أمام اللَّه (سبحانه وتعالى) لإنقاذ أرضنا المغتصبة وإرجاع فلسطين إلى دار الإسلام، وإن التصميم والعزم والإخلاص والإرادة في العمل الجاد، والابتعاد عن مظاهر الانحلال والتفسخ والكلام غير الهادف، والتوكل على اللَّه سبحانه والاستعانة به بعد ذلك لمن أهم عوامل النصر.

أيها المسلمون..

وهناك شيء بالغ الأهمية بهذا الصدد يجب التأكيد عليه، هو بناء الجبهة الداخلية والتصدي لمعالجتها وحل مشاكلها المختلفة المتزايدة، إذ من الواجب القضاء على جميع عوامل التفكك والانهيار، وإمداد هذه الجبهة بعناصر القوة والعزيمة والصمود. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلاّ بالتأكيد على القيم الروحية، والرجوع إلى القاعدة الإسلامية، ورفض الأفكار الضالة والانحرافات الاجتماعية، والقضاء على الفساد الاجتماعي والأثرة والتفرقة العنصرية والطائفية، وإشعار المواطنين بحقوق المواطنة العامة وبالعزة والكرامة. وبدون ذلك فسوف نواجه العدو الصهيوني بمواطنين متفككين، تعودوا الظلم والاضطهاد والاستسلام. ولا يمكن لمثل هذا المواطن المنهار روحياً واجتماعياً أن يصمد أمام الغزو، وأن يثور على الظلم ويثأر على الظالم المغتصب.

ومن الواجب على حكام الشعوب الإسلامية الالتفات إلى هذه الحقائق الناصعة، والعمل على تحقيقها.. واللّه سبحانه هو الموفّق للصواب.

ارفعوا أيديكم بهذه الفقرات من دعاء الافتتاح:

«اللهم إنا نرغب إليك في دولة كريمة، تعز بها الإسلام وأهله، وتذل بها النفاق وأهله، وتجعلنا فيها من الدعاة إلى طاعتك، والقادة إلى سبيلك، وترزقنا بها كرامة الدنيا والآخرة. اللهم إنا نشكو إليك فقد نبينا صلواتك عليه وآله، وغيبة ولينا، وكثرة عدونا، وقلة عددنا، وشدة الفتن بنا، وتظاهر الزمان علينا. فصل على محمد وآل محمد، وأعنّا على ذلك بفتح منك تعجله، ونصر تعزه، وسلطان حق تظهره، ورحمة منك تجللناها، وعافية منك تلبسناها.. برحمتك يا أرحم الراحمين».

ملحق (٣)

نداءات الإمام السيد محمد باقر الصدر

إلى الشعب العراقي/ ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠

النداء الأول:

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

والحمد للَّه رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه الميامين.

أيها الشعب العراقي المسلم..

إني أخاطبك أيها الشعب الحر الأبي الكريم وأنا أشد الناس إيماناً بك وبروحك الكبيرة وبتأريخك المجيد، وأكثرهم اعتزازاً لما طفحت به قلوب أبنائك البررة من مشاعر الحب والولاء والبنوة للمرجعية، إذ تدفقوا إلى أبيهم يؤكدون ولاءهم للإسلام، بنفوس ملؤها الغيرة والحمية والتقوى.. يطلبون مني أن أظل أواسيهم وأعيش آلامهم عن قرب لأنها آلامي.

وأني أود أن أؤكد لك يا شعب آبائي وأجدادي.. إني معك وفي أعماقك، ولن أتخلى عنك في محنتك.. وسأبذل آخر قطرة من دمي في سبيل اللَّه من أجلك.

وأود أن أؤكد للمسؤولين أن هذا الحكم الذي فرض بقوة الحديد والنار على الشعب العراقي، وحرمه من أبسط حقوقه وحرياته في ممارسة شعائره

الدينية لا يمكن أن يستمر، ولا يمكن أن يعالج دائماً بالقوة والقمع، وأن القوة ما كانت علاجاً حاسماً دائماً إلاّ للفراعنة والجبابرة..

أسقطوا الآذان الشريف من الإذاعة فصبرنا، أسقطوا صلاة الجمعة من الإذاعة فصبرنا، وطوقوا شعائر الإمام الحسين ومنعوا القسم الأعظم منها فصبرنا، وحاصروا المساجد وملؤوها أمناً وعيوناً فصبرنا، وقاموا بحملات الإكراه على الانتماء إلى حزبهم فصبرنا، وقالوا إنها فترة انتقال يجب تجنيد الشعب فيها فصبرنا، ولكن إلى متى، إلى متى تستمر فترة الانتقال، إذا كانت فترة عشر سنين من الحكم لا تكفي لإيجاد الجو المناسب لكي يختار الشعب طريقه.. فأية فترة تنتظرون؟ وإذا كانت فترة عشر سنين من الحكم المطلق لم تتح لكم أيها المسؤولون إقناع الناس بالانتماء إلى حزبكم إلاّ عن طريق الإكراه، فماذا تأملون؟ وإذا كانت السلطة تريد أن تعرف الوجه الحقيقي للشعب العراقي فلتجمد أجهزتها القمعية أسبوعاً واحداً فقط، ولتسمح للناس بأن يعبروا خلال أسبوع واحد عما يريدون.

إنني أطالب باسمكم جميعاً، أطالب بإطلاق حرية الشعائر الدينية وشعائر الإمام أبي عبد اللّه الحسين(ع)، كما وأطالب باسمكم بإعادة الآذان وصلاة الجمعة والشعائر الإسلامية إلى الإذاعة، وأطالب باسمكم جميعاً بإيقاف حملات الإكراه على الانتساب إلى حزب البعث على كل المستويات، وأطالب باسم كرامة الإنسان بالإفراج عن المعتقلين بصورة تعسفية، وإيقاف الاعتقال الكيفي الذي يجري بصورة منفصلة عن القضاء. وأخيراً أطالب باسمكم جميعاً وباسم القوى التي تمثلونها بفسح المجال للشعب ليمارس بصورة حقيقية حقه في إدارة شؤون البلاد، وذلك عن طريق إجراء انتخاب حر ينبثق عنه مجلس حر يمثل الأمة تمثيلاً صادقاً.

وإني أعلم أن هذه الطلبات سوف تكلفني غالياً، وقد تكلفني حياتي، ولكن هذه الطلبات ليست طلب فرد لتموت بموته، ولكن هذه الطلبات هي مشاعر أمة، وطلبات أمة، وإرادة أمة، ولا يمكن أن تموت أمة تعيش في أعماقها روح محمد وعلي والصفوة من آل محمد وأصحابه. وإذا لم تستجب السلطة لهذه الطلبات فإني أدعو أبناء الشعب العراقي الأبي إلى المواصلة في هذه الطلبات مهما كلفه ذلك من ثمن، لأن هذا دفاع عن النفس.. دفاع عن الكرامة.. دفاع عن الإسلام.. رسالة اللّه الخالدة.

واللّه ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

محمد باقر الصدر

النجف الأشرف، ٢٠ رجب ١٣٩٩هـ

النداء الثاني:

بسم اللّه الرحمن الرحيم

والحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه الميامين.

يا شعبي العراقي العزيز.. يا جماهير العراق المسلمة التي غضبت لدينها ولكرامتها ولحريتها وعزتها، ولكل ما آمنت به من قيم ومثل..

أيها الشعب العظيم..

إنك تتعرض اليوم لمحنة هائلة على يد السفاكين والجزارين الذين هالهم غضب الشعب وتململ الجماهير بعد أن قيّدوها بسلاسل من الحديد ومن

الرعب، وخيّل للسفاكين أنهم بذلك انتزعوا من الجماهير شعورها بالعزة والكرامة، وجردوها من صلتها بعقيدتها وبدينها وبمحمدها العظيم، لكي يحولوا هذه الملايين الشجاعة المؤمنة من أبناء العراق الأبي إلى دمى وآلات يحركونها كيف يشاؤون، ويزقونها ولاء عفلق وأمثاله من عملاء التبشير والاستعمار بدلاً عن ولاء محمد وعلي (صلوات اللّه عليهما). ولكن الجماهير دائماً أقوى من الطغاة مهما تفرعن الطغاة، وقد تصبر ولكنها لا تستسلم.

وهكذا فوجئ الطغاة بأن الشعب لا يزال ينبض بالحياة، وما تزال لديه القدرة على أن يقول كلمته. وهذا هو الذي جعلهم يبادرون إلى القيام بهذه الحملات الهائلة على عشرات الآلاف من المؤمنين والشرفاء من أبناء هذا البلد الكريم.. حملات السجن والاعتقال والتعذيب والإعدام، وفي طليعتهم العلماء والمجاهدون الذين يبلغني أنهم يستشهدون الواحد بعد الآخر تحت سياط التعذيب.

وإني في الوقت الذي أدرك عمق هذه المحنة التي تمر بك يا شعبي وشعب آبائي وأجدادي.. أؤمن بأن استشهاد هؤلاء العلماء واستشهاد خيرة شبابك الطاهرين وأبنائك الغيارى تحت سياط العفالقة.. لن يزيدك إلاّ صموداً وتصميماً على المضي في هذا الطريق حتى الشهادة أو النصر.

وأنا أعلن لكم يا أبنائي بأني صممت على الشهادة، ولعل هذا هو آخر ما تسمعونه مني، وأن أبواب الجنة قد فتحت لتستقبل قوافل الشهداء حتى يكتب اللّه لكم النصر. وما ألذ الشهادة التي قال عنها رسول الله(ص): «إنّها حسنة لا تضر معه سيئة». والشهيد بشهادته يغسل كل ذنوبه مهما بلغت..

فعلى كل مسلم في العراق وعلى كل عراقي في خارج العراق أن يعمل

كل ما بوسعه ولو كلفه ذلك حياته، من أجل إدامة الجهاد والنضال لإزالة هذا الكابوس عن صدر العراق الحبيب، وتحريره من العصابة اللاإنسانية، وتوفير حكم صالح فذ شريف طيب يقوم على أساس الإسلام.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

محمد باقر الصدر

١٠ شعبان ١٣٩٩هـ

النداء الثالث:

بسم اللّه الرحمن الرحيم

والحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وصحبه الميامين.

يا شعبي العراقي العزيز.. أيها الشعب العظيم..

إني أخاطبك في هذه اللحظة العصيبة من محنتك وحياتك الجهادية بكل فئاتك وطوائفك.. بعربك وأكرادك.. بسنتك وشيعتك، لأن المحنة لا تخص مذهباً دون آخر، ولا قومية دون أخرى، وكما أن المحنة هي محنة كل الشعب العراقي فيجب أن يكون الموقف الجهادي والرد البطولي والتلاحم النضالي هو واقع كل الشعب العراقي. وإني منذ عرفت وجودي ومسؤوليتي في هذه الأمة بذلت هذا الوجود من أجل الشيعي والسني على السواء، ومن أجل العربي والكردي على السواء، حيث دافعت عن الرسالة التي توحّدهم جميعاً، وعن العقيدة التي تهمهم جميعاً، ولم أعش بفكري وكياني إلاّ للإسلام.. طريق الخلاص وهدف الجميع.

فأنا معك يا أخي وولدي السني بقدر ما أنا معك يا أخي وولدي الشيعي. وأنا معكما بقدر ما أنتما مع الإسلام، وبقدر ما تحملون هذا المشعل العظيم لإنقاذ العراق من كابوس التسلط والاضطهاد.

إن الطاغوت وأولياءه يحاولون أن يوحوا إلى أبنائنا البررة من السنة بأن المسألة مسألة شيعة وسنة، وليفصلوا السنة عن معركتهم الحقيقية ضد العدو المشترك وأريد أن أقولها لكم يا أبناء (علي) و(الحسين) وأبناء (أبي بكر) و(عمر) إن المعركة ليست بين الشيعة والحكم السني. إن الحكم السني الذي مثّله الخلفاء الراشدون والذي كان يقوم على أساس الإسلام والعدل حمل (علي) السيف للدفاع عنه، إذ حارب جندياً في حروب الردة تحت لواء الخليفة الأول (أبي بكر). وكلنا نحارب عن راية الإسلام وتحت راية الإسلام مهما كان لونها المذهبي. إن الحكم السني الذي كان يحمل راية الإسلام قد أفتى علماء الشيعة قبل نصف قرن بوجوب الجهاد من أجله، وخرج الآلاف من الشيعة وبذلوا دمهم رخيصاً من أجل الحفاظ على راية الإسلام، ومن أجل حماية الحكم السني الذي يقوم على أساس الإسلام.

إن الحكم السني لا يعني حكم شخص ولد من أبوين سنّيّين، بل يعني حكم (أبي بكر) و(عمر)، الذي تحدّاه طواغيت الحكم في العراق اليوم في كل تصرفاتهم، وهم ينتهكون حرمتهم للإسلام، وحرمة (علي) و(عمر) معاً.. في كل يوم.. وفي كل خطوة من خطواتهم الإجرامية.

ألا ترون يا أولادي وإخواني أنهم أسقطوا الشعائر الدينية التي دافع عنها (علي) و(عمر) معاً؟ ألا ترون أنهم ملأوا البلاد بالخمور وحقول الخنازير وكل وسائل المجون والفساد التي حاربها (علي) و(عمر) معاً؟ ألا ترون أنهم

يمارسون أشد ألوان الظلم والطغيان تجاه كل فئات الشعب؟ ويزدادون يوماً بعد يوم حقداً على الشعب وتفنناً في امتهان كرامته والانفصال عنه والاعتصام ضده في قصورهم المحاطة بقوى الأمن والمخابرات، بينما كان (علي) و(عمر) يعيشان مع الناس وللناس وفي وسط الناس ومع آلامهم وآمالهم. ألا ترون أن احتكار هؤلاء للسلطة احتكاراً عشائرياً يضفون عليه طابع الحزب زوراً وبهتاناً؟ وسد هؤلاء أبواب التقدم أمام كل جماهير الشعب، سوى أولئك الذين رضوا لأنفسهم الذل والخضوع وباعوا كرامتهم، وتحولوا إلى عبيد أذلاء. إن هؤلاء المتسلطين قد امتهنوا حتى كرامة حزب البعث العربي الاشتراكي، حيث عملوا من أجل تحويله من حزب عقائدي إلى عصابة تفرض الانضمام إليها والانتساب إليها بالقوة والإكراه، وإلاّ فأي حزب حقيقي يحترم نفسه في العالم يطلب الانتساب إليه بالقوة؟.. إنهم أحسوا بالخوف حتى من الحزب نفسه الذي يدّعون تمثيله، إنهم أحسوا بالخوف منه إذا بقي حزباً حقيقياً له قواعده التي تبنيه. ولهذا أرادوا أن يهدموا قواعده بتحويله إلى تجمّع يقوم على أساس الإكراه والتعذيب ليفقد أي مضمون حقيقي له.

يا إخواني وأبنائي من أبناء الموصل والبصرة.. من أبناء بغداد وكربلاء والنجف.. من أبناء سامراء والكاظمية.. من أبناء العمارة والكوت والسليمانية.. من أبناء العراق في كل مكان.. إني أعاهدكم جميعاً بأني لكم جميعاً، ومن أجلكم جميعاً، وإنكم جميعاً هدفي في الحاضر والمستقبل، فلتتوحد كلمتكم ولتتلاحم صفوفكم تحت راية الإسلام، ومن أجل إنقاذ العراق من كابوس هذه الفئة المتسلطة، وبناء عراق حرٍ كريم تحكمه عدالة الإسلام، وتسوده كرامة الإنسان، ويشعر فيه المواطنون جميعاً على اختلاف

قومياتهم ومذاهبهم بأنهم إخوة.. يساهمون في قيادة بلدهم وبناء وطنهم، وتحقيق مثلهم الإسلامية العليا المستمدة من رسالتنا الإسلامية وفجر تاريخنا العظيم.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

محمد باقر الصدر

النجف الأشرف

ملحق (٤)

قرار اجتثاث الإسلاميين الشيعة/ ١٩٨٠

استناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت، قرّر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٨٠ ما يلي:

لما كانت وقائع التحقيق والمحاكمات قد أثبتت بأدلة قاطعة أن حزب الدعوة هو حزب عميل مرتبط بالأجنبي وخائن لتربة الوطن ولأهداف ومصالح الأمة العربية، ويسعى بكل الوسائل إلى تفويض نظام حكم الشعب ومجابهة ثورة (١٧) تموز مجابهة مسلحة.

لذا قرر مجلس قيادة الثورة تطبيق أحكام المادة (١٥٦)[*] من قانون العقوبات بحق المنتسبين إلى الحزب المذكور مباشرة أو العاملين لتحقيق أهدافه العميلة تحت واجهات أو مسميات أخرى.

ينفّذ هذا القرار على الجرائم المرتكبة قبل صدوره التي لم يصدر قرار بإحالتها على المحكمة المختصة.

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

(*) المادة ١٥٦ من قانون العقوبات على ما يلي:
يعاقب بالإعدام من ارتكب عمداً فعلاً بقصد المساس باستقلال البلاد أو وحدتها وسلامة أراضيها وكان الفعل من شأنه أن يؤدي إلى ذلك.

ملحق (٥)

البيان التأسيسي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق/١٩٨٢[*]

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن اللَّه على نصرهم لقدير * الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق إلاّ أن يقولوا ربّنا اللَّه * ولولا دفع اللَّه الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يُذكر فيها اسم اللَّه كثيراً ولينصرنّ اللَّه من ينصره إن اللَّه لقوي عزيز﴾.

يا أبناء الشعب العراقي المسلم.. يا أبناء الأمة الإسلامية المجيدة.. أيها الأحرار في العالم..

منذ الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة الإسلامية تعرّض عراقنا الجريح لمختلف ألوان الغزو العسكري والسياسي والثقافي، وفرضت قوى الاستكبار العالمي وبالخصوص بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية مجموعة من الحكومات العميلة، حيث كانت هذه القوى تمارس ضد الشعب العراقي مختلف أساليب الاضطهاد والإرهاب، وتعرض عليه أقسى حالات الحرمان والاستضعاف والتجزئة، وتشيع في صفوفه ألوان الفساد والتخلف وعلى

(*) صدر في طهران، في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢. وقد غيّر المجلس اسمه بعد سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣ إلى «المجلس الأعلى الإسلامي العراقي»

جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد كان لأبناء الشعب المخلصين وعلى رأسهم علماء الإسلام دوراً عظيماً في مقاومة أشكال الظلم والذل والتبعية التي فرضها الاستعمار على الشعب العراقي وعلى جميع الأصعدة العسكرية والسياسية والثقافية، فبدءاً من قيادة العلماء للجهاد ضد الغزو العسكري الإنجليزي، أمثال آية اللّٰه السيد محمد سعيد الحبوبي وآية اللّٰه السيد مهدي الحيدري، إلى ثورة العشرين بقيادة آية اللّٰه الشيخ محمد تقي الشيرازي وإخوانه، إلى المقاطعة السياسية والانتفاضات الجماهيرية، ومواجهة أعمال التبشير الصليبي والإلحاد الرأسمالي والماركسي من خلال أعمال ومؤلفات آية اللّٰه الشيخ محمد جواد البلاغي وآية اللّٰه الشهيد السيد محمد باقر الصدر، وقد توّجت هذه الأعمال المعادية للإسلام والشعب العراقي المسلم بانقلاب العار المشبوه، الذي جاء بحزب البعث العفلقي إلى الحكم في العراق عام ١٩٦٨، هذا الحكم الذي يتميّز بشكل خاص بالصفات التالية:

أولاً. عداؤه الشديد للإسلام والشعائر الإسلامية ومحاربته حتى لأبسط ألوان الممارسات الإسلامية كصلاة الجمعة والآذان والاحتفالات الدينية، وكذلك التخطيط للقضاء على الكيانات الإسلامية كالحوزات الدينية والحركات الإسلامية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية الإسلامية، وذلك لأن النظام جاء من أجل القضاء على التحرك الإسلامي الجماهيري النامي، في ظل آية اللّٰه العظمى المرحوم السيد محسن الحكيم وتخطيط آية اللّٰه الشهيد محمد باقر الصدر.

ثانياً ـ الاستهتار المطلق بكل القيم الإنسانية والاستهانة بكرامة الإنسان العراقي، حيث أغرق العراق في بحر من الدماء والآلام والمآسي، من خلال

سلسلة عمليات الإعدام والتهجير والتشريد لمئات الآلاف، وإخضاع الآلاف الأخرى من النساء والرجال والأطفال لأقسى ألوان التعذيب النفسي والجسدي والوحشي في السجون والمعتقلات الرهيبة، وكذلك تدمير مئات القرى والمدن وتهجير أبنائها انطلاقاً من المبادئ العنصرية، كما حدث ذلك بالنسبة لإخواننا الأكراد من الشعب العراقي، وانتهك حقوق الملايين من أبناء الشعب العراقي السياسية والاقتصادية والإنسانية.

ثالثاً ـ العمل المتواصل على مسخ شخصية الشعب العراقي المسلم وطمس الملامح التاريخية والثقافية لهذا الشعب المسلم المجيد، وقطع كل صلته بتراثه وتأريخه وحضارته وأمجاده الإسلامية.

رابعاً ـ إقامة نظام إرهابي عشائري قمعي مرتبط بالإمبريالية ومصالحها، يتّبع أسلوب إشاعة الرعب والخوف منهجاً لإدامة وجوده واستمراره على الحكم، وذلك من خلال منظماته الإرهابية التي تتستر خلف واجهات حزبية ومهنية.

وكان من الطبيعي أن يقف أبناء الشعب العراقي المخلصون في وجه هذا النظام الطاغوتي في ثورة تتخذ طريق الشهادة والتضحية بالدماء الزكية شعاراً لها، وأن يبذل جماهير المسلمين من أبناء الحركات الإسلامية وغيرهم، وكذلك قادتهم علماء الإسلام الأعلام، دماءهم الزكية لتخليص الشعب المسلم من أيدي المجرمين العملاء، وتأكيد أصالة الثورة الإسلامية في العراق، أمثال الشهداء الشيخ عارف البصري والسيد عز الدين القبانجي والسيد قاسم شبر والشيخ مهدي السماوي والأستاذ عبد الصاحب دخيل وغيرهم. وبعد أن فجّر أمل المستضعفين والمحرومين في العالم آية اللّه العظمى الإمام السيد الخميني (دام ظله) الثورة الإسلامية في إيران وجسّد

تطلعات الأمة الإسلامية في الحرية والاستقلال والكرامة، وأدرك الشعب قدرته على الوقوف في وجه النظام الطاغوتي العميل، من خلال ما حققه الشعب الإيراني المسلم بانتصاره على نظام الشاه المقبور وقوى الاستكبار العالمي، جاء دور المرجع الإسلامي الكبير السيد الشهيد الصدر ليفجّر الثورة الإسلامية في العراق، حيث وظّف آخر قطرة من دمه في سبيل اللّه من أجل إنقاذ العراق الجريح من مخالب النظام الصدّامي العميل، ووقفت أخته العالمة الشهيدة بنت الهدى التي جسّدت الدور الرائع للمرأة العراقية المسلمة الثائرة. حين ذاك أدرك أعداء الإسلام خطر الثورة الإسلامية على المصالح الإمبريالية في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى أن يكشف النظام العفلقي المجرم في بغداد، الذي حاول أن يأخذ موقع الشاه المقبور، عن هويته وعمالته ويشن هذه الحرب العدوانية على الجمهورية الإسلامية بأمر الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في المنطقة.

إن الثورة الإسلامية في العراق لا زالت تأخذ مسارها الطبيعي في التكامل والاقتراب من الأهداف، بالرغم من حجم التضحيات العظيمة وأساليب القمع الوحشية والعقبات التي وضعها الإمبرياليون في طريقها، والتحالفات والمخططات الخبيثة من أعدائها. وفي خضم الصراع العنيف بين محور الباطل المتمثل بالاستكبار العالمي ومحور الحق المتمثل بالثورة الإسلامية العالمية من أجل تحقيق المزيد من التقدم والانسجام للتصدي للنظام العفلقي المجرم. وبعد الاتكال على اللّه (تعالى) تأتي ولادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يمثل مختلف القوى الإسلامية الموجودة في الساحة العراقية، من خلال مجموعة من الشخصيات الإسلامية «علماء ومثقفين رساليين» خطوة متقدمة في طريق هذه الثورة الإسلامية، وضمن الأهداف والخطوط التالية:

١ ـ مواصلة الجهاد حتى تحقيق النصر على الإمبريالية والنظام العفلقي المجرم في بغداد، وعلى أساس من العقيدة والفكر الإسلامي وإنقاذ الشعب المسلم في العراق من جميع ألوان التبعية والتسلط والاستغلال، وإقامة الحكم الإسلامي العادل بقيادة الفقيه الولي الذي يضمن لكل مواطن عراقي مهما كان دينه وقوميته حقوقه وكرامته.

٢ ـ الالتزام بالمنهج الإسلامي في التحرك السياسي «لا شرقية ولا غربية»، والجهاد ضد قوى الاستكبار العالمي وعملائه، والمحافظة على استقلال العمل من كل ألوان الارتباط العسكري والسياسي والثقافي بالغرب أو الشرق أو محاورهما.

٣ ـ السعي الجاد لتعبئة القوى الإسلامية كافة باتجاه عمل سياسي وعسكري موحد، والتعاون مع القوى التي تجاهد على أساس التصور الإسلامي في طريق الثورة الإسلامية.

٤ ـ الإيمان والالتزام برابطة الأخوة الإسلامية بين جميع المسلمين، سنة وشيعة، عرباً وأكراداً وتركماناً وكل الأقليات، وتجنب كل ألوان التعصب الطائفي أو النزعة القومية أو العنصرية أو الإقليمية.

٥ ـ الدفاع عن حقوق المستضعفين كافة وقضايا التحرر العالمي، وفي طليعتها قضية فلسطين وشعبها المسلم.

٦ ـ اعتبار الجمهورية الإسلامية في إيران قاعدة ومنطلقاً للثورة الإسلامية العالمية ومساندة مواقفها الرسالية في مواجهة الاستكبار العالمي.

كما يتحمل المجلس الإسلامي الأعلى في العراق المسؤوليات التالية:

أ ـ تشخيص المسار السياسي والعسكري للثورة الإسلامية في العراق.

ب ـ اتخاذ القرارات المناسبة مع ظروف كل مرحلة من الثورة الإسلامية حتى انتصارها.

ج ـ الانطلاق بكل القوى السياسية باتجاه واحد عن طريق إيجاد التنسيق والتعاون بينها.

ومن خلال كل هذه الأهداف والمنطلقات والمسؤوليات، هناك بعض النقاط التي لا بد من التأكيد عليها في هذه المرحلة الخطيرة من مراحل الثورة الإسلامية في العراق:

الأولى: إن المجلس لا يرى في نفسه إلاّ مجالاً للبذل والتضحيات وللجهود وتحمل المسؤوليات وتقديم الخدمات في سبيل إنقاذ الشعب المسلم والثورة الإسلامية في العراق.

الثانية: إن شكل النظام وقيادته لمستقبل العراق وبعد الإطاحة بالطاغوت إنما يحدده أبناء الشعب العراقي المسلم بجميع قطاعاته وجماهيره، وإن كنا نعتقد بدورنا أن هذا الشعب سوف لا يختار إلاّ النظام الإسلامي والقيادة الإسلامية انطلاقاً من مبادئه وتضحياته.

الثالثة: إن المجلس يؤكد ويعمل من أجل وحدة الشعب العراقي المسلم والتراب العراقي، ومن هنا فسوف ينفتح المجلس على القوى الخيرة والمخلصة لتحقيق هذا الهدف، كما ويتعامل مع كل القوى السياسية المخلصة من خلال أهدافه الإسلامية.

الرابعة: إن المجلس يعير حالة الحرمان والاستضعاف التي يعانيها أخواننا الأكراد في العراق عناية خاصة، ويرى أن الإسلام بمبادئه وأخلاقيته يكفل تحقيق العزة والكرامة والاستقلال لهذا الشعب المحروم، وكذلك الحالة المأساوية التي يعانيها الإخوة المهجرون العراقيون، ويبذل المجلس أقصى الجهود لرفع هذا الظلم عنهم ورعايتهم وإعادة حقوقهم المسلوبة إليهم.

الخامسة: إن المجلس يعير أهمية خاصة للقضايا الاقتصادية المركزية كقضية النفط وتدهور الوضع الاقتصادي وطغيان الاقتصاد الاستهلاكي.

السادسة: سوف يقف المجلس بحزم تجاه الأساليب التي تتبّعها قوى الاستكبار العالمي للتدخل في قضية الشعب العراقي وفرض المزيد من المآسي على هذا الشعب، ويرى في كل ألوان الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري للنظام العفلقي المجرم عملاً معادياً للمصالح الحقيقية للشعب العراقي. وسوف لن ينسى هذا الشعب هؤلاء الأعداء، كما لا ينسى أصدقاءه في ساعة المحنة.

إن الشعب العراقي المسلم والأمة الإسلامية وكل القوى الخيرة في العالم مدعوّون لتحمل مسؤولياتهم التأريخية في هذه المرحلة الحاسمة، والعمل الجاد من أجل الإطاحة بالنظام الطاغوتي المجرم الذي فرض على الشعب العراقي المآسي والدمار والإلحاد والتبعية للقوى الكبرى، وأن يكونوا على حذر من المخططات الإمبريالية التي تسعى إلى فرض البدائل المشبوهة للنظام، وسوف يأتي اليوم القريب الذي يتحقق فيه النصر الكامل لإرادة الشعب العراقي المسلم، ويقوم حكم العدالة الإلهية في أرض العراق الجريح.

﴿وما جعله الله إلا بُشرى لكم ولتطمئنَّ قلوبكم به وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم﴾.

ملحق (٦)

بيان الكتلة الإسلامية في العراق

بشأن شرعية الوقوف مع النظام العراقي/ ١٩٩١(*)

«إن صداماً هذا وقبل اجتياحه للكويت بفترة وجيزة.. وبعد توقف القتال مع إيران، وعلى أثر تأزم العلاقة بينه وبين أسياده الذين جاءوا به إلى السلطة ومكّنوه من اغتصابها، وبعد أن شعر العالم بخطره وهو العالم الذي كان يؤيده ويسانده ويتستر على جرائمه ويسخّر له كل وسائل إعلامه حتى أنقذه من هزيمة عسكرية أمام إيران.. إن صداماً هذا ومن دون مقدمات أخذ يرفع شعارات إسلامية وينادي بأهداف إسلامية ويتحدث بالإسلام وينادي بالجهاد وكأنه شيخ من شيوخ الإسلام أو وليّ من أولياء الله الصالحين أو داعية من الدعاة إلى الله بل وكأنه خليفة من الخلفاء الراشدين، إذا به يصف نفسه ويلقبها بالعبد والمنصور بالله ويدعو إلى الجهاد والشهادة في سبيل الله، ويظهر الغيرة على مقدسات الإسلام، داعياً إلى تحرير الأقصى من أيدي اليهود، وشرع بعقد المؤتمرات الإسلامية لنصرة قضايا المسلمين وحل مشاكلهم وكأنه لم يكن في سنوات طويلة خلت ذلك المتآمر على الإسلام الحاقد عليه.. كأنه لم يكن قاتل الشيخ البدري ومحمد باقر الصدر ودعاة

(*) تحالف يضم مجموعة من الحركات والشخصيات الإسلامية السنية العراقية؛ أبرزها «جماعة الإخوان المسلمين».

الإسلام الآخرين.. فكان من نتيجة هذه الادعاءات الكاذبة أن بعضاً ليس بالقليل قد صدّق دعواه واستجاب لنداءاته متأثراً بفتاوى ومقولات بعض المنتسبين إلى العلم أو العمل الإسلامي الذين سرعان ما استجابوا له والتفوا حوله داعين الجماهير الإسلامية التي وثقت بهم إلى تأييده والوقوف إلى جانبه والسير في ركابه ناسين أو متناسين جرائمه الكثيرة متذرعين بأن صداماً قد هداه الله بعد ضلال وأنه تاب إلى الله بعد ردة وانحراف وأنه الآن يسعى بصدق إلى تحرير المسجد الأقصى وإلى إعزاز دين الله ومجاهدة الكفّار والمستعمرين وطردهم من ديار المسلمين.. وهذه الظاهرة.. ظاهرة انخداع السذج من المسلمين برافع هذه الشعارات المحببة إلى نفوس المؤمنين وكذلك استجابة المتاجرين بالدين ودعوتهم الشعوب الإسلامية إلى تأييد صدام وتصديقه لم تكن مستغربة علينا وإن كانت مؤلمة لنا؛ لأننا نعرف حقائق واقعنا المؤسف واقع الجهل بأحكام الإسلام لدى الكثير بسبب إبعاد الإسلام عن شؤون الحياة منذ فترة طويلة.. وواقع جهل الكثير من المسلمين بما حولهم بسبب العزلة التي فرضت عليهم أو فرضوها على أنفسهم وابتعادهم عمّا يحاك لهم، ظناً منهم أن ذلك من حسن التديّن ومقتضياته مع أنه ظن خاطئ وخطر، جاهلين أو متجاهلين قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): «من لم يهتم بأمور المسلمين فليس منهم» وهو تحذير لمن لا يكون من المسلمين سياسياً أو من يبتعد عن العمل السياسي ـ حيث السياسة في حقيقتها الاهتمام بشؤون الأمة، وأخيراً، واقع وجود متاجرين بالدين من وعّاظ السلاطين العاملين على تخدير الشعوب الإسلامية وتضليلها لمصلحة المستكبرين والطغاة وتطويع النصوص وتأويلها بما يحقق المصالح اللامشروعة لهم مقابل عرض من الدنيا زائل..

إن هذا الواقع المؤلم لم يكن مستغرباً علينا إنما المستغرب والمؤلم

والمستهجن هو انسياق بعض القيادات الإسلامية التي كانت موضع احترام وتقدير وأمل كثير من المسلمين المتطلعين إلى غد إسلامي أفضل من واقعنا. . فقد جرفها التيار ولم تثبت أمام ضغوطه أو إغراءاته وراحت تؤيد الطاغية بقوة وبلا تحفظ وتدعو إلى الالتفاف حوله ونصرته واصفة إيّاه لأتباعها وللجماهير الإسلامية بالقائد المسلم والزعيم المؤمن الفذ الذي حسن إسلامه، طالبة تصديق ادعاءاته فكان موقفها هذا صدمة لنا وأي صدمة؛ لأننا ما عهدنا منها أن تندفع هذا الاندفاع غير المتبصر بل غير المحكوم بالأحكام الشرعية والقواعد الفقهية الإسلامية؛ إذ إن هذه القيادات تعلم ولا تجهل ماذا فعل صدام حسين من أفاعيل وكم ارتكب من جرائم وكم قتل من أبرياء وكم سفك من دماء وكم نشر من فساد؛ وهي التي سبق لها أن أدانته واستنكرت أفعاله ولو على استحياء، كانت تعوزه الشجاعة الإسلامية المطلوبة. إنها تدرك ويجب أن تدرك أن أتباعها وأنصارها وجميع الذين أولوها ثقتهم أمانة في أعناقها يلزم عدم التفريط بها أو خيانتها ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون﴾.

بيان الحقيقة:

لذلك، والتزاماً بالواجب الشرعي الذي يفرض على العارف بالحقيقة بيانها للآخرين وإزالة الالتباس الحاصل بين المسلمين في هذا الأمر ووقوفاً في وجه الفتنة الصدامية وتصحيحاً للمسار المنحرف الذي سلكه نفر من القيادات الإسلامية وردّاً على الضالّين الذين اخترق بعضهم التيار الإسلامي فاندسوا في صفوفه واحتلوا مراكز قيادية فيه مستغلين بساطة البسطاء وجهلهم بالأحكام الشرعية وحسن نواياهم وغفلتهم ولكي يهلك من هلك عن بيّنة ويحيا من حيا عن بيّنة نقول لهؤلاء وأولئك بصراحة ووضوح، نقول لهم:

إن باب التوبة مفتوح للإنسان، لا شك في ذلك في أي مرحلة من مراحل حياته وكما يقول الرسول(عليه الصلاة والسلام) ـ ما لم يغرغر ـ أي ما لم يلفظ أنفاسه الأخيرة ويصبح في ما يسمى بمرحلة الشهود واللاعودة. صحيح هذا.. وصحيح أيضاً أن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، إلاّ أن للتوبة شروطها وأحكامها ومقتضياتها العملية لثبوت صحتها ومن ثم قبولها؛ ومن تلك الشروط والأحكام والمقتضيات: «ندم الجاني على ما جنته يداه وعلى ما ارتكب من جرائم ومعاصٍ وآثام» ومن شروطها أيضاً: «الإقلاع عن المعصية وعدم الاستقرار في ارتكابها» ومنها أيضاً: «رد الحقوق التي اغتصبها الجاني إلى أصحابها سواء في الأموال أو الدماء» ومن شروطها كذلك عدم العودة إلى ارتكاب المعاصي، ومنها: «تسليم التائب نفسه للقضاء لإنزال العقوبة الشرعية فيه على ما جناه وما ارتكبه من جرائم وآثام» إذ إن توبة التائب لا تسقط العقوبات الجنائية على الجرائم التي ارتكبها، دليل ذلك أن الرسول(ص) قد أقام العقوبات الشرعية على التائبين، مثال ذالك إقامة حد الزنا ـ رجماً حتى الموت ـ على كل من (ماعز والغامدية) رغم توبتهما توبة صادقة وصفها صلوات الله وسلامه عليه بأنها: «لو وزّعت على أهل الأرض لكفتهم» حيث جاء كل منهما معترفاً بذنبه كاشفاً سره، قبل أن يكشفه غيره، فقضى عليه بإقامة الحد تطهيراً له من ذنبه.

لا ولاية لتائب:

ومما يتصل بهذا الأمر ويجدر ذكره هنا أن مرتكب المعاصي التي تترتب عليها عقوبات دنيوية شرعاً لا تسند إليه ولاية عامة على المسلمين حتى وإن تاب بعدها توبة صادقة.

والمقصود بالولايات العامة هي الوظائف والمسؤوليات الكبرى في

الدولة، مثل القضاء والإمارة وقيادة الجيش ورئاسة الدولة، وفي ذلك حكمة بالغة.. إذ إن هذه القاعدة الإسلامية توصد باب التحايل على الأمة من قبل الحكّام الفاسدين لكي لا يتحايلوا على الأمة بالتوبة الكاذبة كلما اكتشفت الأمة أمرهم وحاصرتهم وضيّقت عليهم وأوشكت أن تطيح بهم وتنحيهم عن السلطة التي تتطلب الشخص العادل المستقيم البعيد عن المحرّمات والفواحش والمنكرات.

وصدام حسين الذي ارتكب من الجرائم ما ارتكب.. صدام الذي اغتصب السلطة، وانتهك الأعراض، ونشر الفساد، وأهلك العباد، وقتل الأبرياء وأصاب كل أُسرة عراقية بعزيز لديها من ابن أو أخ أو أب أو زوج.. صدام الذي رمّل النساء ويتّم الأطفال وسلب الأموال وصادرها، وشرّد ما يقرب من ثلاثة ملايين عراقي في أنحاء الدنيا كلهم من أصحاب الكفاءات وأبناء العوائل المحترمة وأحرق آلاف القرى بسكانها.. إن صداماً هذا لم تبدر منه أية بادرة ولم يصدر عنه ما يدل على توبته أو دليلاً أو حتى شبهة دليل على حسن إسلامه أو صدق إيمانه أو توبته التي أخذ يبشّر بها البعض لكي يمكن أن يقال في أمره ما قاله المبهورون به المصدقون بدعواه الداعية إلى الجهاد تحت رايته.

التوبة المزعومة:

ذلك أن توبته المزعومة هذه، التوبة ـ النصوح ـ بالمصطلح الإسلامي وليست التوبة الاحتيالية التي يراد بها التضليل وركوب الموجة الإسلامية واستغلالها والخروج من المأزق الذي وقع فيه بعد احتراق الكثير من أوراقه وانفضاض الكثير من أنصاره ورفاقه.. إن هذه التوبة الشرعية تفرض عليه جملة واجبات:

أولها: الاعتراف الصريح بأخطائه التي مارسها والإقرار بالجرائم التي ارتكبها.

وثانياً: التوقف عن ممارسة الظلم، والإقلاع عن الطغيان، وسفك الدماء بغير حق.

وثالثاً: إقامة العدل والإحسان وتحقيق المساواة بين أفراد الشعب العراقي، في الحقوق والواجبات العامة، وفقاً لشرع الله العادل وأحكامه.

وأخيراً، فإن هذه التوبة المدعاة تفرض عليه إعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها، وأول هذه الحقوق إعادة السلطة التي اغتصبها من الشعب إلى الشعب الذي هو صاحب السلطة الشرعي يفوضها بإرادته الحرة إلى من يرى فيه الكفاءة وتتوافر فيه شروط الولاية. إن على صدام إن كان حقاً قد تاب إلى الله أن يتنحى عن السلطة ويبتعد عن رئاسة الدولة لكي يختار الشعب من يراه أهلاً للمسؤولية والقيادة بلا تزوير ولا احتيال ولا إكراه؛ وإخواننا الإسلاميون لا نظنهم يجهلون هذه الحقيقة الكبيرة من حقائق الإسلام، وهذه القاعدة الإسلامية والكلية من قواعد الحكم الإسلامي؛ وليس خليقاً بهم أن يكونوا من الجاهلين بها. كما يتوجب على صدام إن كان من التائبين أن يرد ما اغتصبه من المال العام إلى الدولة ومن المال الخاص إلى أصحابه والله وحده والراسخون في العلم يعرفون كم اغتصب صدام وأبناؤه وعائلته وزمرته وكم نهبوا من الأموال العامة والخاصة التي أتخموا بها مصارف أوروبا. وأخيراً، لكي تصح توبته ويصدق ادعاؤه بالعودة إلى الإسلام فإنه يتحتم عليه تقديم نفسه للقضاء العادل ليقول فيه كلمته عمّا اقترفه من جرائم بحق العراق وشعبه وليقتص منه وفقاً لحكم الله وشرعه.

لا بُدّ من تشديد الخناق:

وصدام هذا لم يبدر منه شيء يدل على صدق توبته أو سلامة طوّيته. فهو لا يزال على رأس السلطة مغتصباً لها، ولا يزال حاكماً مستبداً يسفك الدماء بغير حق، ولا يزال يفسد في الأرض، ولا تزال قوانينه وأنظمته الجاهلية الطاغوتية مفروضة على الشعب العراقي المسلم، ولا يزال ذلك المتجبّر المتسلّط المتألّه الذي يذكر في وسائل إعلامه أكثر مما يذكر اسم الله واسم رسوله، ولا تزال المواخير والخمارات والنوادي الليلية قائمة على أرض العراق ـ أرض الخلافة الإسلامية ـ أرض آل بيت الرسول الأطهار وأئمة أهل السنّة الفقهاء الأخيار، وقد تجاوز عددها مجموع عدد المدارس والمساجد والمستشفيات، ولا يزال حملة الدعوة الإسلامية الدعاة إلى الله الصادقون الذين لم يُلبسوا حقاً بباطل كما فعل غيرهم ولم يكتموا الشهادة الحق ولم يشركوا بالله صداماً بالعبودية والربوبية والألُوهية، لا يزال هؤلاء يطاردون ويلاحقون ويسجنون ويعذبون ويقتلون بلا هوادة ولا رحمة، ولا تزال أصنام صدام وتماثيله قائمة في الميادين العامة والشوارع والحارات وفي كل منعطف.. ينتظر الشعب العراقي المسلم الفرصة المناسبة لنسفها وتحطيمها، ولا تزال عائلة صدام وعشيرته وعصابته يعبثون وينتهكون الأعراض ويسلبون الأموال ويتمتعون بالامتيازات على حساب الشعب المضطهد الجائع المشرّد، كما لا يزال صدام ذلك الرفيق العفلقي، ولا يزال حزبه العلماني الصليبي هو حزب القائد الحاكم. وهذا القليل الذي ذكرناه في هذه السطور وعلى عجالة يكفي لإثبات كذب ادعائه بالعودة إلى الله والرجوع إلى الإسلام وينفي كل زعيم بتوبته، إن هذا وأمثاله ليدل على أن صداماً لا زال على ردّته وانحرافه وطغيانه، وما الشعارات الإسلامية التي

يرفعها الآن والأهداف الإنسانية التي ينادي بها والحرص على مقدسات الإسلام والمسلمين إلاّ للاستهلاك والتضليل في محاولة مرحلية لاستغلال البسطاء واحتوائهم لكي يسيروا خلفه في مغامراته ومقامراته لعلها تنفعه في الخروج من محنته الحالية بعد أن تخلّى عنه أسياده ورفضته الأسرة الدولية، حتى إذا ما انتهى من محنته هذه فإنه سيعود إلى الجهر بعلمانيته وبعده عن الإسلام ولممارسة الطغيان مضاعفاً.

وعليه، فإن الأمر يتطلب من المسلمين عامة والقيادات الفكرية والتنظيمية الإسلامية خاصة كشف زيف هذا الطاغية، والتحذير منه، وتشديد الخناق عليه، واغتنام فرصة ضعفه، وتخلي أسياده عنه، بغية الإطاحة به غير مأسوف عليه، ومن دون تأخير أو تراخ بحجة وجود قوات أجنبية متألبة عليه أو بذريعة إنقاذ البلاد من الخراب والدمار والحفاظ على أرواح الأبرياء، ذلك أنه الآن هو العدو الأول والخطر الأكبر وهو المتسبب الرئيس في كل النكبات التي حلّت بالعراق والفتن التي أشعل نارها هنا وهناك. إن أي تأخير أو تباطؤ في ذلك سيكلف العراق خاصة والأمة الإسلامية عامة أضعاف أضعاف ما أصابها على يديه. وإن الإطاحة به في المستقبل إذا خرج من هذه المعركة حاكماً على قيد الحياة ستكلف الأمة أضعاف أضعاف ما يتطلبه الإطاحة به الآن من تضحيات ستدفعها في المستقبل ضريبة ذل وهوان بدلاً من أن ندفعها الآن ضريبة كرامة وجهاد في سبيل الله.

منطق غير شرعي:

ولقد احتج البعض بأن وقوف صدام حسين في وجه إسرائيل موقف المواجهة وتهديده لها بالحرب والتدمير وصيرورته عدواً لها ولمن ساندها وساهم في وجودها يبرر الوقوف إلى جانبه والاستجابة لنداءاته، خصوصاً إذا

كانت بصيغة: الله أكبر وحيّ على الجهاد، الخ. أخذاً بمقولة ـ عدو عدوي صديقي.

إن هذا القول، وبصرف النظر عن دوافع المواجهة وجدّيتها بين صدام وإسرائيل وأسباب العداء بينه وبين أمريكا الذي طغى على السطح فجأة إنما هو منطق غير شرعي وينطوي على منتهى الضحالة في التفكير، ويتعيّن على قادة التنظيمات الإسلامية أن ينزهوا أنفسهم ويحرروا عقولهم منه؛ ذلك أن عدو عدوي ليس صديقي بالضرورة وقد لا يكون أقل عداء لي ولا أقل ضرراً على أُمتي وديني، وقد يكون أشد بكثير من عدوي الأول وأكثر حقداً عليّ منه وقد يكون البديل الأسوأ والأخطر، وهذا هو واقع صدام فإنه قد فعل في الشعب العراقي خلال فترة اغتصابه للسلطة ولا يزال يفعل من الجرائم أكثر مما فعله أي مستعمر للعراق في أي بلد إسلامي آخر خلال عشرات بل مئات الأعوام.. وما صدام إلاّ صورة من صور الاستعمار وربيب له.

إننا نؤكد لإخواننا الإسلاميين أن ما فعله الإنجليز في العراق خلال فترة الاحتلال، وما فعلهُ الإسرائيليون بالفلسطينيين، وما فعله الفرنسيون بالجزائريين، وما فعلهُ الإيطاليون بالليبيين، وما فعله الروس بالأفغانيين ـ لا يقارن أبداً بما فعله صدام حسين بالشعب العراقي من اضطهاد وقتل وتشريد وإذلال وتهجير وسلب للأموال وانتهاك للأعراض، فلقد أزال مدناً في العراق وهدمها على سكانها وجعلها مقابر جماعية لهم بسبب تصدي بضعة أشخاص لموكبه، واستخدم الغازات السامة والأسلحة الكيميائية والسموم القاتلة ضد شعبه فأهلك عشرات الآلاف في كل مرة خلال سويعات، هكذا فعل صدام. لقد أقام في كل بيت نائحة، وفي كل أسرة مأتم، وفي كل حارة عزاء. والجريمة هي الجريمة، بصرف النظر عمّن يرتكبها وفي أي بلد ارتكبت،

ولذلك ندعو هؤلاء الإسلاميين إلى أن يتقوا الله في أحكامهم ويعيدوا النظر في مواقفهم وأن لا يتسرعوا فيركضوا وراء السراب الخادع، فالاستعمار وصدام وجهان لعملة واحدة.

الكتلة الإسلامية في العراق

ملحق (٧)

علماء دين بارزون

قتلهم نظام البعث في العراق/ ١٩٦٩ ـ ٢٠٠٠(*)

ت	الاسم	الموقع الديني	تاريخ التصفية
١	الشيخ عبد العزيز البدري	أحد كبار علماء أهل السنة في بغداد	١٩٦٩/٧/١٥
٢	الشيخ عارف البصري	ممثل المرجع الديني الأعلى وأحد كبار علماء بغداد	١٩٧٤/١٢/٥
٣	السيد عماد الدين الطباطبائي	من تلاميذ الإمام الصدر	١٩٧٤/١٢/٥
٤	السيد عز الدين القبانجي	من تلاميذ الإمام الصدر	١٩٧٤/١٢/٥
٥	الشيخ عبد الزهراء الكعبي	كبير خطباء كربلاء (قتل بالسم)	١٩٧٤
٦	الشيخ عمر شقلاوه	من علماء أهل السنة الأكراد	١٩٧٦
٧	السيد طاهر أبو رغيف	من علماء مدينة البصرة (اغتيل دهساً)	١٩٧٧/٥/٢٦
٨	السيد عباس الشوكي	من علماء مدينة الثورة ببغداد	١٩٧٩/٦/٢٨
٩	السيد قاسم المبرقع	ممثل الإمام الصدر وعالم مدينة الثورة ببغداد	١٩٧٩/٦/٣٠
١٠	الشيخ عبد الجبار البصري	ممثل الإمام الصدر وأحد علماء بغداد	١٩٧٩/٧/١
١١	السيد نجاح الموسوي	من علماء مدينة الحرية ببغداد	١٩٧٩/٧/١

(*) نقلاً عن: علي المؤمن، سنوات الجمر، ص ٦٠٣ ـ ٦١٠.

١٢	السيد قاسم شبر	مجتهد، ممثل الإمام الصدر وعالم مدينة النعمانية (٩٠ عاماً)	١٩٧٩/٧/٢
١٣	الشيخ خزعل السوداني	ممثل الإمام الصدر وأحد علماء بغداد	١٩٧٩/٧/٤
١٤	السيد عبد الجبار الهاشمي	ممثل الإمام الصدر في إحدى مناطق النجف	١٩٧٩/٧/٤
١٥	السيد عبد الخالق العوادي	من منتسبي جامعة النجف الأشرف	١٩٧٩/٧/٤
١٦	الشيخ مهدي السماوي	ممثل الإمام الصدر وعالم مدينة السماوة	١٩٧٩/٧/٦
١٧	السيد جاسم المبرقع	أحد علماء مدينة الثورة ببغداد	١٩٧٩/٧/٢١
١٨	الشيخ محمد علي الجابري	ممثل الإمام الصدر وعالم مدينة الفهود	١٩٧٩/٨
١٩	الشيخ عباس فاضل التركماني	من منتسبي جامعة النجف الأشرف	١٩٧٩/٩/٥
٢٠	الشيخ إبراهيم حمودي قنبر	من منتسبي جامعة النجف الأشرف	١٩٧٩
٢١	الشيخ محمود الكعبي	من علماء مدينة الثورة ببغداد	١٩٧٩/١٢/١٢
٢٢	الشيخ صالح السعيدي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	١٩٨٠/٢
٢٣	الشيخ صالح الحسناوي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	١٩٨٠/٢/٢١
٢٤	الشيخ عبد الجليل مال اللّه	أحد ممثلي الإمام الصدر في محافظة ديالى	١٩٨٠/٣/٢
٢٥	الشيخ قاسم ضيف	أحد علماء بغداد مجتهد، من أبرز تلاميذ الإمام الصدر	١٩٨٠/٣/٢
٢٦	الشيخ حسين معن	أستاذ في الجامعة العلمية في النجف الأشرف	١٩٨٠/٣/١٧

٢٧	الشيخ فالح القرغولي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	٢٩/ ٣/ ١٩٨٠
٢٨	السيد عبد الرحيم الياسري	ممثل الإمام الصدر في مدينة بعقوبة	٨/ ٤/ ١٩٨٠
٢٩	السيد محمد باقر الصدر	مرجع ديني ومجدد فكري، قائد التحرك الإسلامي في العراق	٨/ ٤/ ١٩٨٠
٣٠	آمنة الصدر (بنت الهدى)	مسؤولة القسم النسوى في جامعة النجف	٩/ ٤/ ١٩٨٠
٣١	الشيخ فرحان البغدادي	من علماء مدينة الكاظمية	٤/ ١٩٨٠
٣٢	السيد حسن الشيرازي	من علماء مدينتي كربلاء وبيروت (اغتيل)	٢/ ٥/ ١٩٨٠
٣٣	الشيخ شريف الجابري	من منتسبي جامعة النجف الأشرف	٣٠/ ٦/ ١٩٨٠
٣٤	الشيخ عبد الأمير الساعدي	ممثل الإمام الصدر وعالم مدينة العمارة	٥/ ٧/ ١٩٨٠
٣٥	الشيخ حسن عبود البهادلي	أحد ممثلي الإمام الصدر في مدينة العمارة	١٩٨٠
٣٦	السيد حسين الحلو	من علماء مدينة البصرة	٥/ ١٠/ ١٩٨٠
٣٧	الشيخ محمد سجاد اليوسفي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	٤/ ١١/ ١٩٨٠
٣٨	الشيخ ناظم مزهر الخزاعي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	١٩٨٠
٣٩	الشيخ صالح الرفاعي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	١٩٨٠
٤٠	السيد زيد الموسوي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	١٩٨٠

٤١	الشيخ صالح الكربلائي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	١٩٨٠
٤٢	الشيخ أحمد البهادلي	من خطباء النجف الأشرف	١٩٨٠
٤٣	الشيخ ناظم البصري	أحد ممثلي الإمام الصدر في بغداد	١٩٨٠
٤٤	الشيخ سامي العلي	أحد ممثلي الإمام الصدر في بغداد	١٩٨٠
٤٥	الشيخ صادق اليعقوبي	من علماء بغداد	١٩٨٠
٤٦	الشيخ سالم البغدادي	من علماء بغداد، خطيب	١٩٨٠
٤٧	السيد محمد تقي الجلالي	ممثل المرجع الأعلى وعالم مدينة الحلة	٧/ ١٩٨١
٤٨	السيد محمد طاهر الحيدري	مجتهد، أحد كبار علماء بغداد والكاظمية	١٠/ ١٩٨١
٤٩	الشيخ أحمد عساف	أحد علماء مدينة كركوك	١٩٨٢
٥٠	الشيخ حسون الفرطوسي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	١٩٨٢
٥١	الشيخ ماجد البدراوي	ممثل الإمام الصدر وعالم مدينة الكوفة	١١/ ١٩٨٢
٥٢	السيد عبد الصاحب الحكيم	مجتهد، أستاذ الدراسات العليا في جامعة النجف	٢٠/ ٥/ ١٩٨٣
٥٣	السيد علاء الدين الحكيم	من تلامذة الإمام الصدر وأستاذ في جامعة النجف	٢٠/ ٥/ ١٩٨٣
٥٤	السيد محمد حسين الحكيم	أستاذ في جامعة النجف الأشرف	٢٠/ ٥/ ١٩٨٣
٥٥	السيد كمال الدين الحكيم	أستاذ في جامعة النجف الأشرف	٢٠/ ٥/ ١٩٨٣
٥٦	السيد عبد الوهاب الحكيم	أستاذ في جامعة النجف الأشرف	٢٠/ ٥/ ١٩٨٣
٥٧	السيد محمد علي الغروي	عالم مدينة الشامية	٢٠/ ٥/ ١٩٨٣

٥٨	السيد عباس الحلو	من علماء النجف الأشرف	١٩٨٣
٥٩	السيد عبد الصاحب الحلو	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	١٠/ ١٩٨٣
٦٠	الشيخ ناظم غلام النجفي	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	١٠/ ١٩٨٣
٦١	الشيخ ناظم العاصي	أحد علماء أهل السنة، عالم مدينة الحوجية	١٩٨٤
٦٢	الشيخ محمد شفيق البدري	من علماء السنة في بغداد	١٩٨٤
٦٣	الشيخ عمر مصطفى شخارة	من علماء أهل السنة الأكراد في محافظة السليمانية	١٩٨٤
٦٤	الشيخ الأربيلي	من علماء أهل السنة الأكراد في مدينة أربيل	١٩٨٤
٦٥	الشيخ رامي الكركوكلي	من علماء أهل السنة الأكراد في مدينة كركوك	١٩٨٤
٦٦	السيد عبد المجيد الحكيم	مجتهد، أستاذ الدراسات العليا في جامعة النجف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٦٧	السيد عبد الهادي الحكيم	محقق، دكتوراه في الشريعة	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٦٨	السيد محمد رضا الحكيم	أستاذ في كلية الفقه في النجف الأشرف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٦٩	السيد حسن الحكيم	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٧٠	السيد حسين الحكيم	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٧١	السيد محمد الحكيم	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	٥/ ٣/ ١٩٨٥

٧٢	السيد ضياء الحكيم	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٧٣	السيد بهاء الحكيم	من منتسبي الجامعة العلمية في النجف الأشرف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٧٤	السيد عبد الصاحب الحكيم	أستاذ في الجامعة العلمية في النجف الأشرف	٥/ ٣/ ١٩٨٥
٧٥	السيد جابر أبو الريحة	أحد كبار الخطباء في النجف الأشرف (قتل بالسم)	١٣/ ٥/ ١٩٨٥
٧٦	السيد محمد محسن الحكيم	أستاذ في الجامعة العلمية في النجف الأشرف	٦/ ١٩٨٥
٧٧	السيد نصر اللّه المستنبط	مرجع ديني، المرشح لخلافة زعيم الجامعة العلمية في النجف الأشرف (قتل بالسم عن ٨٠ عاماً)	١٢/ ١٩٨٥
٧٨	السيد حسن الحيدري	مجتهد، من كبار علماء مدينة الكاظمية (قتل بالسم عن ٧٠ عاماً)	٥/ ١٩٨٦
٧٩	السيد عبد الرضا الصافي	عالم دين	١٩٨٧
٨٠	الشيخ عبد الأمير الخويلدي	عالم دين	١٩٨٨
٨١	الشيخ علي العبادي	عالم دين	١٩٨٨
٨٢	السيد محمد الزاملي	خطيب وواعظ	١٩٨٨
٨٣	الشيخ محمد علي الأيرواني	خطيب وواعظ	١٩٨٨
٨٤	السيد عبد الغني الجزائري	خطيب وواعظ	١٩٨٨
٨٥	السيد محمد مهدي الحكيم	عالم دين ومعارض بارز	١٧/ ١/ ١٩٨٨
٨٦	الشيخ محمد القوجاني	منتسب إلى جامعة النجف الأشرف	١٩٨٩
٨٧	السيد أمين الخلخالي	منتسب إلى جامعة النجف الأشرف	١٩٩٤
٨٨	السيد محمد تقي الخوئي	عالم دين، نجل الإمام الخوئي	١٩٩٤

٨٩	الشيخ مرتضى البروجردي	مجتهد، من مراجع التقليد	١٩٩٨/٤
٩٠	السيد مؤمل الصدر	منتسب إلى جامعة النجف الأشرف	١٩٩٩/١٢/٩
٩١	السيد مصطفى الصدر	منتسب إلى جامعة النجف الأشرف	١٩٩٩/١٢/٩
٩٢	السيد محمد محمد صادق الصدر	مجتهد، من مراجع التقليد	١٩٩٩/١٢/٩

ملحق (٨)

إعلان شيعة العراق/٢٠٠٢(*)

تمهيد

خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ عقدت في لندن سلسلة من الاجتماعات لمناقشة المشكلة الطائفية في العراق وآثارها على حاضره ومستقبله. شارك فيها مثقفون وسياسيون ورجال دين وعسكريون وأدباء وشيوخ قبائل وأكاديميون ومهنيون وناشطون من الإسلاميين والقوميين واليساريين والليبراليين. ولم تكن تلك الاجتماعات مقيدة بإطار أيديولوجي محدد، بل كان رائد الجميع المصلحة الوطنية العراقية. وتمت مناقشة الأفكار من قبل الحاضرين بصفتهم الشخصية وإن كان بعضهم ينتمي إلى حركات أو تنظيمات أو تيارات سياسية أو فكرية.

وقد أسفرت سلسلة الاجتماعات تلك عن تقديم تصورات مشتركة بخصوص المشكلة الطائفية، وكيفية التعامل معها في أي صيغة مستقبلية لشكل الحكم القادم في العراق. و(إعلان شيعة العراق) هي حصيلة تلك المناقشات والاجتماعات.

(*) صدر في لندن في مطلع عام ٢٠٠٢، وحمل تواقيع عدد كبير من الشخصيات الشيعية العراقية في المنفى.

لمحة تاريخية

بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة بصيغتها الدستورية عام ١٩٢١م، وتنظيم شؤونها الدستورية والإدارية، أخذت النزعة الطائفية للسلطات تتشكل بطريقة منظمة، لتتحول إلى منهج ثابت يحكم الحياة السياسية والاجتماعية في العراق، امتد إلى المرحلة الحاضرة.

وقد تنبه عدد من زعماء العراق إلى خطورة النهج الطائفي وسياسة الاضطهاد المعتمدة من قبل السلطات، وقدروا آثارها السلبية على الواقع العراقي، فبادروا إلى تقديم مبادرات ومشاريع رائدة تهدف إلى معالجة الحالة الطائفية، والتصدي لسياسة التمييز هذه وما يتعرض له الشيعة من اضطهاد. وكان من أقدم تلك المبادرات الرسالة التي وجهها الملك فيصل الأول إلى الوزراء في عام ١٩٣٢ والتي أشار فيها إلى الحيف الذي لحق بالأكثرية الشيعية في العراق وضرورة تلافيه. وكذلك الرسالة التي وجهها الشيخ محمد كاشف الغطاء إلى الحكومة العراقية والتي أكد فيها على الظلم الذي لحق بالأكثرية وضرورة إزالته إضافة إلى الرسالة التي وجهها الشيخ محمد رضا الشبيبي عام ١٩٦٤ إلى الرئيس العراقي عبد السلام عارف والتي فصّل فيها المظالم التي وقعت على الأكثرية الشيعية في العراق.. ثم جاء تحرك المرجعية الدينية في النجف برعاية السيد محسن الحكيم في الستينات من القرن الماضي.

لقد كانت تلك المبادرات تتحرك في سياق واحد هو رفض الحالة الطائفية المهيمنة على السلطة، وشجب سلوكها المعادي للشيعة. إذ دعت إلى ضرورة التخلي عن السياسة الطائفية وإعطاء الأكثرية الشيعية حقوقهم السياسية والمدنية، والتعامل معهم بنظرة وطنية سليمة وفق الأحكام

الدستورية، وانطلاقاً من روح المواطنة الصادقة التي تجمع كافة فئات وشرائح المجتمع العراقي.

وقد عضدت تلك المبادرات الرائدة أنشطة متلاحقة، نهض بها علماء العراق وكتّابه ومثقفوه وأدباؤه في مناسبات كثيرة تحركت في نفس الخط الرافض لطائفية السلطة، والداعي إلى ضمان الحقوق السياسية والمدنية لشيعة العراق، أسوة بغيرهم من إخوانهم من أبناء الشعب العراقي.

غير أن تلك المبادرات والأنشطة لم تلق من السلطات غير الإعراض المتعمد، والتمادي في النهج الطائفي، دون الاهتمام بما ينطوي عليه التمييز الطائفي من تمزيق للوحدة الاجتماعية في حاضر العراق ومستقبله، وهي الخسارة التي لا تعوض والتي تصيب بآثارها كل عراقي بصرف النظر عن مذهبه وانتمائه الديني والعرقي.

لقد أصبحت مشكلة الأكثرية الشيعية الناجمة عن الاضطهاد الطائفي، حقيقة كبرى أمام العالم بأسره، ولم تعد شأناً عراقياً أو محلياً خاصاً، فدول العالم ومنظماته (مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية والمقرر الخاص فان ديرشتول) تعترف بوجود مشكلة طائفية حادة في العراق. وعبّرت الدول المعنية بالشأن العراقي عن اهتمامها بهذه المشكلة، وإدراكها لمعاناة الأكثرية الشيعية وما تعرضوا ويتعرضون له من اضطهاد طائفي واضح على يد سلطات الحكم، مثل تقارير البرلمان البريطاني ووزارة الخارجية الأمريكية والبرلمان الأوروبي.

وعلى هذا فإن المشكلة الطائفية أصبحت حقيقة علنية ظاهرة، ولم تعد تستوعبها أو تغطي عليها التعتيمات المبذولة من قبل نظام الحكم أو الهيئات السياسية والأجهزة الإعلامية. كما بات الحق الشيعي مسألة تفرض نفسها

بكل قوة على حاضر ومستقبل العراق، وتدخل ضمن أي تخطيط للمشاريع والطروحات السياسية المختصة بالوضع السياسي العراقي، الأمر الذي يستدعي وقفة هادئة وبروح مسؤولة لبلورة الحقوق والمطالب الشيعية.

ويأتي هذا الإعلان حصيلة للمبادرات التي قدمها زعماء الشيعة في العراق، وسيراً على نهجهم الواعي في ضرورة تبني الحقوق الشيعية والمطالبة بها بموضوعية ومواصلة مستمرة. وبشكل يعبّر عن رأي كافة الشيعة العراقيين.

إن الواقع السياسي في العراق، والتفهم الدولي لأزمة الطائفية، يستدعيان العمل على صياغة الرأي الوطني العراقي حول مشكلة الشيعة العراقيين وضرورة تثبيت حقوقهم الحيوية المتفق عليها من قبل كافة أطرافهم وفئاتهم السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية.

من هم الشيعة؟

اصطلاحاً يمكن أن يعرّف الشيعي: (على أنه كل فرد له ولاء أو انتماء إلى مذهب أهل البيت).

فالشيعي هو كل من ينتمي إلى المذهب الجعفري بالولادة أو بالاختيار، والشيعة ليسوا عرقاً أو جنساً أو قومية، إنما الكيان الشيعي يتشكل من شرائح اجتماعية متنوعة عانت من الاضطهاد الطائفي على مدى قرون طويلة.

إن سياسة الاضطهاد التي مورست بحق الشيعة، جعلت كل شيعي يشعر بأنه مستهدف نتيجة انتمائه للتشيع، وليس لسبب آخر. فهو يعامل كمواطن من الدرجة الثانية، ويبعد عن المواقع المهمة والمسؤوليات الكبيرة عن قصد وعمد، ويقدم عليه غيره حتى وإن كان أقل منه كفاءة للموقع والمسؤولية.

وقد تم اعتماد هذا المنهج الطائفي في العراق على امتداد الحقب

التاريخية، حيث كان الشيعة عرضة لانتقام الحكم واضطهاده بدوافع طائفية صرفة. وقد مرت الممارسات الطائفية بحالات مد وجزر واستفحلت في العقود الأخيرة.

إن تطرف السلطات في هذه النظرة وإصرارها على اضطهاد الشيعة، وإقصائهم عن الحكم وعن مواقع الدولة والوظائف المهمة فيها، ساهم ولا سيما في العصر الحديث في تحول الشيعة إلى كيان اجتماعي له خصوصياته في الساحة العراقية، أي إن الحالة الشيعية كانت نتاج الاضطهاد السلطوي أكثر من نتاج العامل المذهبي، وهذه الحالة الاجتماعية هي التي أصبحت تمثل التحديد الواقعي للشيعة العراقيين بصرف النظر عن المسألة العقيدية والالتزام الديني والتوجه السياسي.

الشيعة والحكومة العراقية الحديثة

كانت تجربة تشكيل الحكومة العراقية عام ١٩٢٠م، بمثابة الصدمة الكبرى لشيعة العراق، والفاصل التاريخي في حياتهم السياسية، فقد تم تصميم نظام الحكم وفق منهج طائفي متعمد، استبعد الأكثرية الشيعية ورجالاتها من مواقع الدولة المتقدمة، وامتد هذا المنهج ليكون الفقرة الثابتة غير المدونة في الدستور العراقي، لكنها مقروءة ومستوعبة عند كل ساسة العراق الملكيين والجمهوريين على حد سواء.

فمع أن تاريخ العراق الحديث وتأسيس الحكم الوطني، قد تم بجهود أساسية من الشيعة، حيث كان لهم الدور الأكبر فيه وفي تفجير الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠م، فقد استبعدوا من الحكم، وتم إعطاؤهم دوراً بسيطاً لا يتناسب مع حجم الدور الذي لعبوه في الحياة السياسية، وقيادتهم للنضال الوطني ضد الاحتلال. وكان ذلك بداية لسياسة طائفية فرضت على العراق وصارت هي الأساس المتوارث عبر الحكومات الملكية والجمهورية.

هدف السلطات من الطائفية

واجه الاحتلال البريطاني تماسكاً اجتماعياً متيناً بين السنة والشيعة، حيث كانت كلمة العراقيين واحدة في رفض الاحتلال والمطالبة بحكومة وطنية مستقلة، وأخذ التلاحم الشعبي شكله السياسي المعارض في رفض المشاريع والطروحات التي تقدمت بها إدارة الاحتلال، وتصاعد المد الوطني الموحد ليعلن معارضته في ثورة العشرين الخالدة التي قادها علماء الشيعة ورجالاتهم، والتي جعلت بريطانيا تسارع في تشكيل حكومة عراقية على أساس طائفي، بهدف تفتيت الوحدة الاجتماعية، وتغليب مصلحة طائفة معينة على المصلحة الوطنية، وأصبحت هذه السياسة الطائفية منهجاً سارت عليه الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق.

لقد سعت السلطات البريطانية منذ البداية إلى إقناع السنة، بأن الحكم والمناصب المتقدمة في الدولة بمرافقها المدنية والعسكرية، هي حق لهم وحدهم، وأن أية مشاركة للشيعة ستكون على حساب السنة، وبذلك نجحت السلطات في العهدين الملكي والجمهوري في إضعاف التماسك الوطني أولاً، وإضعاف دور الأكثرية الشيعية ثانياً، وعملت على محاصرة وطنية الشيعة بتهمة الطائفية رغم أنهم ضحايا الطائفية. في حين أضفت على الطائفية السياسية لبوس الوطنية.

إن مقولة (أنا صاحب البلاد فما شأنكم أنتم) التي قالها عبد الرحمن النقيب أول رئيس وزراء عراقي ضد ممثلي الشعب الرافضين لمعاهدة الانتداب وكان أغلبهم من الشيعة، كانت هي التعبير الدقيق لتوجه سياسي أخذ مساره في الحكم العراقي. وصار رفض الوجود الشيعي في الدولة هو الخط العام لسياسات الحكم، فالأقلية السنية يجب أن تحكم وتمسك بعوامل

القوة المدنية والعسكرية والاجتماعية، فيما تبقى الأغلبية الشيعية محاصرة معزولة، وبذلك يتحقق التوازن في العراق وفق نظرة السلطات، إذ أريد للتفوق السكاني أن يضعف بالتمييز والاضطهاد الطائفي.

وعلى هذا النهج كانت تصمم السياسة العراقية، فحورب شيعة العراق وامتهنوا وأبعدوا من المناصب الحساسة، وفرض عليهم حصار صارم، ووجهت ضدهم حملات إعلامية عنيفة استهدفت تحطيمهم نفسياً. . مقابل تثقيف طائفي لأبناء السنة بخطورة الحالة الشيعية على وجودهم ومواقعهم وكيانهم السياسي والاجتماعي.

وقد تمادت السلطات مع مرور الزمن في ممارسة الاضطهاد ضد الشيعة، حيث كان كل حاكم جديد يجد أمامه غضباً شيعياً متراكماً، فيسعى إلى إضعاف الوجود الشيعي وتقليص كيانه أكثر فأكثر في محاولة لقمع الغضب والحيلولة دون انفجاره، لكن ذلك كان يقود نحو الانفجار المؤكد.

وكان من مظاهر تصاعد موجة الاضطهاد الطائفي ضد الأكثرية الشيعية أن النظام الحاكم عمد إلى محاربة كل مظهر شيعي في البلاد ضمن مخطط تعسفي يريد القضاء على الشيعة ومؤسساتهم وممارساتهم الدينية، فأغلق المدارس والكليات الشيعية مثل كلية الفقه في النجف وكلية أصول الدين في بغداد وألغى مشروع جامعة الكوفة، وقام بحملات تهجير لتجار الشيعة لإضعافهم اقتصادياً وحارب الحوزات العلمية ومنع المراسم الحسينية، وصادر الكتب وهدم المكتبات، وأغلق المؤسسات الشيعية في سياسة يعرفها الجميع أدت إلى دفع العراق إلى أزمة خطيرة ما يزال الشعب العراقي عموماً والشيعة خصوصاً يعانون من ويلاتها ومحنها.

طبيعة المعارضة الشيعية

وبالرغم من تعدد التيارات السياسية والفكرية عند الشيعة إلا أن التيار الإسلامي هو التيار السياسي الفاعل لدى الشيعة في الوقت الراهن، وقد اقترن هذا التيار بالقضية الشيعية في حساب السياسيين في المنطقة وخارجها إلى الحد الذي أصبح فيه هذا التيار ممثلاً ضمنياً لشيعة العراق رغم أن طروحاته السياسية إسلامية عامة وليست مذهبية، إضافة إلى أن الحالة الشيعية في العراق تضم مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية ولا تقتصر على التيار الإسلامي وحده.

إن المعارضة الشيعية للسلطة في العراق، هي معارضة سياسية وليست طائفية. فقد نشأت نتيجة تراكمات تاريخية من التمييز الطائفي والاضطهاد القاسي المستمر الذي عانى منه الشيعة من قبل السلطات.

الطائفية السياسية

رغم طول الفترة الزمنية التي اعتمدت فيها سياسة التمييز الطائفي، إلا أن العراق لم يشهد حالة الاضطهاد الطائفي الاجتماعي، بمعنى أن الشيعة لم يتعرضوا لاضطهاد اجتماعي من قبل الطائفة السنية، إنما وقع الاضطهاد عليهم من قبل نظام الحكم الطائفي، وهذه مسألة يجب التوقف عندها وتأملها بشكل دقيق، لأن ما وصل إليه العراق من أزمات كان نتيجة سياسة التمييز الطائفي للأنظمة الحاكمة. ولا بد من إعطاء هذه المسألة الأولوية في كل مشروع يهدف إلى تخطيط مستقبل العراق السياسي، فهي الضمان لعدم تكرار مأساة الأمس في عراق الغد.

فمن الضروري جداً التمييز بين الحالة المذهبية كمظهر فكري واجتماعي في الواقع العراقي، وبين سياسة التفرقة الطائفية، إذ أن العراق يعاني من

مشكلة النظام الطائفي وليس من الحالة الطائفية، فليست هناك مشكلة اجتماعية بين السنة والشيعة، والعراق هو نموذج متقدم للانسجام الوطني بين فئاته وقومياته وطوائفه، وعاش السنة والشيعة، في انسجام وتوافق يندر أن نجد له نموذجاً في البلدان الأخرى. ولقد كان النضال الوطني من أجل الاستقلال مشتركاً بين السنة والشيعة، بدءاً من علماء الدين من الفريقين، وانتهاء بالقواعد الشعبية. وكانت الأحزاب السياسية الوطنية تضم السنة والشيعة، ولم يكن هناك أي حس طائفي في قضايا العراق المصيرية، وقد واجهت سلطات الاحتلال مشكلة الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي الكبير الذي ساد الساحة العراقية قبل تشكيل الحكم العراقي الحديث.

وكان هدف الشيعة تحقيق الاستقلال العراقي وبناء الدولة الجديدة على أسس وطنية ترفض كل مظهر يخل بالاستقلال ويتجاوز إرادة الشعب. ولعل مطالبتهم بملوكية أحد أنجال الشريف حسين هو الدليل الأكبر والوثيقة التاريخية الأوضح على تجاوزهم العقدة الطائفية، وتقديم الاستقلال الوطني فوق كل اعتبار. وكان بمقدورهم أن يطالبوا بملك عربي شيعي وهم آنذاك القوة الاجتماعية والسياسية الأولى في ساحة المعارضة بل إن ملوكية فيصل بن حسين ما كانت لتتم لولا موافقة مراجع الدين الشيعة وزعمائهم.

إن أزمة العراق السياسية لم تنجم عن طائفية اجتماعية، ولا من عقدة شيعية تجاه السنة، ولا العكس، إنما نشأت من النظام السياسي الحاكم الذي اعتمد النهج الطائفي كأساس لإدارة السلطة، وصار اضطهاد السلطة للشيعة ممارسة سائدة في الحياة السياسية العراقية، أفرزت الكثير من الأزمات والتعقيدات التي أوقعت العراق في الدكتاتورية وغيبت عنه كل مظاهر الديمقراطية والحرية.

وعلى هذا فإن الخروج بالعراق من أزماته السياسية، ورسم معالم مستقبله السياسي لا يتم إلا بإبعاد المشكلة الطائفية من نظام الحكم القادم، والتعامل على أساس وطني كامل في تصميم السلطة، بعيداً عن التقسيمات والنسب الطائفية.

إن الاتجاه الذي يدعو إلى تقسيم السلطة على أساس طائفي (على غرار النموذج اللبناني مثلاً)، هو اتجاه لا ينسجم مع تركيبة المجتمع العراقي ولا يعبّر عن إرادة الأمة، ولا يعالج الأزمة الحالية، بل قد يتسبب في أزمات قادمة لا تقل حدة عن التي عانى منها الشعب العراقي، إنما المطلوب رفض الاضطهاد الطائفي الذي يتعرض له الشيعة بكل أشكاله وأنماطه، واعتماد الأساس الوطني في ترسيم مستقبل العراق السياسي، وهو الخيار الوحيد الذي ينقذ العراق من محنته، وهذا هو ما تريده الأغلبية الشيعية. ونؤكد هنا أن السير في مشاريع النسب الطائفية في مستقبل الحكم، هو بداية تكريس للطائفية السياسية ووضع الوحدة الوطنية العراقية على حافة الهاوية في ظروف مستقبلية غامضة لا يستبعد أن تجر الشعب إلى انقسامات طائفية حادة وخطيرة.

إن طرح المشكلة الطائفية في العراق لا يعرّض وحدة العراق إلى خطر الانقسام وإنما يدعو إلى مواجهة هذه المشكلة الخطيرة بوعي ووضع الحلول المناسبة لها. أما المطالبة بالتغاضي عن مشكلة التمييز الطائفي للحكم في العراق وما جرى من ظلم ضد الأكثرية الشيعية فيعتبر تجاهلاً لتضحيات الشعب التي قدمها بسبب انتمائه المذهبي ومطالبته بعدم التعبير عن مظلوميته أو إبراز هويته.

إن التمايز المذهبي في العراق واقع لا يمكن إنكارهُ ولا القفز عليه، وإن

فرض صيغة واحدة قسراً لا يعالج حقيقة الاختلاف المذهبي بل يحولهُ إلى شعور داخلي مكبوت يبحث عن فرصة للانفجار. وبعكسه ينبغي الاعتراف بواقع الاختلاف والتمايز المذهبي والثقافي وإعطاء الجميع حرية التعبير والممارسة والانتماء مما يدفع الجميع للتعاون في وحدة المجتمع وسيادته واستقلاله.

إن علاج الأزمة لا يتم برد فعل طائفي بالدعوة إلى الطائفية السياسية ولكن من خلال تشخيص المشكلة والسعي لحلها عبر برنامج وطني متكامل. كما ينبغي أن لا تكون الدعوة إلى تعزيز الوحدة الوطنية ورفض الطائفية شمّاعة تعلق عليها أهداف استمرار النهج الطائفي وممارسة التمييز الطائفي ضد الشيعة.

التمايز المذهبي والتمييز الطائفي

من القضايا الأساسية التي يجب تحديدها بدقة، قضية التمايز المذهبي وتفريقه عن التمييز الطائفي، فهناك خلط متعمد من قبل السلطات، [فهي] تحاول توظيف التمايز المذهبي في سياسة التمييز الطائفي التي تعتمدها.

إن التمايز المذهبي حقيقة شاخصة في المجتمع العراقي لها جذورها التاريخية القديمة التي تعود إلى صدر الإسلام، فالمجتمع العراقي المسلم متوزع بين السنة والشيعة وليس في ذلك ضير، فقد عاش أبناء المذهبين حقباً تاريخية طويلة دون أن تكون بينهما أزمة طائفية. وعليه فإن التمايز المذهبي لا يشكل أزمة اجتماعية أو فكرية أو سياسية في الواقع العراقي، ومن حق كل فرد أن ينتمي إلى المذهب الذي يؤمن به، وأن يعتز بهذا الانتماء.

لكن المشكلة تكمن في التمييز الطائفي، وهي الثغرة التي مرقت منها أنظمة الحكم نحو تفتيت الوحدة الوطنية، وصاغت مناهجها على أساس

التمييز الطائفي، فأسفر عن حرمان الأكثرية الشيعية حقوقها السياسية والمدنية إذ اعتبرتهم السلطات مواطنين من الدرجة الثانية، وأصبحت الشيعية تهمة أو سبباً كافياً لإبعاد المواطن الشيعي عن المناصب المهمة مهما بلغ من درجات الكفاءة، بغض النظر عن متبنياته الفكرية والسياسية، بات يكفي أنه ولد من أبوين شيعيين ليواجه الاضطهاد ويدفع ثمن التفرقة الطائفية طوال حياته.

إن إبعاد الشيعة عن السلطة والمراكز الحساسة حقيقة واضحة لا يمكن التغطية عليها، وإن الاضطهاد الطائفي الذي تعرضوا له من قبل أنظمة الحكم مظهر بارز في الحياة السياسية العراقية، ومن أجل صنع عراق جديد لابد أن نفهم ماذا يريد الشيعة، ولا بد من رفع الظلم عنهم وإعطائهم حقوقهم السياسية والمدنية والدستورية التي حرموا منها طوال الفترات التاريخية الماضية.

إن ضمان الحقوق السياسية والمدنية يستدعي الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تشريع قوانين محددة لمعالجة التمييز الطائفي وإزالة كافة مظاهر التفرقة الطائفية في العراق، بما في ذلك استحداث هيئات رسمية خاصة لمراقبة ظاهرة التمييز وسير التشريعات بهذا الخصوص.

إن الشعور بالانتماء إلى مذهب معين يجمع أبناءه تراث وتأريخ واحد وتربطهم عوامل مشتركة وعادات وشعائر متشابهة مسألة طبيعية. ويحق لكل إنسان أن يعلن انتماءه المذهبي وينظم حياتهُ الروحية كما يرى، ولكن ينبغي أن لا يؤدي ذلك إلى طائفية سياسية أي أن لا يكون العمل السياسي على أساس طائفي.

شيعة العراق والوحدة الوطنية

أثبتت تجارب التاريخ العراقي، في مختلف حقبه الماضية، أن شيعة العراق لم تكن لديهم أية نزعة لتشكيل كيان سياسي خاص بهم، بل أعطت

الممارسة السياسية للشيعة أدلة واضحة على تمسكم بوحدة التراب العراقي، وكانوا دوماً حريصين على الوحدة الوطنية. وهذا ما يمكن اكتشافه من طبيعة نضالهم الوطني، لا سيما منذ الحرب العالمية الأولى والفترات التالية لها وهي فترة تشكيل الدولة العراقية بحدودها الرسمية الحالية. حيث خلا تاريخ النضال الشيعي بمختلف اتجاهاته وتياراته الإسلامية وغير الإسلامية من النزعة الانفصالية، بل أكد الشيعة على وحدة الوطن والشعب وهذا ما تثبته الوثائق وأحداث التاريخ.

فالشيعي العراقي يعتز بوطنيته، فالاتجاه العام لدى الشيعة كان يميل إلى تبني أهداف الثورة العربية التي رفع لواءها الشريف حسين في الحجاز، وطالب بملوكية أحد أنجاله، مما كان له الأثر الكبير في حصول فيصل ابن الشريف حسين على عرش العراق.

هذا الموقف التاريخي للشيعة لم يقابل بإحسان ومعروف من قبل الحكومات العراقية، فقد تنكرت الأنظمة الحاكمة لدورهم الرائد في الحفاظ على الوحدة الوطنية، وفي تشكيل كيان الدولة العراقية، وفي النضال من أجل عراق دستوري مستقل.

إن أقدم الحركات والأحزاب الشيعية في العراق كانت واضحة في أهدافها وبرامجها السياسية، فهي تسعى إلى تحقيق الاستقلال وتشكيل دولة دستورية تمتد من شمال ولاية الموصل إلى جنوب ولاية البصرة. وكانت عبارة (حكومة عربية إسلامية) التي كتبها علماء الشيعة ورجالاتهم في استفتاء ١٩١٩م، هي الوثيقة التي لا تقبل التحريف والجدل والتأويل على تمسك شيعة العراق بالحكم العربي المسلم، وقطع الطريق أمام أي طرح سياسي يتجاوز الاستقلال الوطني.

وقد ظل هذا الموقف الشيعي ثابتاً في الفترات التالية رغم الاضطهاد والتمييز الطائفي الذي مارسته السلطات الحاكمة، والذي نال رواد الاتجاه الوطني مثل الشيخ مهدي الخالصي الذي نفته حكومة عبد المحسن السعدون إلى خارج العراق مع أنه ساهم في كسب التأييد الشيعي للحكم الوطني، وكان إبعاده بتأثير طائفية السلطة ومحاولة التخلص من زعيم وطني طالب بالاستقلال الكامل وبالدستور الوطني النزيه.

لم تؤثر النزعة الطائفية على توجهات شيعة العراق، وظلوا متمسكين بالوحدة الوطنية إلى أبعد الحدود، وللإنصاف كانوا هم أكثر من ضحى لاستقلال العراق ووحدته، وأكثر من خسر وتضرر، وكأن السلطات تكفلت بالانتقام منهم نيابة عن المحتل الأجنبي.

وحينما وصلت الأوضاع إلى أزمتها المتفجرة الحالية، لم يطرح شيعة العراق شعار الانفصال أو فكرة مشابهة على الإطلاق، بل أجمعت الفصائل الشيعية الفاعلة في المعارضة العراقية حتى اليوم على وحدة العراق الوطنية وضرورة الحفاظ عليها كهدف استراتيجي ثابت.

إن وحدة العراق بحدوده الرسمية الحالية ووحدة شعبه بكل فئاته وقومياته وأقلياته، مطلب شيعي وخط ثابت يتمسك به شيعة العراق، وهو ما يمكن ملاحظته في كافة سياقات الخطاب الشيعي مهما اختلفت مصادره.

إن شيعة العراق أثبتوا تاريخياً أنهم يضحون بحقوقهم من أجل المصلحة الوطنية، وإن مطالبتهم بحقوقهم السياسية والمدنية ورفضهم للسياسة الطائفية هو نهج وطني مخلص، من شأنه أن يعزز الوحدة الوطنية، وهو أمر يجب أن يأخذه في الاعتبار كل عراقي مخلص ويضعه في قمة الأولويات والثوابت الخاصة بمستقبل العراق.

ماذا تريد الأغلبية الشيعية؟

يهدف هذا «الإعلان» إلى بلورة رؤية الأغلبية الشيعية لمستقبل العراق السياسي وإعادة بناء الدولة العراقية على أسس سليمة، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

١ ـ إلغاء التمييز الطائفي، وإزالة نتائج السياسات الخاطئة التي مورست في الماضي.

٢ ـ إقامة نظام نيابي دستوري يحول دون استبداد طائفة أو قومية على حساب الطوائف والقوميات الأخرى.

٣ ـ تثبيت مبدأ المواطنة الواحدة لكل العراقيين، لأن وحدة المواطنة هي الضمان الحقيقي لوحدة الوطن.

٤ ـ احترام الهوية القومية والدينية والمذهبية للعراقيين كافة، وترسيخ مفهوم المواطنة الحقيقية عند كل أبناء القوميات والطوائف المختلفة.

٥ ـ ترسيخ وحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة وكياناً ضمن التعدد المذهبي والديني والقومي والسياسي.

٦ ـ بناء المجتمع المدني على أسس سليمة وتعزيز مؤسساته.

٧ ـ اعتماد النظام اللامركزي الذي يشمل نظام المناطق التي تتمتع باللامركزية لعموم العراق.

٨ ـ احترام مبادئ حقوق الإنسان.

٩ ـ الحفاظ على الهوية الثقافية الإسلامية للمجتمع العراقي.

أولاً ـ إلغاء الديكتاتورية وإقامة النظام الديمقراطي (النيابي الدستوري):

الدكتاتورية هي أحد الأسباب التي أدت إلى ترسيخ سياسة التمييز الطائفي والعنصري، وإن تبني الأسلوب النيابي الدستوري واعتماد ضوابط نظرية من

خلال الدستور، وتكريس عمل المؤسسات، هي بمثابة الأسس لمعالجة سياسة التمييز الطائفي والعنصري.

فالشيعة لا يريدون حلّ مشكلة الأكثرية، ليخلق ذلك مشكلة الأقلية، إنما يسعون إلى نظام يحفظ حقوق مختلف مكونات الشعب العراقي ويعامل الجميع على قدم المساواة.

ثانياً ـ تبني النظام اللامركزي:

إحدى المشاكل الأساسية في المعضلة العراقية، هي تمركز معظم السلطات في العاصمة بغداد مما أدى إلى حرمان بقية مناطق العراق من كثير من الصلاحيات في إدارة شؤونها المحلية. فلا بد أن يكون الحلّ في إعطاء بعض السلطات والصلاحيات لها لكي تتمتع بلا مركزية واسعة من أجل تسهيل عملية إدارة شؤونها المحلية.

النظام اللامركزي المقترح ينبغي أن يوفق بين سلطة مركزية فعالة غير مستبدة، ومناطق لها خصوصيات وتتمتع بإدارة لامركزية واسعة. وتعيّن واجبات وحقوق وصلاحيات المركز والمناطق دستورياً، ولا يجوز لأحد أن ينفصل عن العراق وإنما هو التعدد والتنوع ضمن الوحدة.

النظام اللامركزي المقترح لا يبنى على أساس طائفي وإنما على أساس ديموغرافي إداري، جغرافي؛ لأنه إذا تشكل على أساس طائفي فسوف يكون مقدمة لتقسيم العراق إلى دويلات صغيرة وضعيفة ومتناحرة مما يخدم أهداف أعداء شعبنا.

النظام اللامركزي المقترح يعطي المناطق الصلاحيات التي تحتاجها ويحول كثيراً من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية من المركز إلى الأطراف وبذلك تحل مشكلة التمثيل على أساس مذهبي أو عرقي بين

المناطق المعنية ويزيل مخاوف المكونات الأخرى للمجتمع العراقي من هيمنة أية أكثرية على المركز.

والنظام اللامركزي ينظر إلى الخصوصية العراقية ويستفيد من تجارب الأمم المتحضرة الأخرى.

ثالثاً ـ إلغاء سياسة التمييز الطائفي:

إن رؤية «الإعلان» لإلغاء التمييز الطائفي، تتم من خلال إقرار الحقوق السياسية والمدنية للشيعة في العراق.

أ ـ الحقوق السياسية:

من أجل إلغاء الممارسات الطائفية التي مارستها الأنظمة المتعاقبة لابد أن يعاد النظر في التركيبة الإدارية للدولة العراقية ومؤسساتها العسكرية والمدنية، من خلال إعادة النظر في طريقة التوظيف في هيئات ومؤسسات الدولة واعتماد مبدأ الكفاءة المهنية كأساس للتعيينات الجديدة، عبر تشكيل مجلس مركزي لمكافحة الطائفية، وظيفته النظر في عمليات التعيين للوظائف العليا في الدولة، وينظر في شكاوى وقضايا التمييز الطائفي المرفوعة له، وكذلك يسعى إلى مكافحة الطائفية في المؤسسات الرسمية والأهلية.

يتم إنشاء صندوق تعويض لكل المتضررين من السياسات الطائفية وتشكيل هيئة عليا تشرف على تحديد الأضرار وإقرار مبالغ للتعويض.

استصدار قانون لإلغاء ومكافحة الطائفية وتشكيل هيئة عليا للنظر في الممارسات الطائفية التي ترتكب، ويعتبر أي عمل أو ممارسة طائفية جريمة يعاقب عليها القانون.

سنّ قانون جنسية جديد يقوم على أساس أن المواطنة العراقية تعتمد على مبدأ الانتماء إلى العراق وليس الانتماء الطائفي أو القومي أو الديني.

إعادة العراقيين المهجرين والمسفرين والمهاجرين ومنحهم حقوقهم الوطنية والدستورية كاملة.

ب ـ الحقوق المدنية:

يمكن تحديد أبرز الحقوق المدنية للشيعة بما يلي:

ـ ضمان حرية النشاط الديني للشيعة وحقهم في ممارسة شعائرهم الدينية.

ـ حرية إنشاء المساجد والحسينيات والمكتبات وحقهم في إدارة العتبات المقدسة الشيعية.

ـ ضمان حرية التعليم في الحوزة العلمية والجامعات الدينية، بعيداً عن تدخل السلطة.

ـ ضمان حرية واستقلال المؤسسة الدينية (الحوزة والمرجعية) في تنظيم أمورها.

ـ تسجيل المراقد المقدسة في العراق في مؤسسة اليونسكو.

ـ ضمان حرية النشر وتأسيس مراكز ومعاهد فكرية شيعية.

ـ ضمان حق إنشاء المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية والأكاديمية الشيعية، بما ينسجم مع المنهاج العام المعتمد في الدولة.

ـ إدخال مواد المذهب الجعفري في المقررات الدراسية الحكومية أسوة ببقية المذاهب الإسلامية.

ـ تنقية المواد الدراسية من النزعة الطائفية، وإعادة كتابة مواد التاريخ في المدارس الرسمية بشكل علمي لا يحمل روح العداء للشيعة.

ـ منع طمس مقابر الشيعة ومعالمها والالتزام بحرمتها.

ـ الاعتراف الرسمي بالمناسبات الخاصة بالشيعة.

ـ من الضروري إشراك جميع الأطراف السياسية والفئات الأساسية المكونة للمجتمع العراقي في حل المعضلة الوطنية التي تمر بنا والتي تهدد كيان العراق ووجوده ووحدته واستقلاله وإشراك جميع الأطراف في عملية التغيير وصنع المستقبل من أجل أن نكون شركاء حقيقيين وعلى قدم المساواة بحيث لا يمكن أن تستغني أي فئة عن الفئات الأخرى.

ولا بد من تناول الأزمة العراقية بجميع أبعادها السياسية (في الديكتاتورية) والمذهبية (في التمييز الطائفي) والقومية (في التمييز العنصري). وكذلك تتناول كيفية رفع هذه السياسات الخاطئة التي مورست في الماضي ووضع رؤية مستقبلية لعراق موحد. وإن أي تناول للأزمة من خلال بعد واحد بذريعة التدرج وترحيل الأهداف سوف يؤدي إلى كارثة حقيقية تكلفنا أجيالاً من المعاناة.

كما ينبغي توفير الضمانات الدستورية والعملية (النظرية والواقعية) لجميع الطوائف والقوميات من أجل بناء عراق جديد على أسس جديدة. وترتيب الأولويات ترتيباً طبيعياً في تطبيق أطروحات هذا الإعلان، إضافة إلى التدرج في تطبيق الحلول المطروحة وعدم فرضها بالقوة وإنما تطبيقها بشكل مرحلي واستعمال كل الأساليب المشروعة في تنفيذها.

ـ كما يجب مشاركة جميع الأطراف السياسية والفئات الأساسية المكونة للمجتمع العراقي في تبني هذا الإعلان من أجل أن نكون شركاء حقيقيين وعلى قدم المساواة في الوطن العراقي الواحد.

١٧ كانون الثاني ٢٠٠٢

ملحق (٩)

موقف حزب الدعوة الإسلامية

في قضية شيعة العراق/٢٠٠٣(*)

«من جانبنا رأينا من الضروري أن نشير إلى أنواع المظالم التي تعرض لها الشيعة في العراق على مدى عشرات السنين ولاسيما في مرحلة ما بعد تأسيس الدولة العراقية وعلى يد مختلف الحكومات وحتى الآن.

فالدكتاتورية التي قامت على أساس التمييز الطائفي والقومي كانت السمة البارزة لسياسات هذه الحكومات ومواقفها حيث مارست أبشع أنواع القمع والاضطهاد ضد الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب ومؤسساتهم الدينية والاجتماعية؛ حيث جرى إقصاء الشيعة من جميع المراكز والمناصب المهمة في الدولة، وكان هذا التمييز واضحاً في قبول المتقدمين للدخول إلى بعض الكليات وخاصة الكلية العسكرية.

ومن أجل رفع الحيف والظلم عن أبناء الشعب نؤكد فيما يلي على بعض النقاط منطلقاً لتثبيت الحقوق المهدورة للشيعة في المستقبل وتجاوز الممارسات السلبية التي سلبتهم حقوقهم وجعلتهم يعيشون على هامش الحياة العامة.

(*) رسالة موجهة إلى الدكتور موفق الربيعي، أحد منسقي بيان شيعة العراق.

أما النقاط التي نرى ضرورة التأكيد عليها فهي:

١ ـ ضرورة أن ينص الدستور بشكل صريح بلا لبس على إزالة كل أشكال التمييز الطائفي والقومي الذي مارسته الحكومات السابقة ضد غالبية أبناء الشعب، وينص على اعتبار جميع العراقيين متساوين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية والقومية.

٢ ـ الاعتراف الصريح بالحقوق السياسية والمدنية لكافة المواطنين دون تمييز واعتماد الآلية الكفيلة بتنفيذ ذلك تنفيذاً دقيقاً وتشريع القوانين الواضحة التي تكفل ذلك للجميع دون تمييز أو استثناء.

٣ ـ التأكيد على أن ما تعرض له أتباع أهل البيت من معاناة وظلم وممارسات طائفية لم تكن على يد أبناء الطائفة السنية الذين يعيشون جنباً إلى جنب مع الشيعة ضمن روابط الأخوة الإسلامية، وإنما كانت على يد السلطات الحكومية التي تبنت الحكم الطائفي.

٤ ـ التأكيد على أن (إعلان شيعة العراق) بما ورد فيه من مفاهيم وإلزامات لا يعني الرغبة في تشكيل كيان سياسي خاص بالطائفة لئلا يستغل المتربصون ذلك لضرب وحدة الشعب العراقي وكيانه السياسي بالدعوة إلى تأسيس كيانات مختلفة.

٥ ـ التأكيد على الوحدة الوطنية وأهميتها البالغة أرضاً وشعباً وسيادة، ضمن تعددية مذهبية دينية وقومية وسياسية، وبما يقطع الطريق على أي طرح سياسي أو خطوة تحاول تجاوز الاستقلال الوطني للبلاد أو تعمل على تجزئته إلى كانتونات طائفية أو قومية. والعمل على استئصال جذور المشكلة الطائفية التي يعاني منها العراق كخطوة أولى للخروج من أزمته السياسية

المزمنة ورسم خارطة سليمة لمستقبله السياسي والتعامل مع الأزمة على أساس وطني صرف وعدم معالجة المشكلة بإقرار الطائفية السياسية في العراق.

٦ ـ التأكيد على حقيقة كون التيار الإسلامي هو التيار السياسي الفاعل في الوسط الشيعي راهنا وهو يعبر عن تطلعات هذه الشريحة وآمالها ضمن مجتمع إسلامي لا يؤمن بالتمييز بين الطوائف. وهي أطروحة سياسية إسلامية عامة لا تقر الطائفية ولا تدعو إليها.

٧ ـ رفض توزيع وتقسيم سلطات الدولة المتعددة إلى مواقع لطوائف وقوميات مختلفة لأن من شأن ذلك أن يخل بالوحدة الوطنية ويكرس حالة التباين ويقضي على فرص التقريب.

٨ ـ لابد من التأكيد على سن قانون موحد للجنسية يعتمد مبدأ الانتماء إلى العراق وإلغاء كافة أشكال التمييز في هذا الصدد.

٩ ـ تشكيل محكمة دستورية عليا يتألف أعضاؤها من أصحاب الكفاءات المعروفين بنزاهتهم وعدالتهم للنظر في المخالفات والممارسات الطائفية مستقبلاً واعتبارها (المخالفات) جريمة يعاقب عليها القانون، لمنع تكرار المأساة والمعاناة مستقبلاً، والنظر في حسن تنفيذ ما سينص عليه الدستور الذي لا بد أن يجري تنظيمه من قبل لجنة أو هيئة أو جمعية عمومية يختارها الشعب.

وختاماً ندعو لكم بالموفقية ونتمنى لهذا المشروع النجاح لتحقيق آمال كل الشرائح الاجتماعية العراقية في ظل نظام سياسي يعترف بالجميع دون تمايز أو تفريق.

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حزب الدعوة الإسلامية

٢٠٠٢/٦/١١

ملحق (١٠)

بيان حزب الدعوة الإسلامية

حول الحرب على العراق/٢٠٠٣(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إن الله يدافع عن الذين آمنوا إن الله لا يحب كل خوَّان كفور﴾

أيها الغيارى.. يا أبناء شعبنا المجاهد..

يا أبناء أمتنا الإسلامية الصامدة بوجه المخططات الرامية للنيل منها..

وأخيراً شنّت الولايات المتحدة الأميركية حربها ضد الشعب العراقي الأبي الرازح تحت نير سلطة الطاغية صدام الظالم وأعوانه، فأصبح شعبنا العراقي بين نارين، نار الغزاة ونار أولئك الذين يدفعون به إلى المحرقة.

إن هذه الحرب دليل آخر على أن القوى الاستكبارية المتجبرة ومن ورائها الصهيونية ما زالت تقف بوجه أماني الشعوب وتطلعاتها، وهذه هي أولى مرتكزات السياسة الاستكبارية في المنطقة ومستقبلها.

إننا إذ نستنكر ونشجب وندين هذه الحرب العدوانية كطريقة للتغيير السياسي في العراق، نؤكد أن السياسة العدائية الرعناء للنظام العراقي وتجاوزه على جيرانه هي التي أدت إلى إثارة شهية الأميركان والصهاينة لتنفيذ

(*) صدر في آذار عام ٢٠٠٣.

مخططاتهم في المنطقة، وإننا في الوقت الذي نؤكّد أن الحرب الأميركية البريطانية إنما هي حرب ضد الشعب العراقي قبل أن تكون ضد النظام، وإن أضرار هذه الحرب ستمتد أجيالاً لاحقة، لما فيها من تدمير للأرض والإنسان، ندعو القوى الشريفة والمخلصة في العالم للوقوف إلى جانب شعبنا لإنقاذه من الاستعمار والديكتاتورية، كما ندعو أبناء شعبنا للقيام بدورهم البطولي والتلاحم مع فصائل المعارضة التي لابد أن تؤدي دورها في مستقبل العراق السياسي، ونناشد القوى المخلصة في المعارضة العراقية إلى توحيد الموقف وتحمّل المسؤولية والتعاون مع المخلصين في القوات العراقية المسلحة لبناء عراق لا ديكتاتورية فيه ولا استعمار.

أيها الأبطال..

يا أبناء شعبنا العراقي..

إن هذه الأيام هي محطات حاسمة ومنعطفات مصيرية في تأريخ العراق ولابد للجميع من أن يتحملوا مسؤولياتهم الخطيرة، وتكون مصالح الشعب العراقي هي الهدف الأول والسد المنيع أمام تمرير المشاريع التي تكرّس منطق الهيمنة والاحتلال والاستبداد، فإلى مزيد من التكاتف والتلاحم والعمل الجاد المثمر والتضحيات الخلاّقة؛ حتى يتحقق نصر الله ويمنّ على المستضعفين بالخلاص والحرية.

﴿إن تنصروا الله ينصركم ويُثبت أقدامكم﴾.

حزب الدعوة الإسلامية

٢١ محرم ١٤٢٤هـ [٢٤/ ٣ آذار/ ٢٠٠٣م]

ملحق (١١)

موقف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق من الحرب الأمريكية/٢٠٠٣(*)

للمجلس الأعلى موقف ثابت ومتميز من الحرب التي قادتها أمريكا في العراق وانتهت بإسقاط النظام، يمكن إدراجه ضمن النقاط التالية ملخصاً:

١ ـ إن الحرب كانت بين النظام وأمريكا نتيجة تضارب مصالحهما، ولا شأن للشعب العراقي بها.

٢ ـ إن أسلوب النظام الملتوي والمتحايل في التعامل مع موضوع أسلحة التدمير الشامل هو الذي أدّى إلى تعقيد التعامل مع الملف العراقي، وبالتالي أدّى إلى نشوب الحرب.

٣ ـ لم نقف في الحرب لا مع أمريكا ولا مع صدام. إنما كان موقفنا حيادياً، مع رفضنا للاحتلال الأجنبي وطنياً ودينياً. وقد أعلنا موقفنا هذا قبل وقوع الحرب، ولا زلنا نعلنه في كل المناسبات.

٤ ـ كان مبدؤنا أن الحرب إذا وقعت فيجب أن لا تؤذي الشعب، ولا تتعرض لبنية العراق التحتية.

٥ ـ إن من مصلحة الشعب أن تؤدي الحرب إذا وقعت إلى إسقاط النظام لفسح المجال لإجراء تغيير ديمقراطي.

(*) صدر في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

٦ ـ ومن أجل تجنب الحرب وتجنب نتائجها الكارثية طرح المجلس الأعلى ولمرات عديدة على مجلس الأمن مشروع إلزام النظام تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثل قرار ٦٨٨، الخاص بمنع القمع، والقرار ٩٤٩، الخاص بمنع استعمال الأسلحة الثقيلة في قمع الشعب العراقي، بما يؤدي إلى تقييد النظام ورفع حاجز الخوف لدى الشعب، وبالتالي يؤدي ذلك إلى إسقاط النظام. ولم يعمل بهذه النصيحة، ووقعت الحرب التي كنا نسعى لتجنبها لما لها من آثار تدميرية.

الموقف من الاحتلال الأجنبي:

منذ البداية كان موقفنا من الاحتلال الأجنبي للعراق أنه مرفوض دينياً ووطنياً.

أما موقفنا العملي عندما أصبح الاحتلال مدعوماً بقرارات مجلس الأمن الدولي فهو التعاون مع القوى العراقية الداخلية ومع الأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال بالطرق والضغوط السلمية والقانونية. وهو بشكل عام الموقف السائد المتفق عليه حالياً في الداخل بين القوى السياسية والاجتماعية، وبموجبه تشكّل مجلس الحكم الانتقالي، وحصل اتفاق ١١/١٥ المعروف بين مجلس الحكم والإدارة المدنية للاحتلال لتشكيل سلطة وطنية ذات سيادة كاملة ضمن جدول زمني وتنتهي بكتابة دستور دائم وإجراء انتخابات حرة، وتشكيل برلمان يمثل تركيبة الشعب العراقي وذلك في نهاية عام ٢٠٠٥.

وهذه الطريقة في مواجهة الاحتلال حتى الآن هي الأسبب للشعب العراقي للوصول إلى حقوقه وسيادة بلده. ويقف المجلس الأعلى مسانداً لتوجيهات المرجعية الدينية والسياسية في كافة مفاصل القضية حتى الوصول إلى كامل أهداف الشعب العراقي في الاستقلال الكامل للعراق والعدالة والحرية.

ملحق (١٢)

موقف الحوزة العلمية العراقية (في حوزة قم) من الغزو الأمريكي للعراق/٢٠٠٣(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنَّة ولمَّا يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مسَّتهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب﴾ صدق الله العلي العظيم.

(اللهم إنا نشكو إليك فقد نبينا (صلواتك عليه وعلى آله) وغيبة ولينا وكثرة عدونا وقلة عددنا وشدة الفتن بنا وتظاهر الزمان علينا فصل على محمد وآله وأعنا على ذلك بفتح منك تعجله وبضر تكشفه ونصر تعزه وسلطان حق تظهره ورحمة منك تجللناها وعافية منك تلبسناها برحمتك يا أرحم الراحمين.

أيها الإخوة الأعزاء إن ما يمر به العراق المظلوم اليوم من كوارث ومصائب ما هو إلا حلقة مظلمة من سلسلة المحن الطويلة التي عصفت بهذا الشعب المظلوم المضطهد منذ العهد العثماني وحتى عام الثورات الحديثة التي تلبست بلباس المطالبة بالحريات وحقوق الفقراء والمسحوقين وإذا بها

(*) الكلمة التي ألقاها بالنيابة عن الحوزة الشيخ هادي آل راضي في مجلس إقامته في مدينة قم الإيرانية، في ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٣.

أول من يسحق تلك الحقوق وعاد الشعب العراقي ألعوبة تتلاقفها أيدي الظلمة والطامحين إلى التسلط والمرتبطين بخطط الأجانب والمستعمرين من جيل إلى جيل حتى وصلت النوبة إلى زمرة من حثالة البشر تسلطت على مقادير الناس لأكثر من ثلاثين من ثلاثين سنة، هي أقسى ما مرّ به العراق في عمره الطويل من حكومات جائرة دموية؛ حتى عاد هذا الشعب الممتحن يتمنى الموت بدلاً من الحياة تحت ظل تلك الزمرة البعثية القاسية التي لم تترك أحداً إلاّ وسحقته بعجلات ظلمها وقمعها المستمر. وإذا بالشعوب المحيطة بالعراق تتمتع بشيء من الحرية والأمان والاستقرار؛ بل يتنعم بعضها بخيرات العراق وثرواته وشعب العراق من جميع ذلك صفر اليدين يرزح تحت ظلم لا مثيل له في عالم اليوم؛ العالم الذي سادته الأنظمة الديمقراطية وتعالت فيه صيحات المطالبة بحقوق الإنسان وعاد قرية صغيرة متصلة متبانية على جملة من المبادئ والثوابت لا يستطيع حاكم تجاوزها أو تجاهلها؛ سوى العراق التي بقي في ظلمات القهر وذلة العبودية لزمرة اتخذت مال الله دولاً وعباده خولاً وكأن العراقي ليس من جملة البشر ولا هو من جملة جنس الإنسان الذي له حق الحياة الكريمة والمستقرة ولم تكتف تلك الزمرة بذلك، حتى أوردت العراق والعراقيين موارد الردى وورطته في حروب متتالية لا مستفيد منها سوى أعداء العراق ولا مردود منها إلاّ زيادة في الفقر والحرمان وتسليط للأجانب الكفار على مقاليد هذا البلد العظيم الذي أنهكته الحروب الغبية وأهدرت ثرواته المؤامرات الصبيانية لحاكم غشوم لا يعرف من الدنيا إلاّ الكرسي والسلطة وها هو مرة أخرى يورط العراق والعراقيين في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل ويغري الغزاة الكفرة من الأمريكيين وحلفائهم بغزو العراق واستباحة كرامته وقتل أهله وسرقة ثرواته في حرب هي أشبه بحروب التتر الوحشية التي لا هدف لها سوى التسلط وبسط النفوذ

وسلب الخيرات مستمتعاً بما يجري من قتل الأبرياء والأطفال متاجراً بدمائهم متدرعاً ببيوتهم التي حولها إلى ثكنات عسكرية ومراكز لأجهزته القمعية غير آبه بما سيؤدي إليه هذا العمل الخطير من استباحة للدماء وتعريض للنفوس للخطر المحتم؛ وهو يعلم أن العدو الكافر لن يكون أحرص على هذا الشعب المظلوم من حاكمه الجائر وجلاده القديم؛ وهذا ما نرى نتيجته المفجعة في هذه الأيام ضحايا وأشلاء ودماء وصراخاً ودموعاً وآهات لا يردها سوى أصوات القصف المتزايد الذي يدعي أصحابه الأمريكان المجرمون أنهم جاءوا ليحرروا الناس من حكم الطاغية. وهكذا وقع العراقيون بين ظالمين جائرين لا يتجاوز هدفهما السلطة والنفط وخيرات العراق.

إننا أيها الأخوة نعيش أياماً مريرة جعلت الحليم حيرانا وقد سلبتنا جميعاً لذة الرقاد لهول ما يجري وسيجري على أهلنا المظلومين في العراق؛ ولا حيلة لنا إلاّ أن نفزع إلى ربنا نلتمس منه الفرج وندعوه ضارعين أن يحمي أهلنا الأبرياء من عواقب هذه الحرب الظالمة وأن يعجل فرج منقذ البشرية صاحب الأمر (عجل الله تعالى فرجه الشريف).

على أن تلك المصائب المهولة ما هي إلاّ امتحان أراد الله (تعالى) به تمحيص هذا الشعب وتهيئته لأدوار مهمة في مستقبل البشرية وعلى صعيد العالم أجمع؛ تحت ظل الحكومة العالمية لصاحب العصر والزمان (صلوات الله عليه) فلابد لنا أن نتعامل مع هذه المرحلة بروح الصبر والثبات لنخرج منها إن شاء الله منصورين قد أعطانا البلاء زيادة في القوة ومزيداً في الصلابة.

إن الموقف الصحيح أيها الإخوة في الفتنة يتلخص بما يلي:

١ ـ استنكار العدوان الأمريكي الكافر على أرض العراق وشعبه والتعامل معه باعتباره عدواً غازياً معتدياً لا حق له في شبر من العراق ولا في شيء من خيراته؛ واستنكار الجرائم المتلاحقة لطاغية العراق التي يعد من أفظعها وأشنعها التسبب في الغزو الأمريكي للعراق.

٢ ـ عدم الدخول مع أحد الجانبين المتحاربين إذ يعد ذلك دفاعاً بالضرورة عن الجانب الآخر؛ الأمر الذي لا يجوزه الشرع الشريف؛ لأن كلاً منهما يعتبر عدواً للإسلام والمسلمين.

٣ ـ توفير جهود وطاقات الشعب العراقي لمرحلة ما بعد الحرب التي ستفرز على كل حال وضعاً جديداً لا بد من الاستعداد الكامل له بأعلى مستويات القدرة والتهيؤ.

٤ ـ مساندة الشعب العراقي بكل الإمكانات الممكنة حتى يتجاوز هذه المحنة بأقل مقدار ممكن من الخسائر.

أيها الإخوة الكرام. أيها السادة، الأفاضل نوصيكم ونوصي أنفسنا بالدعاء لأهلنا في العراق والوقوف إلى جانبهم في كل ما يمكنكم ويمكننا فعله وإيصال صوتهم المكبوت إلى كافة أرجاء العالم والعمل على رص الصفوف وتوحيد كلمة المؤمنين وكافة العراقيين لرفع هذا الكابوس الجاثم على صدورنا جميعاً ولدفع شر الغزاة الطامعين بخيراتنا وأرضنا وديننا، عسى وعسى أن يجعل الله لنا من هذه الكارثة فرجاً ومخرجاً ببركة دعاء مولانا وإمامنا المظلوم المغيب الذي يحمل في جوانحه هذه المصيبة ويستشعرها بأكثر مما نحملها ونستشعرها ﴿ولينصرن الله من ينصره﴾ والعاقبة للمتقين.

والحمد لله رب العالمين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ملحق (١٣)

فتاوى الإمام السيد علي السيستاني

حول الممتلكات العامة، ومساجد أهل السنة/٢٠٠٣

بسمه تعالى

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني (دام ظله الوارف).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. نرجو من سماحتكم الإجابة على ما يأتي:

س١: قام بعض ضعاف النفوس بالاستحواذ على الممتلكات العامة من المستشفيات والجامعات والدوائر الحكومية مستغلين غياب السلطة والانفلات الأمني، فما حكم ذلك؟

ج١: لا بد من التحفظ عليها، ويرجّح أن يكون ذلك بجمعها في مكان واحد بإشراف لجنة مختارة من أهالي المنطقة لكي يتسنّى تسليمها إلى الجهات ذات الصلاحية لاحقاً.

س٢: قام بعض من يحسب نفسه على المذهب باقتحام بعض مساجد إخواننا أهل السنة وطرد أئمة الجماعة منها، فما قولكم في هذا؟

ج٢: هذا العمل مرفوض تماماً ولا بد من رفع التجاوز وتوفير الحماية لإمام الجماعة وإعادته إلى جامعه معززاً مكرّماً.

س٣: ما موقفكم الحالي من صلاة الجمعة في الوقت الراهن؟

ج٣: نرجّح إقامتها حيث تكون مظهراً لوحدة كلمة المؤمنين في المدينة ولا توجب الفرقة والاختلاف، مع التأكيد على لزوم إحراز عدالة الإمام وإلا فلا يقتدى به.

س٤: ما حدود وظيفة رجل الدين في الوقت الحالي؟ وهل له أن يتدخل في الأمور الإدارية؟

ج٤: لا يصحّ أن يزج برجال الدين في الجوانب الإدارية والتنفيذية بل ينبغي أن يقتصر دورهم على التوجيه والإرشاد والإشراف على اللجان التي تتشكل لإدارة أمور المدينة وتوفير الأمن والخدمات العامة للأهالي.

س٥: كثرت في هذه الأيام البيانات الصادرة باسم (الحوزة الشريفة) فما تقولون في هذا؟

ج٥: لا يُعتمد عليها، وعلى كل مكلّف أن يأخذ الفتوى والتوجيه في المسائل المستحدثة من مرجعه في التقليد، وإذا كان المكلف باقياً على تقليد بعض المراجع الماضين (قدس الله أسرارهم) استناداً إلى فتوى أحد الأحياء فلا بد من الرجوع إليه في المستحدثات أيضاً.

س٦: هل يجوز التعامل بالأسلحة ولا سيما شراؤها بحجة الدفاع عن النفس؟ وهل يجوز حملها لغير الجهات المسؤولة عن حفظ الأمن؟

ج٦: الأسلحة المنهوبة من مراكز الجيش ونحوها تبقى ملكاً للدولة ولا يجوز التعامل بها؛ بل لا بدّ من جمعها وحفظها بإشراف لجنة من أهالي المنطقة لتسلم إلى الجهة ذات الصلاحية لاحقاً وليس لغير الجهات المسؤولة عن الأمن حمل الأسلحة وإطلاق العيارات النارية من دون ضرورة تقتضيه والله العالم.

١٨/ صفر/ ١٤٢٤هـ

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف

ملحق (١٤)

بيان الإمام السيستاني حول التقرير الصادر من البعثة الدولية المكلفة بتقصي الحقائق في العراق/ ٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

نشر يوم أمس في مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك التقرير الذي أعدّه فريق المنظمة الدولية لتقصّي الحقائق الذي زار العراق مؤخراً، وقد لوحظ اشتمال التقرير على العديد من النقاط التي توافق رؤى المرجعية الدينية ما تمّ بيانها سابقاً.

فقد أكدّ التقرير على أن «إنشاء حكومة مكتملة الأهلية» يتوقف على إجراء «انتخابات وطنية مباشرة» وأن «فكرة نظام المجمعات» التي بني عليها اتفاق ١٥/ تشرين الثاني «ليست عملية» و«لا تتمتع بدعم كافٍ من العراقيين» و«ليست بديلاً عن الانتخابات».

كما أوضح التقرير أنه «بغضّ النظر عن الآلية التي ستقرر لتشكيل الحكومة الانتقالية في ٣٠ حزيران فلا بد من فهم أن هذه الحكومة ستكون لمدة قصيرة، ويتعين أن تحلّ محلها في أسرع وقت ممكن حكومة منتخبة ديمقراطياً ومكتملة الأهلية»، وفي الوقت الذي قرّر الفريق الدولي أنه «لا يمكن إجراء انتخابات موثوقة بحلول ٣٠ حزيران» أكدّ على إمكانية إجرائها بعد بضعة أشهر من ذلك التاريخ «بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ أو بعد ذلك

بقليل» إذا تمّ «الشروع فوراً بالأعمال التحضيرية لها»، وبهذا الصدد أوصى الفريق «بالعمل فوراً على إنشاء هيئة انتخابية عراقية مستقلة بدون مزيد من الإبطاء» للقيام بهذه المهمة.

وقد أشار التقرير إلى العديد من العيوب الخطيرة في اتفاق ١٥/ تشرين الثاني، ومنها ابتناؤه على «قيام مجلس الحكم بصياغة القانون الأساسي على أساس تشاور وثيق مع سلطة التحالف» وتضمّنه «تفاصيل محددة تنصّ على أحكام رئيسية في القانون الأساسي تُلزم مشرّعي المستقبل» وما نصّ عليه من أن «ما يتفق عليه مجلس الحكم وسلطة التحالف لا يمكن أن يعدّل لاحقاً»، وأيضاً ابتناؤه على إقرار «ترتيبات أمنية غير محددة تلزم الحكومة التي ستقام في المستقبل باتفاقيات غير معروفة بعد بين سلطة التحالف ومجلس الحكم» وغير ذلك من «مسائل لم تناقش ولم يتفق عليها لا على مستوى الشعب العراقي ولا على مستوى ممثليه المنتخبين».

وعلى الرغم من استبعاد الفريق الدولي فكرة نقل السيادة إلى حكومة منتخبة بصورة مباشرة، إلا أن ما قرّره من إمكانية إجراء الانتخابات في نهاية عام ٢٠٠٤ يحظى بأهمية بالغة، ولا سيما مع اقتراح «إجرائها لاختيار جمعية وحيدة تناط بها مهمتان هما وضع دستور البلد والعمل في الوقت نفسه بوصفها الهيئة التشريعية» إلى حين إقرار الدستور الدائم، مما يعني ذلك كله تقليص المدة التي ستتولى فيها حكومة غير منتخبة زمام الأمور في البلد إلى بضعة أشهر فقط، خلافاً لما ورد في اتفاق ١٥/ تشرين الثاني من استمرارها في العمل إلى نهاية عام ٢٠٠٥.

وإن المرجعية الدينية تطالب بضمانات واضحة ـ كقرار من مجلس الأمن الدولي ـ بإجراء انتخابات وفق ذلك التاريخ، ليطمئن الشعب العراقي بأن

الأمر لا يخضع مرة أخرى لمزيد من التسويف والمماطلة لذرائع مشابهة للتي تطرح اليوم.

كما تطالب المرجعية بأن تكون (الهيئة غير المنتخبة) التي تسلّم لها السلطة في الثلاثين من حزيران «إدارة مؤقتة ذات صلاحيات واضحة ومحدودة تهيئ البلد لانتخابات نزيهة وحرة، وتدير شؤونه خلال الفترة الانتقالية» من دون تمكينها من اتخاذ قرارات مهمة تلزم الحكومة المنبثقة من مجلس منتخب.

وأما فيما يتعلق بالآلية التي سيتقرّر اعتمادها في عملية نقل السلطة فإن هناك قلقاً متزايداً من أن لا يتيسّر للأطراف المعنيّة التوصّل في المدة المتبقية إلى آلية «تتمتع بتأييد الشعب العراقي على أوسع نطاق» كما طالبت بذلك الأمم المتحدة، وأن تجد هذه الأطراف نفسها في مطبّ المحاصصات العرقية والطائفية والسياسية، التي سعت المرجعية في تجاوزها بالدعوة إلى الاعتماد على آلية الانتخابات العامة.

نسأل الله العلي القدير أن يوفق الجميع لما فيه خير الشعب العراقي العزيز ورفعته واستقراره، إنه سميع مجيب.

٥/ المحرم الحرام/ ١٤٢٥هـ

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف

ملحق (١٥)

نص رسالة مسؤول تنظيم القاعدة في العراق

أبو مصعب الزرقاوي إلى قادة التنظيم/ ٢٠٠٤

إلى الشم العرانين والصناديد في زمن العبيد .. إلى الرجال في قلل الجبال إلى صقور العز وليوث الشرى إلى الأخوين الكريمين...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فإن تكن الأجساد منا تباعدت   فإن المدى بين القلوب قريب

وعزاؤنا قول الإمام مالك أرجو أن يكون كلانا على خير وأسأل الله العلي الكريم أن تصلكم رسالتي هذه وأنتم ترفلون في ثياب العافية وتتنسمون رياح النصر والظفر ... آمين.

فإليكم حديثا يناسب المقام ويكشف اللثام ويزيح الستار عن المخبوء من الخير والسوء ...في ساحة العراق

كما تعلمون إن الله منَ على الأمة بالجهاد في سبيل الله في أرض الرافدين ومن المعلوم لديكم أن الساحة هنا ليست كسائر الساحات ففيها من الإيجابيات ما ليس موجوداً في أي ساحة أخرى وفيها من السلبيات أيضا ما ليس موجوداً في غيرها.

ومن أعظم إيجابيات هذه الساحة أنه جهاد في عمق أرض العرب وبينه وبين أرض الحرمين والأقصى رمية حجر وأننا نعلم من دين الله أن المعركة

الحقيقية والفاصلة بين الكفر والإسلام هي في هذه الأرض أي في الشام وما حولها. وعليه فلا بد من بذل الغالي والنفيس والسعي الحثيث من أجل أن نثبت موطأ قدم في هذه الأرض، لعل الله أن يحدث بعد ذلك أمرا؛ فالواقع يا مشايخنا الأجراء يحتم علينا أن ننظر إلى هذا الأمر بنظرة عميقة نستهلها من شرعنا الحنيف وواقعنا الذي نعايش...

وإليكم الواقع كما أراه بنظري القاصر وأسأل الله أن يعفو عن خطلي وزللي؛ فأقول والله المستعان إن الأمريكان كما لا يخفى عليكم قد دخلوا العراق من مبدأ عقدي ولأجل إقامة دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات وان هذه الإدارة الأمريكية المتصهينة تعتقد أن التعجيل بقيام دولة إسرائيل هو التعجيل بخروج المسيح؛ فجاءت العراق بقضها وقضيضها وفخرها وخيلائها تحاد الله ورسوله؛ وكانت تظن أن الأمر سيكون سهلا نوعا ما وإن كانت ثمة صعوبات فستكون يسيره؛ ولكنها اصطدمت بواقع مغاير كل التغاير؛ فبدأت عمليات الإخوة المجاهدين من اللحظة الأولى؛ مما جعل الأمور مختلطة نوعا ما. ثم تعالت وتيرة العمليات وكان ذلك في المثلث السني إن صحت التسمية مما جعل الأميركان يضطرون إلى عقد صفقه مع الرافضة شر الورى. وقد تمت الصفقة على أن يحوز الرافضة ثلثي الغنيمة في سبيل الوقوف في صف الصليبين في وجهه المجاهدين.

أولا: التركيبة

العراق في الجملة فسيفساء سياسية وخلطة عرقية وتباينات مذهبية طائفية متناثرا لا تنقاد إلا لسلطة مركزية قوية وسلطان قاهر بدءاً من زياد ابن أبيه وانتهاء بصدام. والمستقبل على خيارات صعبه فهي أرض متاعب جمة المصاعب لكل جاد ولاعب ...

وأما التفصيل؛

١ ـ الأكراد.

وهؤلاء بشقيهم البرزاني والطالباني قد أعطوا صفقة أيديهم وثمرة قلوبهم للأمريكان وفتحوا أرضهم لليهود وصاروا قاعدة خلفيه لهم وحصان طرواده لخططهم يتسللون عبر أراضيهم ويستترون بلافتاتهم ويتخذونهم جسرا يعبرون عليه لسيطرة مالية وهيمنة اقتصادية؛ بالإضافة إلى القاعدة الجاسوسية التي أقاموا لها صرحا كبيرا في تلك الأرض في طولها والعرض وهؤلاء بالجملة ـ الأكراد ـ قد خبا صوت الإسلام عندهم وخفت بريق الدين في ديارهم أسكرتهم الدعوة العراقية وأهل الخير فيهم على قلتهم مستضعفون يخافون أن تتخطفهم الطير.

٣ ـ الرافضة

العقبة الكؤود والأفعى المتربصة وعقرب المكر والخبث والعدو المترصد والسم الناقع ونحن هنا نخوض معركة على مستويين ظاهر مكشوف مع عدو صائل وكفر بين ومعركة صعبة ضروس مع عدو ماكر يتزيى بزي الصديق ويظهر الموافقة ويدعو إلى التآلف ولكنه يضمر الشر ويفتل في الذروة والغارب وقد صار إليه ميراث الفرق الباطنية التي مرت في تاريخ الإسلام وتركت في وجهه ندوبا لا تمحوها الأيام. إن الناظر المتئد والمبصر المتفحص ليدرك أن التشيع هو الخطر الداهم والتحدي الحقيقي ((هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله أنى يؤفكون)). إن رسالة التاريخ تصدقها شهادة الواقع لتشي بأوضح بيان أن التشيع دين لا يلتقي مع الإسلام إلا كما يلتقي اليهود مع النصاري تحت لافتة أهل الكتاب؛ فمن الشرك الصراح وعبادة القبور والطواف بالأضرحة إلى تكفير الصحابة وسب أمهات المؤمنين وخيار هذه

الأمة، وصولاً إلى تحريف القرآن كمنتج منطقي للطعن في حملته؛ إضافة إلى القول بعصمة الأئمة وركنية الأيمان بهم والإقرار لهم بتنزل الوحي عليهم إلى غير ذلك من صور الكفر ومظاهر الزندقه التي تطفح بها كتبهم المعتمدة ومراجعهم الأصلية والتي لا يزالون يقومون بطبعها وتوزيعها ونشرها. وإن الحالمين الذين يظنون أن الشيعي يمكن أن ينسى الإرث التاريخي والحقد الأسود القديم على النواصب كما يسمونهم واهمون وهم أشبه بمن يطالب النصراني أن يتخلى عن فكرة صلب المسيح؛ وهل يفعل هذا عاقل! وإن هؤلاء القوم قد جمعوا إلى كفرهم وأضافوا إلى زندقتهم مكراً سياسياً وسعياً محموماً للتغول على أزمة الحكم وموازين القوة في الدولة التي يحاولون بالتعاون مع الأمريكان، حلفائهم في الباطن، رسم معالمها وتثبيت تضاريسها الجديدة عبر لافتاتهم السياسية وتنظيماتهم. وهؤلاء طائفة غدر وخيانة على مر التاريخ والعصور. وهو مذهب وجد لحرب أهل السنة والجماعة فإن الرافضة عندما سقط النظام البعثي الخبيث كان شعارهم «الثار الثار من تكريت والأنبار» فهذا يدل على مدى حقدهم الدفين إلي أهل السنة ولكن استطاع علماؤهم الدينيون والسياسيون أن يضبطوا أمور طائفتهم حتى لا تكون المعركة بينهم وبين أهل السنه حربا طائفية ظاهرة؛ لأنهم يعلمون أنهم لن ينجحوا بهذه الطريقة ويعلمون أنها لو قامت حرب طائفية لقام كثير من الأمة لينصروا أهل السنه في العراق؛ وبما أن دينهم دين التقية عمدوا خبثا ومكرا إلى طريقة أخرى فبدأوا بالسيطرة على مرافق الدولة ومفاصلها الأمنيه والعسكرية والاقتصادية. وكما تعلمون، حفظكم الله، إن مقومات أي بلد هي الأمن والاقتصاد. وهم متغلغلون في داخل هذه المرافق والمفاصل. وأضرب مثالا يقرب الأمر فإن فيلق بدر وهو الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلاميه قد خلع ثوبه الرافضي ولبس مكانه ثوب الشرطة

والجيش؛ فدخل بكوادره بهذه المؤسسات. وتحت مسمى الحفاظ على الوطن والمواطن يبدأون بتصفية حساباتهم مع أهل السنة؛ فإن الجيش الأمريكي قد بدأ يتوارى عن بعض المدن ويقل تواجدهم وبدأ يحل مكانه جيش عراقي وهذه هي المشكلة الحقيقية التي نواجهها فإن قتالنا مع الأمريكان أمر يسير فالعدو ظاهر ومكشوف الظهر جاهل بالأرض وجاهل بواقع المجاهدين لضعف المعلومة الاستخبارية لديه. ونعلم يقيناً أن هذا القوات الصليبية ستتوارى غداً أو بعد غد؛ فالناظر إلى الواقع يرى مسارعة العدو إلى تشكيل الجيش والشرطه التي بدأت بمباشرة مهامها الموكلة إليها؛ فهذا العدو المتمثل بالرافضة المطعم بعملاء أهل السنه هو الخطر الحقيقي الذي نواجهه؛ فهم أبناء جلدتنا ويعرفون مداخلنا ومخارجنا. وهم أشد مكرا من أسيادهم الصليبيين؛ وقد بدأوا ـ كما أسلفت ـ محاولة السيطرة على الوضع الأمني بالعراق وقد قاموا بتصفية كثير من أهل السنه ومن خصومهم من الحزب البعثي وغيره من المحسوبين على أهل السنه بشكل منظم ومدروس. وبدأوا بقتل كثير من الإخوة المجاهدين، مرورا بتصفية العلماء والمفكرين والأطباء والمهندسين وغيرهم؛ فإني أظن ـ والله أعلم ـ بأنه لن يحول الحول إلا وأغلب الجيش الأمريكي في الخطوط الخلفية يقاتل عنه بالوكالة الجيش الرافضي السري وفيالقهم العسكرية.

وهم يتسللون كالأفاعي ليتسلطوا على جهازي الجيش والشرطة القوة الضاربة والقبضة الحديدية في عالمنا الثالث؛ مع السيطرة على الاقتصاد، تماماً كأوليائهم اليهود. وآمالهم تعظم مع الأيام في أن يقيموا دولة الرفض لتمتد من إيران مروراً بالعراق وسوريا ولبنان وانتهاء بمملكة الخليج الكرتونية. لقد دخل فيلق بدر وهو يحمل شعار «الثار من تكريت والأنبار»؛ لكنه خلع زيه ليلبس بعد ذلك شعار الجيش والشرطه ليبطش بأهل السنة

ويقتل أهل الإسلام باسم القانون والنظام؛ كل ذلك في ظل خطاب ناعم الملمس وبيل الباطن يمتطي صهوة التقية، دينهم الغنوصي، يتبرقع بالكذب ويتستر بالنفاق؛ مستغلاً سذاجة كثير من أهل السنة وطيبة قلوبهم ولا ندري إلى متى تظل أمتنا لا تتعلم من التجربه التاريخية ولا تبني على شهادة الأعصر الخالية. لقد كانت الدولة الصفويه الشيعية عقبة كأداء في طريق الإسلام؛ بل كانت خنجراً قد طعن الإسلام وأهله في الظهر. ولقد صدق أ حد المستشرقين حين قال لولا الدولة الصفوية لكنا اليوم في أوروبا نقرأ القرآن كما يقرأه البربري الجزائري. نعم، فلقد وقفت جحافل الدولة العثمانية على أبواب ڤينّا وكادت تتهاوى أمامها تلك الحصون لينداح الإسلام في ظل سيف العز والجهاد في أرجاء أوروبا؛ لكن هذه الجيوش اضطرت للرجوع والانكفاء إلى الوراء؛ لأن جيش الدولة الصفويه احتل بغداد فهدم مساجدها وقتل أهلها وسبا نساءها وأموالها فرجعت الجيوش لتذود عن حرم الإسلام وأهله ودارت معركة حاميه الوطيس دامت نحو قرنين من الزمان ولم تنته إلا وقد خارت قوة الدولة الاسلامية وانحسر مدها واستنامت الأمة لتستيقظ على طبول الغربي الغازي. لقد حدثنا القرآن أن دسائس المنافقين وكيد الطابور الخامس ومكر بني جلدتنا ممن يتكلمون بألسنتنا بكلام معسول وقلوبهم قلوب الشياطين في جثامين الأناسي ـ أن هؤلاء مكمن الداء وسر البلاء وفأرة السد «هم العدو فاحذرهم» ولقد صدق شيخ الإسلام ابن تيمية وبر حين قال ـ بعد أن ذكر تكفيرهم لأهل الإسلام ـ «ولهذا السبب يعاونون الكفار على الجمهور من المسلمين وهم كانوا من أعظم الأسباب في خروج جنكيز خان ملك الكفار إلى بلاد الإسلام وفي قدوم هولاكو إلى بلاد العراق وفي أخذ حلب ونهب الصالحية وغير ذلك بخبثهم ومكرهم. ولهذا السبب نهبوا عسكر المسلمين لما مروا عليهم وقت انصرافهم إلى مصر في النوبة

الأولى؛ وبهذا السبب يقطعون الطرقات على المسلمين وبهذا السبب ظهر فيهم من معاونة التتار والإفرنج على المسلمين والكآبة الشديده بانتصار الإسلام ما ظهر. وهم يوالون اليهود والنصارى والمشركين على المسلمين وهذه من شيم المنافقين... وفي قلوبهم من الغل والغيظ على كبار المسلمين وصغارهم وصالحيهم وغير صالحيهم ما ليس في قلب أحد. وأعظم عبادتهم عندهم لعن المسلمين من أولياء الله مستقدمهم ومستأخرهم. وهؤلاء أشد الناس حرصا على تفريق جماعة المسلمين ومن أعظم أصولهم التكفير واللعن والسب لخيار ولاة الأمور كالخلفاء الراشدين والعلماء المسلمين؛ لاعتقادهم إن كل من لم يؤمن بالإمام المعصوم الذي لا وجود له فما آمن بالله ورسوله (ص) ... والرافضه تحب التتار ودولتهم؛ لأنه يحصل لهم بها من العز ما لا يحصل بدولة المسلمين ... وهم كانوا من أعظم الناس معاونة لهم على أخذ بلاد الإسلام وقتل المسلمين وسبي حريمهم. وقصة ابن العلقمي وأمثاله مع الخليفة وقضيتهم في حلب مشهورة يعرفها عموم الناس. وإذا غلب المسلمون النصارى والمشركين كان ذلك غصة عند الروافض؛ وإذا غلب المشركون والنصارى المسلمين كان ذلك عيداً ومسرة عند الرافضة» الفتاوى الجزء ٢٨ صفحه ٤٧٨ إلى ٥٢٧.

وسبحان الله وكأنما كشفت له سجف الغيب فاستشرف الحاضر فتحدث واصفا عن معاينة وخبر.

ولقد خط لنا أئمتنا سبيلاً واضحا وكشفوا الستر عن هؤلاء القوم؛ فهذا الإمام البخاري يقول ما باليت صليت خلف رافضي أو صليت خلف اليهود والنصارى. لا يسلم عليهم ولايعادون ولا يناكحون ولا يشهدون ولا تأكل ذبائحهم. خلق أفعال العباد صفحة ١٢٥.

وهذا الإمام أحمد يقول ـ وسئل عن من يشتم أبا بكر وعمر وعائشة (رض)م ـ فقال «ما أراه على الإسلام». وهذا الإمام مالك يقول «الذي يشتم أصحاب النبي (ص) ليس له سهم أو نصيب في الإسلام» كتاب السنة للخلال رقم ٧٧٩.

وهذا الفريابي يقول «ما أرى الرافضة إلا زنادقة» اللالكائي الجزء ٨ صفحة ١٥٤٥.

ولما أقام ابن حزم الحجة والبراهين على اليهود والنصارى في تحريف التوراة والإنجيل؛ لم يجدوا معتصما إلا أن يقولوا إن الشيعة عندكم يقولون بتحريف القرآن؛ فقال رحمه الله: فأما قولهم في دعوى الروافض بتبديل فإن الرافضة ليسوا من المسلمين؛ (وهي طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر) الفصل؛ الجزء ٢ صفحه ٧٨.

قال ابن تيميه «وبهذا يتبين أنهم شر من عامة أهل الأهواء؛ أحق بالقتال من الخوارج وهذا هو السبب في ما شاع في العرف العام إن أهل البدع هم الرافضة. فالعامة شاع عندهم أن ضد السني هو الرافضي؛ لأنهم أظهر معاندة لسنة رسول الله عليه وسلم وشرائع الإسلام من سائر أهل الأهواء» الجزء ٢٨ صفحة ٤٨٢.

وقال «وإذا كانت السنة والإجماع متفقين على أن الصائل المسلم إذا لم يندفع صوله إلا بالقتل قتل وان كان المال الذي يأخذه قيراطاً من دينار... فكيف بقتال هؤلاء الخارجين عن شرائع الإسلام المحاربين لله ورسوله(ص) الجزء ٤ صفحه ٢٥١.

ومع هذا كله فليعلم أهل الإسلام أنا لسنا أول من بدأ السير في هذا المهيع ولسنا أول من شهر السيف؛ فإن هؤلاء القوم ماضون في قتل دعاة

الإسلام والمجاهدين عن الملة والطعن في ظهورهم، في ظل صمت وتواطئ من العالم كله؛ بل حتى من الرموز المحسوبة على السنه؛ وللأسف.

ثم إنهم من بعد شوكة في حلوق المجاهدين وخنجر في خاصرتهم. والناس قاطبة تعلم أن أكثر المجاهدين الذين سقطوا أثناء الحرب كانوا على أيدي هؤلاء القوم. ومازالت الجروح تتسع وهم يعملون فيها خناجر الحقد والكيد دائبين لا يفترون آناء الليل وأطراف النهار.

٢ ـ أما أهل السنه:

فأضيع من الأيتام على موائد اللئام. وقد فقدوا الرائد وتاهوا في بيداء السذاجة والغفلة؛ مع الفرقة والتشرذم وضياع الرأس الجامع الذي يلم الشتات ويمنع البيضة أن تتشظى وهم أيضا أصناف.

١ ـ العامة:

وهؤلاء الدهماء هم الكثرة الصامتة والحاضر الغائب «همج رعاع أتباع كل ناعق لم يستضيؤا بنور العلم ولم يلجأوا الى ركن وثيق» وهؤلاء وإن كانوا في الجملة كارهين للأمريكان يتمنون زوالهم وانقشاع سواد غيمتهم، لكنهم مع ذلك يتطلعون إلى غد مشرق ومستقبل زاهر وعيش رغيد ورفاهة ونعمة ويستشرفون ذلك اليوم وهم من بعد فريسة سهلة لإعلام ماكر وخلب سياسي علا فحيحه... ثم من بعد فهم أهل العراق!

٢ ـ المشايخ والعلماء:

وهؤلاء في غالبهم صوفية هلكى حظهم من الدين مولد ينشدون ويرقصون فيه على حداء الحادي مع وليمة دسمة في الختام وهؤلاء حقيقة أفيون مخدر ورادة كذبة لأمة تتحسس سبيلها في ليل بهيم. وأما روح الجهاد وفقه الاستشهاد والبراءة من الكافر فكل ذلك بريء منهم براءة الذئب من دم

يوسف(ع). فمع كل الأهوال وسوء الأحوال فلا يتكلم أحد منهم أبداً عن الجهاد أو يدعوا إلى التضحية والفداء وهؤلاء كبر عليهم ثلاثاً وليس أربعاً. فليسوا لذلك أهلاً.

٣ ـ الإخوان:

وهم كما عهدتموهم يمتهنون التجارة بدم الشهداء ويبنون مجدهم الزائف على جماجم المخلصين؛ قد أذالوا الخيل ووضعوا السلاح وقالوا لا جهاد... وكذبوا!

كل سعيهم لبسط السيطرة السياسية والاستحواذ على مناصب التمثيل لأهل السنة في كعكة الحكومة المزمع إنشاؤها؛ مع حرص في الباطن على السيطرة على المجاميع المجاهدة؛ عبر الدعم المالي لغايتين:

الأولى: لعمل دعائي إعلامي في الخارج يستدرون به المال والعطف، تماما كما صنعوا في أحداث سوريا..

والثانيه: لضبط الوضع وفكفكة هذه المجاميع عند انتهاء الحفل وتوزيع الهدايا والعطايا؛ وهم الآن جادون في إنشاء هيئة شورى أهل السنة والجماعة ليكونوا الناطقين باسم أهل السنة والجماعة ودأبهم إمساك العصا من الوسط والتقلب بتقلب الأجواء السياسية. فدينهم زئبقي، ليس لهم أصول ثابته ولا ينطلقون من قواعد شرعيه مستقرة؛ والله المستعان.

د ـ المجاهدون:

وهؤلاء هم خلاصة أهل السنة وعصارة الخير في هذا البلد. وهم ينتسبون في الجملة إلى عقيدة أهل السنة والجماعة وإلى مذهب السلف. وبطبيعة الحال فقد تشظت السلفية عند منعرج اللوى وتخلف عن الركب أهل الإرجاء. وهؤلاء المجاهدون في الجملة يمتازون بالآتي:

١ ـ أكثرهم قليلو الخبرة والتجربة وخاصة في العمل الجماعي المنظم ولا شك أنهم نتاج نظام قمعي عسكر البلد ونشر الرعب وبث الخوف والوجل ونزع الثقة بين الناس ولذلك فأكثر المجاميع تعمل منفردة من غير أفق سياسي أو بعد نظر وإعداد لوراثة الأرض؛ نعم، بدأت الفكرة تنضج وعلا الهمس الخفيف ليصبح حديثا صاخباً عن وجوب التجمع وتوحيد الراية؛ لكن الأمور مازالت في بواكيرها ونحن بحمد الله نحاول إنضاجها سريعاً.

٢ ـ الجهاد هنا وللأسف فهو ألغام تزرع وصواريخ تطلق وهاون يضرب من بعيد ولازال الإخوة العراقيون يؤثرون السلامة وأن ينقلبوا إلى أحضان أزواجهم لا يروعهم شيء وربما تباهت المجاميع فيما بينها أنه لم يقتل منها أحد أو يؤسر. ولقد قلنا لهم في مجالسنا الكثيرة معهم إن السلامة والنصر لا يجتمعان؛ وشجرة الظفر والتمكين لا تبسق شاهقة إلا بالدماء والاستبسال؛ والأمة لا تحيى إلا بأريج الشهادة وعطر الدماء الفواح المهراق في سبيل الله؛ ولا يفيق الناس من سكرتهم إلا إذا صار حديث الشهادة والشهداء هو سميرهم وهجيراهم. ولازال الأمر يحتاج إلى مزيد صبر وإقناع؛ والأمل بالله كبير.

هـ ـ المجاهدون المهاجرون:

وهؤلاء مازالت أعدادهم نزرة بالقياس إلى ضخامة المعركة المتوقعة. ونحن نعلم أن أرتال الخير كثيرة وأن زحف الجهاد ماض وأنه لايقعد بكثير منهم عن النفير إلا تشوش الراية وتغمغم الحقيقة؛ وإنما يمنعنا من الاستنفار العام أن البلد ليس فيها جبال نأوي إليها أو غابات نكمن في أجمها؛ فظهورنا مكشوفه وحركتنا مفضوحة والعيون في كل مكان والعدو من أمامنا

والبحرمن ورائنا وكثير من العراقين يكرمك ضيفا ويؤويك أخا مسالما أما أن يجعل بيته قاعدة انطلاق ونقطة حراك وعراك فهذا أندر من الكبريت الأحمر؛ ولذلك يكون الإخوة أحيانا كثيرة كلاً علينا في إيوائهم وحفظ أمنهم وهذا يجعل تدريب الجدد الأغمار بمنزلة حمل الأغلال والآصار وإن كنا بحمد الله ومع الجهد الدائب والبحث الحثيث ظفرنا ببعض الأماكن التي تتكاثر مع الأيام بحمد الله لتكون نقاط ارتكاز لإخوة يسعرون الحرب ويجرون أهل البلد إلى أتون المعركه لتدور رحى حرب حقيقة بإذن الله.

ثانيا: الواقع والمستقبل:

لا شك أن خسائر الأمريكان كبيرة جدا بسبب انتشارهم في رقعة واسعه وبين ظهراني الناس وبسبب من سهولة الحصول على السلاح مما يجعلهم أهدافا سهلة يسيل لها لعاب المؤمنين؛ لكن أمريكا ما جاءت لتخرج وما كان لها أن تخرج مهما كثرت فيها الجراح وسال منها من دماء وهي ترنو الى مستقبل القريب الذي تامل فيه أن تتوارى في قواعدها آمنة مطمئنه لتسلم سوح العراق لأيدي حكومة لقيطة بجيش وشرطه يعيدون للناس سيرة صدام وزبانيته ولا شك أن رقعة الحركه بدأت تصغر وأن الخناق بدأ يضيق على رقبة المجاهدين ومع انتشار الجنود والشرط صار المستقبل مخوفا.

ثالثا: فأين نحن؟

مع قلة الناصر وخذلان الصديق وضيق الحال فقد أكرمنا الله (تعالى) بحسن النكاية في العدو وكل العمليات الاستشهاديه التي تمت سوى عمليات الشمال كنا بحمد الله مفتاحا لها رصدا وإعداد وتخطيطا وقد كملت بحمد الله حتى الآن خمساً وعشرين فمنها في الرافضه ورموزهم والأمريكان وعساكرهم والشرط والجنود وقوات التحالف والقادم أكثر إن شاء الله وإنما

كان يمنعنا من الإعلان أنا كنا نتريث حتى يكون لنا ثقل على الساحه ونفرغ من إعداد أجهزة متكاملة قادره على تحمل التبعات بعد الإعلان حتى نظهر بقوة ثم لا ننتكس والعياذ بالله ونحن بجمد الله قد قطعنا شوطاً جيداً وطوينا مراحل مهمه ومع قرب زمان الحسم فإننا نشعر إن الجسم بدأ يمتد في الفراغ الأمني ليحرز نقاطا على الأرض تكون نواة إنطلاقه وانبعاثة جادة بإذن الله.

رابعا: خطة العمل:

بعد البحث والفحص يمكننا حصر عدونا في أربعة طوائف:

١ ـ الأمريكان:

وهؤلاء كما تعلمون أجبن خلق الله. وهم صيد سهل بحمد الله. ونسأل الله أن يمكننا منهم قتلاً وأسراً لنشرد بهم من خلفهم؛ ولنقايضهم بمشايخنا وإخواننا المعتقلين.

٢ ـ الأكراد:

وهؤلاء غصة وشوكة؛ لم يحن أوان خضدها. وهم آخر القائمة؛ وإن كنا نجهد أن ننال بعض رموزهم إن شاء الله.

٣ ـ الجنود والشرط والعملاء:

وهؤلاء عين المحتل التي بها يبصر وأذنه التي بها يسمع ويده التي بها يبطش ونحن بإذن الله عازمون على استهدافهم وبقوة في الفترة القادمة قبل أن يستمكن له الأمر ويحكموا القبض.

٤ ـ الرافضة:

وهؤلاء في رأينا مفتاح التغيير، أقصد أن استهدافهم وضربهم في العمق

الديني والسياسي والعسكري سيستفزهم ليظهرُوا كلَّبَهُم على أهل السنة ويكشروا عن أنياب الحقد الباطني الذي يعتمل في صدورهم. وإذا نجحنا في جرهم إلى ساحة الحرب الطائفية أمكن إيقاظ السنة الغافلين، حين يشعرون بالخطر الداهن والموت الماحق على أيدي هؤلاء السبئية. وأهل السنة على ضعفهم وتشرذمهم هم أحد نصالا وأمضى عزائم وأصدق عند اللقاء من هؤلاء الباطنية؛ فإنهم أهل غدر وجبن ولا يستطيلون إلا على الضعفاء ولا يصولون إلا على مهيضي الجناح وأهل السنه في معظمهم يدركون خطر هؤلاء القوم ويحذرون جانبهم ويتخوفون عواقب التمكين لهم؛ ولولا المخذلون من مشايخ التصوف والإخوان لكان للناس حديث آخر.

هذا الأمر، مع ما يرجى له من إيقاظ الهاجع وتنبيه الراقد فان فيه تقليما أيضا لأظفار هؤلاء القوم وقلعاَ لأنيابهم قبل أن تدور المعركه المحتومه؛ مع ما يرجى له من إثارة حنق الناس على الأمريكان الذين جلبوا الدمار وكانوا سبب هذا الوبال حذرا من أن يمص الناس رحيق العسل ويظفروا ببعض الملاذ التي حرموا منها قديما فيستنيخوا إلى الدعة ويخلدوا إلى الأرض ويؤثروا السلامة ويصدوا عن صليل السيوف وحمحمة الخيول.

خامساً: آلية العمل

إن واقعنا، كما أسلفت لكم، يحتم علينا أن نعالج الأمر بكل شجاعة ووضوح وأن نسعى في علاجه؛ لأنه نعتبر ذلك لن يكون هناك نتيجة يكون فيها ظهور الدين. فالحل ـ والله (تعالى) أعلم ـ الذي نراه أن نقوم بجر الرافضة إلى المعركة؛ لأنه هو السبيل الوحيد لإطالة أمد القتال بيننا وبين الكفار. ونقول لا بد من جرهم للمعركه لعدة أسباب وهي:

١ ـ إنها أي الرافضة قد أعلنت الحرب المبطنة على أهل الإسلام وإنها

العدو القريب الخطير لأهل السنة وإن كان الأمريكان هم أيضا عدوا رئيسياً؛ ولكن الرافضة خطرهم أعظم وضررهم أشد وأفتك في الأمة من الأمريكان الذين تجد شبه إجماع على قتالهم، كونهم عدوا صائلاً.

٢ ـ إنهم والوا الأمريكان وناصروهم ووقفوا في صفهم في وجه المجاهدين وبذلوا لهم وما زالوا يبذلون كل غال ونفيس في سبيل القضاء على الجهاد والمجاهدين.

٣ ـ إن قتالنا للرافضه هو السبيل لجر الأمة للمعركة. ونتكلم هنا بشيئ من التفصيل نحن سبق وقلنا إن الرافضه تزيوا بزي الجيش والشرطه والأمن العراقي ورفعوا لائحة الحفاظ على الوطن والمواطن. تحت هذه اللائحة بدأوا بتصفيه أهل السنه بحجة أنهم مخربون وأنهم من فلول البعث وأنهم إرهابيون يسعون في الأرض فساداً، مع التوجيه الإعلامي القوي من مجلس الحكم والأمريكان استطاعوا أن يحولوا بين عوام أهل السنة والمجاهدين. وأضرب مثالا يقرب الواقع في المناطق المسماة بمثلث أهل السنة، إن صحت التسمية، بدأ الجيش والشرطه ينتشرون في تلك المناطق ويقوون يوما بعد يوم ووضعوا عليهم رؤوساَ من عملاء أهل السنه ومن أهل الأرض، أي أن هؤلاء الجيش والشرط قد يرتبطون بالنسب والدم والعرض مع سكان هذه المنطقه وهذه المنطقه هي حقيقة قواعدنا التي منها ننطلق وإليها نرجع؛ فعندما يتوارى الأمريكان ـ وقد بدأوا ـ عن هذه المناطق ويحل مكانهم هؤلاء العملاء والذين هم مرتبطون ارتباطا مصيريا بأهل الأرض فكيف سيكون حالنا إن قاتلناهم (ولابد من قتالهم) فلا يكون أمامنا إلا أحد أمرين:

١ ـ إما أن نقاتلهم وهذا فيه من الصعوبه ما فيه؛ لأجل الفجوة التي ستحصل بيننا وبين أهل الأرض؛ إذ كيف نقاتل أبناء عمومتهم وأبناءهم

وتحت أي مبرر بعد أن تراجع الأمريكان الذين يقودون زمام الأمور من قواعدهم الخلفية وأصبح أبناء هذا البلد هم الذين يحكمون الأمر بتجربة. وهاهي الديموقراطية قادمة فلا عذر بعد.

٢ ـ إما أن نحزم متاعنا ونبحث عن أرض أخرى، كما هي القصة الحزينة المتكررة في ساحات الجهاد؛ لأن عدونا يقوى يوما بعد يوم والمعلومات الاستخباراتيه تزيد عنده يوما بعد يوم؛ فهو الاختناق ورب الكعبة ثم السحل في الطرقات؛ فإن الناس على دين ملوكهم وقلوبهم معك وسيوفهم مع بني أمية، أي مع القوة والغلبة إلا من رحم الله. فأرجع وأقول الحل الوحيد أن نقوم بضرب أهل الرفض الدينيين منهم والعسكرين منهم وغيرهم من الكوادر الضربة تلو الضربة حتى يميلوا على أهل السنة. قد يقول قائل إن في هذا الأمر تسرعا وطيشا وإدخالاً للأمة في معركة غير مستعدة لها وفيها إزهاق للأنفس وإراقة للدماء؛ وهذا عين ما نريد؛ إذ لم يبق للمصالح والمفاسد وجود في واقعنا فقد هدم الرافضه كل تلك الموازين وإن دين الله أعز من النفوس والمهج فمتى الكثرة الكاثرة تقف في صف الحق؟! فلابد من التضحية من أجل هذا الدين ولترق الدماء. فمن كان على خير أرحناه وعجلنا به إلى جنته ومن كان غير ذلك فشر قد استرحنا منه؛ إذ والله إن دين الله أغلى من كل شيء ومقدم على النفوس والأموال والأولاد وخير دليل قصة أصحاب الأخدود التي مدح الله أصحابها؛ فقد قال النووي بعد هذه القصة وفيه الدليل على أنه لو اقتتلت الحاضرة ووالبادية حتى يفنوا عن بكرة أبيهم على أن يوحد الله لكان خيراً. وما تحيى الأنفس وتصان الدماء وتحفظ الأعراض إلا بالتضحيه في سبيل هذا الدين. فوالله يا إخوة إن لنا مع الرافضة جولات وصولات وليال سوداء لا يحل أن نأخره بحال من الأحوال فإن

خطرهم داهم؛ وما كنا نخشاه وتخشونه واقع لا محالة. واعلموا أن هؤلاء من أجبن خلق الله وإن قتل رؤوسهم لا يزيدهم إلا ضعفاً وجبناً.

فبموت رأس من رؤوسهم تموت الطائفة بموته؛ لا كما يموت رأس من أهل السنة؛ فإن مات أو قتل قام سيد. وفي قتالهم تجرأة وشحذ لهمم ضعاف أهل السنه فلو تعلمون الخوف في نفوس أهل السنه وعوامهم لبكت عيونك حزنا عليهم. فكم من المساجد حولت الى حسينية وكم من بيت هدموه على أهله وكم من أخ قتلوه ومثلوا به وكم من أخت اغتصب عرضها على أيدي هؤلاء الكفرة الأنذال. فإذا استطعنا أن نضربهم ضربات موجعة، الضربة تلو الضربة، حتى يدخلوا في المعركة استطعنا أن نخلط الأوراق. عندها لايبقى قيمة وتأُثير لمجلس الحكم ولا حتى للأمريكان الذين سيدخلون إلى معركه ثانية مع الرافضة؛ وهذا ما نريد. وسيقف شاؤوا أم أبوا كثير من مناطق أهل السنة مع المجاهدين. وعندها يكون المجاهدون قد أمنوا لهم أرضاً ينطلقون منها في ضرب الرافضة في عقر دارهم مع توجيه إعلامي واضح؛ ومع إيجاد عمق استراتيجي وامتداد بين الإخوة في الخارج والمجاهدين في الداخل.

١ ـ سعينا حثيث وركضنا مسابقة للزمن لتكوين سرايا مجاهدة تأوي إلى بؤر آمنة وتجوس الديار مجاهدة، تصطاد العدو في الطرقات والدروب من الأمريكان والشرط والجنود ونحن ماضون في تدريب هؤلاء وتكثيرهم؛ أما الروافض فستكون النكاية فيهم بإذن الله بعمليات استشهاديه وسيارات مفخخة.

٢ ـ نحن نجهد منذ فترة في رصد الساحه وغربلة العاملين بحثاً عن الصادقين ذوي المنهج السوي لنتعاون معهم على الخير وننسق معهم بعض

الأعمال وصولاً إلى الالتحام والتوحد بعد التمحيص والتجربة ونرجو أنا قد قطعنا شوطاً جيداً ولعلنا نقرر الإعلان قريباً ولو بشكل تدريجي لنظهر علانية فقد طال زمن الكمون ونحن جادون في تجهيز مادة إعلاميه تكشف الحقائق وتستنفر العزائم وتستنهض الهمم وتكون ساحة لجهاد يتكامل فيه السيف والقلم.

٣ ـ يرافق هذا سعي نرجو أن يشتد في كشف الشبهات المعوقه وبيان الأحكام الشرعيه عبر الشريط والمطوية والدرس والدروة العلمية نشراً للوعي وترسيخاً لعقيدة التوحيد وإعدادًا للبنية التحتيه وإبراءً للذمة.

٤ ـ الزمن المقترح للتنفيذ: أملنا أن تتسارع وتيرة العمل وتتشكل سرايا وكتائب بخبرة وتجربة وجلد انتظاراً لساعة الصفر التي نبدأ فيها بالظهور العلني والسيطرة على الأرض في الليل ليمتد الأمر إلى النهار بإذن الواحد القهار. هذا الأمر أعني ساعة الصفر نرجو أن يكون أمدها إلى أربعة أشهر أو نحوها قبل أن تتشكل الحكومة الموعودة؛ فنحن كما ترون نسابق الزمن فإن تمكنا وهو المأمل أن نقلب عليهم الطاولة وأن نفسد عليهم خطتهم فذلك هو الفضل؛ وإن كانت الأخرى ـ والعياذ بالله ـ وبسطت الحكومة سيطرتها على البلد فليس هناك بد من أن نحمل متاعنا ونشد رحلنا إلى أرض أخرى نعاود فيها حمل اللواء من جديد أو يختارنا الله شهداء في سبيله.

سادساً: ماذا بشأنكم؟

أنتم أيها الإخوة الكرام القادة والرادة ورموز الجهاد والجلاد. ولا نرى أنفسنا أهلاُ لمنازعتكم ولا سعينا في يوم لنبني مجداً لأنفسنا. وكل الذي نرجوه أن نكون رأس حربة وطليعة تمكين وجسرا تعبر عليه الأمة إلى النصر الموعود والغد المنشود.

وهذه رؤيتنا قد شرحناها. وهذا سبيلنا قد جليناه. فإن وافقتمونا عليه واتخذتموه لكم منهاجا وطريقا واقتنعتم بفكرة قتال طوائف الردة؛ فنحن لكم جند محضرون، نعمل تحت رايتكم وننزل على أمركم؛ بل ونبايعكم علانية على الملأ وفي وسائل الإعلام إغاظةً للكفار وإقراراً لعيون أهل التوحيد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله. وإن بدا لكم غير ذلك فنحن إخوة ولا يفسد الخلاف للود قضية؛ نتعاون على الخير ونتعاضد على الجهاد. وبانتظار جوابكم، حفظكم الله مفاتيح للخير وذخراً للإسلام وأهله. آمين. آمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ملحق (١٦)

رسالة الإمام السيستاني

إلى الشعب العراقي حول

الفتنة الطائفية/ ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله (تعالى):

﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألَّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً﴾ صدق الله العلي العظيم.

بقلب يعتصر حزناً وألماً أتابع أنباء ما يتعرض له أبناء الشعب العراقي المظلوم يوميّاً من مآسٍ واعتداءات: ترويعاً وتهجيراً، خطفاً وقتلاً وتمثيلاً، ممّا تعجز الكلمات عن وصف بشاعتها وفظاعتها ومدى مجافاتها لكل القيم الإنسانية والدينية والوطنية.

ولقد كنت ـ ومنذ الأيّام الأولى للاحتلال ـ حريصاً على أن يتجاوز العراقيون هذه الحقبة العصيبة من تاريخهم من دون الوقوع في شرك الفتنة الطائفية والعرقية، مدركاً عظم الخطر الذي يهدّد وحدة هذا الشعب وتماسك نسيجه الوطني في هذه المرحلة، نتيجة لتراكمات الماضي ومخططات الغرباء الذين يتربصّون به دوائر السوء ولعوامل أخرى.

وقد أمكن بتضافر جهود الطيبين وصبر المؤمنين وأناتهم تفادي الانزلاق

إلى مهاوي الفتنة الطائفية لأزيد من سنتين، بالرغم من كل الفجائع التي تعرّض لها عشرات الآلاف من الأبرياء على أساس هويّتهم المذهبيّة.

ولكن لم ييأس الأعداء وجدّوا في تنفيذ خططهم لتفتيت هذا الوطن بتعميق هوّة الخلاف بين أبنائه، وأعانهم ـ وللأسف ـ بعض أهل الدار على ذلك، حتّى وقعت الكارثة الكبرى بتفجير مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام وآل الأمر إلى ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب البلد في كل مكان ـ ولا سيّما في بغداد العزيزة ـ ويفتك بأبنائه تحت عناوين مختلفة وذرائع زائفة، ولا رادع ولا مانع.

إنني أكرّر اليوم ندائي إلى جميع أبناء العراق الغيارى من مختلف الطوائف والقوميات بأن يعوا حجم الخطر الذي يهدّد مستقبل بلدهم، ويتكاتفوا في مواجهته بنبذ الكراهية والعنف واستبدالهما بالمحبّة والحوار السلمي لحلّ كافّة المشاكل والخلافات.

كما أناشد كل المخلصين الحريصين على وحدة هذا البلد ومستقبل أبنائه من أصحاب الرأي والفكر والقادة الدينيين والسياسيين وزعماء العشائر وغيرهم بأن يبذلوا قصارى جهودهم في سبيل وقف هذا المسلسل الدامي الذي لو استمر ـ كما يريده الأعداء ـ فلسوف يلحق أبلغ الضرر بوحدة هذا الشعب ويعيق لأمد بعيد تحقق آماله في التحرّر والاستقرار والتقدم.

وأذكّر الذين يستبيحون دماء المسلمين ويسترخصون نفوس الأبرياء لانتماءاتهم الطائفية بقول النبي الأعظم صلى الله عليه وآله في حجّة الوداع: (ألا وإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا ليبلغ الشاهد الغائب) وبقوله صلّى الله عليه وآله: (من شهد أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً رسول الله فقد حقن ماله ودمه

إلاّ بحقهما وحسابه على الله عزّ وجلّ) وبقوله صلّى الله عليه وآله: (من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة لقي الله عزّ وجلّ يوم القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله).

وأخاطب الذين يستهدفون المدنيين العزّل والمواطنين بما قاله أبو عبد الله الحسين(ع) في يوم عاشوراء مخاطباً من راموا الهجوم على حرمه: (إن لم يكن لكم دين وكنتم لا تخافون المعاد فكونوا أحراراً في دنياكم وارجعوا إلى أحسابكم إن كنتم عرباً كما تزعمون.. [إن] النساء ليس عليهن جناح)، فما بالكم تستهدفون أناساً لا دور لهم في كل ما يجري من الشيوخ والنساء والأطفال وحتّى طلاّب الجامعات وعمّال المصانع وموظّفي الدوائر الحكومية وأضرابهم؟ إن لم يكن يردعكم عن ذلك دين تدّعونه أفلا تصدّكم عنه إنسانية تظهرون في لبوسها؟

وأقول لمن يتعرّضون بالسوء والأذى للمواطنين غير المسلمين من المسيحيين والصابئة وغيرهم: أما سمعتم أن أمير المؤمنين عليّاً(ع) بلغه أن امرأة غير مسلمة تعرّض لها بعض من يدّعون الإسلام وأرادوا انتزاع حليّها فقال(ع): (لو أنّ امرءاً مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً بل كان به عندي جديراً) فلماذا تسيئون إلى إخوانكم في الإنسانية وشركائكم في الوطن؟

أيّها العراقيّون الأعزاء.. إنّ الخروج من المأزق الذي يمرّ به العراق في الظروف الراهنة يتطلّب قراراً من كلّ الفرقاء برعاية حرمة دم العراقي أيّاً كان ووقف العنف المتقابل بكافّة أشكاله، لتغيب بذلك ـ وإلى الأبد إن شاء الله (تعالى) ـ مشاهد السيّارات المفخّخة والإعدامات العشوائية في الشوارع وحملات التهجير القسري ونحوها من الصور المأساوية، وتستبدل ـ بالتعاون

مع الحكومة الوطنية المنتخبة ـ بمشاهد الحوار البنّاء لحلّ الأزمات والخلافات العالقة على أساس القسط والعدل، والمساواة بين جميع أبناء هذا الوطن في الحقوق والواجبات، بعيداً عن النزعات التسلطيّة والتحكّم الطائفي والعرقي، على أمل أن يكون ذلك مدخلاً لاستعادة العراقيين السيادة الكاملة على بلدهم ويمهّد لغدٍ أفضل ينعمون فيه بالأمن والاستقرار والرقي والتقدّم بعون الله تبارك و(تعالى).

وفقّ الله الجميع لما يحبّ ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢٢/ جمادي الآخرة/ ١٤٢٧هـ

علي الحسيني السيستاني

ملحق (١٧)

رسالة الإمام السيستاني إلى الرئيس المصري
محمد حسني مبارك بعد تصريحاته حول ولاء الشيعة/٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة السيد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد سمعنا ـ ببالغ الاستغراب ـ ما أدليتم به من تصريح لقناة العربية ورد فيه أن ولاء أغلب الشيعة في العراق والمنطقة ليس لدولهم، مما يعني الطعن في وطنية عشرات الملايين من أبناء هذه المنطقة والنيل من مواقفهم المشرّفة في خدمة أوطانهم.

إن هذه الرؤية تتجاهل حقائق التاريخ القريب والمعاصر في معظم هذه الدول كالعراق ولبنان والكويت والبحرين، إذ كيف ينسى جهاد ملايين العراقيين في ثورة العشرين وتصديهم للاحتلال البريطاني ودفاعهم عن وطنهم كلما تعرض للاعتداء، وكذلك مقاومة اللبنانيين التي حرّرت معظم أراضيهم من الاحتلال الإسرائيلي، وأيضاً مقاومة رعيل كبير من أبناء الكويت عندما تعرض بلدهم للغزو والاعتداء، والموقف الحاسم لأهل البحرين في الاستفتاء على استقلالها؟

كما أن هذه الرؤية تخدش في وطنية قيادات دينية وسياسية وفكرية وثقافية بارزة أدّت أدواراً مهمة في بلدانها وساهمت بصورة فعّالة في تحرّرها ونيل

استقلالها وفي رقيّها وتقدمها، ولم تبخل في سبيل ذلك بشيء من النفس والأهل والمال.

وهي ـ قبل ذلك ـ رؤية بالغة الخطورة ولا سيما أنها طرحت في وقت تمرّ فيه المنطقة بظروف شديدة الحساسية والتعقيد حيث تجري محاولات حثيثة لتفتيت غير واحدة من دولها بتأجيج الصراع الطائفي والعرقي بين أبنائها، وتواجه جهود المخلصين الحريصين على وحدتها واستقرارها عوائق شتى.

وأخطر ما في هذه الرؤية أنها تؤسس للتعامل مع الملايين من أبناء هذه الدول بما يقتضي التنقيص من حقوق المواطنة الثابتة لهم سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي وحتى الفكري والثقافي، كما أن الجري وفقها يتسبّب في خلق بيئة مناسبة للمزيد من التوتر والصراع بما يستتبع ذلك مزيداً من إراقة الدماء وعدم الاستقرار مما يعيق التنمية والتقدم في المنطقة كلها.

إننا على يقين بأن المعطيات التي بنيتم عليها رؤيتكم هذه غير متكاملة، ولذلك فهي لا تمثّل ما تعرف به القيادة المصرية من رؤى نافذة أهّلتها لأن تؤدي دوراً مهماً في معالجة الكثير من التداعيات الخطيرة التي تشهدها المنطقة.

إننا على ثقة أيضاً من حرصكم على استقرار دول المنطقة ووحدة أبنائها وتماسكهم الاجتماعي وسوف لن تدخروا جهداً في سبيل إزالة أيّ التباس ينجم من الإدلاء بالتصريح المذكور.

حفظ الله (مصر) وحفظ أهلها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٤٢٧/٣/١٠

٢٠٠٦/٤/٩

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف

ملحق (١٨)

تعليقات على مذكرات

الحاكم المدني الأمريكي في العراق «بول بريمر»،

إصدار: منتدى الفكر العراقي/٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

صدر قبل مدة كتاب (عام قضيته في العراق) للسفير بول بريمر، مترجماً إلى العربية بقلم (عمر الأيوبي) عن دار الكتاب العربي في بيروت، واشتمل على المذكرات السياسية لبريمر خلال الحقبة التي عاشها في العراق حاكماً للاحتلال الأمريكي.

وتضمن الكتاب ـ فيما تضمن ـ عرضاً للعلاقة مع المرجعية الدينية العليا المتمثلة بسماحة السيد السيستاني (حفظه الله)، وتطرق إلى جملة من مواقفها ورؤاها في العملية السياسية في العراق في تلك المدة.

ولكن ورد ذلك بشكل مخالف لما هو معلن من مواقف سماحته تارة ولما عرف واشتهر منها أخرى في العديد من القضايا والأحداث، مما أثار الكثير من التساؤلات لدى الباحثين عن مدى صدق الكاتب ودقّته فيما نقله وأورده.

وقد رغب كثير من المهتمين بالشأن العراقي التعرف على رأي أوساط المرجعية الدينية فيما ذكر في هذا الكتاب، ولا سيما في عدد من موارده المهمة.

ولذلك قام (منتدى الفكر العراقي) بمراجعته واستخلاص أهم مقاطعه التي لها علاقة بمواقف سماحة السيد، ثم طلب من مصدر مقرّب من مكتب سماحته في النجف الأشرف التعقيب على تلك المقاطع، وقد استجاب ـ مشكوراً ـ لهذا الطلب، قائلاً في البداية.

«إن ما أورده بريمر في مذكراته عن رؤى سماحة السيد (دام ظله) ومواقفه السياسية هو في الغالب غير دقيق أو غير صحيح، وورد أحياناً بصورة مشوهة أو مجتزأة.

ولعل السبب في ذلك أمران:

١ ـ إنه لم يكن له طريق للتواصل المباشر مع المرجعية، فاعتمد في التعرف على آرائها على ما نقله له بعض الساسة العراقيين ونحو ذلك، وهذا ما أوقعه في الخطأ والاشتباه أحياناً كما ستأتي الإشارة إليه.

٢ ـ إن مواقف المرجعية قد أدّت إلى إفشال خططه الأوليّة وواجه بسببها عوائق وإخفاقات متكررة، وقد شعر بإحباط شديد جرّاء ذلك، كما سجله بنفسه في إحدى رسائله إلى زوجته قائلاً: «يا له من يوم مريع، ربما تتطور هذه الأزمة لتنهي عملي لأنني أستطيع أن أتصور الآن أن الإدارة ستخلص إلى أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها معي، إذ لم أتمكن من تنفيذ أيّ من خطّتيّ رغم أن ذلك بسبب السيستاني في كلا الحالتين. . لذا فقد وصلنا إلى نهاية اللعبة وحان وقت استبدال الرامي، ويجدر بالرامي الجديد أن يكون متخصصاً» انظر ص ٣١٠.

ويبدو أنه دوّن مذكّراته في ظل هذا الشعور بالإحباط والإخفاق في إنجاز مقاصده، فلم يكن على ما يفترض أن يكون عليه من حياد وموضوعية.

وعلى هذا فليس من الصحيح الاعتماد على هذه (المذكرات) مصدراً

للتعرّف على رؤى سماحة السيد (دام ظله) وما اتخذه من مواقف سياسية خلال تلك الحقبة التي تحدث عنها بريمر، وبعد ذلك فلا ضرورة في التعليق على ما ذكره ونسبه إلى سماحته بل لعل السكوت عنه أولى، لولا أن يفسر ذلك لدى البعض ـ من غير المطلعين على حقائق الأمور ـ بكونه إقراراً بصحة ما أورده، ويبدو كما لو كان حقائق ثابتة وهو مخالف لها بكل تأكيد، فهذا ما اقتضى إجابة طلبكم بالتعقيب عليه بصورة موجزة خدمة للتاريخ وتثبيتاً للحقائق ودفعاً للأوهام».

وفيما يأتي نصوص الفقرات الواردة في الكتاب المذكور التي حاول (منتدى الفكر العراقي) استيضاح رأي أوساط المرجعية فيها، ملحقة بتعقيب المصدر المقرب من مكتب سماحة السيد حفظه الله في النجف الأشرف.

العلاقة مع الاحتلال

١ ـ قال الكاتب في ص ٧٥: «شجع القادة الشيعة بمن فيهم آية الله العظمى السيستاني أتباعهم على التعاون مع الائتلاف منذ التحرير».

التعقيب: هذا الكلام ـ وفيما يتعلق بخصوص سماحة السيد (دام ظله) ـ مما لا أساس له من الصحة، فإنه لم يصدر من سماحته ما يشير إلى مقولة (التعاون) أبداً، ويبدو أن الأصل فيما ذكره هو التصريح الذي أدلى به بعض الوافدين إلى النجف الأشرف في الأيام الأولى للاحتلال في مقابلة له مع بعض الإذاعات الأجنبية، اعتماداً على ما سمعه من بعض الأفواه! وقد عرف لاحقاً أنه غير صحيح فأدلى بتصريح آخر لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) نفى فيه صحة كلامه الأول، ولكن بعض المسؤولين الأمريكيين وأطراف أخرى ظلوا متمسكين بالرواية الأولى!

٢ ـ حكى الكاتب في ص ٢١٣ عن أحد مساعديه (هيوم هوران) تحليلاً

لعدم استقبال سماحة السيد (حفظه الله) لأية شخصية من سلطة الاحتلال مفاده: «أنه لا يمكن أن يشاهد علناً أنه يتعاون معنا»، وادعى في ص ٢١٤ أن سماحة السيد (حفظه الله) أرسل إليه من يقول له «إنه يفقد مصداقيته في أوساط المؤمنين إذا تعاون علناً مع مسؤولي الائتلاف».

التعقيب: إن ما نسب إلى سماحة السيد (دام ظله) عار من الصحة تماماً؛ لأن موقف سماحته من عدم استقبال المسؤولين في سلطة الاحتلال وعدم التواصل معهم كان موقفاً مبدئياً، يعبّر عن عدم الإقْرار بمشروعية الاحتلال، ويشير إلى أن تعامل سماحته مع ما يجري إنما هو على أساس تأمين المصالح العليا للشعب العراقي قدر المستطاع ووفق ما تسمح به الظروف والأوضاع المستجدة.

وقد بقي سماحته متمسكاً بموقفه الرافض لأن يستقبل هو شخصياً أو أيّ من ممثليه أو العاملين في مكتبه لأيّة شخصية من سلطة الاحتلال ـ أمريكية أو غير أمريكية ـ رغم إصرار البعض من السياسيين، ومحاولتهم إقناع سماحته بخلاف ذلك[1].

ويلاحظ أن بريمر قد ذكر في ص ١٦٠ من كتابه «أنه أرسل هيوم هوران إلى النجف لتوجيه رسالة إلى آيات الله هناك» في إيحاء إلى تواصل مباشر مع المرجعية الدينية، ولكن الذي لم يقله هو أنه أرسل مساعده المذكور إلى النجف الأشرف وقد وصل إلى باب مكتب سماحة السيد (دام ظله) قبل ظهر يوم الجمعة ١٧/ ٤/ ١٤٢٤هـ = ١٨/ ٦/ ٢٠٠٣م محاولاً الدخول لمقابلة سماحته فلم يؤذن له بذلك، ثم طالباً الإذن بالدخول في المكتب ولو من دون مقابلة سماحته فلم يؤذن له بذلك أيضاً.

ولعل ذلك أحد الأسباب التي فتحت مخيلته لافتراضات واستنتاجات تبدو تبريراً لإخفاقات معينة.

٣ ـ تحدث الكاتب في ص ٢١٤ وغيرها عن «تقاسم الأهداف نفسها» و«المساعي المشتركة» بينه وبين سماحة السيد (حفظه الله)، وقال في ص ٢١٤ أيضاً: «إن كلاً منا يرغب في عراق مستقر ديمقراطي يعيش بسلام مع جيرانه».

التعقيب: لم يكن للمرجعية الدينية العليا هدف من وراء ما اتخذته من مواقف سياسية منذ حصول الاحتلال وانهيار النظام وارتباك عمل الدولة العراقية إلا تخليص البلد من المحنة التي حلت به بأقصر الطرق وأقلها كلفة، والتأسيس لعملية سياسية سليمة مبنية على القسط والعدل وبعيدة عن التحكم الطائفي والعرقي.

ولقد وضعت المرجعية الدينية العليا تأمين (مصلحة العراقيين) بجميع قومياتهم وطوائفهم هدفاً لحركتها ومقياساً لكل ما اتخذته من مواقف وخطوات بغض النظر عن تقاطع أو التقاء تلك المواقف والخطوات مع أغراض أو أهداف أيّ طرف آخر، وعليه فلا مجال أبداً للحديث عن (تقاسم الأهداف نفسها) فإنه يعطي انطباعاً خاطئاً ويسيء إلى موقع المرجعية ومواقفها المستقلة، بالإضافة إلى أنه مما تفنده وتنقضه نصوص السفير في الكتاب نفسه، حيث قال على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ «غير أن السيستاني لم يتزحزح عن موقفه. وسيؤدي موقفه المتصلب إلى إبطال خطتنا الأولى للعملية السياسية». ص ٢١٥.

٢ ـ «لذا علينا أن نبدأ العملية الدستورية بطريقة أو بأخرى، والالتفاف على فتوى السيستاني» ص ٢٤٣.

٣ ـ «أبلغته ـ أي الرئيس بوش ـ بأننا نواجه مشكلات جديدة مع السيستاني» ص ٣٠٥.

٤ ـ «. . فإننا مختلفون مع السيستاني. . . وها هو الأخير يرفض فكرة الهيئة غير المنتخبة التي تتسلم السيادة. وهذا مطلب جديد متفجر» ص ٣٠٨.

٥ .. . . «شعرت بالغضب. . . ولم نكن لنصل إلى هنا لو كان الائتلاف يتراجع أمام الشيعة والسيستاني» ص ٣٠٩.

٦ ـ «يا له من يوم مريع. ربما تتطور هذه الأزمة لتنهي عملي لأنني أستطيع أن أتصور الآن أن الإدارة ستخلص إلى أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها معي، إذ لم أتمكن من تنفيذ أيّ من خطتيّ (رغم أن ذلك بسبب السيستاني في كلا الحالتين)» ص ٣١٠ وقد تقدم نقله آنفاً.

٧ ـ «قلت ـ لـ كونداليزا رايس ـ: إننا نواجه عدة تحديات سياسية متشابكة فعلى الرغم من التحسن الذي طرأ مؤخراً على الوضع الأمني ثمة مشكلات غير محلولة مع السيستاني» ص ٣٥٣.

٨ ـ «قلت ـ لـ كونداليزا رايس ـ: أجل، لكن علينا أن نكون مستعدين لمواجهة السيستاني إذا جاءت الأمم المتحدة ببديل معقول ينسجم مع أهدافنا والجدول الزمني ورفضه السيستاني. بالمقابل إذا تراجعنا أمام السيستاني كما اقترح بعض المسؤولين المغفلين في واشنطن مؤخراً أمام الصحافة» ص ٣٥٣.

٩ ـ «قلت ـ للأخضر الإبراهيمي ـ: وعلينا أن نظهر أن آية الله السيستاني لا يرهبنا» ص ٣٥٦.

١٠ ـ «أملت أن ينقل الحكيم إلى السيستاني بأن قادة أميركا لا يُرهبون بسهولة» ص ٣٥٨.

١١ ـ «كان لدينا أيضاً مشكلة السيستاني المتواصلة» ص ٣٦٤.

١٢ ـ «. . . ثمة فرصة كبيرة في ألاّ يتمكنوا من إقناع السيستاني ولن نحصل عندئذ على توقيع هذه الوثيقة اللعينة ـ قانون إدارة الدولة ـ» ص ٣٨٦.

١٣ ـ «لكن عندما تحدثت مع رايس في تلك الليلة، عدلت من وقع هذه الأخبار السارة بالإشارة إلى أن معارضة السيستاني للقانون الإداري الانتقالي ما زالت تشكل عقبة كبرى» ص ٣٩٢.

١٤ ـ «سلمني ضياء نسخة عن تأييد آية الله السيستاني الفاتر للحكومة الجديدة وفي جملتها الأخيرة يشير بغضب إلى أن الجمعية الوطنية التي ستنتخب في السنة القادمة لن تكون مقيدة بالقانون الإداري الانتقالي. . قلت لضياء سيكون ذلك مشكلة» ص ٤٧٦.

٤ ـ ذكر الكاتب وفي أكثر من موضع وجود رسائل متبادلة بينه وبين سماحة السيد حفظه الله عبر عدد من (الوسطاء)، وادعى في ص ٤٧٨ «أنه تبادل مع سماحته ثلاثين رسالة خلال الشهور الأربعة عشر التي قضاها الائتلاف في العراق»، وقال في ص ٣٣٩: «في رسالة وجهها لي بتاريخ ١٥ كانون الأول قال السيستاني أنه يريد أن تأتي لجنة. .».

وقال في ص ٣٠٧ عن أحد وسطائه «إنه القناة الخاصة جداً»، وفي ص ٣٤٥ «أنه القناة السرية»، وقال في ص ٢٩٧ عن شخص ثانٍ «إنه أحد القنوات الرئيسية» واصفاً إياه في ص ٤٠٣ بـ«أنه مساعد السيستاني»، وقال في ص ٢١٥ عن شخصية ثالثة «إنه يقابل السيستاني في كل أسبوع».

التعقيب: إن سماحة السيد (دام ظله) بحكم موقعه ومسؤوليته في رعاية الأمة كان ولا يزال يستقبل كافة الشخصيات العراقية ـ السياسية والدينية والثقافية والعشائرية وغيرهم ـ يستمع إلى وجهات أنظارهم واستفساراتهم

ويستمعون إلى رؤاه وتوجيهاته، وكان في عداد زواره خلال المدة التي حكم العراق فيها السفير بريمر أعضاء في مجلس الحكم ومجلس الإعمار وسائر المسؤولين في الحكومة العراقية، ومن هؤلاء من كان ينقل إلى سماحته مواقف وآراء وتصورات سلطة الاحتلال وممثلها بريمر بتكليف منه أو من تلقاء نفسه، وكان سماحته يعلق على ما يسمعه منهم في كل القضايا التي لها مساس بالمصالح العليا للشعب العراقي كقضية الدستور والانتخابات وقانون إدارة الدولة وتشكيل الحكومة المؤقتة وغيرها.

وأحياناً كان يتم الاتصال هاتفياً من مكتب سماحة السيد (دام ظله) ببعض المسؤولين العراقيين لتحذير سلطة الاحتلال من الإقدام على خطوة أو استنكار وإدانة أمر ما ونحو ذلك.

ولم تكن هناك (رسائل متبادلة) بين المرجعية الدينية وبين بريمر، ولو كان قد تلقى من سماحة السيد (دام ظله) ولو رسالة واحدة لكان ينبغي له أن يثبتها بنصها في كتابه توثيقاً لمدعاه.

ولعل عدم وجود أيّة رسائل من المرجعية إليه هو أحد أسباب التخبط وعدم وضوح الرؤية لديه، فاتهمها بتغيير مواقفها وتبدل آرائها (انظر ٣٠٦) وهو أمر غير صحيح بتاتاً كما ستأتي الإشارة إليه لاحقاً.

ويبدو أن عدداً من (وسطائه) كما عبّر هو، و(زوّار المرجعية من العراقيين) كما نعبّر لم يكونوا يحسنون تلقي ما يستمعون إليه من رؤى المرجعية وأنظارها، أو كانوا ينقلونها إليه بصورة مخففة في محاولة منهم لعدم توتير الأجواء، أو كانوا ينقلون ما يتناسب مع ما يرونه صالحاً للعملية السياسية، وإلا فليس من المنطقي عدم تعرف السفير بريمر على حقيقة مواقف المرجعية في كثير من القضايا المطروحة إلا في آخر المطاف وربما من خلال البيانات الصادرة من مكتب سماحة السيد (دام ظله)، كما حدث

له ذلك بالنسبة إلى اتفاق ١٥ تشرين الثاني الذي اعترف أنه اطلع على موقف سماحة السيد (دام ظله) من خلال البيان الصادر من مكتب سماحته المنشور في موقعه على الانترنت (انظر ص ٣٤٥).

اتفاقية ١٥ تشرين الثاني

٥ ـ ذكر الكاتب في ص ٢٨٧ وهو يتحدث عن الخطة التي على أساسها تمّ اتفاق ١٥ تشرين الثاني بين مجلس الحكم وسلطة الاحتلال: «لقد أكد لي (. . .) و(. . .) بأن السيستاني سيدعم الخطة» وقال في ص ٢٩٢: «إن الدكتور (. . .) سافر إلى النجف في ١٣ تشرين الثاني بطلب من طالباني وقد أخبرني طالباني بأن (. . .) أطلع آية الله السيستاني على العملية الجديدة وأن السيستاني وافق عليها».

ولكنه قال في ص ٣٠٥: «أبلغته ـ الرئيس ـ بأننا نواجه مشكلات جديدة مع السيستاني، كان طالباني في النجف أمس وأفاد بأن آية الله يصرّ على وجوب انتخاب المجلس التشريعي الذي سيتسلم السيادة في حزيران، وذلك تراجع تام عن موقف السيستاني السابق وعن اتفاق ١٥ تشرين الثاني».

وقال في ص ٣٠٦: «يبدو أن السيستاني أضاف مطلباً جديداً تماماً بأن تنتخب الحكومة الموقتة التي ستنتقل إليها السيادة، وهذا الطلب يهدد اتفاق ١٥ تشرين الثاني الذي صيغ لتلبية مطلبه السابق بوجوب انتخاب المؤتمر الدستوري».

التعقيب: إن سماحة السيد (دام ظله) لم يكن على علم بالخطة التي تضمنتها اتفاقية ١٥ تشرين الثاني لنقل السيادة قبل إبرامها، وعندما اطلع عليها أبدى اعتراضه على جملة من بنودها، وقد نشر ذلك في حينه في نص مكتوب أصدره مكتب سماحته جواباً عن سؤال وجهه إليه مراسل صحيفة واشنطن بوست في بغداد، وورد فيه:

«إن لسماحة السيد (دام ظله) بعض التحفظات على الخطة المذكورة:

أولاً: إنها تبتني على إعداد قانون الدولة العراقية للفترة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالاتفاق مع سلطة الاحتلال وهذا لا يضفي عليه الشرعية بل لا بد لهذا الغرض من عرضه على ممثلي الشعب العراقي لإقراره.

ثانياً: إن الآلية الواردة فيها لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تضمن تشكيل مجلس يمثّل الشعب العراقي تمثيلاً حقيقياً فلا بد من استبدالها بآلية أخرى تضمن ذلك وهي الانتخابات، ليكون المجلس منبثقاً عن إرادة العراقيين ويمثّلهم بصورة عادلة ويكون بمنأى عن أيّ طعن في شرعيته، ولعل بالإمكان إجراء الانتخابات اعتماداً على البطاقة التموينية مع بعض الضمائم الأخرى. ٣ شوال ١٤٢٤هـ = ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٣م».

وأما ما ادعاه بريمر من أن سماحة السيد (دام ظله) وافق في البداية على الخطة المذكورة ثم غيّر رأيه فيها لاحقاً فليس صحيحاً بتاتاً، وقد اعترف هو ضمناً بخلاف ذلك عندما أشار في ص ٣٠٦ إلى أنه اكتشف في وقت لاحق أن أطرافاً في مجلس الحكم «نقلوا رسائل غامضة ـ لم نعرف إذا كانت متعمدة أم لا ـ إلى السيستاني قبل أسبوعين بشأن المسار المقترح المتقدم».

الانتخابات والأمم المتحدة

٦ ـ تحدث الكاتب في ص ٣٤٠ عن معارضة سماحة السيد (حفظه الله) لنظام مؤتمرات المناطق الذي ورد ذكره في اتفاق ١٥ تشرين الثاني لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية، وإصراره على ضرورة إجراء الانتخابات لهذا الغرض، واعتبر ذلك في إطار محاولة التفاوض على طريقة أنك كلما قدمت تنازلاً يأتي الآخر بمطالب جديدة، وقال إنه أبلغ الرئيس بوش بأنه «لا شك في أن هذه تجربتنا مع السيستاني في الأشهر الأخيرة».

وقد عبّر عن ذلك أيضاً بـ«مزيد من المساومة» في ص ٣٤٥.

وقال في ص ٣٣٩: «في رسالة وجهها لي بتاريخ ١٥ كانون الأول قال السيستاني إنه يريد أن تأتي لجنة من الأمم المتحدة إلى العراق لدراسة المسألة ـ لمدة ثلاثين يوماً ـ ثم تقديم تقرير له بعدم إمكانية إجراء الانتخابات بحلول ٣٠ حزيران».

وعقّب على ذلك في ص ٣٤٠ بقوله «وذلك يعني على ما أرجو أنه يبحث عن إنقاذ ماء وجهه» وذكر مثل هذا في ص ٣١٢ أيضاً.

التعقيب: من المعروف أن سماحة السيد (دام ظله) أصدر فتوى شهيرة في ٢٥ ربيع الآخر ١٤٢٤هـ = ٢٦ حزيران ٢٠٠٣م حدّد فيها آلية تشكيل مجلس كتابة الدستور وهي الانتخابات الحرة المباشرة، وعارض بذلك بشكل قاطع خطة سلطة الاحتلال لتشكيل المجلس الدستوري على أساس التعيين بعد التشاور مع الفعاليات السياسية والعشائرية والدينية.

وهذه الفتوى أطلقت أول جدل فكري وسياسي في الساحة العراقية بعد سقوط النظام، وتحوّلت خلال مدة وجيزة إلى حركة نخبوية وشعبية ضغطت باتجاه إجراء الانتخابات، وقد شكّلت لجنة رسمية من عدد من الخبراء لبحث الآلية المناسبة لاختيار أعضاء مجلس كتابة الدستور، وزار أعضاء اللجنة سماحة السيد (دام ظله) وأبدوا موافقتهم على رأيه في لزوم إجراء الانتخابات العامة لهذا الغرض ورفعوا توصية بذلك إلى مجلس الحكم، وهذا ما أغاض سلطة الاحتلال (انظر ص ٢١١) ولكنها لم تجد في النهاية بدّاً من الإذعان لفتوى سماحة السيد (دام ظله)، إلا أنها حاولت الالتفاف عليها كما قال بريمر نفسه (انظر ص ٢٤٣) فكان اتفاق ١٥ تشرين الثاني وما تضمنه من تشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية وفق نظام مؤتمرات المناطق.

وهذا ما عارضه سماحة السيد (دام ظله) أيضاً، ودعا مرة أخرى إلى اعتماد الانتخابات العامة كأفضل آلية لتشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية،

ولكن زعم بعض أعضاء مجلس الحكم وسلطة الاحتلال عدم إمكانية إجراء الانتخابات بحجة ضيق الوقت المتبقي إلى التاريخ المحدد لنقل السيادة، بالرغم من شهادة عدد من الخبراء العراقيين بإمكانية ذلك.

وحين احتدم الجدل في هذا الأمر طلب سماحة السيد (دام ظله) استدعاء خبراء الأمم المتحدة والاستعانة بهم في حسم الموقف، ولكن سلطة الاحتلال التي استبعدت في اتفاقها مع مجلس الحكم في ١٥ تشرين الثاني أي دور للأمم المتحدة في عملية نقل السيادة رفضت الاستعانة بخبراء المنظمة الدولية.

ولما أشار سماحة السيد (دام ظله) على مجلس الحكم بتوجيه طلب بهذا الشأن إلى الأمين العام للأمم المتحدة استجابوا لذلك، وبعثوا برسالة إليه يطلبون فيها بصورة رسمية إرسال فريق للتحقق من إمكانية إجراء الانتخابات واقتراح طريقة بديلة إذا لم يمكن إجراؤها.

وقد فوجئت سلطة الاحتلال بهذه الرسالة لأنها أرسلت من دون علمها (انظر ص ٣٤٠) ولكنها اضطرت في النهاية إلى الموافقة على ما ورد فيها.

وقد أوضح نص صادر من مكتب سماحة السيد (دام ظله) في ١٣ ذي القعدة ١٤٢٤هـ = ٦ كانون الثاني ٢٠٠٤م موقف سماحته في هذه القضية على النحو التالي:

«إن تقارير الخبراء العراقيين المقدمة إلى سماحة السيد (دام ظله) تؤكد إمكان إجراء الانتخابات بدرجة مقبولة من المصداقية والشفافية خلال الأشهر المتبقية إلى التاريخ المقرر لنقل السيادة إلى ممثلي الشعب العراقي، ولكن هناك في مجلس الحكم وسلطة الاحتلال من يدّعي عدم إمكان ذلك، ومن هنا كان اقتراح مجيء فريق من خبراء الأمم المتحدة إلى العراق للتحقق من هذا الأمر ودراسة الموضوع من كافة جوانبه، وقد قدّم مجلس الحكم طلباً

بذلك إلى السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة. وإذا جاء فريق الخبراء وتوصلوا بعد العمل مع نظرائهم العراقيين إلى عدم إمكان إجراء الانتخابات فعليهم التعاون معهم في إيجاد آلية أخرى تكون الأصدق تعبيراً عن إرادة الشعب العراقي، وأما الآلية المذكورة في اتفاق مجلس الحكم وسلطة الاحتلال فلا تضمن أبداً تمثيل العراقيين بصورة عادلة في المجلس الوطني الموقت».

إن هذا الموقف ـ كما يلاحظ ـ يتماشى مع منهج المرجعية في التعاطي مع المسائل، فلأهل الاختصاص والخبرة الكلمة الفصل في المسائل المختلف عليها، فعندما شكّك بعض الأطراف في شهادة الخبراء العراقيين بإمكانية إجراء الانتخابات اقترحت المرجعية استدعاء الفريق الدولي والاستعانة بخبرتهم المشهود لها في هذا المجال، فهي لم تطلب رأياً سياسياً من الأمم المتحدة، وإنما خبراء يجلسون مع نظرائهم العراقيين، ويتباحثون في الأمر ليصلوا إلى نتيجة مشتركة.

ولم يكن سماحة السيد (دام ظله) بمطالبته بإجراء الانتخابات لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية ـ بعد خضوع سلطة الاحتلال لفتواه بلزوم اعتماد الانتخابات لتشكيل مجلس كتابة الدستور ـ يمارس أساليب التفاوض الرائجة بين السياسيين المشتملة على المناورة والخداع، بل كان يحاول منع (بريمر) من (الالتفاف) على الفتوى السابقة، حيث كان يسعى إلى ذلك كما أقرّ به في ص ٢٤٣.

ولما طالب سماحته بإرسال الفريق الدولي لم يكن يبحث عن «حفظ ماء الوجه» بل كان يأمل أن يساعد ذلك الفريق في تثبيت إمكانية إجراء الانتخابات أو إقرار بديل عنها يكون أفضل من نظام مؤتمرات المناطق الذي كان يصر عليه بريمر وأعوانه، وأيضاً كان يريد بذلك ضمانة دولية لإجراء

الانتخابات لاحقاً، تقف حائلاً أمام ما يحاك من مخططات غير واضحة المعالم، وهذا ما أمّنه التقرير الذي صدر عن فريق الأمم المتحدة بقيادة الأخضر الإبراهيمي كما سيأتي.

وقد صرّح (بريمر) بما يتناقض وتصوراته عن «حفظ ماء الوجه»، عندما قال لكونداليزا رايس: «أجل، لكن علينا أن نكون مستعدين لمواجهة السيستاني إذا جاءت الأمم المتحدة ببديل معقول ينسجم مع أهدافنا والجدول الزمني ورفضه السيستاني». انظر ص ٣٥٣.

إذن، لماذا يرفض سماحة السيد البديل إذا كان هدفه حفظ ماء الوجه؟!

والغريب ما حكاه في ص ٣٥٥ عن كوفي أنان من تساؤله أيضاً «هل يريد آية الله السيستاني إدخال الأمم المتحدة لتقديم طريقة لحفظ ماء الوجه لكي يغير موقفه من الانتخابات».

ويبدو أنه أخذ هذا التصور الساذج ممن يماثل بريمر في طريقة التفكير.

ومن الغريب أيضاً ما ذكره في ص ٣٤٥ من «أن آية الله رحّب بقدوم وفد صغير من الأمم المتحدة إلى العراق... خلافاً لما قاله للباجه جي قبل ثلاثة أيام فقط وما نشره على موقع الويب».

ذلك أن النص المتقدم المبيّن لموقف سماحة السيد (دام ظله) قد نشر قبل خمسة أيام من مجيء الباجه جي إلى النجف الأشرف في ١٨ ذي القعدة= ١١ كانون الثاني!

والأكثر غرابة ما ذكره في ص ٤١٨ من «أن السيستاني وافق على مضض على إعادة إشراك الأمم المتحدة» ذلك أن المرجعية كانت هي وراء مطالبة مجلس الحكم من كوفي أنان إرسال الفريق الدولي فكيف يقول بأن سماحته وافق على مضض على إعادة إشراك الأمم المتحدة؟!

إن ما ذكره السفير بريمر عن مواقف سماحة السيد (دام ظله) بشأن

موضوع الانتخابات واستدعاء الفريق الدولي مما لا يمت إلى الحقيقة بصلة، وقد تجاوز كل الحدود باستخدامه تعابير غير لائقة في بعض المقاطع المشار إليها.

٧ ـ قال الكاتب في ص ٣٦٤: «جاء الأخضر الإبراهيمي إلى العراق وانتقل إلى النجف في ١٢ شباط للاجتماع بآية الله السيستاني، وفي وقت لاحق من ذلك اليوم أخبرني الإبراهيمي على انفراد بأنه أقنع آية الله بعدم إمكانية إجراء الانتخابات بحلول نهاية حزيران».

وقال في ص ٣٩٠ في معرض حديثه عن تقرير الفريق الدولي: «قد خاب أمل السيستاني والشيعة كثيراً من التقرير الذي أصدره الإبراهيمي بعد زيارته الأولية لتقصي الحقائق في شباط حيث أكد بأن انتخابات الجمعية الوطنية غير ممكنة قبل نهاية سنة ٢٠٠٤ لكنه لم يقترح بديلاً لمؤتمرات المناطق».

التعقيب: إن السيد الأخضر الإبراهيمي لم يقطع في زيارته لسماحة السيد (دام ظله) بشيء حول مدى إمكانية إجراء الانتخابات فضلاً عن أن يقنع سماحته بعدم إمكانية إجرائها، والتصريح الذي أدلى به للصحفيين بعد اللقاء كان يوحي بموافقته لسماحة السيد في رأيه، ولكنه وجد رفضاً قاطعاً من سلطة الاحتلال وهيئة علماء المسلمين لمقترح إجراء الانتخابات المبكرة، فقدم مقترحاً توفيقياً بأن تجري الانتخابات في بداية السنة الجديدة بدلاً من إجرائها في النصف الأول من هذه السنة.

وقد ضمّن تقريره المرفوع إلى الأمين العام المقترح المذكور، بالإضافة إلى العديد من النقاط الأخرى التي كانت توافق رؤى المرجعية الدينية، ولذا وقع منها مورد الترحيب والقبول، وقد صدر من مكتب سماحة السيد (دام ظله) بيان في ٥ المحرم الحرام ١٤٢٥هـ= ٢٦ شباط ٢٠٠٤م يتضح بالنظر

إليه عدم صحة ما زعمه بريمر من خيبة أمل المرجعية من ذلك التقرير فليلاحظ.

قانون إدارة الدولة

٨ ـ حكى الكاتب في ص ٣٧٦ عن بعض (وسطائه) موافقة سماحة السيد (حفظه الله) على النص المعد لقانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية.

ثم ذكر في ص ٣٨١: «أنه تلقى في ٤ مارس ما كان بمثابة قنبلة وهو أن آية الله السيستاني لم يكن راضياً عن مسودة القانون الإداري الانتقالي الوثيقة نفسها التي قال (. . .) وافق عليها قبل خمسة أيام».

وقال في ص ٣٨٢: «طلب (. . .) مقابلتي في الساعة العاشرة من مساء ٤ مارس قبل أقل من أربع وعشرين ساعة على التوقيع المنتظر على القانون الإداري الانتقالي يأتي حاملاً معه لائحة من ثماني تغييرات يريد السيستاني إدخالها على النص المتفق عليه بما في ذلك النص المتعلق بالمصادقة على الدستور».

وأورد في ص ٣٨٦ نقلاً عن بعض أعضاء مجلس الحكم العائدين من النجف «(لقد حصلنا على ما نريد) فبعد نقاش طويل وافق السيستاني على السماح لأتباعه في مجلس الحكم بالتوقيع على القانون الإداري الانتقالي».

وذكر في ص ٤١٨: «ولم يدرك ـ السيستاني ـ إلا مؤخراً أن القانون الإداري الانتقالي على الرغم من مشكلاته مع بعض أجزائه هو الوثيقة التي تقدم المسار الوحيد للتقدم إلى الأمام».

التعقيب: إن الموقف السلبي لسماحة السيد (دام ظله) من قانون إدارة الدولة وعدم الاعتراف بشرعية آلية إقراره كان واضحاً وصريحاً منذ إبرام اتفاقية ١٥ تشرين الثاني وقد تقدم نص البيان الذي صدر من مكتب سماحته بهذا الشأن.

وبعد اتفاق القوى السياسية في مجلس الحكم على إصدار هذا القانون وإعداد مسودته طلب مجموعة من أعضائه أن يبدي سماحته رأيه فيها، على أساس أن إشكال المرجعية الرئيس ينسب على عدم شرعية آلية إقرار هذا القانون لا على النص المعدّ نفسه، فلا شيء يمنع من إبداء أية ملاحظات تصوّب الوثيقة وتزيد من متانتها وتقلل من حجم الاعتراض عليها.

وبالفعل وصل النص النهائي للمرجعية يوم الخميس ٥ المحرم ١٤٢٥هـ = ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٤م وتمّ التدقيق فيه حتى ساعة متأخرة من الليل وأبديت أربع عشرة ملاحظة مهمة عليه وبلّغت للمعنيين في مجلس الحكم يوم الجمعة ٦/ المحرم = ٢٧/ شباط، مع التأكيد على أن إبداء الملاحظات إنما هو لغرض أن تحسّن الوثيقة ويقلّل مما فيها من سلبيات لا الإقرار بتماميتها وشرعية آلية إصدارها.

ثم حدّد يوم الأربعاء ١١ محرم = ٣/آذار لحفل التوقيع على الوثيقة إلا أن تفجيرات إرهابية حدثت في كربلاء يوم الثلاثاء ١٠ المحرم أجّلت حفل التوقيع إلى يوم الجمعة.

وفي يوم الأربعاء ١١ المحرم = ٣/ آذار وعن طريق الصدفة علمت المرجعية بحصول إضافات أساسية على النص الذي قدّم إليها على أنه (نهائي) فاستدعت النص على عجل، وبالفعل اكتشفت مواقع خلل مهمة ومنها أن فقرة كاملة أضيفت على النص وهي الفقرة ج في المادة ٦١ التي تعطي لثلثي سكان ثلاث محافظات حق نقض الدستور، فتم الاعتراض على ذلك بقوة، وبعد التحقيق تبين أن هذه الفقرة أضيفت في الساعة الأخيرة من آخر جلسة لمجلس الحكم استمرت حتى فجر يوم الأحد ٨/ المحرم = ٢٩ شباط.

وعلى ذلك فإن كلام بريمر عن (الوثيقة نفسها) غير صحيح، إذ إن تلك

الوثيقة لم تكن نفسها التي قدمت إلى سماحة السيد (دام ظله)، فهم الذين غيّروا وبدّلوا فيها وأما المرجعية فلم تغيّر من رأيها أبداً.

وأما قول بريمر «وافق السيستاني على السماح...» فليس دقيقاً، لأن سماحة السيد لم يتعاط مع هذه المشكلة بأسلوب السماح أو عدم السماح، وللموضوع تفصيل ليس هنا محل ذكره، ولكن نشير إلى أن أعضاء مجلس الحكم الذين جاءوا النجف بعدما أبلغوا باعتراضات المرجعية على النص الجديد ارتأوا بعد مناقشات طويلة أن يوقعوا على النص مع إصدار بيان بالتحفظ على بعض بنوده، وبالفعل أعدّ البيان وقرأه بعض الأعضاء بعد حفل التوقيع، ولكن سلطة الاحتلال التي علمت بهذا الأمر مسبقاً عملت لهم مكيدة، حيث أدرجت في صدر الصحيفة التي أعدّت ليوقعوا عليها التصريح بالموافقة على الوثيقة من دون تحفظ! والجماعة وقّعوا عليها من غير التفات إلى ذلك!

ومهما يكن فقد بقيت المرجعية الدينية على موقفها المتحفظ على ما يسمى بقانون إدارة الدولة، وصدر بيان من مكتب السيد (دام ظله) بهذا الشأن في يوم التوقيع عليه نفسه، وورد فيه ما يأتي:

«لقد سبق لسماحة السيد (مد ظله) أن أوضح في تحفظه على اتفاق ١٥ تشرين الثاني أن أيّ قانون يعدّ للفترة الانتقالية لن يكتسب الشرعية إلا بعد المصادقة عليه في الجمعية الوطنية المنتخبة، ويضاف إلى ذلك أن هذا (القانون) يضع العوائق أمام الوصول إلى دستور دائم للبلد يحفظ وحدته وحقوق أبنائه من جميع الأعراق والطوائف. ١٦ المحرم ١٤٢٥هـ = ٨ آذار ٢٠٠٤م».

وقد تجلى هذا الموقف بوضوح أشدّ في الرسالة الجوابية التي أرسلها مكتب سماحة السيد (دام ظله) إلى الأخضر الإبراهيمي في ٢٧ المحرم

١٤٢٥ = ١٩ آذار ٢٠٠٤ حيث تحدّثت الرسالة بالتفصيل عن سلبيات هذا القانون وثغراته وحذرت من أيّ غطاء دولي له.

وبعث مكتب سماحته برسالة أخرى إلى مجلس الأمن الدولي في ١٧ ربيع الآخر ١٣٢٥هـ = ٦ حزيران ٢٠٠٤م للتحذير مجدداً من ذكر هذا القانون في القرار الدولي الذي كان من المزمع إصداره.

وفي النهاية نجحت المرجعية في مساعيها الرامية إلى تجريد هذا القانون من أيّ شرعية، حتى الشرعية الدولية.

الحكومة المؤقتة

٩ ـ ذكر الكاتب في ص ٤٣٦ «وصلتنا معلومات بأن السياسيين الشيعة في مجلس الحكم.. وبتشجيع (...) يخططون لطبخ الحكومة سلفاً بالتعاون مع آية الله السيستاني وتقديمها إلى الإبراهيمي وإلينا على أنها أمر واقع».

ونقل في ص ٤٤٩ عن (...) «أن السيستاني يرى ضرورة أن تتولى شخصية سنية رئاسة الوزراء ستكون المهمة شديدة الصعوبة على أيّ كان وسيفشل كل من يتولى هذا المنصب على الأرجح لذا فليكن الفاشل واحداً من السنة».

التعقيب: الحقيقة أن سماحة السيد (دام ظله) لم يتدخل في شأن من يتولون مناصب الحكومة المؤقتة، وقد اتصل الأخضر الإبراهيمي بمكتب سماحته في حينه وطلب أن يوافق سماحته على مقترحه بإسناد رئاسة الوزراء إلى أحد السياسيين غير الحزبيين (انظر ص ٤٤٨ من كتاب بريمر) ولكن سماحته رفض ذلك، واكتفى بذكر الصفات التي ينبغي توفرها في رئيس الوزراء وسائر أعضاء الحكومة وهي الكفاءة والنزاهة والقدرة على اتخاذ

القرار، وأما من يتولى هذا المنصب أو ذاك فقال سماحته: إنه متروك لتوافق القوى والفعاليات السياسية، وليس من شأن المرجعية التدخل فيه.

وعندما طرح الإبراهيمي على مكتب سماحة السيد (دام ظله) أسماء عدد من أعضاء مجلس الحكم كمرشحين لتولي رئاسة الوزراء أجيب بأنه لا ممانعة من قبل سماحته بالنسبة إلى أي منهم مع توفر الشروط فيه.

وأما الحديث عن (طبخ الحكومة بالتعاون مع آية الله السيستاني) أو (ضرورة أن يكون رئيس الوزراء من الطائفة الفلانية) فمما لا أساس له من الصحة بل هو غير لائق أصلاً.

متفرقات

١٠ ـ قال الكاتب في ص ٢٥٣: «وجد (...) أن آية الله يخشى التهديد الذي يشكله مقتدى».

وقال في ص ٢٥٤: «أبلغ السيستاني... بأن خياره المفضل هو أن لا يبقى مقتدى، وافترضت بذلك أنه يريد أن يقتل الشاب».

وقال في ص ٢٥١: «علمنا أنه ـ السيستاني ـ أرسل ٢٠٠ مسلح إلى كربلاء لمواجهة قوات مقتدى، وأفيد عن أن بعض مقاتلي السيستاني أعضاء في ميليشيا المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق فيلق بدر».

وقال في ص ٤٤٥: «عبر الوسطاء سألت آية الله السيستاني عن رأيه في إجراء محادثات مباشرة مع مقتدى فجاء ردّه سريعاً وواضحاً نحن لا نعرف سبب التفاوض مع مقتدى أو فائدة ذلك».

التعقيب: يعرف الكثير من المعنيين بالأزمات والتوترات التي وقعت بين

سلطة الاحتلال والتيار الصدري أن منهج المرجعية في التعامل معها كان مبنياً على محاولة تطويق الأزمات وتخفيف التوترات والمنع من الإقدام على أية خطوات تصعيدية تتسبب في المزيد من المعاناة للناس.

وقد بذلت المرجعية جهوداً كبيرة في هذا المضمار، وبريمر نفسه أشار إلى البعض منها في ص ٤٢٠ و٤٢٣.

ومن نماذجها الاتفاق الذي تم بموجبه حلّ أزمة النجف الأولى في ربيع الآخر ١٤٢٥هـ = أيار ٢٠٠٤م فإنه كان برعاية المرجعية، وبعد توجيهها ـ عبر أحد أعضاء مجلس الحكم ـ تحذيراً قوياً إلى سلطة الاحتلال من مغبة استمرار المواجهات في النجف الأشرف، وحتى أن الرسالة التي وجهها السيد مقتدى الصدر إلى أعضاء البيت الشيعي في مجلس الحكم في ٦ ربيع الآخر = ٢٦ أيار المتضمنة لموافقته على خطة لحل الأزمة قد جرى إعدادها في مكتب المرجعية، وأما دور المرجعية في حلّ أزمة النجف الثانية بعد عدة أشهر ـ وبالتحديد في ٩ رجب ١٤٢٥هـ = ٢٦ آب ٢٠٠٤م ـ فمعروف وليس هنا موضع بيانه.

وفي أكثر من مرة وعندما أبلغت المرجعية بمعلومات حول نية قوات الاحتلال اعتقال السيد مقتدى الصدر بذريعة وجود أمر قضائي بملاحقته بادرت إلى الاتصال ببعض المسؤولين في الحكومة ـ ومنهم عضوان في مجلس الحكم ـ لإبلاغ سلطة الاحتلال بأن المرجعية ترفض قيام قواتها بخطوة من هذا القبيل، ولا سيما مع كون المحكمة مشكلة في ظل الاحتلال.

ومع هذا كله كيف يصدّق بريمر مقولة (أن خيار السيستاني المفضل أن

لا يبقى مقتدى) ويفسرها بأنه يريد قتله!

وكيف يصدّق أيضاً أنه قال (لا نعرف سبب التفاوض مع مقتدى)!!

والأكثر غرابة دعوى إرسال مائتي مسلح إلى كربلاء، فإن القاصي والداني يعلمون أن سماحة السيد (دام ظله) لم يمتلك يوماً من الأيام أيّة مجموعة مسلحة، ولا علاقة له بأية ميليشيا من قريب أو بعيد.

ويبدو أن سلطة الاحتلال التي حاولت إقحام المرجعية في معركتها مع التيار الصدري متوهمة أن بإمكانها ذلك ـ على ما كان آنذاك من الاختلاف المنهجي بين المرجعية والتيار في طريقة حل الأزمة العراقية ـ لما لم تنجح في مسعاها حاولت تخريج القضية وفق هذا السياق.

١١ ـ قال الكاتب في ص ٢٥٤: «أذهلني (...) بمعلومة أخرى فقد أخبره السيستاني بأن الرئيس السوري بشار الأسد بعث برسالة سرية تقترح أن يصدر آية الله فتوى تدعو إلى الجهاد ضد الائتلاف».

التعقيب: هذا النقل غير صحيح، فإنه لم يصدر من سماحة السيد (دام ظله) الكلام المذكور، ولم تصل إلى سماحته رسالة من الرئيس السوري أصلاً.

١٢ ـ قال الكاتب في ص ٣٨٠: «أرسلت تنبيهاً إلى السيستاني وأرسلت مساعدي للقاء قائده الأمني في النجف لغرض المساعدة في حمايته في أثناء عطلة عاشوراء».

التعقيب: الذي حدث هو أنه في يوم الاثنين ٩/ المحرم ١٤٢٥هـ = ١/ ٣/ ٢٠٠٤م اتصل أحد المسؤولين العراقيين بمكتب سماحة السيد (دام ظله) وأبلغ بوجود معلومات عن خطر كبير يهدد سماحة السيد وأبدى الرغبة في إرسال (اللواء أحمد كاظم) وكيل وزارة الداخلية آنذاك للمساعدة في الجانب

الأمني، فكان جواب المكتب أنه لا مانع لدينا بشرط أن لا يكون معه أي شخص أجنبي.

وجاء اللواء أحمد كاظم وتم اللقاء بينه وبين أحد موظفي المكتب في مبنى المحافظة، وبعد توضيح طبيعة الخطر المزعوم واقتراح اتخاذ بعض التدابير للحيطة والحذر قال اللواء أحمد: هناك مسؤول أمني من قبل السفير بول بريمر يريد أن يلتقيك، فأجابه الموظف المسؤول «أنا غير مخول بالاجتماع به وإنما باللقاء بك فقط» فهو لم يلتق بمن أرسله بريمر ولم يتلق منه أيّة مساعدة في حماية سماحة السيد (دام ظله) حتى على المستوى النظري.

***

هذه أهم المقاطع التي تمّ عرضها من مذكّرات السفير بريمر على مصدر مقرب من مكتب سماحة السيد السيستاني (دام ظله) للتعقيب عليها، وهناك مقاطع أخرى قال المصدر نفسه: «إنها غير صحيحة أو غير دقيقة ولكن لا تحظى بالأهمية ولذلك لا حاجة للتعقيب عليها، وفي النصوص والبيانات الصادرة من سماحة السيد (دام ظله) خلال حكم بريمر ما يوضح جملة من ذلك فلتراجع».

منتدى الفكر العراقي

١٤ شوال ١٤٢٧ = ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٦

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- إبراهيم، فرهاد؛ الطائفية والسياسة في العام العربي: نموذج الشيعة في العراق؛ تر: مركز دراسات التفاعل الثقافي والترجمة، مكتبة مدبولي. [القاهرة]، ط١، ١٩٩٦.
- أسفار التوراة الأربعة، والأناجيل الأربعة.
- البزركان، علي؛ الوقائع الحقيقية للثورة العراقية، بغداد ١٩٤٥.
- البصير، محمد مهدي؛ تاريخ القضية العراقية، دار اللام، ط٢، لندن، ١٩٩٠.
- الجعفري، إبراهيم؛ تجربة حكم، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت ٢٠٠٨.
- الحسن، طالب؛ حكومة القرية. ط١. دار أور للطباعة، بيروت.
- الحسني، عبد الرزاق؛ العراق خلال الاحتلال والانتداب، صيدا، ١٩٣٥.
- الدراجي، عبد اللطيف؛ جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، بغداد ١٩٨٠.
- الزبيدي، حسن لطيف؛ موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة المعارف، بيروت ٢٠٠٧.
- الزبيدي، أحمد؛ البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية؛ بيروت ١٩٩٠.
- السامرائي، نعمان عبد الرزاق؛ أمريكا والعراق عشق دائم أم طلاق بائن، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٦.

- السمّاك، محمد؛ من هو الرئيس العراقي صدام التكريتي، الاتحاد الإسلامي لطلبة العراق في أميركا وكندا. ١٩٨٢.
- الشكرجي؛ الحرب الأميركية على العراق، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٤.
- الشمراني، محمد علي؛ صراع الأضداد، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣.
- العريضي غازي؛ إدارة الإرهاب، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩.
- العطية، غسان؛ العراق: نشأة الدولة، ط١، دار اللام، لندن، ١٩٨٨.
- المؤمن، علي؛ سنوات الجمر. المركز الإسلامي المعاصر، ط٣. بيروت، ٢٠٠٤.
- المؤمن، علي؛ القرن العشرون: مائة عام من العنف.
- المس بيل؛ فصول من تاريخ العراق القريب، تر: جعفر خياط، بغداد، ١٩٧١.
- الهاشمي، محمد صادق؛ الاحتلال الأميركي للعراق، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٥.
- أنطونيوس، جورج؛ يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٤.
- بروغلر، يوسف؛ مركز الحضارة، بيروت.
- بريمر، بول؛ عام قضيته في العراق، دار الكتاب العربي.
- بطاطو، حنّا؛ العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول؛ تر: عفيف الرزّاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، بيروت ١٩٩٠.
- تود، إيمانويل؛ ما بعد الإمبراطورية، عن أمريكا والعراق للسامرائي، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٦.
- جميل، حسين؛ العراق شهادة سياسية، دار اللام، ط١، لندن، ١٩٨٨.
- دروزة، محمد عزّة؛ حول الحركة العربية الحديثة. المطبعة العصرية، صيدا ١٩٥٠.

- سلامة، غسان؛ المجتمع والدولة في المشرق العربي. ط٢. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٩٩.
- شميط، وليد؛ إمبراطورية المحافظين الجدد، ص٢٩٢، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٥.
- صالح، نجيب، تاريخ العرب السياسي (١٨٥٦ ـ ١٩٥٦)، دار إقرأ، [بيروت] ط٢، ١٩٩٢.
- صليبا، جميل؛ المعجم الفلسفي. دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٨٢.
- الطبري؛ تاريخ الأمم والملوك، طبعة دار المعارف، مصر.
- عبد الجبار، فالح؛ الديمقراطية المستحيلة ـ الدولة الكليانية الجديدة. دار المدى دمشق ١٩٩٨.
- علوي، حسن؛ العراق دولة المنظمة السرية. مكتبة الصدر، قم ١٩٩١.
- عليان، عدنان؛ الشيعة والدولة العراقية الحديثة (الواقع السياسي والاجتماعي، ١٩١٤ ـ ١٩٥٨)، العارف للمطبوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.
- غالبريث، بيترو؛ نهاية العراق، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧.
- كاظم، صافيناز؛ يوميات بغداد. أوبن برس ليمتد، لندن ١٩٨٤.
- كاميران، حسني؛ «على ضوء زيارة وفد مؤتمر ڤينّا للمعارضة إلى واشنطن»، «الحياة»، في عددها ٧/٨/١٩٩٢.
- محمد حسنين هيكل؛ حرب الخليج، أوهام النصر والقوة؛ وكذلك ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
- مظلوم، محمد؛ الفتن البغدادية، التكوين للتأليف والنشر، دمشق، ٢٠٠٦.
- موسى، سليمان؛ الحركة العربية (١٩٠٨ ـ ١٩٢٤). دار النهار، بيروت ١٩٧٧.
- ميلان راي؛ الحرب على العراق نظام لم يتغير، ٣٣٣،شركة الحوار الثقافي، ٢٠٠٥.
- نظمي، وميض؛ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ١٩٨٦.

- هاشم، جواد؛ مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام. دار الساقي. بيروت ٢٠٠٣.

- وليامسون موراي؛ وروبرتسكايلزجونيور؛ حرب العراق، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥.

- وتوت، علي؛ الدولة والمجتمع في العراق المعاصر: سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق (١٩٢١ ـ ٢٠٠٣)؛ مركز دراسات المشرق العربي، بيروت؛ ٢٠٠٨.

- يونغ، كافن؛ العودة إلى الأهوار. ترجمة حسن الجنابي. دار المدى، دمشق، ٢٠٠٦.

- LAURENS Henry, Le Grand Jeu: Orient arabe et rivalités internationales, Armand Colin, Paris, 1991.

- Rend Rahim Francke, "The Opposition," in Fran Hazelton, Iraq Since the Gulf War: Prospect for Democracy; Zed Books: London, 1994.

- Rebuilding America’s Defences Strategies, Forces And Resources For A New Century.

- Tyranny,s alley; Washigton. D.C: The AEI Press, 1999.

الفهرس

الفصل الثالث
التأسيس لدولة المركب الطائفي ـ القومي

الفصل الرابع
التمكين لدولة المركب الطائفي ـ القومي

الفصل الخامس
حكم البعث وتعزيز البنية الطائفية ـ العنصرية للسلطة

الفصل السادس
الاحتلال الأميركي وانقلاب الصورة